هوما كاتوزيان

مصدَّق
والصِّراع على السلطة في إيران



نقله إلى العربية:

الطيب الحصني

Jadawel جداول

الكتاب

يُعدّ هذا الكتاب هو الأول الذي يتناول سيرة الحياة الشاملة للسياسي الإيراني الأكثر جدلًا في القرن العشرين محمد مصدّق. يُستمّد الكتاب من كم ضخم من المصادر الجديدة حول مصدّق والتي نشرت في إيران منذ ثورة 1978، ينقل هوما كاتوزيان حسًا واضحًا عن شخص مصدّق وحجم المسائل السياسية التي واجهته. كان محمد مصدّق أول المناضلين العظيمين الكاريزميين المعادين للاستعمار في عالم ما بعد الحرب. وكان في صراع مستمر مع الغرب بصفته رئيس وزراء إيران في أوائل الخمسينيات، وفي 1953 أزالته الاستخبارات الأميركية المركزية من المنصب عن طريق انقلاب عزّز سلطات الشاه المطلقة. هذه السيرة الشاملة تضع حياة مصدّق ومسيرته المهنية مقابل ولادة وتطور الحركة الشعبية في إيران، فهي تقدم رواية مفصلة عن خلفية مصدّق وتشكُّله السياسي وتتفحص تاريخ الحركة الشعبية منذ سقوط مصدّق في 1953 وحتى وفاته في 1967.



ISBN 978-614-418-184-3

جداول Jadawel
www.jadawel.net

مصدَّق

والصّراع على السلطة في إيران

MUSADDIQ

AND THE STRUGGLE FOR POWER IN IRAN

Homa Katouzian

Published by arrangement
with I.B. Tauris & Co Ltd,London.

هوما كاتوزيان

مصدَّق
والصِّراع على السلطة في إيران

نقله إلى العربية:
الطيب الحصني

Jadawel جداول

الكتاب: مصدّق والصّراع على السلطة في إيران
المؤلف: هوما كاتوزيان
نقله إلى العربية: الطيب الحصني

جداول
للنشر والترجمة والتوزيع
رأس بيروت ـ شارع كراكاس ـ بناية البركة ـ الطابق الأول
هاتف: 746638 1 00961 ـ فاكس: 746637 1 00961
ص.ب: 5558ـ13 شوران ـ بيروت ـ لبنان
e-mail: d.jadawel@gmail.com
www.jadawel.net

الطبعة الأولى
كانون الثاني / يناير 2014
ISBN 978-614-418-184-3

طبع في لبنان

Caracas Str. - Al-Baraka Bldg.
P.O.Box: 5558-13 Shouran
Beirut - Lebanon
First Published 2014 Beirut

تصميم الغلاف: محمد ج. إبراهيم

المحتويات

مقدمة المؤلف للطبعة العربية

محمد مصدّق هو السياسيّ الإيرانيّ ذو الشعبية والكاريزما الذي أمم النفط الإيرانيّ، بينما كان لا يزال قائدًا للمعارضة. مُنحَ امتياز نفط عام 1901 إلى ويليام نوكس دارسي بشروطٍ سيئة للغاية بالنسبة إلى إيران، وقد أدّى هذا إلى تشكيل شركة النفط الأنغلو-فارسية (الأنغلو-إيرانية لاحقًا)، والتي ملكت الحكومة البريطانية نسبة 51 بالمئة منها.

أدّت المفاوضاتُ من أجل شروط أفضل، في عهد رضا شاه، في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، إلى منح امتياز جديد بوساطة اتفاق النفط الأنغلو-إيراني عام 1933. كان هذا الاتفاق أفضل من الذي استبدل به، ولكن مشكلته الكبرى كانت تمديد فترة الامتياز ثلاثين عامًا أخرى.

بعد الاحتلال المشترك لإيران في 1941 وتنازل رضا شاه عن العرش، أدّى انفتاح الجو السياسي، من بين أشياءٍ أخرى، إلى تجديد المطالب بالحصول على صفقة أفضل من شركة النفط الأنغلو-إيرانية، وأدّت المفاوضات المطوَّلة إلى ورقة مشروع من أجل اتفاق تكميلي يلبي بعض المطالب الإيرانية، وقد رأى عددٌ متزايد من السياسيين الشعبيين والوطنيين هذا قليلًا جدًا ومتأخرًا جدًا، وهؤلاء بدؤوا بجذب عدد متزايد باستمرار من الجمهور إلى دائرة تأييدهم.

كان في هذه المرحلة في 1949 أن أُقنع مصدّق، المُدافعُ العريق عن الاستقلال والديمقراطية، بالخروج من «تقاعده» السياسيّ الطوعيّ وقيادةِ الحركة، فأنشؤوا الجبهة الوطنيّة خلال الحملة البرلمانيّة الجارية، وقدّموا سياسة تأميم صناعة النفط الإيراني الجديدة، ومن سخرية القدر أن نموذج ذلك كان قد وفّره حديثًا تأميمُ حكومة العمل البريطانية لصناعات كبرى مثل المناجم وبناء السفن.

زُوِّرت الانتخاباتُ البرلمانيّة في كل مكان، ولكنّ (مصدّق) وستةً من زملائه استطاعوا النجاح، وشكّلوا المعارضة. كان عددهم قليلًا ولكنهم كانوا يتمتّعون بدعم كبير ذي نشاطٍ وصدىً واسعين في صفوف الشعب. ومع أنهم كانوا يتمنّون تحسينَ دخل إيران من النفط لاستخدامه من أجل التطوير الاقتصاديّ والاجتماعيّ، فقد كان هدفهم الأوّل إزالة النفوذ البريطانيّ في إيران، إذ جادلوا أن شركة النفط الأنغلو-إيرانية، بوجود مصالحها الاقتصاديّة الحيويّة في إيران، تتدخلُ في السياسة الإيرانيّة من أجل الدفاع عن هذه المصالح وتنميتها، وهذا يعني أن البلاد ليست مستقلّةً بالكامل، وكان، إذًا، من غير الممكن تأسيس ديمقراطيّة حقيقيّة ومتينة في إيران، ولذلك كان شعاراهم الرئيسيان الاستقلالَ والديمقراطيةَ.

في أيار/ مايو 1951، بعد وقت قصير من تمرير البرلمان لمشروع التأميم، تمّ انتخاب مصدّق رئيسًا للوزراء، وسط معارضة قوية من الشاه والمؤسسة اليمينيّة وحزب توده (الشيوعي) الذي وصفه بالعميل للإمبرياليّة الأميركيّة، مع أنهم خفّفوا نوعًا ما من حدة معارضتهم في العام الأخير من رئاسة مصدق للوزراء.

بسبب عدم نجاح المفاوضات الأولية، استعاد مصدق ملكيّة صناعة النفط، وغادرت شركة النفط الأنغلو-إيرانية إيران، وتبع ذلك مقاطعة النفط الإيرانيّ من قبل شركات النفط الدولية السبع الكبرى المعروفة باسم الأخوات السبع. لذلك، وبعد أن خسروا مصدرًا رئيسًا للإيرادات العامة والقطع الأجنبي، قام مصدّق وحكومتُه بتبنّي سياسة «الاقتصاد اللا نفطيّ» مع الضائقة المحتّمة التي جلبتها، مع أنهم أداروا السياسة إدارةً جيدةً على الإجمال.

ما حصل لاحقًا مفصّلٌ في هذا الكتاب، بشكل مختصر، لم يتم الوصول إلى تسوية بخصوص نزاع النفط، وأميركا التي ظهرت في البداية بشكل وسيط صادق انتقلت إلى الجانب البريطانيّ، وذلك، إلى حدٍ كبير، لأنّها أُقنعت بأنه سوف يحلُّ محلَّ حكومة مصدّق قريبًا نظامٌ شيوعيّ. أدى هذا إلى انقلاب 19 آب/ أغسطس 1953 والإطاحة بحكومة مصدّق التي بدأتها، ونظّمتها، وموّلتها القوى الأنغلو- أميركية، ونفّذتها معارضةُ مصدّق اليمينيّة.

أُرسـل مصدّق إلى السجن، وأصبح أسطورةً في إيـران والشرق الأوسط كليهما والقائدَ الكبيرَ الأوّل المعاديَ للاستعمار في المنطقة، فقد استُشعِر تأثيرُه في مصر والعراق وغيرهما في الشرق الأوسط. ولكن كان إرثُه مديدُ البقاء هو إيمانَه بالحكومة الديمقراطيّة التي صارع من أجلها معظم حياته قبل وقت طويل من تأميم النفط، والتي كان يعتبرها الجائزة الأفضل لإزالة نفوذ شركة النفط السياسيّ من إيران. بالفعل، إنّ إرثه كمدافع عن الديمقراطية هو الأكثر تقديرًا عند المؤيدين للديمقراطيّة داخلَ إيران وخارجها.

همايون كاتوزيان
جامعة ساينت أنثوني والمعهد الشرقي
جامعة أكسفورد
تشرين الأول/ أكتوبر 2012

مقدمة الإصدار الثاني

هذا الكتاب هو ترجمة سياسية لمحمد مصدّق، رئيس وزراء إيران في بداية خمسينيات القرن العشرين، وهو أيضًا تاريخ ـ وصفي وتحليلي ـ للحركة الشعبية في إيران. عندما نشر للمرة الأولى في إصداره الأصلي في غلافه الفني بعد عشر سنوات من انهيار نظام بهلوي، أشرت إلى أنه ـ بعد انخفاض المشاعر المحتدة لثورة عام 1979ـ عادت مبادئ وتقاليد الحركة الشعبية تجلب الاهتمام مرة أخرى. يبدو أن هذا الانطباع قد دعمته وقوّته أحداث لاحقة، بحيث إنه، في وقت هذه الكتابة، من لا يؤيدون الديمقراطية أقليّة صغيرة. من الحقيقي بالطبع أن الديمقراطية تعني أشياء مختلفة للأناس المختلفين، ولكنه من المثير للإعجاب كيف أن العديد من النزعات والاتجاهات المتنوعة في السياسة الإيرانية الحالية تجد الآن من الضروري تكريس شكل ما من أشكال الحكومة الديمقراطية، بالفعل ـ على الأقل في درجة الجدال العلني ـ لقد ذهبت الأمور أبعد من هذه النقطة، إلى حدّ أن صحافة إيران الجدية ممتلئة بالمقالات حول «المجتمع المدني»، وهو مفهوم أصبح الآن مصطلحًا منزليًا تقريبًا.

وُلد مصدّق في 1882 لعائلة غنية وذات نفوذ، وأدى دورًا في الثورة الدستورية بين 1905ـ1911، ودرس في أوروبا وحصل على دكتوراه في القانون من سويسرا (1914). درّس في كلية طهران للقانون والعلوم السياسية، وشغل العديد من المناصب الحكومية والوزارية، وأصبح نائبًا في المجلس عن طهران في (1915ـ1928). وفي خطاب للمجلس عام 1925، عارض صعود رضا خان الناجح إلى عرش الطاووس وأن يصبح شاه ايران. كان جدال مصدّق أن هذا يتناقض مع حكومة دستورية وديمقراطية. بعد وقت قصير من ذلك، انسحب من السياسة إلى أرضه التي يملكها، حتى اعتقاله ونفيه في 1940.

بعد الغزو الأنغلو-سوفييتي لإيران واحتلالها في 1941 الذي أدى إلى خلع رضا شاه، انتخب مصدّق أول نائب لطهران في المجلس الرابع عشر وعارض بشكل ناجح منحَ امتياز للنفط في شمال إيران للاتحاد السوفييتي، ووفر هذا خلفية لتأميمه هو نفسه النفطَ الإيراني بعد سنوات عدة في المجلس السادس عشر. بعد تأميم النفط، كانت رئاسة مصدّق للوزراء (1951-1953) اختبارًا قاسيًا لعزيمة حكومته في قضية بحثه عن «الحرية والاستقلال» لإيران، خصوصًا في وجه المعارضة من الشاه وملّاك الأراضي، وجنرالات الجيش، وحزب توده (الشيوعي)، والعلماء القياديين، وبريطانيا، وأميركا. كان هذا المزيج من القوى هو الذي أطاح به في النهاية بشكل عنيف في انقلاب عام 1953، مع أنه لو تمّ تفادي بعض أخطاء هذه الحكومة (المناقشة في هذا الكتاب) لكان من الممكن جدًّا أن تكون النتيجة مختلفة. حاكمت مصدّق المحكمة العسكرية وحكمت عليه بثلاث سنوات من الاحتجاز الانفرادي. وفي عام 1956 بعد أن قضى حكمه، نُفي واحتجز في أملاكه محرومًا من الحقوق القانونية والسياسية ومات هناك في 1967.

كانت الحكومة الديمقراطية أهم هدف لمصدق والحركة الشعبية. من الحقيقي أن الحصول على السلطة السيادية والاستقلال الكامل كانا هدفين مهمين أيضًا، ولكني عرضت أدلة كبيرة في هذا الكتاب - ومعظمها مأخوذة مباشرة من كلمات مصدّق، وقادة آخرين في الحركة - على أن تحقيق الاستقلال الحقيقي كان الخطوة الأولى نحو تأسيس نظام ديمقراطي حقيقي. لقد جادلوا - قبل وبعد تأميم النفط الإيراني - بأن هذا كان ضروريًّا كي تستطيع البلاد تسيير شؤونها الخاصة دون تدخل أجنبي. بعد سنوات من ذلك، كتب مصدّق في مذكراته خلال منفاه الأخير والنهائي - أنه من اللحظة التي دخلوا فيها المجلس 1950 حتى اعتقالهم وسجنهم في 1953، لم يكن له ولزملائه «أي هدف آخر إلا تأميم صناعة النفط كأساس لحرية واستقلال هذا البلد»، وأنهم كانوا بعيدين عن تمني «قلب دستور البلاد» الذي حوكموا في ما بعد لأجله[1]. كما

---

(1) Mussaddiq's **Memoirs**, ed. And intro. Homa Katouzian (tr. S.H amin and H. Katouzian), London: Jebheh, 1988m p.485.

لاحظنا، لقد رأوا أن «الحرية والاستقلال» أساس الحكومة الديمقراطية. هذا دليل آخر في نقاش هذا الكتاب بأن الدافع الأقوى خلف تأميم النفط كان سياسيًا أكثر منه اقتصاديًا. لقد جادل مصدّق وزملاؤه أنه طالما أنّ شركة أجنبية قوية وكبيرة تملك أهمّ صناعة حديثة في البلاد وتتحكم فعليًا بإحدى محافظاتها وتتدخل في سياستها لتدافع عن مصلحة الشركة وتقويها، فإنه من غير الممكن إنشاء حكومة سيادية أو ديمقراطية. هذا هو السبب أن حكومة مصدّق كانت ـ مع أنها مستعدة لتعويض شركة النفط الأنغلو ـ إيرانية حسب الشروط العادية ـ غير مستعدة لأن تنظر في أي تسوية تتضمن عودة الشركة بأي حلة كانت، بصرف النظر عن إمكان تحسن الشروط الجديدة بالنسبة إلى إيران مقارنة بالاتفاقات السابقة، وكانت الشركة والحكومة البريطانية ـ من الجهة الأخرى ـ مصممتين على الحصول على امتياز آخر.

لم تكن علاقة الشركة مع الحكومات الإيرانية المختلفة جيدةً منذ الحرب العالمية الأولى. لقد فرضت الشركة اتفاق عام 1933، والذي مدّد امتياز النفط للشركة مدة ثلاثين عامًا أخرى بشروط قليلة النفع للدولة المضيفة، مدعومة في ذلك بسطوة الحكومة البريطانية حيث كانت لا تزال قريبة من أوجها الإمبريالي. لقد أدى ذلك إلى استياءات شديدة وامتعاض عند الإيرانيين، وأدى أيضًا إلى تشكيل نظريات مؤامرة معقدة والتي كان لها تأثيرها المستقل على مجرى الأحداث. تضمنت هذه اعتقادًا معينًا بأن الحكومة البريطانية هندست انقلاب 1921 الذي أحضر رضا خان، وهدف ذلك في جزء منه تحضير الأرضية لذلك الاتفاق، وهذه وجهة نظر اعتقنها الإيرانيون بشكل يكاد يكون شاملًا حتى الثمانينيات.

كانت علاقات الشركة بقوتها العاملة الإيرانية سيئة أيضًا، ففي عام 1946 كان هنالك إضراب كبير في حقول النفط انتهى بإهراق للدماء، وفي العام التالي، فتحت المفاوضات من أجل صفقة أفضل بالنسبة إلى إيران، والتي أدت إلى الاتفاق المشؤوم في عام 1948، كان ذلك قليلًا جدًا ومتأخرًا جدًا. أشار مصدّق في المجلس في 1951 عندما كان رئيسًا للوزراء إلى أنه لو ذهبت الشركة في 1948 إلى حدّ عرض اتفاق المناصفة نفسه الذي عقد بين آرامكو والمملكة العربية السعودية على النفط

السعودي، لكانت المسألة قد اختتمت بقليل جدًّا من الضجة. في الواقع، لقد عرضوا ذلك في النهاية على رزمارا قبل موته بوقت قصير في آذار/ مارس 1951، ولكن ربما لتفكيره بالاحتفاظ بهذا العرض كبطاقة رابحة في مناورته السياسية الداخلية، لم يبقَ رزمارا حيًّا ليستفيد منه.

كان من المرجح أن عروض ريتشارد ستوكس التي قدمها إلى مصدّق بالنيابة عن الشركة والحكومة البريطانية في صيف 1951 ستؤدي إلى نتيجة مشابهة ـ لكن أفضل بشكل ملموس ـ لاتفاق اتحاد الشركات في عام 1954. ولكن بحلول ذلك الوقت، كان النفط قد تأمم وسط حماس شعبي عظيم، وكانت فكرة منح امتياز آخر للشركة التي كانت الحكومة التي أممتها قد انتقدتها بشدة صعبة التفكير فيها، واحتمال نجاحها بعيد. بالفعل كما ذكر فوق، كان ذلك سيتناقض مع أهم دافع خلف التأميم. ولم ينجح حتى عرض البنك الدولي اللاحق للوساطة بين إيران وبريطانيا لمدة سنتين، على الرغم من تفاؤل مصدّق الأولي، واعتقاده الخاص بأن ذلك كان طريقة جيدة لتخفيف حماوة الوضع بانتظار تسوية نهائية.

هنا لعبت قوة نظرية المؤامرة وأهميتها كمؤثر على الأحداث ـ وعاطفية وتقلب الشعب ـ دورًا حاسمًا. وكان قادة الحركة الشعبية مقتنعين بأنهم إذا قبلوا عرض الوساطة من البنك فسوف يصنفون كعملاء لهذه الإمبريالية أو تلك المسؤولة عن خداع الشعب منذ البداية، وكان حزب توده يطرح مثل هذه الاتهامات أصلًا. ولكن كان من غير المرجح أن حكومة مصدّق أو حتى الحركة نفسها سوف تكون قادرةً على النجاة دون تسوية من نوع أو آخر تتقبلها بريطانيا وأميركا[1].

لا تترك الأدلة الوثائق البريطانية إلا شكًّا قليلًا بأن الحكومة البريطانية كانت تحاول بشكل فعال الإطاحة بنظام مصدّق منذ لحظة تشكله، وبقي الأمر كذلك

---

(1) من أجل نقاش مطول بخصوص إخفاق طرح البنك الدولي انظر، Homa Katouzian, «Mussaddiq va Pishnahad-i, bank-i Jahani» Mehregan, Spring 1993, reprinted in istibdad, dimukrasi va Nihzat-I Melli, London: Mehregan, and Tehran, Nashr-i Markaz, 1993; second edition, 1997.

حتى في صيف 1951 حين أرسلت وفد ستوكس الرسمي إلى إيران للتفاوض على التسوية[1]، وفي الوقت نفسه أخذت الحكومة البريطانية قضية الشركة إلى المحكمة الدولية ومجلس الأمن، وخسرت القضية في كليهما. عندما استقال مصدّق في تموز/يوليو 1952 بسبب صراعه مع الشاه (مع أنه كانت عنده أسباب أخرى أيضًا ربما ذات أهمية أكبر، كما نناقش فيما يلي)، تولى أحمد قوام القيادة بدعم بريطاني ولكنه اضطر للاستقالة في وجه الثورة الشعبية. كان بعد ذلك أن خسرت الحركة وحدتها للمرة الأولى ومن ثم انقسمت بحيث إنه في آب/أغسطس 1953 انضم المنقسمون إلى صفوف صناع الانقلاب.

كانت هنالك جوانب عديدة لعلاقة الشاه مع مصدّق، وكان اثنان منها هما الأهم على الأغلب: كان الأول إصرار مصدّق، مع أنه كان ملكيًا وبقي كذلك بقية حياته، على أن الشاه يجب أن يتصرف كملك دستوري، وكان الآخر خوف الشاه من أن المواجهة مع بريطانيا سوف تطيح به مع مصدّق. كان هذا هو الدرس الذي تعلمه من سقوط والده، وبقي الدرس معه طوال حياته، باستثناء بعض السنوات في بداية السبعينيات ربما.

يُناقش تاريخ الحركة الشعبية هنا ضمن سياق نظرية المؤلف عن التاريخ الإيراني، أي نظرية الحكم التعسفي. حسب هذه النظرية فإن الخاصيّة الأكثر ثباتًا في تاريخ إيران الطويل هي الاستقلال الكامل للدولة عن المجتمع والطبقات الاجتماعية. نتج عن ذلك الحكم التعسفي مكان حكم القانون. اعتنقت الثورات الإيرانية حتى القرن العشرين طبقات اجتماعية مختلفة للإطاحة بحاكم تعسفي «غير عادل» واستبداله بحاكم «عادل». كانت نتيجة ذلك -على نحو ثابت- الفوضى. شارك كل المتنافسين على السلطة المطلقة في السلوك التعسفي حتى قضى واحدٌ

(1) من أجل كامل التوثيق والنقاش انظر Homa Katouzian, «kushishha-yi Sifarat-i Igilis baray-i Ta'iyni Nakhust-vazir-i Iran az Melli Shudan-i Naft ta Khal'-i Yad», **Mehregan**, Winter 1993, and **Ayandeh**, September 1993, reprinted in **Istibdad, Dimukrasi va Nihzat-i Melli**.

منهم على البقية واستعاد الحكومة التعسفية، مما أبهج وأراح الجمهور العادي الذي كان في ذلك الوقت يتوق بيأس إلى السلام والأمن الأساسيين. يفسر هذا الحلقات الطويلة للحكم التعسفي ـ الفوضى ـ الحكم التعسفي في التاريخ الإيراني، حيث الفوضى (فتنة، أشوب، هرج ومرج) والحكم التعسفي (استبداد) هما وجهان لعملة واحدة يبرّر كل منهما الآخر. حتى زمن قريب جدًّا كان الذي يفهمه معظم الإيرانيين المتعلمين من كلمة «ديكتاتورية» هو المفهوم الإيراني التقليدي عن الحكم التعسفي، وبكلمة «ديمقراطية» المفهوم الإيراني التقليدي عن الفوضى، وهذا هو سبب اعتياد العديدين النقاش بأن الديمقراطية لن تنجح في إيران[1].

قبل خمسين عامًا من تأميم النفط، حاربت الثورة الإيرانية ـ للمرة الأولى في التاريخ الإيراني ـ ليس من أجل الإطاحة بحاكم تعسفي «غير عادل» وحسب، بل أيضًا لاستبدال الحكم العتيق التعسفي بحكم القانون، وعبر وضع دستور ضمن خطوط ديمقراطية نجحت في تحقيق المزيد بشكل ملحوظ، ولكن كانت عادة البلاد القديمة قدم التاريخ بالرجوع إلى الفوضى بعد انهيار دولة تعسفيّة قوية جدًّا، وساعد التدخل المتنامي للقوى الإمبريالية في العملية، وانتهت الفوضى المتنامية في انقلاب 1921.

رُحّبَ في البداية بحكم رضا خان ورضا شاه في العشرينيات بوصفه ترياقًا

(1) نظرية الحكم التعسفي وتطبيقها على إيران القرن العشرين ناقشها الكاتب بالتفصيل، بالإنكليزية والفارسية، في عدة مواضع من ضمنها هذا الكتاب، ولكن من أجل شرح منهجي انظر بشكل خاص، Arbitrary rule: «A Comparative Theory of State, Politics and Society in Iran', **British Journal of Middle Eastern Studies**, 24 (1) 1997; **«Problems of Political Development in Iran: Democracy, Dictatorship or Arbitrary Government?», ibid.** 22 (3&4 1995); **Istibdad, Dimukrasi va Nihzat-i Melli** ; «The Aridiosolatic Society: A Model of Long Term Social and Political Development in Iran», **International Journal of Middle Eastern Studies**, (15) 1983; **The Political Economy of Modern Iran**, London and New York: Macmillan and New York University Press, 1981. وانظر المزيد في State **and Society** in **Iran: From Constitutionalism to the Fall of the Pahlavi State**, I. B. Tauris, forthcoming.

للفوضى. كان يزداد ديكتاتورية ولكنه لم يكن تعسفيًا بعد، وفي ذلك الوقت قام بأهم إنجازاته الأساسية وحصل على تأييد كبير، مع أنه في تضاؤل، بين الجمهور الواعي سياسيًا. ولكن في الثلاثينيات أصبح حكمه تعسفيًا بازدياد بحيث صار يكرهه ويخافه أولئك الذين يعملون عنده. تنحى في 1941 عندما أتى الحلفاء إلى إيران، ولكن ذلك ما كان ليكون ضروريًا بالفعل، ربما غير ممكن، لو كان الشعب متعاطفًا معه بدلًا من أن يكون غاضبًا منه، مع الأخذ بالنظر أنه بعد إعلان وقف إطلاق النار الذي تلى غزو الحلفاء، أصبح مستعدًا تمامًا للتعاون مع بريطانيا والسوفييت.

ومن ثم بدأت فترة أخرى من الفوضى السياسية، تقابل فترة بعد الثورة (مع أنها لم تكن بالحدة نفسها) بين 1909 ـ 1921، وتمامًا كما في تلك الفترة، كانت الفوضى فاعلةً ليس في المحافظات وحسب بل في المركز أيضًا، وفي مركز السياسة ذاته وبين الأحزاب السياسية والصحافة والمرموقين والمجلس والوزارات المتغيرة بتكرر سريع (من المضلل تسميتها حكومات) والبلاط الملكي. خلال عشر سنوات كان هنالك سبعة عشر رئيسًا للوزراء، وثورات وتمردات في المحافظات وصراعات مدمرة ضمن المجلس نفسه. كانت الحكومات ينقصها السلطة للتعامل مع معظم الشؤون العادية، فكانت غير قادرة على الوصول إلى اتفاق حتى على الميزانية السنوية.

مع أن الوضع لم يكن مختلفًا بشكل أساس حين أصبح مصدّق رئيسًا للوزراء، فقد كان يملك سلطة أكبر بكثير لأنه كان يتمتع بالدعم الشعبي ولأن البلد كان متورطًا في أزمة دولية خطيرة. أصبح رئيسًا للوزراء لقرابة سنتين ونصف (كان عمر الحكومات المتوسط في تلك الفترة بين 1941 ـ 1951 حوالى ستة أشهر) وأطيح به بطرق غير قانونية حيث مولت معارضَته ونظمتها قوى أجنبية.

كان نظام ما بعد الانقلاب يزداد ديكتاتورية، ونمت سلطة الشاه بثبات في الخمسينيات، لكنه لم يكن تعسفيًا. في 1960، أدى الكساد الاقتصادي بالإضافة إلى العلاقات السيئة مع الاتحاد السوفييتي والنقد القادم من الولايات المتحدة إلى تشكيل الجبهة الوطنية الثانية، ومحاولة علي أميني ومجموعته إعطاء قدر من

السلطة الدستورية للحكومة وإطلاق إصلاح أراضٍ، وهذين ـ من بين أشياء أخرى ـ سيؤسسان النظام على دعم برجوازي مدني وريفي جديد. اعتقد الشاه أن الأميركيين مصرون على رئاسة أميني للوزراء، ولكن فور ما اكتشف في زيارة إلى واشنطن أن ذلك لم يكن صحيحًا شعر بأنه يستطيع أن يصرفه ببساطة، باعتبار أن ملاك الأراضي والجبهة الوطنية الثانية معارضون له أيضًا، ولو كان لأسباب مختلفة. ومن ثم تابع بثورته البيضاء، والتي تبعها ثورة 1963، واضطرابات حزيران/ يونيو في العام نفسه، وافتتح هذا فترة الحكم التعسفي لمحمد رضا شاه، والذي دام حتى ثورة 1977 ـ 79.

قامت الجبهة الوطنية الثانية[1] بصفتها الجسد الممثل الأساس مع أنه لم يعد الوحيد ـ للحركة الشعبية بعدة أخطاء جدية في تلك العملية، وفي النهاية، قامت بحلّ نفسها طوعيًا في وجه الانتقاد الحاد من مصدّق الذي لم يكن له يد في تشكلها أو تعيين قادة فيها، ومن ثم شارك مصدّق عن طريق التراسل السري بما أنه كان ممنوعًا من كل النشاطات السياسية ـ في تشكيل الجبهة الوطنية الثالثة في 1965، ولكن هذا كان متأخرًا، وتمّ سجن العديد من القادة والناشطين في الجبهة الجديدة قبل إقلاعها، وتوفي مصدّق في 1967.

الحكم التعسفي، وازدياد عائدات النفط والطريقة التي وزعت فيها، وأهداف تطوير الاقتصاد السريعة وغير المركزة، والتمدن غير المخطط له والمخطئ، والحراك الاجتماعي المتزايد باستمرار، أدت كلها إلى تنامي الغضب الشعبي والقطيعة ـ حتى بين بعض أكثر المستفيدين من النظام ـ على الرغم من النمو السريع والمستمر في الدخل الفردي والاستهلاك. أدت هذه العوامل، بالإضافة إلى استحالة وجود أي حركات سياسية سلمية أو دستورية أو ديمقراطية في البلاد، وبتشجيع

(1) كما هو موضح في النص، فإن المصطلح الإنكليزي الصحيح: «Popular Front» (الجبهة الشعبية) بدلًا عن «National Front» (الجبهة الوطنية) مثل مصطلح «Popular Movement» (الحركة الشعبية) بدلًا عن «National Movement» (الحركة الوطنية) مستخدم كما هو في كل الكتاب. ولكن على أي حال، أبقيتُ على «National Front» (الجبهة الوطنية) هنا لأن هو المصطلح المستخدم بشكل شبه كامل في الصحافة البريطانية والأميركية، والمذكرات اللاحقة، والروايات، والدراسات، باللغة الإنكليزية.

من الحركات الراديكالية في الغرب، أدت إلى الانتشار الواسع للأيديولوجيات الماركسية اللينينة والإسلامية وإلى لجوء متزايد إلى التكتيكات العنيفة في الصراع ضد نظام الشاه.

كان أكثر هدف مشترك شيوعًا بين التنوع الواسع لأولئك الذين قادوا ودعموا ثورة 1978ـ1979 ـكما كان في الثورة الدستورية قبل سبعين عامًا ـهو الإطاحة بالدولة التعسفية، والتي اعتقد كلهم تقريبًا بأنها في جيوب الغرب، خاصةً أميركا. مرة أخرى، لم تقاوم أي طبقة اجتماعية الثورة، ولم تدافع أي قوة سياسية منظمة عن النظام، ولكن على عكس الفترة الدستورية، وعلى عكس الفترة تحت قيادة مصدّق، لم تضع القوى المهيمنة في 1978 و1979 أهمية عالية للحريات الشخصية والتي سُخر منها على أنها «ليبرالية» قادمة من الغرب المكروه، وكانت بقايا الحركة الشعبية ـمع أنها لم تظهر حماسًا للتطرف والعدالة الثورية ـ لا تملك السلطة لإحلال السلام والتسامح والتوحد السياسي. لقد فشلوا، ولكن كانت فرصة نجاحهم ضئيلة فعلًا.

ولكن عندما أُنفقت كل الانفعالات عبر الثورة والحرب، توجهت أفكار حتى الكثير من الإسلاميين والماركسيين-اللينيين السابقين إلى أهمية حكم القانون والديمقراطية، خاصة باعتبار الحلقة المستمرة من الحكم التعسفي الفوضى الحكم التعسفي. كما ذكر فوق، لقد كان تقديم مفهوم حكم القانون والديمقراطية إلى لغة السياسة الإيرانية الإنجاز الفريد الأكثر أهمية للثورة الدستورية، وأصبح بالتالي المبدأ الأكثر جوهرية عند مصدّق والحركة الشعبية، وأهم من ذلك، أن المواطنين العاديين والنساء والأجيال الأصغر هم الذين رأوا مصلحتهم كما أيضًا مصلحة البلاد مرتبطةً بهذه الأفكار.

لقد كان تأثير مصدّق والحركة الشعبية وطنيًا ودوليًا. كانت الحملات من أجل الحرية من الاستعمار، خصوصًا في الشرق الأوسط وإفريقيا، التي تلت الخمسينيات مُتأثرة ومُشَجَّعة ـبدرجات مختلفةـ بالحركة الشعبية الإيرانية، التي اعتبر مصدّق رمزها، ولكن كان هنالك اختلاف مهم في معظم مثل هذه الحملات: كانت الحركة

الإيرانية، على عكس معظم تلك التي سارت على خطاها وحاولت تقليدها، حملةً من أجل الحكومة الديمقراطية أيضًا.

يمكن تلخيص تأثيرات مصدّق والحركة وإنجازاتهما الداخلية على مرحلتين: تبعات صناعة النفط الإيرانية وعوائدها، والمشاركة في قضية الديمقراطية في البلاد. في النقطة الأولى، اقترح حديثًا أنه كان من الخطأ على الأغلب أن تؤمِّمَ إيران نفطها، لأنها فشلت[1]، فقد انتهى اتفاق اتحاد الشركات في عام 1954 بسرقة ثمار التأميم من إيران، لربما كان من الأفضل قبول الاتفاق التكميلي في عام 1948 والبناء على ذلك. هذا تقييم سطحيّ يؤدي إلى نتيجة متسرعة.

صحيح أن التأميم لم ينجح بكل معنى الكلمة، ولكنه: (أ) وضع إيران في قيادة صناعتها النفطية ومواردها، على الأقل في الحدود القانونية، وأدى إلى خلق شركة النفط الإيرانية الوطنية والتي نمت أهميتها وعملياتها في العقود التالية وكانت مستعدة لإدارة الصناعة عندما انتكس اتفاق اتحاد الشركات، (ب) حتى اتفاق اتحاد الشركات، الذي فرض على إيران في أعقاب هزيمة مصدّق، دمر احتكار شركة النفط الأنغلو-إيرانية وأسس مشاركة الأرباح بالمناصفة، وكلاهُما كان أكثر نفعًا بكثير لإيران من الاتفاق التكميلي، (ج) خسرت الحكومة البريطانية معظم امتيازاتها فوق الدبلوماسية ونفوذها في البلاد، وهي خسائر لا يوازيها نفوذ أميركا المتزايد بعد الانقلاب.

بالنسبة لمصدق وهدف الحركة الأساس (الديمقراطية) كان التأثير قصير الأمد لفترة مصدّق غير موجود لأن سقوطه أدى إلى حكومة ديكتاتورية وبالنهاية إلى حكم تعسفي. وفي الجهة الأخرى، كان التأثير طويل الأمد للديمقراطية على إيران أكبر. فكرة الديمقراطية ومفهومها اللّذان قُدِّما في الثورة الدستورية أُعيد إنعاشهما في عهد مصدّق، ولعبا دورًا كجسر لأي طموحات مستقبلية في الديمقراطية. يمكن لاعتناق

(1) انظر بشكل خاص: Ibrahim Safa'i, **Ishtibah-i Bozorg-e Melli Shudan-e Naft**, Tehran: Kitabsara, 1992.

الإيرانيين لمفاهيم الديمقراطية أن يشير بشكل مقبول إلى تقليد ديمقراطي في بلدهم، تقليدٌ حتى لو كان ضعيفًا وممزقًا يوفر على الرغم من ذلك أساسات يمكن البناء عليها. مثلُ هذا التقليد، حتى في أضعف أشكاله، غائب في معظم الشرق الأوسط الإسلامي.

شأنهم شأن باقي السياسيين، وقع مصدّق وزملاؤه في الحركة الشعبية في الأخطاء، وهي أخطاء لو تفادوها لجلبت لهم نجاحًا أعظم. ولكن مبادئهم كانت الأكثر تقدمًا في زمنهم، وكانت إنجازاتهم -مع أنها لم تكتمل- قيّمة وباقية، بالفعل، يبدو أن المبادئ نفسها التي عملوا من أجلها عادت مجددًا ذات أهمية بالنسبة إلى إيرانٍ في وقت هذه الكتابة، وهي تصارع مجددًا من أجل المشاركة السياسية الحقيقية والتعددية السياسية... بكلمة..الديمقراطية.

هذه إذًا رواية وتحليل لأفكار وأحداث وشخصيات حركة سياسية نشأ حولها الكثير من الجدل

ه.ك.

أوكسفورد

مقدمة الإصدار الأول

الحركة الشعبية في إيران هي نزعة اقتصادية اجتماعية طويلة الأمد في التاريخ الإيراني المعاصر بدأت في أواخر القرن التاسع عشر، وما زالت تتطور منذ ذلك الوقت. هذا الكتاب هو ترجمة سياسية لمصدق وتاريخ للحركة منذ الوقت الذي أصبح فيه رئيسها ورمزها حتى قمع الجبهة الوطنية الثالثة والذي تزامن تقريبًا مع موته في 1967.

إن لائحة أولئك الذين يجب لهم الشكر طويلة بشكل محرج. ولكن من عدم الأمانة عدم توجيه شكر إلى أولئك الذين كانوا أكثر إفادة. مهدي بازرجان وكاظم حاسبي وغلام حسين صديقي وكريم سنجابي ـ الذين لعبوا هم أنفسهم أدوارًا مهمة في الحركة الشعبية ـ ردوا على استفساراتي بروح منفتحة وكريمة. كذلك فعل جميل بزرجمهر وغلام رضا نجاتي وغلام رضا مصور رحماني الذين، في وقتهم، ضحوا بقسم كبير من مصالحهم الخاصة من أجل الدفاع عن الحركة وترقيتها. عباس أمانات وفخر الدين عظيمي وفرانسيس بوستوك وعبدالله برهان وهوشانج شهابي وهوشانج كشاورز صدر وحبيب لادجيوردي الذين وضعوا مواد مصدرية وأوراق بحث مفيدة تحت تصرفي. هوشانج وشيري سايابور ومانوشهر وشيرين راسا الذين منحوني السلام والراحة في منازلهم عندما هددت ضغوطات الروتين في أوكسفورد بأن توقف التقدم إلى أجل غير مسمى.

لا يمكنني أن أعترف بفضل أمير بيشداد الكامل هنا. حيث قدم إليّ العديد من المصادر المهمة والمتعذر الحصول عليها، من ضمنها رسائل ووثائق غير منشورة. جون جورني أدى دوره الاعتيادي بوصفه الناقد الدقيق، عن طريق قراءة المخطوطة كاملة واقتراح تحسينات مفيدة. قام متبرع مجهول بمشاركة كريمة في كلفة الطباعة

والتصوير، وجريتا ايلوت طبعت وحضّرت المواد بكفاءة وروح مرحة. كلهم مشاركون في الفضل إن وجد ولكن أي ملامة تعود عليّ.

مثل الجميع، عندي أنا أيضًا قيم شخصية واجتماعية، ليس لأحدها أبدًا أن يقمع أو يحور الحقيقة بسبب الخوف أو التفضيل أو النفعية أو الحقد الشخصي او الكسب الخاص. وتتضمن قيم أخرى حرية إيران والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتطور الاقتصادي فيها.

ه.ك.

أوكسفورد

الفصل الأول

من ميرزا محمد إلى مصدّق السلطنة (1882 ـ 1914)

الأيام المبكرة

في 1897، كتب مؤرخ كان يعتقد أن مصدّق في عمر الخامسة والعشرين آنذاك:

> ميرزا محمد خان مصدّق السلطنة هو في الوقت الحالي ـ بمعايير الوظيفة ـ رئيس ضباط الضرائب ومُحاسب خراسان. لكن طبقة هذا الطفل حديث الولادة الذي يخطو على طريق عمرها مئة عام وصلات عائلته وموهبته وذكائه وخبرته أعظم حتى من رئيس ضباط الضرائب في كل المحافظات والقطاعات. أي شخص ذي قدرة وقيمة يمتلك بعض الخبرة في الشؤون المالية يستطيع أن يصبح ضابط ضرائب ومحاسبًا لمحافظة. ولكنه يمتلك خصائص أخرى تضاف إلى عظمته... من المؤكد أن مثل هذا الشاب المثير للإعجاب سيصبح أحد العظماء[1].

كُتب هذا بعد سنة من أن أصبح مصدّق مستوفي (رئيس ضباط ضرائب) لخراسان في عمر الرابعة عشرة.

ولد مصدّق في 1882 لعائلة ديواني[2] غنية وذات نفوذ. أبوه ميرزا هدايت الله وزير دفتر، ابن عم ميرزا يوسف مستوفي الممالك، الذي كان في وقت ما الصدر

(1) انظر Afzal al-Mulk, Afzal al-Tavarikh (ed. MansurehIttihadiyyeh and SirusSa'dvandiyan), (Tehran: Nashr-i Tarikh-i Irran, 1982), P.38.

(2) أي تنتمي إلى البيروقراطية الإيرانية، مما يمنحهم قدرًا عاليًا نسبيًّا من الحرية الاجتماعية.

الأعظم (رئيس وزراء) إيران. كان وزير دفتر سليلًا مباشرًا لآقامحسن آشتياني، مؤسس «عشيرة» آشتياني، والتي أنتجت على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين رجالًا ذوي مواهب استثنائية في السياسة والإدارة الشعبية والعلم[1].

أمه ملك تاج خانوم، نجم السلطنة، ابنة حفيد فتح علي شاه من جهة والدها، أخت عبد الحسين ميرزا فرمانفرما، وبنت عم ناصر الدين شاه، حاكم قاجار في زمن ولادة مصدّق وفتوته. وأخوها فرمانفرما ـ مؤسس عائلتي فرمانفرميان وفيروز ـ كان سياسيًّا غنيًّا وذا نفوذ بحد ذاته، قبل وبعد الثورة الدستورية عام 1905. بعد عقود من ذلك، يتذكر مصدّق صديق لعبه في الطفولة، سالار السلطنة، ابن ناصر الدين شاه، في هجوم في جدال في المجلس على صدر الأشراف، وهو مدرس سالار الخاص سابقًا والذي أصبح رئيس وزراء في ذلك الوقت[2].

كان يتذكر دومًا والده الذي مات عندما كان في العاشرة بمحبة وباحترام[3]. لكن تأثير أمه عليه كان عميقًا وطويلًا. كانت امرأة ذات إرادة صلبة كما كانت أيضًا ذات روح شعبية استثنائية، واعتاد مصدّق الاقتباس من حكمتها بشكل متكرر، حتى في الجدالات والخطابات العلنية. بالفعل، كانت نصيحتها له في لحظة يأس في عام 1914، إثر شائعة شعبية غير عادلة عنه، «تحدد قيمة الأفراد في مجتمع حسب حجم المعاناة التي يتحملونها من أجل شعبهم»، وأصبحت هذه النصيحة دليله على مدى حياته في أثناء الشدائد[4]. كانت حتى وفاتها في 1933، وراء كل قراراته المهمة

---

(1) على سبيل المثال، ميرزا يوسف مستوفي الممالك وابنه ميرزا حسن صاحب الاسم نفسه؛ معتمد السلطنة وأبناؤه، وثوق الدولة وقوام السلطنة؛ وزير دفتر وابنه مصدّق.

(2) انظر خطابه في المجلس الرابع عشر في Husain Kay-Usuvan, **Siyasat-i Muvazineh-yi Manfi**, vol.2 (Tehran, 1950).

(3) انظر **Musaddiq's Memoirs** (London: Jebeh, 1988), chapter 5.

(4) مقتبس عن مصدّق نفسه في مناسبات عدة من ضمنها المرجع السابق، وJalil Buzurgmehr (ed.) **Taqrirat-i Musaddiq dar Zindan** (Tehran: Sazman-i Kitab, 1980).

الخاصة والعامة على حدّ سواء. تزوجت مرتين بعد موت وزير دفتر[1]، وأنجبت أولادًا آخرين مشهورين.

في عمر التاسعة عشرة، تزوج مصدّق، ضياء السلطنة ابنة سيد زين العابدين، أخت سيد أبو القاسم وسيد محمد، وعمة سيد حسن (د.إمامي)، وكلهم إمام جمعة (أصحاب مقام قيادة ديني شبه رسمي) في طهران منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى 1979. كانت امرأة جميلة ورشيقة، وزوجة شديدة الإخلاص، في وقت وفاتها قبل أقل من عامين من وفاته، كرّم مصدّق ذكراها كأكثر شخص تأثيرًا في حياته بعد أمه، والمرافق المخلص الذي «تحمل كل ما فَعلتُ» (انظر الفصل 17). رُزق الزوجان بخمسة أطفال، ضياء أشرف وأحمد (متوفىً حاليًا) ود.غلام حسين ومنصورة (متوفية حاليًا) وخديجة (البنت الصغرى التي عاشت في مستشفيات نفسية سويسرية متعددة منذ عمر العشرين).

بعد موت أبيه منح ناصر الدين شاه لميرزا محمد لقب مصدّق السلطنة وأصبح بعد وقت قصير من اغتيال الشاه في 1896 مستوفي خراسان[2]. قليلٌ هو المعروف عن فترة خدمته كموظف مدني عالٍ في تلك المحافظة، إلا الرواية المذكورة من أفضل الملك المذكور فوق وزعم محمد رضا شاه في 1960 أن مصدّق كاد أن يقطع يده بتهمة الاختلاس من الأملاك العامة[3]، وهو ادعاء لا دليل عليه.

كَبُرَ مصدّق خلال زمن كانت فيه عداوة متزايدة، أولًا بين النخبة الإدارية المتعلمة، ومن ثم بين جمهور سياسي أوسع بكثير، ضد سياسة ناصر الدين شاه لمنح امتيازات تجارية لقوىً أوروبية، وبالمقارنة مع هذه الخلفية يمكن فهم برنامجه السياسي اللاحق بشكل كامل. كان لا يزال طفلًا عندما أدت حركة ريجي التبغ

(1) أولًا ميرزا فضل الله وكيل الملك، أبو حشمة الدولة (فالاتابار)، ولاحقًا ثقة الملك (ديبا).

(2) شرح هو نفسه هذا التعيين في الشباب، بالإشارة مع بعض الإحراج إلى أن مثل هذه التعيينات كانت معتادة جدًا في ذلك الوقت. انظر **Musaddiq's Memoirs**, chapter 5.

(3) انظر **Mohammad Reza Shah Pahlavi**, **Mission for My Country** (London: Heinemann, 1960), chapter 5.

(1890 1891) إلى أول تراجع كبير لنظام قاجار عن سلطته الاستبدادية والمطلقة (استبداد) في سياق صراع شعبي ضد امتياز تجاري للخارج. كان أيضًا معارضًا لأي امتياز للخارج (من ذلك النوع الممنوح في القرن التاسع عشر) لأي سلطة أجنبية، سواءً في قضية حقوق الشحن في بحيرة أرمية (انظر الفصل 2)، أو الامتياز المطروح بخصوص نفط شمال إيران للاتحاد السوفييتي (انظر الفصل 5)، أو امتياز 1933 النفط لشركة النفط الأنغلو-إيرانية (انظر الفصل 7)، أو امتياز حقوق الصيد في البحر الأسود لشركة روسية (انظر الفصل 10).

النائب المحبط

أصبح احتجاج ريجي التبغ ضد منح احتكار للتبغ لشركة أجنبية نقطةَ تجمع لكل القوى الحقيقية والمحتملة المعارضة للحكومة التقليدية الاستبدادية وللتهديد المتنامي لهيمنة قوىً أوروبية على البلاد. كان نجاحه إنجازًا لا سابق له في تاريخ إيران. كانت هنالك جرائم قتل في القصر واغتيالات وانقلابات، وكان هنالك أيضًا تغيير عنيف عبر التمردات القبلية والعسكرية، ولكن كانت هذه هي المرة الأولى التي نجحت فيها حركة منظمة (وذات ترتيب) شعبية في هزيمة الدولة المستبدة في موضوع رئيسي.

عبَّد نجاح الحركة الطريق نحو حملات أكثر عمومًا من أجل إبطال الحكم الاستبدادي وإنشاء حكومة قانونية دستورية، وكانت هذه الحملات بداية الحركة الشعبية في إيران. تطلب الأمر عقدين من الزمن حتى استطاعت الحركة تفصيل أهدافها في مطلب واضح بحكومة عصرية ديمقراطية حسب الخطوط الأوروبية الغربية، ولكن كان من الواضح منذ البداية أنها كانت معارضةً للحكم الاستبدادي (استبداد، أوحكومتي قانون)، وتؤيد نظامًا مبنيًا على «حكم القانون» (حكومتي زور) (انظر الفصل 18). كان اغتيال ناصر الدين شاه في 1896، الذي قام به سيد جمال الدين أسد أبادي (أفغاني)، أحد أكثر الأحداث عنفًا في تلك الفترة بين احتجاج ريجي التبغ والثورة الدستورية. في 1905، تم إطلاق الحملة من أجل إنشاء محكمة عدل بشكل علني في ردة فعل على الجلد التعسفي لتاجر سكر محترم بشدة لأنه اتّهم

بنشاطات مُضاربة. بدأت الصفوف تتوضح بين قيادات المجتمع المدني المناصرة ل‍لاستبداد والمناصرة لحكم القانون. أدت محاولة الحكومة لفض اعتصام الطلاب (بسط) في مسجد الجمعة، في بازار طهران، إلى إهراقٍ للدماء. كما هو معتاد في الحملات الشعبية الإيرانية، أصبح لدى الحركة الآن شعار و«شهيد». حُملت جثة الطالب الميت ـ أحدٌ ما يدعى باسم سيد عبد الحميد ـ مباشرةً وطافوا بها في أنحاء البازار، وردد المحتجون:

مرة أخرى، قتل حسينًا يزيد،

عبد الحميد قتله عبد المجيد[1].

كان بعض أقرب أقرباء مصدّق بشكل خاص، عمه، فرمانفرما، وزوج أخته، سيد أبو القاسم إمام جمعة ـ من بين قادة الحركة، مع أن الأخير سرعان ما تركهم إلى الجانب الآخر بعد صفقة خاصة مع عين الدولة وهو الوزير الأول[2].

إثر موافقة مظفر الدين شاه على حكومة دستورية في 1905، قامت لجنة من القادة ذوي الشعبية بصياغة مسودة إجراء من أجل انتخاب مجلس استشاري وطني، المجلس الأول. بني هذا الإجراء (والذي غُيّر لاحقًا بحيث أصبح تصويتًا يحق لكل الذكور البالغين منذ المجلس الثاني وما بعده) على خطوط «الطبقة»[3]. صُنف مصدّق ضمن «طبقة» أعيان وأشراف ـ أي المرموقين وديواني آخرين ـ ولكنه لم يتمكن من اتّخاذ مقعده لأنه لم يحقق شرط العمر الأدنى (الثلاثين) المطلوب ليصبح نائبًا في المجلس.

بحلول هذا الوقت أصبح عضوًا في المجتمع التقدمي المدعو آدميت الذي كان له علاقات مع الماسونية على ما يبدو. أقامت الحركة الماسونية بعض الاتصالات

---

(1) أي عبد المجيد ميرزا عين الدولة، لاحقًا رئيس الوزراء.

(2) للمزيد من التفاصيل انظر، **Nazim al-Islam Kirmani, Tarikh-i Bidari-yi Iranian** (ed. Sa'idiSirjani) (Tehran: Agah-Nuvin, 1982), and Ahmad Kasarvi, **Tareikh-i Mashruteh-ti Iran** (Tehran: Amir Kabir, 1947).

(3) انظر المرجع السابق.

الإيرانية في منتصف القرن التاسع عشر[1]، وأصبحت قناة فعالة لنقل القيم الاجتماعية والسياسية الأوروبية في النصف الثاني من القرن. كان موقف الماسونيين من الثورة الفارسية يشابه موقفهم في الثورة الفرنسية قبلها بقرن: كان العديد من الثوار الرواد الراديكاليين تابعين لها، فعلى سبيل المثال سيد جمال الدين أسدأبادي (أفغاني) كان ماسونيًا رائدًا في وقته، وسيد حسن تقيزاده كان ماسونيًا أثناء الثورة وما بعدها. ولكن، أصبحت الماسونية ـ لأسباب حقيقية وأخرى ملفقة ـ كلمةً وسخة في السياسة الإيرانية من الأربعينيات وصاعدًا، وسارع معارضو مصدّق، بعد أن اكتشفوا عضويته في مجتمع آدميت بعد عام على موته (في 1967)، إلى الانقضاض على هذا بوصفه دليلًا على أنه كان عميلًا بريطانيًا من البداية[2]. على أي حال، فقد بقي في هذا المجتمع مدة أسبوعين فقط، ومن ثم انضم إلى مجتمع إنسانيت الذي كان علي أكبر دهخدا (الصحفي الناقد المشهور في جريدة صور إسرافيل، والذي أصبح في ما بعد عالمًا مشهورًا) عضوًا ناشطًا فيه[3]. كان هذا المجتمع منظمة راديكالية ثورية، وكان لديه ثلاثون فارسًا متطوعًا لصالحه، ولكن سرعان ما خاب أمل الدستوري الصغير من تعاونه معهم[4].

لم توقف حركة المطالبة بالحكومة الدستورية العادات السيئة بين ليلةٍ وضحاها ولا مسحت الطرق السياسية التقليدية والعلاقات على مدىً قصير. حافظ النبلاء، والعلماء (السلطات الدينية العليا) والتجار على معارفهم ومصالحهم السياسية والمالية، فعلى سبيل المثال، قضى سيد عبد الله بهبهاني ـ الذي كان ومنافسه الأكثر علمًا، شيخ فوز الله نوري، أهم اثنين من الـ علماء في طهران ـ الكثير من الوقت في تحسين وضعه المادي، واستغل ابن سيد محمد طباطبائي، سيد محمد صادق (لاحقًا

---

(1) انظر على سبيل المثال: **Denis Wright, The Persians Amongst the English** (London: I.B. Tauris, 1985).

(2) من أجل نسخة شبه حرفية عن وجهة النظر هذه، انظر **HasanAyat, Chehreh-yi Haqiqi-yi** Musaddiq al-Saltaneh (Tehran: Intisharat-i Islami, 1984).

(3) انظر، على سبيل المثال **Buzurgmehr, Taqrirat, and Musaddiq's Memoirs**.

(4) انظر، على سبيل المثال، **Buzurgmehr, Taqrirat**.

عضو مجلس السناتورات الإيراني) نفوذه السياسي المتزايد لتقديم الخدمات مقابل المال[1].

كان مصدّق أيضًا مشغولًا بالنيابة عن عمه، فرمانفرما الذي كان الحاكم العام لأذربيجان في فترة المجلس الأول وأصبح واحدًا من معلميه المقربين بعد موت والده. الرسائل المكتوبة بخط يد مصدّق، كما من طرف آخر من طهران إلى تبريز معنية بشكل أساسي بالسياسة أو بالأحرى التسييس[2]. أظهرت أن فرمانفرما يريد العودة إلى طهران من أجل منصب أعلى ـ وزارة الحرب على الأقل ـ وأن الشخصين اللذين كانا يراسلانه في طهران كانا يحاولان جس نبض المجلس والشاه ورئيس الوزراء ووزير الحاشية ووزير الداخلية وينصحانه بشأن خياراته التكتيكية. لم يكن الشاه راضيًا عن فرمانفرما، كذلك كتبا له، بسبب موقفه المعتدل المؤيد للدستورية في أذربيجان. ومن جانب آخر، كان يعتقد نواب المجلس لتلك المحافظة (تقيزاده، ومستشار الدولة، وحج ميرزا إبراهيم آقا) أنه معتدل زيادة عن اللزوم. كذلك، لم يكن وزير الداخلية نظام السلطنة، متحمسًا تجاه فرمانفرما، بسبب عدم رضا الشاه عنه، بالإضافة إلى المنافسة الشخصية بينهما. كانت نصيحة مصدّق المؤكدّة ـ وكان قد قدمها بأقصى احترام ـ أن على عمه التمسك بحكمه في أذربيجان، وانتظار دوره بصبر وكرامة. كتب في إحدى الرسائل بخط يده:

> لكن لو قمت معاليك بالاستقالة الحازمة، فسوف يكون الناس ذاتهم الذين قد يحضرون الأرضية لعودتك إلى [منصب أعلى في] طهران هم أنفسهم الذين

(1) من أجل أمثلة موثقة بشكل جيد، انظر Kirmani. **Tarihk-i Bidari,** Vol. 2.

(2) اكتشف هذه الرسائل حديثًا عباس أمانت الذي وضع نسخًا منها جميعًا تحت تصرف الكاتب. خمس منها كتبها مصدّق بخط يده والأربع المتبقية (اثنتين منهما طويلتان للغاية) مكتوبة بخط آخر ولكن فيها تعديلات أو إضافات أضافها مصدّق. تلك المكتوبة بخط يد مصدّق غير مؤرخة، بينما البقية مؤرخة بالتواريخ الآتية 13و 18 و20 و25 صفر. لم يتم ذكر العام، ولكنها تضمنت إشارات إلى المجلس الأول. في صفر 1325 (بعد الهجرة، قمرية) فرمانفرما كان في طهران (قارن Kirmani, **Tarihk-i Bidari,** vol. 2)، وفي صفر 1327، لم يعد حاكمًا لأذربيجان. لذلك، لا بد أن هذه الرسائل كتبت في 1326، أي 1907. يمكن أن يكون المراسل الآخر أخا مصدّق الأكبر (ميرزا حسين خان وزير دفتر)، ولكن لا يوجد دليل على ذلك.

يعارضون الفكرة في الوقت الحاضر. ولذلك، بما أن شخصكم المبارك مطلوب جدًا، فعليك التصرف بطريقة تجعلهم يرجعون معاليك [إلى الوزارة] راكعين على ركبهم، وليس [كما الآن] تستقيل مرة كل شهر، وفي كل مرة تقرر البقاء في أذربيجان مجددًا، لأن النواب سيقولون عندها أن نيته [الوحيدة] هي أن يصبح وزير الحرب: فيستقيل كل فترة [من منصب الحاكم]، ولكنه عندما يستوعب بأنه ليس هنالك منصب آخر له، لا يبقى عنده خيار إلا البقاء في المنصب نفسه في أذربيجان.

ولكن على أي حال، اذا كان فرمانفرما غير سعيد بصدق بحالة الشؤون في أذربيجان، فعليه الاستقالة من منصبه بالتأكيد، والذهاب إلى طهران والبقاء هناك حوالى شهرين، خارج الوظيفة، حتى يقوم (كما يثق مصدّق) كل المعنيين ومن ضمنهم الشاه ذاته، بتعيينه في منصب جديد «بعظمة وكرامة».

تظهر هذه السمة بشكل متكرر باعتدال في كل الرسائل، وكانت نصيحة مصدّق هي ذاتها في كل مكان. في رسالة أخرى كتبها بنفسه اقتبس عن وزير الداخلية وهو يخبره بأن ليس جميع النواب والوزراء يفضلون فرمانفرما، أضاف بين قوسين: «يا صديقي، أنت تتحدث بلساننا». علاوة على أهميتها التاريخية، تظهر المراسلة اهتمام مصدّق (حتى في حالة عمه) بالسلوك ذي الكرامة بشكل يعادل اهتمامه بالمنصب السياسي العالي. هذا هو نوع الحرية والثقة بالذات التي نظر من خلالها إلى المقام الدنيوي والنفوذ طوال مدة مهنته السياسية.

الدكتور الأول في القانون

في آذار/ مارس من عام 1909، بعد أقل من عام من انقلاب محمد علي شاه المعادي للدستورية، قرر مصدّق متابعة دراسته في فرنسا. لقد كان مستعدًا طول فترة حياته للمخاطرة بكل ما يملك في السياسة إذا ظن أن هذا مفيد، وكان مستعدًا لأن يقوم بانسحاب كامل إذا قرر أن الوضع لا أمل منه. ولمعرفة الشاه بارتباطاته بالدستوريين، كان قد طلب منه مرة المساعدة في ضم بهبهاني إلى جانبه، فأجاب ببساطة ـ وهذه أيضًا كانت سمةً باقية ـ بأن نفوذ بهبهاني يأتي من حقيقة أنه كان

يبيع منتجًا اسمه الدستورية، ولو فعل الشاه نفسه مثل ذلك لما كان بحاجة إلى دعم بهبهاني. «من الواضح أنك متهور أيضًا» هكذا رد الشاه، مع أن بهبهاني وافق لاحقًا على أن تحليل مصدّق كان صحيحًا[1]. لذلك عندما قرر الذهاب إلى فرنسا كان قلقًا بجدية من رفض منحه جواز سفر، ولكن الأمور سارت بشكل جيد في النهاية[2].

في باريس سجل في دورةٍ في المالية العامة. وعلينا أن نترك للمخيلة حجم الضغط النفسي الذي يواجه إيرانيًا متزوجًا حديثًا، تعليمه فارسيٌّ تقليدي، وذا منصب حكومي مهم، وانخراط في حملات ثورية، يختلط في ثقافة غربية تمامًا مع طلاب أصغر منه بكثير في غرفة الصف ذاتها. ولكنه كان مصممًا ـ ربما أكثر من اللازم ـ على النجاح، ويمكن أن يكون هذا قد أسهم في انطلاقة مرضه العصبي الذي كان هو ذاته يمتعض دائمًا من ذكره على العلن باسمه الحقيقي[3]. لابد أن الاستعداد للمرض كان موجودًا أصلًا (لربما كان جينيًا، بشكل جزئي على الأقل)، لأنه لو لم يكن كذلك، لما ظهر مجددًا بشكل حاد في الأوقات الصعبة على مدى حياته الباقية[4]، مما أدى إلى نوبات وانهيارات في العلن في بعض المناسبات. استغل معارضوه الإيرانيون والأجانب هذه الحوادث بشكل غير عادل ضده (حين كان رئيسًا للوزراء وبعد ذلك)، وعلى أي حال فقد أدى المرض إلى تخليه عن دراسته والبقاء تحت رعاية ممرضة فرنسية.

عاد إلى إيران على أمل الشفاء الكامل، وكان الدستوريون في ذلك الوقت قد هزموا انقلاب محمد علي شاه عن طريق السيطرة على طهران ودفعه نحو المنفى،

---

(1) انظر، على سبيل المثال Buzurgmehr, Taqrirat.

(2) صادف أن ابن زوج والدته، حشمة الدولة، كان سكرتير الشاه الخاص في ذلك الوقت، وساعده بطرق عدة بسبب دستوريته المعروفة، مع أن مصدّق يقول إنه قام بشكل عام بما استطاع به لأولئك المضطهدين من قبل دولتيها (أي أولئك الذين إلى جانب الدولة) ـ استخدام هام للغة لفهم علم الاجتماع التاريخي لإيران. انظر Memoirs, chapter 7.

(3) مع أنه ذكر، أو لمح إلى المرض نفسه في مناسبات عدة. انظر، على سبيل المثال، Memoirs, and Buzurgmehr, Taqrirat.

(4) أدى إلى نزيف داخلي ومحاولة انتحار واحدة على الأقل، وكان السبب المباشر لوفاته في النهاية.

ولا بد أن ذلك قد سهل عليه (على الأقل سيكولوجيًا) أن يبقى في المنزل. عاد إلى أوروبا بعد أن استرد عافيته وقوته، هذه المرة إلى سويسرا بصحبة والدته وزوجته وأطفالهم الثلاثة وكانت والدته تعاني من الساد في العين الذي كان سبب رحلتها الصعبة إلى أرض غريبة، وأصرت على المحافظة على الحجاب، وابتُكِرت حلول في الخياطة لتحقيق المتطلب دون أن تلبس الحجاب المعتاد. على الجانب الآخر، لم يكن عند زوجته مثل هذه الموانع وخلعت الحجاب في أوروبا[1].

بعد أن وضع أبناءه في مدرسة في نوشاتل، عاد مصدّق إلى باريس لمتابعة دورة المالية العامة، ولكنه سرعان ما تخلى عن الفكرة وأصبح طالبًا في القانون في نوشاتل، وبعد حصوله على شهادته، قضى بعض الوقت في شركة محاماة بينما كان يعمل على أطروحة دكتوراه في قانون الوصية الأخيرة والشهادة في الإسلام. كان على وشك التسجيل على مواطنة سويسرية ـ التي كان قد أصبح مؤهلًا لها في ذلك الوقت ـ من أجل الممارسة في سويسرا، عندما قرر أن ينشد الإشراف على أطروحته من فقهاء إسلاميين خبراء في إيران، خصوصًا شيخ محمد علي كاشاني، وكان يدعوه «معلمي»[2]. نجح في تحصيل درجة الدكتوراه وعاد إلى طهران في عشية الحرب العالمية الأولى، تاركًا ابنيه الأكبرين في المدرسة في نوشاتل. أصبح يدعى الآن د.محمد خان مصدّق السلطنة، وهو لقبٌ حافظ عليه حتى تم إبطال ألقاب قاجار وأصبح يعرف عالميًا باسم د. محمد مصدّق.

---

(1) انظر خطاب مصدّق في المجلس الرابع عشر الذي هاجم فيه طريقة رضا شاه الاستبدادية التي أزال فيها حجاب النساء في Kay-Ustuvan, **Siyasat-i Muvazneh**, vol. 2, p 79.

(2) يتذكر مصدّق شيخ محمود علي بعظيم تقدير في خطاب المجلس الرابع عشر، لأنه رفض إزالة عمامته وارتداء «قبعة بهلوي» بدلًا عنها، عندما أصبح هذا إجباريًا تحت حكم رضا شاه: لم يغادر منزله حتى مات. انظر المرجع السابق، ص. 79، و**Buzurgmehr, Taqrirt**, p.150.

الفصل الثاني

الأكاديميّ والحكوميّ والسياسيّ

كلية الحقوق والعلوم السياسية

من الواضح أنّ مصدّق كان فخورًا بلقبه ومكانته الجديدين (والفريدين في ذلك الوقت)، اللذين أعطياه أفضلية مهمة على رفاقه. على أي حال، كانت هذه أوقاتًا عصيبة على إيران. كان البلد قد أعلن نفسه حياديًّا عند اندلاع الحرب ولكنه كان فعليًّا تحت هيمنةٍ روسية بريطانية، بينما كان القوميون والراديكاليون من كل الأطياف السياسية مؤيدين للألمان. كانت ألمانيا شديدة الشعبية في كل الشرق الأوسط في ذلك الوقت، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى أنها، على عكس بريطانيا وروسيا، لم تكن قوة إمبريالية في ذلك الجزء من العالم، وكانت حقيقة أن الألمان متحالفون مع الأتراك العثمانيين (المسلمين) وأنهم حققوا بضعة انتصارات سريعة جاذبًا إضافيًّا. كان العملاء الألمانيون (وكان رائدًا بينهم الشخصية التي يُنظر إليها بشكل رومانسي فاسموس(*)) مشغولين بتنظيم القوميين الإيرانيين خاصةً في المحافظات الغربية والمركزية والجنوبية من البلاد. حتى الشعراء الإيرانيون كتبوا أوصافًا رومانسية للانتصارات الألمانية ومدحوا القيصر بشكل يشبه كثيرًا في الأسلوب قصائد القرن الحادي عشر في مديح محمود غزنوي وفتوحاته. تم تشريف القيصر بلقب المدافع عن المسلمين (إسلام باناه)، وكانت الإشاعات التي تقول إنه اعتنق الإسلام كثيرة[1].

(*) Wassmuss دبلوماسي ألماني يعرف أيضًا باسم «فاسموس بلاد فارس»، وعمل في إيران في الحرب العالمية الأولى. (المترجم)

(1) من أجل وصف مؤيد للألمان للأحداث، انظر **Abulqasim Kahhakzadeh, Dideh-ha** =

كان هنالك ضغط كبير لكي تدخل إيران بشكل رسمي في الحرب إلى جانب دول المركز، وكان المحافظون (ومنهم وثوق الدولة، وهو من أقرباء مصدّق البعيدين) معارضين للفكرة. كان الديمقراطيون الشعبيون (وأفضل من يمثلهم ميرزا حسن مستوفي الممالك، ابن عم مصدّق غير اللزم) متعاطفين مع الفكرة، ولكنهم اعتقدوا أنها غير حكيمة. بعض القوميين الراديكاليين والديمقراطيين بقيادة نظام السلطنة، وميرزا محمد علي خان (فيما بعد، فارزين)، سليمان ميرزا (فيما بعد، اسكندري)، وسيد حسن مدرس، خسروا في النهاية صبرهم وأنشأوا حكومة مخاصمة («مؤقتة») في الغرب، مرتبطين بالجنود الأتراك الذين خرقوا حيادية البلاد الرسميّة، كما فعل الروس والبريطانيون. كانوا يعرفون بالـ مهاجرين بسبب انتقالهم من طهران إلى كرمانشاه التي أصبحت عاصمة الحكومة الانقسامية.

في الوقت عينه، اجتمع عدد من القوميين الراديكاليين والديموقراطيين المهمين ومنهم سيد محمد رضا مساوت وميرزا محمد خان قزويني وكاظم زاده إيرانشهر وسيد محمد علي جمالزاده وكتاب آخرون مرموقون ومفكرون حول سيد حسن تقيزاده(المفكر الأكثر تأثيرًا بين المفكرين الشباب في الثورة الدستورية)، وأقاموا كوميتيي مليون وهو نوع من هيئات التحرر الوطنية الديمقراطية في برلين، وأصدروا صحيفة ضد الحلفاء (خاصة ضد روسيا) تدعى كاوه والتي أصبحت ناطق الحكومة الانقسامية في أوروبا، وقدمت لها النصح وزودتها بالقوى العاملة عند الإمكان[1].

= **(va Shinideg-ha** (ed. MurtizaKamaran) (Tehran: Nashr-i Farhang. 1983. من أجل قصائد وشعراء، انظر **Yahya Arianpur, Az Saba ta Nima**(Tehran: Jibi, 1978), vol. من أجل رواية شاهد عيان عن بعض الأحداث، خاصة في محافظة فارس، انظر **Ahmad Akhgar, Zindigi-yi Man...**(Tehran: Akhgar, 1987).

(1) قطع جمالزاده الصغير أرض المعركة الأوروبية إلى مصر، وتمكن أخيرًا من الوصول إلى بغداد عبر البحر الأسود والصحراء العربية لكي يصبح قنصل الحكومة المؤقتة في تلك المدينة وهو منصب لم يدم له فترة طويلة، ولكنه ألهم قصة تحركه ضد الروس القصيرة، «The Friendship of Auntie Bear».

انهارت الحكومة الانقسامية بعد سقوط بلاد ما بين النهرين بيد القوات البريطانية بفترة قصيرة.

لم يقم مصدّق بأي حركات كهذه، ولكنه انضم لاحقًا إلى الجناح الراديكالي (زيديتشكيلي) من الحزب الديمقراطي، الذي كان العديد من قادته خاصة سليمان ميرزا، ضمن الحكومة الانفصالية. في القوت عينه، قبل دعوة محمد علي (ذكاء الملك) فروغي بحماس للانضمام إلى الطاقم الأكاديمي في كلية الحقوق والعلوم السياسية. كانت الكلية قد أسست بهدف تدريب طاقم دبلوماسي عصري لوزارة الخارجية، ولكن منذ قيام الثورة الدستورية كانت قد تحولت إلى مؤسسة أكاديمية واسعة النطاق.يذكر مصدّق نفسه حجم سروره عند تلقيه الدعوة للتعليم في الجامعة التي لطالما حلم أن يكون طالبًا فيها في شبابه[1]. كان يذهب إلى العمل يتملكه حماس نادرٌ حتى بين المبتدئين، حيث كان يقضي ساعات وأيامًا وشهورًا وهو يحضر الملاحظات لمحاضراته. وفي الوقت نفسه، بدأ بالكتابة والنشر في القانون والسياسة.

نشر في 1914 مقالة عن استخدامات الحدود الوضعية في دعواتٍ قضائية معينة وكتابًا قصيرًا عن مبادئ «اتفاقيات التنازل عن الصلاحيات»، أو حق المقيمين الأجانب في إيران بأن يحاكموا في محاكمهم الخاصة. كانت فكرة مقالة «إبطال التقاضي» مبنية على الإجراءات القضائية الأوروبية، مع أن هذا ليس مذكورًا في أي مكان، لقد وضعت العديد من الأسباب لكون ممارسة مثل هذه القيود في مصلحة كل الأطراف، وتجادل بأنها سوف تكون متناسقة مع روح وحرفية الفقه الإسلامي كليهما[2]. كانت المقالة مكتوبة ومقدمة بشكل جيد، وكانت المواد فيها جديدة في إيران في وقتها.

---

(1) **Memoirs**, Book I, chapter 14.

(2) انظر «Isqat-i D'avi», **Majalleh-yillmi**, no. 1, 1293 (1914), reprinted in IrajAfshar (ed.), **Musaddiq vamasa'il-i HuquqvaSiyasat** (Tehran: Zamineh, 1979).

ولكن عمله كابيتولاسيون وإيران (إيران واتفاقات التنازل عن الصلاحيات) ـ والتي نشرها على نفقته الخاصة ووزعها مجانًا في 1914ـ ذو نظام مختلف إلى حدّ بعيد، وبالعديد من الأوجه، فالجدال في معظمه بلغة قانونية، ولكن هدفه وتلميحاته السياسيين ظاهران أكثر ربما بسبب طبيعتهما الضمنية، فعلى سبيل المثال، يحتوي الفصل الأول التصنيف المعتاد (الأوروبي) للقانون الوطني إلى قانون عام وقانون خاص. القانون العام «يحكم العلاقة بين الدولة والمواطن» ويقسم إلى تصنيفين: القانون المدني والقانون الجنائي، والمصنفان هما أنفسهما إلى القانون الدستوري والقانون العام والقانون الإداري والقانون الجنائي ومبادئ الإجراءات الجنائية[1]. ومن أجل توضيح فائدة هذه التصنيفات يقدم مصدّق مثالين، يخلط الأول بين بعض الجرأة والحذاقة، فوفقًا للمادة 15 من القانون الإيراني «لا يمكن حرمان أي صاحب ملكية من ملكيته إلا بقوانين الشريعة...» هل يعني هذا بأنه لو قدّرت الدولة بأن الشراء الإجباري للملكية هو في المصلحة العامة عليها أن تنشد فتوى (مرسوم ديني) من محاكم الشريعة، يسأل مصدّق، ويجيب بـ «لا»: يجب أن يكون هنالك قانون ليس غير متناسق مع الشريعة، والذي سيكون قابلًا للتطبيق بشكل عام دون الحاجة للعودة إلى محاكم الشريعة في كل شأن[2]. لم يختر المثال بعشوائية، فهو يقدم أرضية لنقاشه الذي يصب في مصلحة إبطال اتفاقات القرن التاسع عشر للتنازل عن الصلاحيات، التي كانت مبررة في وقتها بحجة أن الأوروبيين المسيحيين يجب ألّا يكونوا خاضعين للقانون الجنائي الإسلامي والذي كان مصدر قرارات محاكم الشريعة. إذًا، يمكن صياغة قانون جنائي عصريّ على أساس هذه الحجج من أجل القضايا الجنائية التي تتضمن الجناة الأوروبيين في إيران، وبذلك يزال الأساس الظاهر لاستمرار اتفاقيات التنازل عن الصلاحيات. كما سوف نرى أكثر فيما بعد، كانت هذه هي تمامًا الطريقة التي اقترح مصدّق حل المشكلة بواسطتها عندما أصبح وزيرًا للخارجية في 1923.

(1) تُرجمت العبارات الفارسية إلى أصلها الفرنسي.

(2) انظر Afshar, Musaddiq va Masa'il, p. 19-24. Emphasis added.

يناقش الفصلان 2 و3 ببعض التفصيل تاريخ ومعنى وتعقيدات مثل هذه الاتفاقات بين الإمبراطورية العثمانية وإيران من جانب، والقوى الأوروبية ـ بشكل أساسي بريطانيا وفرنسا وروسيا ـ من جانب آخر، وعلى وجه الخصوص أهمية السوابق. جادل مصدّق بعدم كون كل السوابق مقدسة واستشهد بأن تركيا في واقع الأمر كانت قد أبطلت اتفاقات التنازل عن الصلاحيات الخاصة بها.

الفصل الرابع، الإصلاح، يحتوي جدال مصدّق الأساسي: أنه من المهين للشعب ولدينه أن يكون المقيمون الأجانب في بلده حصينين من قوانينه، من جهة أخرى، يتطلب إبطال الاتفاقات إصلاحًا للقوانين الموجودة (بحيث تستطيع القوى الأوروبية أن توافق على إخضاع مواطنيها للقانون الإيراني).هذا جدال ليس ضد الإسلام ولكن في صفه،لأنه لن يكون لغير المسلمين حقوق خارج حدودهم في البلاد الإسلامية «والتي لم ينجُ منها إلا اثنتان [إيران وتركيا] بالكاد» ولأن الشريعة مرنة وقابلة للتعديل في الحالات التي تتضمن مبادئ جوهرية. يتضمن هذا الفصل العديد من الإشارات إلى إصلاحات قانونية نفذتها دول تقليدية أخرى، تتراوح من تركيا وتونس إلى اليابان وبلغاريا، ويستشهد ببضعة أسماء أوروبية، ومنها إدموند بورك[1].

يختتم الفصل الأخير من كتاب مصدّق الجدال: «الإسلام في خطر وهو يضعف يومًا بعد يوم، ولو احترمنا القوانين الإسلامية، ولاحظنا النوايا الحقيقية للمشرّع لما كانت البلدان الإسلامية في حالتها الحالية، خاضعة كما هي للقوى المسيحية». يعتبر الإصرار على قوانين غير جوهرية محرمًا (حرام) في الإسلام: «الضرورات تبيح المحظورات»[2]. لذلك، يجب إصلاح القانون العام والقانون الخاص لملائمة حاجات الزمن الحاضر، مما يؤدي إلى إلغاء اتفاقيات التنازل عن الصلاحيات[3].

---

(1) انظر المرجع السابق، ص 39-48.

(2) **«Al-Dharuryat-i Tabiyh al-mahzurrat»** (A Shari'a tradition).

(3) **Afshar, Musaddiq vaMasa'ii,** pp. 49–55.

فيما يخص المنهجية، وأسلوب التقديم، كان هذا الكتاب مميزًا بالنسبة لعصره. كان الكاتب واعيًا أيضًا لطبيعة نقاشه المستفزّة، وأظهر في مواضع عدة تواضعًا في عبارات مثل: «صرحنا بما نعتقد أنه مفيد، ولكننا لا ندّعي أنه [بالضرورة] صحيح»[1]. على أي حال، تلخص الفقرة الختامية الموقف بإيجاز. خلال عرضه لهذا النقاش، يقول، نحن نواجه مجموعتين من الخصوم (مع أنه يستخدم كلمة أكثر دبلوماسية «منافسين»):

> قد ينظر المنافسون الداخليون [أي العلماء] إلى وجهات النظر هذه على أنها تصب في مصلحة البلدان الأوروبية، معتقدين أنه بسبب دراستنا في أوروبا، فنحن بالتأكيد نتمنى أن نستورد قوانينها إلى بلدنا أيضًا، وسينظر المنافسون الخارجيون [أي القوى الأوروبية] إلى وجهات نظرنا على أنها جيدة للاستقلال كما أيضًا لنجاة إيران والإسلام، ولذلك فنحن عالقون بين هذين المُنافسَين، ونتضرع إلى أبناء بلدنا بأن يدرسوا ويناقشوا وجهات نظرنا بعدل وهدوء.

من وجهة نظر الآن، تكمن أهمية الكتاب في إظهاره تشكل وجهة نظر مصدّق المبكرة عن نظام التقدم الاجتماعي والتحضر في إيران: إيمانه بخلق تآلف بين الأفكار والقيم والتقنيات الأوروبية والإيرانية ـ بشكل مشابه لما حصل في اليابان ـ بحيث لا يبقى البلد متخلفًا ولا يخسر ما يملكه حتى لو لم يحصل على مكسب دائم من التقليد الصرف والمحاكاة. بقيت هذه الرؤية معه طول حياته، وحولته إلى دخيل عند أصحاب الحداثة الزائفة اليمينين واليساريين، وعند الرجعيين العنيدين أيضًا. برز هذا مرة بعد مرة، مرة ضد هؤلاء ومرة ضد أولئك، على مدى حياته (انظر الفصل 3).

في تشرين الأول/أكتوبر 1915، خلال رئاسة مستوفي الممالك للوزراء، انتخب مصدّق في لجنة من خمسة أشخاص من أجل تنسيق توزيع الميزانية في وزارة المالية، عندما كان وثوق الدولة وزيرًا. اختار المجلسُ أعضاءَ اللجنة، وكانت مهمتهم التأكد من وتقييم توزيعات الإنفاق المحددة لأقسام الحكومة المختلفة، وبشكل خاص، التأكد من أن التوزيعات ستدفع من أموال الخزينة الموجودة ـ بحيث

(1) المرجع السابق، ص 53.

تتوازن الميزانية الكلية في نهاية العام- وهي مهمة كانت صعوبتها واضحة في بلد يعاني من نقص مزمن في التمويل. بينما كان مصدّق هناك أصبح عمه فرمانفرما رئيسًا للوزراء، وحاول دون نجاح أن يقنعه مباشرةً (كما أيضًا عبر أخته، أم مصدّق) بأن يقبل حقيبة المالية، لكن مصدّق رفض. لقد شعر بأنه لا يستطيع أن يخدم في تشكيلة وزارية يقودها قريبٌ له، لكن عمه فسر دوافعه بشكل خاطئ وقطع علاقاته معه حتى انهيار وزارته.

كيف لا تمسك باللّصوص؟!

كان مصدّق لا يزال عضوًا في لجنة التنسيق عندما أجريت له جراحة للزائدة في 1917، في مشفى باكو[1]. عندما كان لا يزال في دار النقاهة، تم استدعاؤه بشكل ملح أثناء نقاهته من تفليس[*] إلى طهران ليصبح نائب قوام السلطنة في وزارة المالية في وزارة وثوق أخي قوام. قبل المنصب تحت ضغط من أمه وقوام الذي كان قريبًا له من جانب أبيه وصديقًا له في أحد الأوقات. وجد قوام كسولًا وساعيًا وراء الملذات وغير منتبه لواجباته.

الدرس الأصعب الذي تعلمه كنائب لوزير المالية كان في محاولته لـ«إمساك اللصوص» في الدائرة. اكتشف بالمصادفة شبكة من المحتالين بين كبار الموظفين المدنيين في الوزارة، واستطاع إقناع مستوفي على مضض، والذي أصبح الآن رئيسًا للوزراء مجددًا، بأن يسمح له ببدء تحقيقٍ رسميّ. مُطّت المسألة شهورًا واستخدمت أساليب عديدة بلا ضمير -من ضمنها «العزل» لتثنيه عن مطاردته القاسية للمخطئين[2]. رفض أن يتزحزح، واستطاع أخيرًا أن يدين مديرين ورئيسي

---

(1) على أي حال، بأخذ المشكلات التي سببتها له أعصابه في الماضي والمستقبل بعين الاعتبار، يمكن أن يكون هذا التشخيص خاطئًا، وقد يكون عانى من انقباضات معدية حادة بدلًا عن ذلك.

(*) وهي تبليسي في جورجيا حاليًا (المترجم)

(2) أعلن رجل دين مجهول أنه كافر بعد أن حور أعداؤه جملة واحدة في أطروحته. بعد عقود عدة، قام المدعي العسكري باستحضار الموضوع مرارًا في محاكمات مصدّق بعد انقلاب 1953، مُتهمًا إياه بترك الإسلام. انظر Memoirs, chapters 14 and 17.

قسمين من قبل لجنة تحقيق حكومية، ولكنه لم يستطع أن يفلت من فعلته دون أن يتضرر: قدم المتهمون تهمةً بإساءة التصرف الإداري بخصوص نقطة إجرائية وانتهى به الأمر بدفع غرامة. عندما سأل أحد أعضاء اللجنة لماذا عوقب مصدّق نفسه بغرامة؟أجاب: «لأنه استطاع أن يمسك اللصوص»[1]. على أي حال، للقصة أهمية زائدة عند المؤرخ: كانت أول دليل علني مهم على العند الذي التزم به مصدّق بالمسائل المبدئية، وخسر منصبه في النهاية لذلك.

من مهاجر إلى حاكم

جاء الآن عام 1919، وكانت البلاد غارقة في الفوضى أكثر من أي وقت مضى، وكان المجلس في عطلة طويلة،وأجبر الشاه على إقالة سَمسَم السلطنة بطرق غير دستورية، وشكل وثوق حكومةً جديدةواستخدم قانون الطوارئ ضد خصومه. اعتقد، على الأقل من وجهة نظر الآن، أن الحكومة البريطانية هندست العملية كلها بواسطة منتدبيهم في طهران. تم تعيين مصدّق ليرأس دائرة تقدير الضرائب، ولكنه لم يكن يرغب في التعاون مع حكومة وثوق الجديدة، واعتذر بنفسه من الشاه عن رفضه ذلك مدعيًا أنه مشتاق لابنه وابنته في سويسرا.

لم يكن قد قضى فترة طويلة في نوشاتل عندما أُبرم اتفاق 9 آب/ أغسطس 1919 بين وثوق والحكومة البريطانية، كان أكثر أحكامه أهمية يعطي إشرافًا مباشرًا على الجيش الإيراني والنظام المالي الإيراني للمستشارين البريطانيين. أدى هذا الحدث ـ والذي وصفه كل سياسيٍ راديكالي متنور بأنه «اتفاق لوضع إيران تحت الوصاية» (باستخدام كلمات مصدّق)ـ بمصدق إلى حالة من الجنون، فتحدث وتراسل مع شخصيات إيرانية مهمة في أوروبا ونشر أوراقًا، وكتب إلى عصبة الأمم يحتج ضد الاتفاق. حتى أنه سافر إلى بيرن، ليس من أجل شيء إلا ختم مطاطي مصنوع من أجل لجنة مقاومة الأمم التي صدرت التصريحات المعادية للاتفاقية باسمها. لا بد أن الخوف واليأس والوحدة أثرت في أعصابه، لأنه من المستبعد، كما شكّ

(1) العضو المعني كان ميرزا أحمد خان أشتري. انظر أيضًا Memoirs, chapter 17 .

هو، أن يكون تحت رقابة العملاء البريطانيين أحدهم كان متنكرًا على هيئة امرأة «أنيقة وجميلة وممتلئة» كانت تسكن بجواره ونادته من شرفتها، «هل تريد التدخين الليلة؟»وخاب أملها عندما أجاب مصدّق «اعذريني يا سيدتي فأنا مريض. أنا مشغول للغاية. أنا مرهق. اعذريني ليس لدي الوقت(*)»[1].

تحول غضب مصدّق في نهاية الأمر إلى الاكتئاب عندما رأى أن بلده يضيع إلى الأبد، وقرر أن يصبح مواطنًا سويسريًّا ويمارس القانون في ذلك البلد باقي حياته. هذا مثالٌ آخر على قوتين جداليتين (متضادتين ومجتمعتين في آن واحد) في طبيعته: أن يحارب بضراوة وبطاقة لا محدودة عندما كان يظن بأنه لايزال هنالك أمل، ويمرُّ في مزاج معاكسٍ مساوٍ في القوّة، فيعود تراجعًا كاملًا عندما يشعر بأنه خسر كل شيء، وحصل ذلك عدّة مرات أخرى في نقاط حاسمة من مسيرته.

لم يكن مكتوبًا له أن يصير محاميًا سويسريًّا على أي حال. كان قد تسلّى في عقله بفكرة الحصول على الجنسية السويسرية في 1914، ولكن ذلك كان حصرًا للحصول على رخصة ممارسة قانون هناك، ولم يلاحق الأمور أكثر، والآن عندما أصبح جديًّا في الموضوع، كانت قوانين الهجرة السويسرية قد أصبحت أقسى بسبب التدفق الضخم للاجئي الحرب وما عاد مصدّق مؤهلًا لتجنيسٍ سريع، ولذلك قرر أن يصبح مقيمًا دائمًا في سويسرا وينشئ تجارة تصدير واستيراد. كان من الضروري من أجل الخطة الجديدة أن يعود إلى إيران لينهي أموره المادية والأخرى. كان قد وصل إلى حدود القوقاز ولكنّه اضطر إلى العودة إلى أوروبا لأن حربًا أهليةً في روسيا أغلقت الطريق، تقدم بعد ذلك بطلب تأشيرة مرور عبر الهند للسفارات البريطانية في سويسرا وإيطاليا، كي يستطيع السفر من مرسيليا إلى بومباي، ومن هناك إلى إيران، ولكن طلباته رُفضت.

(*) ذكرت في النص بالفرنسية وسؤال السيدة: est-ce que vous voulez fumer ce soir? وجواب مصدق: pardon, madame. je suis malade. je suis très occupe. je suis fatigue. excusez-moi. je n'ai pas le temps. (المترجم)

(1) انظر Buzurgmehr, **Taqrirat**, p. 49.

بينما كان مشغولًا في ذلك، قامت حملة ضخمة في طهران ضد حكومة وثوق أدت إلى سقوطه، وكان مشير الدولة (سياسي من طينة مشابهة لمصدق) قد شكل تشكيلة وزارية جديدة، وسمى مصدّق وزيرًا للعدل. كان قد قال هو نفسه في عدة أماكن بأنه قبل المنصب لمجرد أنه سيمكنه من الحصول على تأشيرة إلى الهند، مما يوحي بأنه كان لا يزال مصممًا على الهجرة. حتى لو كان الأمر كذلك في البداية، فلا بد وأن التفكير بضعة أيام قد غير خططه، صحيح كان اتفاق 1919 لا يزال قائمًا أو بالأحرى يتدلى)، ولكن خطر تحول البلاد إلى «محمية بريطانية» كان قد انخفض إلى حدّ كبير، كان منظر مشير في سدة الحكم مثالًا حيًا على ذلك. على أي حال، في طريقه إلى باريس، وعد فروغي بأن يبقيه رئيسًا للمحكمة العليا.

في أثناء إبحاره من مارسيليا، مع أولاده، تقابل مصدّق وجهًا لوجه مع السيد بيرسي كوكس على القارب نفسه، وهو مهندس الاتفاق المشؤوم، كان لقاؤهما وديًا، وكان كوكس لطيفًا حيث استعلم في عدن واكتشف أن مصدّق لن يتمكن من العودة إلى إيران عبر خط بغداد بصرى الحديدي لأنه قُطع. ولكن تلميحًا مضمرًا من قبل كوكس بأنه لا ينظر إلى ميناء بوشهر على أنه ميناء إيراني بقي عالقًا في ذاكرة الوطني الإيراني على الأقل حتى منتصف الخمسينيات عندما بدأ بكتابة مذكراته في السجن[1].

اشترى وزير العدل الذي لم يكن قد حضر اجتماعًا وزاريًا بعد سيارةً ذات محرك، وعيّن سائقًا في بومباي، وأبحر إلى بوشهر. بعد قضاء بضعة أيام في بوشهر، قام بالقيادة عبر كازرون إلى شيراز. كما وقد حدث، أن عمه فرمانفرما قد تخلى منذ وقت قريب عن منصب حاكم محافظة فارس، وكان المنصب لايزال شاغرًا. توحدت أقطاب المحافظات، وذلك نادر الحدوث، لإبقاء مصدّق في شيراز حاكمًا جديدًا. قاموا بالتواصل مع رئيس الوزراء وحصلوا على موافقته مقابل حقيبة مصدّق الوزارية ليصبح حاكمًا لفارس (والذي كان، في ذلك الوقت، منصبًا أكثر أهمية في الواقع) اذا كان مصدّق نفسه موافقًا.

(1) Memoirs, chapter 19; also Buzurgmehr, Taqrirat.

ثم عرضوا على مصدّق 68.000 تومان في السنة من نقودهم الخاصة لحثه على البقاء. رفض عروضهم المادية وقال هو أنهم لو ،بدل هذا، اتفقوا على التعاون مع الحكومة و-بشكل خاص- لم يبدؤوا النزاعات المحلية أو التصرفات غير العادلة تجاه الناس العاديين، فلن يكون هنالك حاجة للمال الإضافي، حتى إنه خفّض ميزانية المحافظة السنوية من 72.000 تومان إلى 24.000 تومان (أي ثلث ما حددته الحكومة المركزية) وأعاد الباقي إلى خزائن الدولة، لم يقبض هو ذاته راتبًا أو فوائد أو مزايا غير ما يحق له رسميًا[1].

كانت الأقطاب المحلية بعيدة في تصرفاتها عن الإيثار، كانوا يريدون مصدّق لأنهم كانوا يعلمون بأنه سيوفر عليهم الكثير من الأموال في الرشوات، ودفعات بخشش الخ، حتى لو قبل عرضهم الجماعي الذي كانت قيمته 68.000 سنويًّا، وأنه سيحميهم وممتلكاتهم الشخصية من القوى الخارجية، بما فيها الدولة. أثناء وبعد رئاسته للوزارة، قامت ادعاءات بأن «البريطانيين» كانوا وراء تعيين مصدّق في فارس. وقبل هو نفسه النظرية (لأنها كانت بلا دليل يثبتها) من مبدأ أن البريطانيين يفضلون دائمًا العمل مع أشخاص صادقين وأكفاء عندما يكون ذلك ممكنًا[2]. من المرجح أكثر أن القنصلية البريطانية في شيراز، والدرك البريطاني المستقل -بنادق جنوب فارس- في المحافظة لم يعارضوا تعيينه.

تولّى مصدّق في أثناء حكمه واجباته الرسمية باهتمام وحذر وذكاء. وكسياسة رسمية (كما مشاعر شخصية أيضًا) لم يكن يستطيع ولم يعترف ببنادق جنوب فارس[3]. ولكنه أسس علاقة عمل جيدة معهم، وكان يحترم الكولونيل فريزر بشكل خاص، ولكنه أسس علاقة صداقة عميقة، على أي حال، مع الرائد ميد، الوطني

---

(1) **Memoirs**, Book I, chapter 20, and Buzurgmehr, **Taqrirat**, chapter 11.

(2) انظر من بين مراجع أخرى **Memoirs**, Buzurgmehr, Taqrirat, and Musaddiq, **Nutuqhava Maktubat**, vol. 8 (Paris: Intisarat-i Musaddiq, 1971) p. 9.

(3) من أجل تاريخ شامل عن بنادق جنوب فارس انظر FloreedaSafiri, **Pulis-i Junub-i Iran** (Tehran: Nashr-i Tarihk-i Iran, 1986). من أجل رواية شخصية عن بعض الأحداث المتعلقة ببنادق جنوب فارس، انظر Akhgar, **Zindigi-yi Man**.

الايرلندي والقنصل البريطاني، وليس من الصعب رؤية لماذا، فصداقته وكفاءته كما ثقافته الإيرانية والأوروبية العالية أيضًا كانت غير معتادة بين السياسيين الإيرانيين في ذلك الوقت، ولا بد أن هذه المزايا قد أعجبت الضباط البريطانيين في المحافظة لأجل أسباب أخلاقية وعملية معًا.

على سبيل المثال، حوالى نهاية ولاية حكمه تشكى مالك أرض له من أن بنادق جنوب فارس ينوون استخدام مزرعته كمضمار سباق مؤقت، ورفض حلّ مصدّق (الذي كانت تقبله البنادق) بأنه يجب أن يُدفع تعويض كامل عن أي ضرر، وصادف أنه، كان هو نفسه ينتظر قبول استقالته في طهران، وتساءل عما يستطيع أن يقوم به حاكم تصريف أعمال أكثر من ذلك في تلك الظروف. ولكنه وجد الحل عندما دعاه فريزر لمشاهدة السباق، وكتب إليه يقول إنه لا يستطيع قبول الدعوة بينما يقام السباق دون موافقة صاحب العقار، قدم الكولونيل اعتذاره مباشرةً، قائلًا إنه «تعلم درسًا»، وحُلت المسألة برضا الجميع[1].

انقلاب 1921 وما بعده

حصل هذا في آذار/ مارس 1921، بعد بضعة شهور من انقلاب شباط/ فبراير، الذي قاده سيد ضياء ورضا خان. لم يتم إلى الآن حل لغز من نظّم انقلاب 1921 بشكل كامل. ليس هنالك أي شك في تورط ضباط الجيش البريطاني ـ سميث وآيرونسايد بشكل خاص ـ في تنظيم تنفيذه. من المغري أيضًا النظر إلى الانقلاب كثمن لإخفاق كـورزون(*) في اتفاق 1919، خاصة الآن بعد أن خسر كولشاك ودينيكين الحرب الأهلية الروسية لصالح لينين وتروتسكي، ولكن لا يوجد دليل على هذا في السجلات البريطانية. من جهة أخرى، هنالك دليلٌ إيراني على أن سمارت وهافارد في المفوضية البريطانية كانا متورطين في تنظيم الانقلاب، مع أن نورمان، الوزير البريطاني ورئيس المفوضية، لم يذكر اسمه بالترابط مع ذلك، ويؤكد

(1) Memoirs, chapter 20, and Kay-Ustuvan, Siyasat-i Muvaeneh, vol. I.

(*) Curzon وزير الخارجية البريطاني وقتها. (المترجم)

على ذلك رسالة من الجنرال ديكسون في البعثة البريطانية إلى عضوٍ في المفوضية الأميركية في هران (بتاريخ 6 حزيران/ يونيو 1921)، يكتب فيها أن الكولونيل سميث قد «اعترف» له أنّه كان مُنظِّمَ الانقلاب في الجانب العسكري: «وأخبرني أيضًا أن ذلك حدث بمعرفة المفوضية البريطانية في طهران. لم يقل أن السيد نورمان كانت له يدٌ في الموضوع، لكنه اعترف بأن سمارت كانت له يدٌ في الموضوع. أنا أميل إلى الظن بأن سمارت وهيغ وشركاءهما أجروا هذا الموضوع دون إخبار نورمان بالسرّ[1]. يتساءل المرء إن كان كورزون نفسه قد أُبقي غير عارفٍ بالموضوع، وذلك في ضوء انهيار «سياسته الفارسية»، وواقعِ أنّهُ لم يعد عنده أي ثقة بنورمان. قاد الانقلاب الجنرال رضا خان على رأس لواء القوزاقفي زحف من قزوين إلى طهران. في اليوم الذي سبق الزحف نحو طهران، كان سيد ضياء قد دفع 2.000 تومان لرضا شاه، ووزع 20.000 بين رجاله الذين كان عددهم ألفين، لم يكن باستطاعة أي إيراني أن يجمع مثل هذه الكمية الكبيرة من المال في هذه الفترة القصيرة من الزمن[2].

سيد ضياء هو ابن سيد علي اقايازدي ـ محاضر في معاداة الدستورية أصبح دستوريًا في اللحظة الملائمة ـ، وصحفي ذو ثلاثين عامًا كان قد استلم بعضًا من الـ 130.000 جنيه استرليني التي دفعها البريطانيون لوثوق الدولة وشركائه المقربين لـ«تسهيل» مرور اتفاق 1919، وكان قد دافع عن الاتفاق بحماس في صحيفته رعد. كان على تواصل شخصي مع سمارت وهافارد كليهما، وكان يتحدث بانفتاح إلى الآخرين عن الانقلاب قبل أسابيع من أن يحصل. كان هؤلاء يتضمنون ملك الشعراء محمد تقي بهار، وساردار معظم الخراساني (والذي عرف لاحقًا عبد الحسين تيمور تاش)، كما قادة مهمين أيضًا في المؤسسة يتراوحون بين الجنرال عبد الله خان أمير

---

(1) مذكور في Donald N. Wilber, **Riza Shah Pahlavi: The Resurrection and Reconstruction of Iran** (New York: Exposition Press, 1975).

(2) انظر أيضًا Husain Makki, **Tarikh-i bistSaleh-yi Iran**, vol. I (Tehran, 1943); MT. Bahar, **Tarikh-i Mukhtasar-i Ahzab-i Siyasi dar Iran** (Tehran, 1944); and Ibrahim Khajeh-Nuri, **Bazigaran-i Asr-i Tala'i**(Tehran, 1942-5).

طهماسيبي (قائد الحرس الملكي) إلى سبهدارالرشتي وهو رئيس الوزراء الذي استقال قبل يومٍ من الانقلاب لإفساح الطريق أمام بعثة النوايا الحسنة من قزوين[1].

كان رفيقا سيد ضياء في السلاح هما الرائد مسعود خان (خايان) والنقيب كاظم خان (سياح)، وهما ضابطا الدرك الشباب اللذان سافرا إلى قزوين للانضمام إلى الزحف نحو طهران. علاوة على الكولونيل سميث، كان الجنرال آيرونسايد متورطًا أيضًا في تنظيم القوزاق التابعين لرضا خان من أجل الزحف إلى طهران. في 12 شباط/ فبراير، كان قد قال لرضا خان شخصيًا أن القوة البريطانية الاستكشافية «لن تعارض أي جهد يقوم به للاستيلاء على السلطة بشرط أن يتم التخلص من الشاه»[2]. كان الدرك والقوزاق القوتين العسكريتين الأساسيتين (والمتنافستين) في ذلك الوقت. كان الدرك هم المسيطرون في طهران نفسها، ولو وافقوا على التورّط في الانقلاب لما كان هنالك حاجة لأن يأتي ألفان من القوزاق من قزوين إلى طهران. بالفعل، لم يُعطَ الدرك حتى رصاصًا ليقاوموا به رجال رضا خان، مع أنهم أنفسهم والحكومة أيضًا كانوا يعرفون بأن الهجوم قادم.

هنالك تقارير متضاربة عن ردة فعل الشاه والمؤسسة على الأحداث، مباشرةً قبل أن يحدث الانقلاب. يقالُ إن الشاه قوض زحف 500 رجلٍ إلى قزوين، بينما من المؤكد أنه أرسل ثلاثة مبعوثين في وقت لاحق إلى كرج لإقناع الانقلابيين بالعدول عن خطتهم. ربما كان قد نُصِحَ بأن يمضي في الفكرة، ومن ثم خاف عندما وصلته أخبار حجم القوة القادمة إلى طهران، وقرر الخضوع في النهاية، بعد إخفاق البعثة

---

(1) بهار نفسه اتصل به سمارت قبل الانقلاب بثلاثة أيام فقط. ولكن، لأسباب غير واضحة، قرر ألا يلتزم حينها، أو مباشرةً بعد الانقلاب عندما طلب سيد زيد تعاونه. انظر أيضًا، Bahar, **Tarikh-i Mukhtasar**.

(2) مذكور في **R. H. Ullman, The Anglo-Soviet Accord: Anglo-Soviet Relations, 1917–1921** (Princeton NJ: Princeton University Press, 1921) p. 387. من أجل دراسة عن رضا خان (ورضا شاه)، انظر H.Katouzian, «Reza Shah Phalavi: The Making of an Arbitrary Rler», paper presented to Center for Middle Eastern Studies, Harvard University, April 1988, and forthcoming in Reza Shaikolelslami (ed.).

إلى كرج. في أي حال، كان نقص المقاومة هذا ليكون بعيد الاحتمال لولا أنه كانت هنالك قناعة بأن البريطانيين خلف الانقلاب.

كانت التصريحات العلنية التي قام بها سيد ضياء ورضا خان غير مسبوقة ـ في تاريخ الحكومة الإيرانية ـ في لهجتها ومحتواها القوميين. كان هذا، بالإضافة إلى سجن شخصيات السلطة، كافيًا كي يسامحَ المفكرون القوميون حملة سيد ضياء من أجل دعم اتفاق 1919، خصوصًا أنهُ هو نفسه أعلن إبطاله بعد فترة قصيرة. كونُه لم يكن هنالك من احتجاج بريطاني ضد هذا التصرف من جانب واحد ليس أمرًا دون معنى، بالفعل نورمان الذي ـ في مراسلاته الرسمية ـ رحب بالانقلاب، تابع في مديحِ النظام الجديد، وندمَ على سقوط سيد. حدث هذا بعد ثلاثة شهور تمامًا تقريبًا من الانقلاب عندما غادر ثلاثي السلطة سيد ضياء ومسعود خان (الذي كان قد خسر بالسابق وزارة الحرب لصالح رضا خان) وكاظم خان إلى أوروبا، ولم يعودوا إلا بعدها بعشرين عامًا أو أكثر.

حسب ما تقول أسطورة إيرانية مشهورة، كان هذا أيضًا صنيعة البريطانيين («انكليسى»). في الواقع، سقط سيد ضياء لأنه لم يترك لنفسه صديقًا واحدًا في الدوائر النافذة، حيث كان واثقًا من أن دعم المفوضية البريطانية في طهران هو كل ما يحتاجه لحماية نفسه. لقد كرهه الشاه ـ الذي بات لقبه الآن ساردار سباه، ويتحكم بالجيش بشكل كامل ـ سببٌ ليدافع عن منافس متشبثٍ برأيه يسقط من النعمة.

بعد الانقلاب مباشرةً، وُضِع في السجن العديدُ من السياسيين المحافظين كما الدستوريين أيضًا، من ضمنهم فرمانفرما، وابنه نصرت الدولة، ومدرس، وهو قائد ديني كبير وسياسي ديموقراطي. سمع مصدّق بالانقلاب أول مرة عندما أبرق إليه الشاه نفسه بالخبر، وطلبَ منه أن يخضع للحكومة الجديدة وأن يعلن الأخبار رسميًا في المحافظة. رفض مصدّق، وأرسل رئيس الوزراء الجديد أيضًا برقيةً إليه، تحمل إيحاءات الغطرسة التي قضت عليه بعد ثلاثة شهور. ذكر سيد ضياء أنه يحسن الظن في مصدّق وان النظام الجديد يحتاجُ مساعدة رجال مثله ودعمهم، لكنه أيضًا شدّدَ بطرقٍ لا لبس فيها على مصير «أولئك الذين سيقفون في طريق» النظام الجديد. لم

يرد مصدّق على برقيته، وأبرق بدل ذلك باستقالته إلى الشاه، وتطلّبت الموافقة عليها من ذلك الأخير ثلاثة أسابيع. أعطيت أوامر باعتقاله، فلجأ إلى بعض الأصدقاء بين شيوخ البختياري حتى زال الخطر.

كان الانقلاب ذا شعبيةٍ بين القوميين والحداثيين والراديكاليين، إلى درجة أنه بعد شهورٍ من سقوط سيد ضياء، كان أبو القاسم عارف ـ الشاعر وكاتب الأغاني والموسيقي القومي الرومنسي ـ لا يزال يحن إلى «الوزارة السوداء»[1]. سُجِن معظم سياسيي المدرسة القديمة. قوام الذي كان وقتها حاكم خراسان، رفض مثل مصدّق التعاون مع النظام الجديد، لكنه لم يكن محظوظًا مثله، فقد اعتقله رئيس الدرك اليافع في محافظة خراسان الكولونيل محمد تقي خان بسيان، وحدد هذا نهاية الأخير المأساوية عندما استلم قوام سدة رئاسة الوزراء بعد إزالة سيد ضياء المفاجئة.

ومن ثمّ عيّن قوام مصدّقًا وزيرًا للمالية، ولكن مصدّق لم يقبل أن يباشر إلا عندما ينسحب أرميتاج سميث ـ المستشار المالي البريطاني للخزينة تحت اتفاق 1919، والذي كان قد «أبطله» الآن سيد ضياء ـ من منصبه. طلب إليه رضا خان، وزير الحرب القوي، شخصيًّا أن يقبل المنصب. طلب مصدّق من المجلس أن يفوض إليه صلاحياتٍ خاصة مدة ثلاثة أشهر من أجل إصلاحات مالية وإدارية سريعة، يقوم بتسليمها بعد ذلك إلى المجلس ولهُ القبول أو الرفض. قبل المجلس ذلك بامتعاضٍ شديد[2]. ولكن ما أن بدأ إصلاحاته ـ وخصوصًا إبطاله أو إنقاصه رواتب ومنح أعضاء الدولة ـ حتى استشاط البلاط الملكي ومعه معظم المجلس غضبًا منه.

---

(1) انظر H. Katouzian, «Nationalist Trends in Iran, 1921 1926», **The International Journal of Middle East Studies**,November 1979); and 'Iranianism and Romantic Nationalism', in Paul Luft (ed.), **Literature and Society in Iran Between the Two World Wars**, forthcoming.

(2) قام بالشيء نفسه بعد عقود عدة عندما كان رئيسًا للوزراء بردود فعل مشابهة (انظر الفصل 14 في الأسفل). في هذه الحالة لم يكن الخلط بين المصالح الراسخة والسلطات غير الاعتيادية للمجلس ليسمح لأي إصلاح بالاستمرار دون هذا التفويض المؤقت للسلطة. بل ألغوا الإصلاحات حتى بعد منحه السلطات التي طلبها.

كان الأمير الوصي غاضبًا على نحوٍ خاص من تقليص مصدّق الكبير لمعاشه ومعاش الشاه العام (الذي كان غائبًا خارج البلاد). أصبح العديد من أصدقائه ومعارفه لا يقبلون الحديث معه بسبب خساراتهم المادية التي نتجت عن إصلاحاته[1]. تخلّت حكومة قوام في النهاية عن مكانها بسبب عدم شعبية مصدّق كوزير للمالية. عرض عليه رئيس الوزراء الجديد (مشير الدولة، وهو صديقه، وسياسي ذو شعبية) منصب وزير الخارجية، لكن مصدّق رفض العرض بحجة أنّه إن لم يكن جيدًا كفاية كوزير للمالية فلن يكون جيدًا كفاية كوزير للخارجية أيضًا.

بعد أن أحبطته عقبة أخرى، استجاب بأن قرر ترك المشهد تمامًا، لأنه (كما رأينا، وسنرى مجددًا) من مميزاته أنْ يرغب بانسحاب كامل في اللحظة التي يشعر بأنه وحيد أو مهجور. بالفعل، عادت أفكاره إلى خطته قبل عام بالهجرة إلى سويسرا، لكن القدر كان له فعلٌ آخر.

أوجب الاضطراب في أذربيجان تعيين حاكم جيد، ولأن سمعته كحاكم في فارس كانت تقفُ خلفه، أصرَّ مشير ورضا خان كلاهما على تعيينه في ذلك المنصب. وافق، ولكن لم يوافق حتى حصل على وعد رضا بأنه، كما كان الأمر في فارس، سيكون جيش المحافظة تحت قيادته المباشرة في الشؤون الأمنية. إن رواية جهوده لجلب السلام والأمن إلى المحافظة تمتد أبعدَ مما نستطيع أن نذهب هنا[2]، ولكن هنالك حدثان، على أي حال، يستحقان ذكرًا مختصرًا. أحدهما كان تطبيقه القانون الإيراني في قضية مواطن سوفييتي في تبريز على الرغم من اعتراضات القنصل السوفييتي، فمع أن اتفاقات التنازل عن الصلاحية كانت قد أُبطِلت رسميًا، فقد كانت لا تزال مستمرةً في الممارسة. وكان الآخر انتكاس مرضه العصبي ـ والذي

(1) انظر على سبيل المثال **Abdullah Mutawfi, Sharh-i Zindigani-yi Man**, vol. 3 (Tehran, 1962). من أجل رواية كاملة (ومتعاطفة) معاصرة للحدث كله من قبل شخص غير مصدّق. انظر أيضًا **Memoirs, Buzurgmehr, Taqrirat, and Afshar, Musaddiq vaMasa'il.**

(2) انظر **Memoirs** and Buzurgmehr, **Taqrirat** من أجل روايته المفصلة والمسلية نوعًا ما لأحداث ووقائع مختلفة.

عزاه هو نفسهُ إلى الطقس السيىء كما أيضًا ضعفه وإحباطه ـ والذي ظهر هذه المرة على شكل نزيفٍ في الفم. اضطر إلى الانتقال إلى بيتٍ في الريف، وأن يتحدث بأقل شكلٍ ممكن لشهرٍ كامل[1].

أدى اعتقاد مصدّق بأن رضا خان يرجعُ عن وعده بخصوص جيش المحافظة إلى إرساله رسالة استقالته. عندما رجع إلى العاصمة ترشح عن طهران لانتخابات المجلس الخامس، في ذلك الوقت، سقطت حكومة مستوفي في مناورات مدرس. قام مدرس بالإطاحة بوزارة مستوفي في نهاية المجلس الرابع (في 1924) لسببٍ واحد، هو شعوره بأن الوزارة غير قادرة على أن تلزم رضا بمكانه بحزم. وهذا هو سبب أنّهُ شبّه قوام (الذي حاول أن يرجعه مدرس إلى منصبه ولكنه لم ينجح) بـ«سيف المبارزة» الذي لا غنى عنه في الحرب، وقارنه بقوام «السيف المرصّع بالجواهر» الذي لا ينفع إلا في أوقات السلم[2]. عُيِّن مصدّق وزير الخارجية في التشكيلة الوزارية الجديدة الّتي شكّلها مشير، وانتخب نائبًا للمجلس في طهران، ولكنه لم يستطع الحصول على مقعده بينما كان في الحكومة بسبب الفصل الدستوري للسلطات.

أنشأ مصدّق كوزير للداخلية علاقات جيدة مع مبعوثي «جيراننا الشماليين والجنوبيين»، كما كانت روسيا وبريطانيا تسميان بالعادة. بالفعل، أصبح صديقًا شخصيًا للسفير البريطاني، سير بيرسي لورين، وتذكره دائمًا بحرارة واحترام في أوقات لاحقة. كانت المشكلة الكبيرة الوحيدة مع بريطانيا في ذلك الوقت هي مطالبة مواطن بريطاني لامتياز احتكار الصيد في بحيرة أورمية. حصل مصدّق على موافقة الوزارة على تعويض مادي بقيمة 350.000 تومان، واستقر المبلغ على 220.000 تومان، كان مصدّق يفضل أن يدفع نقدًا بدلًا من أن يسمح بانتهاء وقت الامتياز، مع أنه لم يكن هنالك عائد مادي للحكومة من سحب الامتياز.

(1) Memoirs, Book I, chapter 22.

(2) انظر أيضًا «Katouzian, «Natiolist Trends.

كان المبعوث الروسي الجديد شومياتسكي غير مسرورٍ بخصوص أن المواطنين السوفييت يمكن أن يحاكموا في محاكم إيرانية، وخصوصًا بالنظر إلى خلفية مصدّق في تطبيق الاتفاق الجديد في تبريز. كان نقاشه ـ حسب رواية مصدّق ـ منطقيًّا: في ضوء استمرار السلطة القضائية لمحاكم الشريعة في القضايا الجنائية (مع أن قانونًا عصريًّا كان موجودًا فعلًا على الورق)، فحسب أي قانون يعاقبُ المجرمون السوفييت في إيران؟ تحدثَ مصدّق مع رئيس الوزراء الذي حصل على موافقة المجلس على مشروع قانون لتقديم قانون جنائي جديد على أمل استباق معارضة العلماء له، وقرر أن يتحدث مع بعضهم قبل الحدث. كان أول اتصال له مع حاج اقا جمال أصفهاني ـ مجتهد (قائد ديني ذو مرتبة عالية) ذو سلطة في طهران ـ الذي رفض أن يتزحزح حتى لو طُبِّقَ القانون الجديد في حالة الأوروبيين فقط لأنه، حسب قوله: «سوف يتسرب»، أي أن الإيرانيين أنفسهم سوف يصبحون خاضعين لهذا القانون مع مرور الزمن، وعندما شرح مصدّق له أن غياب مثل هذا القانون قد يعني إعادة تأسيس حقوق تجاوز القضاء المحلي للقوى الأوروبية، رد رجل الدين بقول: «وليكن، فليذهب الأمر الجحيم»[1] شعر رئيس الوزراء القائم بالإصلاحات بعد ذلك أنْ لا فائدة من التواصل مع قادة روحيين آخرين بخصوص هذا الموضوع.

كان مؤيدو رضا العسكريون والمدنيون يُعِدُّونه، منذ فترة ليست بالقصيرة، للاستيلاء على الحكومة. في ذلك الوقت، قال واعظٌ على المنبر إنّهُ بوجود مشير كرئيس وزراء ومصدّق كرئيس للخارجية، فلا دفاع للبلد أبدًا ضد الكفار. وصلت لمصدق رياح أن رضا بات الآن ينتظر بنفاد صبر ما لا مفرّ منه، وقام باستعلاماتٍ مباشرة أكّدت حدسه، ولذلك نصح مشير بأن يستقيل قبل أن تستشرس الأمور، وقبل هذا الأخير نصيحة صديقه. عندما أصبح رضا خان رئيسًا للوزراء، طلبَ من مصدّق أن يعمل في تشكيلته الوزارية، لكن مصدّق رفض لأنه ـ كما قال هو نفسه ـ كان يعلم

(1) انظر Buzurgmehr, Taqrirat (خاصة من أجل الاقتباس) و.Memoirs, Book I, chapter 24

أنه سيضطر لتقديم استقالته بعد فترة قصيرة[1]. ووجد نفسه بعد فترةٍ قصيرة من ذلك في تعارضٍ كامل مع النظام الجديد.

(1) تتوقف ذكريات مصدّق عند هذه النقطة. ولكن هنالك الكثير من الأدلة المباشرة وغير المباشرة عن بقية المرحلة المبكرة في خطاباته، وذكرياته، الخ. وكذلك سجلات المجلس وشهادات الناس الآخرين.

الفصل الثالث

المعارضة والعزلة (1924ـ1941)

صانع السلام على مضض

اتّخذ مصدّق الآن مقعده في المجلس للمرة الأولى، وتبيّن أن هذا هو المكان الأكثر ملاءمةً لمزاجه كأستاذ في الجدال يجمعُ بين جدية الهدف ودرجة غير معتادة من الانفتاح، ويستخدم لغةً رسميةً ومحترمة تتبدى فيها شراراتٌ لامعة من الذكاء الفردي والحنكة والفكاهة.

كانت هذه أوقاتًا مضطربة. كان القاجار غير محبوبين. وليموا على تخلّف البلد الحالي، وهُوجموا لأخطاء ومساوئ حكام قاجار السابقين. كان الشاه ضعيفًا وفضّل أن يقضي وقته في جنوب فرنسا كما لو كان ذلك مجرد طريقة للهروب من مشكلاته. أصبح الأمير الوصي الآن سياسيًّا أكثر، ولكنّه ما كان مُصْلِحًا وأصبح معزولًا بازدياد. كانت المؤسسات القديمة فاسدة ومقدمة وتنقُصها المبادرة والأفكار. كان الجيش والموظفون المدنيون الكبار والكتّاب والشعراء والمفكرون كلهم يبحثون عن التغيير والحداثة بتطرفٍ ثوري، فقد كانوا قوميين رومنسيين من ألوان يمينية ويسارية مختلفة. كانت المؤسسة الدينية تخشى الحداثة التي كانت، حسب ظنهم، ستؤذي الإسلام وتُضعف قاعدة قوتهم. بين هذين النقيضين، كانت هنالك مجموعة من الدستوريين الديمقراطيين الذين كانوا هم أنفسهم منقسمين إلى تصنيفين.

كانت المجموعة الأولى أتباع سيد حسن مدرس ـ باهار وآشتياني وكازيروني

وفيروز أبادي، وهايرزاده... الخ- في المجلس. كانت عندهم قاعدة قوة مدنية ضخمة، ومنذ عام 1922 كانوا قد تبنوا سياسة مواجهة مع رضا خان. كان مدرس خطيبًا بارعًا وعالمًا خبيرًا وبروفسورًا في الفقه الإسلامي، وكان سياسيًا لا يعرف الخوف وواثقًا من نفسه، وبالتالي، منفتحًا وتعوزه اللباقة وكان -كمعظم السياسيين- غير كثير التدقيق في اختياره للوسائل، مع أنه ما كان ليرضى بأن يساوم على أهدافه أبدًا. كان معزولًا فعليًا عن المؤسسة الدينية، وغير معارضٍ لدرجة معينة من الحداثة والتغيير الاجتماعي، ويَعتبر الدفاعَ عن الحريات الأساسيةَ ليس أقل أهميةً من الدفاع عن الدين الإسلامي.

كانت المجموعة الثانية مؤلفةً من سياسيين ديمقراطيين غير قابلين للإفساد ومتمسكين بالمبادئ (ولذلك، معوّقين نسبيًا) ومهذبين وذوي عقلية حديثة (مع أنهم ليسوا معادين للتقاليد)، مثل مستوفي ومشير ومؤتمن الملك ودولت أبادي وتقيزاده ومصدّق الخ.. كان موقفهم تجاه رضا خان -بخصوص الفترة القصيرة، ولكن الحاسمة بين 1922-1925 مزيجًا من التقدير لذكائه وطاقته وقدرته ووطنيته الظاهرة، والقلق من طرقه التي تزداد استبدادية. كانوا مستعدين لأن يسمحوا له بأكبر قدر ممكن من السلطة الدستورية، بشرط أن لا يتصرف بشكل إطلاقي واستبدادي. كان مصدّق نفسه -دكتور القانون الأكثر احترمًا في ذلك الوقت- هو من نصح المجلس والأمير الوصي بأنه يحقُّ أن يكون لرضا، بصفته رئيسًا للوزراء، القيادة العملية (بدلًا من الاحتفالية الصرفة) للقوات المسلحة[1]. ولذلك وصفت هذه المجموعة بالمستقلين (منفردين) في ردهات المجلس.

في بدايات رئاسته للوزراء، استخدم رضا خان الشخصيات البارزة في هذه

---

(1) وكأنه للاعتذار بعد الحادث، وصف مصدّق في مناسبات عدة الطريق الذي سلكه حينها على أنه «وسيلة غير دستورية». على أي حال، فإن سبب تفسيره الأمر بهذه الطريقة غير واضح، لأنه كان متوافقًا تمامًا مع الديمقراطية والدستور. انظر Dawlat-Abadi, **Hayat-i Yahya**, vol. 4, Musaddiq, **Memoirs**, and Buzurgmehr, **Taqrirat**. في المصدر الأخير (الفصل 16) يقول مصدّق إن مدرس كان قد سبق ووافق على التعاون في الموضوع.

المجموعة على نحوٍ جماعي في مجموعة استشارة غير رسمية، وذلك بشكل رئيسي من أجل إبقائهم صامتين حتى يصبح الإزعاج المحتمل منهم غير خطر. كانت حملته في 1942ـ1945 من أجل تأسيس نظام جمهوري لتنجح لولا معارضة مدرس الجريئة والنشطة، بالإضافة إلى معجزةٍ أو معجزتين صغيرتين. ولكن، كان من الرمزي والمثير للسخرية في آن واحد أن انهيار الحركة الرسمية سبقه توبيخ رسمي لرضا خان أتى من مؤتمن، وهو المتحدث باسم المجلس ورئيس الهيئة التشريعية، ومستقل رائد. استقال رضا وانسحب إلى إحدى عقاراته في شرق طهران، ولكن ـما أن أعلن جنرالات الجيش مشاعرهم وأصدروا تهديدات بخصوص مسار تصرفهم المحتمل ـ حتى قامت مجموعة كبيرة من السياسيين والشخصيات البارزة المدنية (ومن ضمنهم مصدّق) بمرافقته في العودة إلى طهران، وإلى المكتب، بعظمةٍ واحتفال[1]. كانت هنالك أسباب عدة لذلك. كان رضا خان لا يزال يملك خلفه الجيش والموظفين المدنيين العالين وأكثرية المجلس والقوة القومية الحداثية. كان الديمقراطيون لا يزالون يأملون بأنه من الممكن احتواؤه ضمن إطار العمل الدستوري، وفي أي حال، فلم يكن عندهم ولا عند القاجاريين والسياسيين المحافظين (والذين كانوا قد خسروا المصداقية في ذلك الوقت) القدرة أو الوسائل للإطاحة به. بالفعل، دخل مدرس نفسه في تسوية سريعة مع رضا خان بعد عودته إلى السلطة.

بعد أن قامَ بتطمين المؤسسة الدينية بخصوص نواياه الإسلامية الطيبة بحصافة عبر زيارة العلماء في قم، وقام بتواصلات ودية مع من هم في العتبات (المدن الشيعية المقدسة في العراق)، وحضر مراسم الـ تعزية (التوبة الطقسية) في طهران، صار عند رضا خان الآن رهان ناجح على العرض نفسه، ولكن لم يُترك شيءٌ للمصادفة

---

(1) انظر Homa Katouzian, **Political Economy of Modern Iran** (London: Macmillan, and New York University Press, 1981). انظر أيضًا، القصيدة الطويلة «Jumhuri-nameh» التي كتبها بهار ولكن يعتقد أن عشقي كتبها، والتي ساهمت بشكل مباشر في اغتيال عشقي (بناء على أوامر رضا) خلال أسبوعين.

هذه المرة، فقبل ليلتين من موعد مفاجأته هو وأتباعه المجلس بمشروع قانون يزيل القاجارين واستبدالهم رضا خان نفسه (أي في 29 تشرين الأول/ أكتوبر)، أرسل عملاء متخفون لاغتيال ملك الشعراء بهار خارج المجلس، ولكن -في حالة كلاسيكية من الخطأ في التعرّف- قتلوا صحافيًا من قزوين تعس الحظ بدلًا منه[1]. في الليلة التالية، جُلِبَ كل النائبين المترددين، واحدًا تلو الآخر، إلى بيت علي أكبر داور (داعم رضا الأساسي في المجلس وأصبح في ما بعد وزير العدل) للتأكد من تعاونهم الكامل إما بالإقناع وإما بالترهيب. قام دولت أبادي، الذي وُضع خطأً في القائمة، بإعلان القصة في ما بعد[2]. وقف ميربنج أحمد آقا (الجنرال أمير أحمدي لاحقًا) على بوابات المجلس في اليوم التالي، مذكرًا النواب بعواقب عدم التعاون، ولكن على أي حال، عندما وجد أن محمد والي خان أسدي غير معجب بما كان يحصل، أخبره أن حياة صديقه المقرب، أمير شوقي الملك (عالم) ستكون في خطر إذا لم يرضخ، ورضخ أسدي في النهاية، ولم يكن يعرف أن رضا سوف يعلق مشنقته فيما بعد من أجل تهمة سياسية غير مثبتة[3]. في الصباح التالي، قام مستوفي (وهو في ذلك الوقت رئيس المجلس الممتعض) بالاتصال هاتفيًا بمصدق ليخبره عن الحركة وشيكة الحدوث في المجلس، وافقه مصدّق بأنه لم يكن باستطاعتهم فعل الكثير في ظل هذه الظروف، ولكنه أصر على مستوفي الكئيب على أنهم ملزمون بأن يوفوا بواجباتهم تجاه منتخبيهم. قاموا بتجريب تكتيك تأخير ولكن كان تأثيره عكسيًا في الواقع.

بوجود سيد محمد تديُّن -نائب رئيس المجلس ومنظم حملة رضا خان في المجلس- في منصبه، فقد نُحّي جانبًا جدالُ المعارضة بأنهُ يجب -حسب الممارسات النيابية- النظر في استقالة مستوفي من رئاسة المجلس أولًا، وتركوا

---

(1) انظر Bahar's qasieh في الكتاب الأول وMasnavi في الجزء الثاني من ديوانه بخصوص الحادثة.

(2) انظر كتابه Hayat-i Yaha, vol.4 (Tehran, 1950).

(3) انظر Khajeh-Nuri, Bazigaran; Makki, Tarikh-i Bist Saleh; Bahar, Tarikhi-i Mukhtasar; and Afshar, Musaddiq va Masa'il.

ليواجهوا رئيس اجتماعٍ معادٍ، بدلًا من أن يكون متعاطفًا. خرج مدرس من الاجتماع قبل أن يبدأ النقاش صارخًا «حتى لو أخذتم مئة ألف صوت سيبقى ذلك غير دستوريٍّ». كان يفترض أن يكون مصدّق أول المتحدثين ضد مشروع القانون، ولكنه تخلى عن مكانه لتقيزاده كي يغادر الاجتماع ليحاول ـ ويفضل ـ في إقناع مدرس بالعودة وتقديم خطاب رسمي ضد مشروع القانون. كان خطاب تقيزاده المعارضُ قصيرًا نوعًا ما، وكان صلبًا ولكن مهذبًا وحتى حاذقًا، وأنهاه باقتباس «ما هو ظاهرٌ ليس بحاجة إلى وصف». تحدث دولت أبادي وعلاء أيضًا ضد المشروع، مع أنهما (وخصوصًا علاء) كانا أقل صراحةً على نحو ملحوظ من المتحدثين السابقين.

كان خطاب مصدّق الأطول، والأفضل منطقًا والأكثر شحنًا عاطفيًا. فأولًا، أثبت سلطته في لقاء عدائي عبر جعل جميع النواب ينهضون ويظهرون احترامهم للقرآن، حيث أخرج نسخة منه من جيبه، ليذكرهم بالقسم الذي أخذوه على عاتقهم للولاء للدولة والدستور عندما أقسموا كأعضاء في المجلس، ومن ثمَّ بدأ بتعداد خدمات رضا خان في جلب الأمن والاستقرار للبلد، قالَ إن رضا سوف يبقى محتفظًا بدعمه كرئيس للوزراء، لكنّه سوف يكون حاكمًا دستوريًا بلا نفع، وتحويلُه إلى رأس دولة بلا قوة يعادلُ «قطع أيدي البلاد». ولكن على أي حال، فإذا كانت الفكرة هي تحويله إلى دكتاتور ملكي، فإذًا (وهنا صرخ): «لو قطعوا رأسي ومثّلوا بجسدي، لن أوافق على مثل هذا القرار. بعد عشرين عامًا من إراقة الدماء [من أجل الحرية والديمقراطية] هل تعتقدون أن هنالك من أحدٍ في البلاد يجبُ أن يكون شاهًا ورئيسًا للوزراء وحاكمًا في آن واحد؟». إذا كانت هذه نيته، فهذه « رجعيةٌ بحتة، استبداد بحت»، وهو نظامٌ «لم يوجد حتى في زنجبار»[1]. غادر المتحدثون

(1) انظر أيضًا Husain Makki, Duktur Musaddiq va Nutqha-yi Tarikhi-yi U (Dr Musaddiq and his historic speaches (Tehran: Ilmi, 1945) خصوصًا من أجل نص الخطابات الكامل، و Dawlat-Abadi, Hayaht-i Yahya, vol. 4; and Khajeh-Nuri, Bazigaran.

المعارضون المجلس واحدًا تلو الآخر فور ما انتهت خطاباتهم، حيث شعروا أنه من الآمن المغادرة قبل أن ينفضّ الاجتماع[1].

نفّذتْ مشروعَ القانون وصادقت عليه ـ بشكل متوقع ـ جمعيةٌ تأسيسة مطبوخة على عجل، ولم يجرؤ إلا سليمان ميرزا اسكندري (القائد البرلماني الاشتراكي، الذي لم يدرك إلّا آنذاك واقع تطلعاته الخاصة إلى رضا خان كقائد تقدمي) على التصويت ضد تعديل الدستور، واختفى بعد ذلك من المشهد الإيراني السياسي (باستثناء وحيد مختصر، ولكنه مهم) حتى موته في 1945. لكن ظهور سيد أبوالقاسم (آية الله في ما بعد) كاشاني، ودعمه الكامل لتأسيس السلالة الجديدة كان ذا دلالةٍ على موقف العلماء في ذلك الوقت من رضا خان.

تقول الأسطورة الإيرانية إن بريطانيا كانت تُعدُّ رضا خان للدكتاتورية الملكية منذ 1921، ولكن هذه النظرية تتجاهل تمامًا طاقة رضا الخاصة وجهوده والدعم الذي أعطاه إياه القوميون الإيرانيون والحداثيون من أطياف عديدة وأخطاءَ خصومه. وهي تناقضُ أيضًا الدليل على انقسام وزارة الخارجية البريطانية في موقفها، وأنها في النهاية فقط، ومع بعض الشكوك، قررت ألّا تقف في طريقه. وتتجاهل أيضًا الدعم السوفييتي المستمر لرضا خان منذ 1921 حتى 1928. صحيحٌ أنَّ الضباط العسكريين والمدنيين البريطانيين في إيران كانوا متورطين في انقلاب 1921، ولكن كان دورهم ضئيلًا في نجاحات رضا السياسية اللاحقة[2].

أثناء ذلك، كان مصدّق يكرّسُ بعض الوقت للكتابة والنشاطات الثقافية أيضًا. في 1923، أنشأ المجلس لجنة مستقلة للثقافة والتعليم (كميسيون معارف) وانتخب مصدّق عضوًا فيها. لم تكن مهمة اللجنة محددة بدقة؛ كانت موجهةً نحو البدء في، والإشراف على، النشاطات الثقافية والتعليمية في اتجاه الدراسات الحديثة والعلم.

---

(1) شرح مصدّق أن هذه العملية كانوا قد وافقوا عليها بين أنفسهم مسبقًا. انظر Afshar, **Musaddiq va Masa'il.**

(2) انظر أيضًا **Katouzian, Political Economy,** chapter 5.

كان أحد إنجازاتها الأكثر إفادةً رعايتها لترجمة نصوص أوروبية جيدة في عدة مجالات.

في الوقت نفسه، نشر مصدّق ست مقالات عن القانون والدستور والمالية العامة. كانت المقالة عن دور البرلمانات الأوروبية في توزيع الميزانية والنفقات مراجعةً قصيرةً للقواعد والأعراف التي تحكم هذا الموضوع في إنكلترا وفرنسا وألمانيا..الخ (وأخطأ مصدّق بضعة أخطاء في تاريخ إنكلترا)[1]. كانت زبدة نقاشه هي أن توزيعات الميزانية والنفقات كلتيهما يجب أن تكونا تحت سلطة برلمانية، خصوصًا مجلس العموم[2]. ولم تكن المقالة الصغيرة: «المواطنة في إيران»[3] أكثر من عرض منهجي لقوانين المواطنة ومنح الجنسية في البلاد في ذلك الوقت. وكانت: «المبادئ الجوهرية للقانون المدني والتجاري في إيران» مقالةً أطول راجعت التصنيفات القانونية الأساسية مثل العقود والإرث وحقوق الملكية في إيران، مع مقارنات أحيانًا بمثيلاتها في الدول الأوروبية[4].

كانت المقالة الطويلة عن الانتخابات البرلمانية في أوروبا وإيران أكثر أهمية بكثير، وتضمنت تحليلًا وتفسيرًا وتوصياتٍ أيضًا بخصوص الإصلاح الانتخابي في إيران. كانت تتضمن مراجعةً شاملة لحقوق الانتخاب وإجراءاته، من المؤهلات القانونية للناخبين والمرشحين إلى أهمية سياسة الأحزاب و«محاسن» و«مساوئ»التمثيل النسبي والدوائر الانتخابية. مع أن التشديد لم يكن مباشرًا، فقد كانت مراجعته لقواعد الانتخاب وإجراءاته في بلدان أوروبية مختلفة يُقصدُ منها (بشكل جزئي على الأقل) إظهارُ أن حق التصويت الكامل في أوروبا هو ظاهرة حديثة، ولذلك فالحكومة الديمقراطية بحد ذاتها هي نظام خاضع للتطور: على سبيل

---

(1) انظر «Tasvib-i Budjeh dar Parlimanaha-yi Mukhtalif», **Ayandeh**, vol.1, 1925, reprinted in **Musaddiq va Masa'il**.

(2) نص الدستور الإيراني على مجلس ثانٍ، ولكنه لم يعقد حتى أواخر الأربعينيات.

(3) «Tabi'iyat dar Iran», **Ayandeh**, vol. 2, 1926, reprinted in **Musaddiq va Masa'il.**

(4) «Usual-i Muhimmeh-yi Huquq-i Madani va Huquq-i Tijarati dar Iran», Ayandeh, vol. 2, 1926, reprinted in **Musaddiq va Masa'il**.

المثال، كانت توجد مؤهلات ملكية للتصويت وللترشح أيضًا في إنكلترا وفرنسا حتى القرن العشرين، وكان هنالك حرمان للأهلية من التصويت في إيطاليا (في ذلك الوقت) للناخبين الأميين الذين هم دون سن الثلاثين.

إلى جانب الاقتراحات التقنية الصرفة للتأكد من صدق وكفاءة الانتخابات العامة، كانت توصياته الأساسية تتركز حول: (أ) الحاجة إلى التمثيل النسبي المبني على التصويت على مرشحي الأحـزاب، و(ب) مؤهل محو الأمية للتصويت. وبخصوص سياسة الأحزاب، كانت نقطته ببساطة تفكيرًا متمنّيًا لكن تلميحه ـ ولم يكن أكثر من تلميح بكثير ـ بخصوص استحسان وجود مؤهل محو أمية للتصويت كان مهمًّا، وأعطى ذلك لمحةً عن وجهات نظره اللاحقة في هذا الموضوع في بداية الأربعينيات. (انظر الفصل 5). النقطة (11) من سلسلة توصياته تَردُ كالتالي:

> يدخل كل ناخب ملم بالقراءة والكتابة إلى صندوق الاقتراع وحده، أو يدخل ـ في حالة الناخب الأمّي ـ مع شخص ملم بالقراءة والكتابة (على افتراض أنه لم يكن هنالك مؤهل محو أمية للتصويت) ولكن شريطة ألا يكتب شخص واحد ملم بالقراءة والكتابة أسماء المرشحين لشخصين أميين[1].

كان اهتمامه بسرية وصدق عملية التصويت واضحًا، وكذلك كان تحيزه نحو مؤهل لمحو الأمية أو، بدلٍ عنه، التغيير نحو نظام مجمع انتخابي(*) «حتى يأتي وقتٌ يحضِّر انتشارُ التعليم فيه الأرضيةَ لانتخابات مباشرة»[2]. مهما كان القارئ يظن بخصوص هذه المؤهلات بالذات، فمن الواضح أن النوايا خلفها كانت تحسين، وليس الحد من، التحكم الديمقراطي الحقيقي.

عيّن الشاهُ الجديد فروغي، وهو مؤيد مخلص له، كرئيس وزراء لتصريف

---

(1) «Intikhabat dar Urupa va Iran», **Ayandeh**, vol. 2, 1926, reprinted in **Musaddiq va Masa'il**.

(*) أي أن يقوم ممثلون بالانتخاب بالنيابة عن الشعب، كما هي الحال في انتخاب الرئيس في الولايات المتحدة. (المترجم)

(2) المرجع السابق، ص 73.

الأعمال. بحلول حزيران/ يونيو 1926، على أي حال، كان مؤسسًا جيدًا بصفته الملك الجديد، وكان مستعدًا ليوسّع قاعدة نظامه الاجتماعية. ولذلك دعى مستوفي ليشكل حكومةً، وطلب منه أن يجس نبض مصدّق لمنصب وزير الخارجية، لكن الأخير رفض العرض على الرغم من ضغوط صديقه الشخصية القوية. وذهب أبعد من ذلك أيضًا وعارض وزارة السياسيين القدماء الشعبيين عندما قُدِّمت في المجلس، وذلك لأنها تتضمن وثوق وفروغي اللذين هاجمهما لدورهما في اختتام اتفاق 1919 المكروه والدفاعِ عنهُ، وهاجم وثوق بشكل خاص بسبب نظامه الدكتاتوري خلال هذا الحدث. قد تبدو صراحته في وصفهما بالخائنين مفرطةً في القساوة للآذان الغربية، ولكن هذا لم يكن غير معتادٍ في إيران في ذلك الوقت، وـعلى أي حالـ فإن ميزته المعوِّضة كانت أنه قُصِد به أقصى الصدق: لم يكن بلاغيًا ولا دجلا[1].

رفض مصدّق التعاون لأنه كان مقتنعًا أن الشاه لن يتحمل النصيحة المستقلة، وهي وجهة نظر أكدها مستوفي له بعد فترةٍ قصيرة من استقالته في حزيران/ يونيو 1927. أصبح مصدّق عضوًا مستقلًا في المعارضة في المجلس السادس (1926ـ8)، مما أظهر تناسقًا أكبر حتى من مدرس، فبادئ ذي بدء رفضَ أن يقسم قسم الولاء الاعتيادي للشاه والدستور، واستطاع ـبعنده المميزـ الإفلات من الموضوع. لم يكن دفاعه المعتاد عن الحريات الأساسية يفاجئ أحدًا، لكن نقده لمشاريع النظام الجديد التي تبدو حداثية كان مفاجئًا للعديدين في البداية، وأخطأ في فهمه في ما بعد نقّادهُ الإيرانيون كما الغربيون على أنه علامةٌ على المحافظة الاجتماعية، إن لم يكن التقليدية. في الواقع، كان موقفه متناسقًا بشكلٍ كامل مع روح كتابه الذي صدر في عام 1914 كابيتولاسيون وإيران، كما كان متناسقًا أيضًا مع وجهات نظره السياسية في

(1) من أجل نص الخطاب كاملًا، انظر **Makki, Duktur Musaddiq**. سلوكه تجاه فروغي يمكن أن يبدو غير متناسق من وجهة نظر أنه، في 1920 وافق على إبقائه رئيس المحكمة العليا عندما سُمي هو نفسه وزيرًا للعدل (انظر الفصل 2 أعلاه). هذا، على أي حال، كان لتهدئة خوف فروغي من أن مصدّق قد يقيله بسبب أذى شخصي تسبب له فروغي به في 1918. انظر **Memoirs, chapter 19.**

الممارسة؛ على سبيل المثال، جهوده المخفقة في إنشاء قانون جنائي عصري عندما كان وزيرًا للخارجية.

لم يكن مصدّق ومن شابهه (مثل مستوفي ومشير) خائفين من الأفكار والتكنيكات العصرية ـكما كانت المؤسسة الدينيةـ ولم يكونوا مسحورين ومأخوذين بها كما كان الحداثيون (في الواقع.. الحداثيون الزائفون) في اليمين واليسار كليهما. فقد كان فهمهم للمجتمعات الإيرانية والأوروبية عقلانيًا وواقعيًا؛ كانوا يؤمنون بأن التقدم الثابت ممكنٌ فقط باستخدام وسائلَ تنتج تغيّرًا شاملًا وصُنعيًا. أحد الجوانب المهمة في موقفهم هذا هو الإيمان العميق بالحرية والقانون والديمقراطية ربما أكثر حتى من التطور التقني. وكان هذا يعني أن التطور التقني والاجتماعي الاقتصادي يجب أن يتضمن موافقة الشعب وقناعته وتعاونه. ولذلك كان تشديد مصدّق على ايرانيت واسلاميت (الطريقة الإيرانية والإسلامية في الحياة) في عديدٍ من خطبه في المجلس في ذلك الوقت (وبعده في المجلس الرابع عشر).

لم يكن مصدّق يظهر موقفًا رجعيًا تجاه التقدم التقني عندما عارض مشروع سكة الحديد العابرة لإيران، بل كان مثالًا على هذا التحليل والتقييم العقلاني، فهو لم يكن معارضًا لإنشاء السكك الحديدية بحد ذاتها، لكنه كان يفضّلُ توزيعًا عقلانيًا لموارد البلاد لإنشاء نظام نقل حديث. وكان يشك (كان شكّه صحيحًا أم لم يكن) بأن هذا المشروع بالذات لربط بحر قزوين بالخليج الفارسي يقصد به تسهيل الوصول البريطاني إلى الحدود السوفييتية، لكنَّ نقاشاته العلنية ضد المشروع كانت عقلانيةً واقتصادية صرفة وذات طبيعة تقنية بحتة.

أولًا، أشار إلى أن إنشاء شبكة طرق حديثة سيكون أقل كلفةً بكثير بالعملة المحلية وأكثر كلفةً بكثير بالعملة الأجنبية الثمينة، وثانيًا ـعلى افتراض أنه يجب أن تبنى شبكة سكك حديديةـ فقد وضّح أن الخط المقترح سوف يكون إهدارًا كاملًا للموارد، لأنه: (أ) بالكاد كانت هناك أي حمولة أجنبية أو محلية تمر على ذلك الطريق، و(ب) كان الطلب على خدمات سفر الركاب أقل حتى من ذلك و(ج) سوف يكون بناؤها مكلفًا بشكل خاص بسبب الأرض الوعرة في الشمال والجنوب الغربي.

واقترح بدلًا عن ذلك إنشاء خط عبور دولي يصل بين الخطوط الحديدية التركية في الشمال الغربي والخطوط الحديدية الهندية في الجنوب الشرقي، فهو أرخص كلفةً، وكان عليه طلب محلي ودولي أكبر بكثير في مجال التجارة ونقل الركاب. تم تجاهلُ نقاشه كاملًا، وليس من الغريب كثيرًا أنه فسر ذلك بإصرار بريطانيا (المفترض) السرّي على شبكة الحديد العابرة لإيران[1].

كانت معارضة مصدّق لمشروع داور من أجل عصرنة النظام القضائي مبنيةً على المقاربة نفسها، مع أنّه في هذه المرة كان نقاشه أقلّ سهولةً للفهم. كان مصدّق موافقًا على الإصلاح القضائي لكن معارضًا لإجراءات وطرق المشروع. اعتراضه الأكبر كان على توظيف مستشارين قانونيين فرنسيين لتوفير مخطط للإصلاح خلال فترة قصيرة من الوقت، وشدد على الاختلافات الضخمة بين الثقافتين، وأشار إلى أن تصميمًا ميكانيكيًا لمؤسسة اجتماعية مهمة كهذه يصوغُ مسودته محامون فرنسيون لا يعرفون شيئًا عن حاجات البلاد ومتطلباتها الماضية والحاضرة من المرجح أن يخفق أكثر من أن ينجح. حتى إنه أعطى مثالًا عن مزالق تطبيق الطب الفرنسي في إيران دون تفكّر، فاقتبس من تجربته الشخصية حيث ازداد مرضه سوءًا في طهران لأنه التزم بصرامةٍ بحمية وصفت سابقًا للمرض نفسه في باريس. بمعزلٍ عن ذلك، عارض إغلاق الآليات القضائية ـ كما اقترح داور، ونفذ في ما بعد ـ بينما تنفَّذُ عملية العصرنة المقترحة، فالشعب يحتاج اللجوء إلى العدالة، و«يجب ألا يخوَّف القضاة»[2].

انتقد في مناسبةٍ أخرى الطرق والوسائل التي كانت البلدات والمدن تُعصرن باستخدامها. كان التجديد المدني ضروريًا جدًا، لكن يجب أن لا تدمَّر الصروح والمباني لمجرّد أنها تبدو غير أوروبية، ليس من الضروري أن تكون الطرقات والشوارع مستقيمة تمامًا بحيث يصبح من الضروري تدمير كل شيء في طريقها،

(1) من أجل النص الكامل للخطاب انظر المرجع السابق. انظر أيضًا ملاحظاته اللاحقة على الموضوع عندما كان يرد على هجمات الشاه عليه (في كتاب الأخير **Mission for my Country**) في **Memoirs, Book II**.

(2) انظر **Makki, Duktur Musaddiq**، من أجل النص الكامل للخطاب.

ويجب أن لا تُدمَّر بيوت العائلات والمجتمعات المحلية بشكل اعتباطي ودون دراسة أو تشاور[1]. لذلك بدا في موقفه كداعيةٍ أوروبي إلى الحداثة يحاولُ أن يعلّم دعاة الحداثة الزائفين غير الأوروبيين كيف يصلون إلى التطور والحداثة.

عندما صدرت أوامر رسمية بأن يبدل الرجالُ بأنواع أغطية الرأس التقليدية كلها القبعةَ العسكرية الفرنسية (والتي توصف محليًا «بقبعة بهلوي»)، بقي مصدّق في بيته مدة ثمانية أشهر ـ لأن ارتداء قبعة في العلن كان في حينها ضرورةً تقليدية اجتماعية ـ حتى تحول الأمر إلى إلزام قانوني[2]. كان واحدًا من الرجال القلائل في فئته الاجتماعية الذين عارضوا أمر رضا شاه في 1936 بأن تخرج جميع النساء دون غطاء للرأس[3] وإلا واجهن عنفًا كلاميًا وجسديًا يتبعه اعتقال ومعاقبة. أقدمَ بعضُ الموظفين المدنيين على الانتحار عندما طُلبَ منهم إحضارُ زوجاتهم إلى الاحتفالات الرسمية التي عقدت في كل مكان للاحتفال بالحدث العظيم، ودخل آخرون في زواجات مؤقتة مع مومسات قاموا بأخذهنَّ بعد ذلك إلى هذه الحفلات على أنّهنَّ زوجاتهم، وبقيت في البيوت العديد من النساء اللاتي تفوق أعمارهن الأربعين والساكنات في المدن وذلك حتى عام 1941 عندما رفع الأمر، بعد نزول رضا شاه عن العرش. على أي حال، بحلول عام 1936 كان مصدّق قد انعزل في القرى عدة سنوات. واضطر إلى الانتظار حتى 1945 حيث سنحت فرصةٌ للتعبير عن آرائه الناقدة في هذا الشأن.

لم يكن الشاه قد تخلى بعد عن أملِ دمجِ مصدّق في القالب الجديد، فقد حاول ـ دون أن ينجح ـ أن يقنعه بأن يكون بديلًا عن مستوفي. بشكل مثير للاهتمام، عندما استقال الأخير واستبدل به الحاج مخبر السلطنة (هدايت)، أخبرَ مصدّق أنه قال لخليفته: «لقد غرقت في الوحل حتى لامس ذقني، احرص على أن لا تغرق فيه حتى

---

(1) المرجع السابق.
(2) انظر Kay-Ustuvan, Siyasat-i Muvazeneh, vol. 2.
(3) كانت الأوشحة ممنوعةً أيضًا، ولكن القبعات الأوروبية كانت مسموحة. انظر أيضًا **Katouzian, Political Economy**.

أم رأسك». أتى العرضُ الأخير من داور عندما طلب من مصدّق أن يصبح رئيسًا للمحكمة العليا (ورئيسًا للنظام القضائي) براتبٍ أعلى من الطبيعي، ولكن مصدّق رفض هذا العرض أيضًا[1].

عندما اقترب المجلس السادس من نهايته في 1928، كان مصدّق مقتنعًا بأنه لن يُسمح له بأن يُنتخب للدورة التالية. كانت انتخابات المجلس السادس قد تم التلاعب بها في كل مكان إلا في طهران حيثُ كان هنالك وعيٌ ومشاركةُ سياسيين أكبر بكثير. في هذه المرة على أي حال، كانت الدولة قوية بما يكفي لتتصرف بالمثل في العاصمة أيضًا. لذلك استغلّ مصدّق فرصته الأخيرة في المجلس عبر تقديم أدلة وثائقية على التزوير الرسمي للانتخابات في الانتخابات الماضية وتوقُّعِ أداءٍ أسوأ حتى في الانتخابات القادمة[2]. وكان مكتوبًا له أن يبقى بعيدًا عن المشهد لخمسة عشر عامًا قادمة.

ولكن بأي حال، كانت الانتخابات في طهران مسببًا للقلق الرسمي، ودخل تيمورتاش (وزير البلاط ذو النفوذ) في مفاوضات مع مصدّق بخصوص كيفية التعامل مع النتائج، واقترح أنه من بين النواب الاثني عشر عن طهران، تقوم «دولت» (الدولة) بترشيح ستة منهم، و«ملت» (الشعب) بترشيح ستة آخرين. وذَكَرَ مدرس ومشير ومستوفي ومؤتمن وتقيزاده ومصدّق نفسه على أنهم نواب ملي الستة[3]. من الممكن تخمين ردة فعل مصدّق بسهولة، لكن النظام لم يكن يريد أن يخسر ماء وجهه تمامًا، فقاموا بـ«انتخاب» مشير ومؤتمن، مع أن الأخير لم يترشح للانتخابات ورفض المنصب في أي حال، ولكن مدرس ومصدّق اللذين ترشحا فعلًا للانتخابات لم يتم انتخابهما. بالفعل، قال مدرس لرئيس الشرطة اللواء درجاحي: «أنا أفترض أن

(1) انظر أيضًا، Buzurgmehr, Taqrirat, Musaddiq's Memoirs, and Afshar, Musaddiq va Masa'il.

(2) انظر النص الكامل لخطابه في Makki, Duktur Musaddiq.

(3) انظر Kay-Ustuvan, Siyasat-i Muvazeneh, vol. 1, p. 22 and Afshar, Mussaddiq va Masa'il, pp. 16-115.

الأربعة عشر ألف ناخبٍ الذين صوتوا لي في الانتخابات الماضية قد غيروا رأيهم، ولكن ما الذي حصل بالصوت الذي منحته لنفسي؟»[1]مات مستوفي بعد ذلك بوقت قصير. ومشير ومؤتمن ودولت أبادي وبهار وفيروز أبادي وكازروني.. الخ انسحبوا من المشهد السياسي، مع أن بهار حُوكم وسجن أو نفي حتى 1936. عبر تقيزاده إلى الطرف الآخر وأصبح وزيرًا للمالية، وأجبره في عام 1933 ـ كما قال هو في ما بعد ـ على توقيع اتفاق النفط الجديد. انتهى الأمر به في آخر المطاف في منفىً ذاتي في بريطانيا حتى 1941 عندما أصبح رئيس المفوضية الدبلوماسية الإيرانية في لندن. ولكن مدرس ما كان ليتخلى عن المعركة، ولم يستطع السيطرة على لسانه. اعتقل بعد عامٍ من ذلك (في 1929) وضُرب حتى فقد الوعي، وحُشر في سيارة، وأرسل إلى قلعةٍ سجن القرون الوسطى في بيرجند في الطرف البعيد من صحراء خراسان. ومن ثمّ تغير سجنه إلى خاف (أو خواف) القريبة، وفي 1938 أُخذ إلى بيتٍ خاص في كشمير (قريبٍ أيضًا) ليقتل هناك بناء على أوامر الشاه[2].

ولكن على أي حال، فإن السياسيين والجنرالات والمفكرين الذين ساعدوا ودعموا صعودَ رضا خان ورضا شاه أو أذعنوا له لم يكن وضعهم أفضل بكثير. صُرف تيمورتاش بشكل مذل وحُوكم وسُجن وقُتل في السجن قبل أن يقضي كامل حكمه. خُنِقَ نصرت الدولة (فيروز) (وهو الابن الأكبر ذو النفوذ لفرمانفرما) في مركز شرطة بعد عدة سنوات من أخذه من مقعده الوزاري إلى المحكمة مباشرةً، حيثُ حُوكم وأُدين باختلاس 3000 تومان. شُنق الشيخ خزعل على طاولة عشائه، ودُفع بداور إلى الانتحار. اغتيل الجنرال أمير طهماسبي في كردستان. صُرف اللواء درجاحي، وضربه الشاه ذاته وسُجن دون أن يُعرف مصيره. استطاع الجنرال أيروم أن يهرب من البلاد قبل أن يأتي دوره بوقتٍ قصير. وقُتل في السجن ساردار أسعد

(1) أعاد مصدّق ذكر هذه الحادثة في المجلس الرابع عشر. انظر Kay–Ustuvan, **Siyasat-i Muvazeneh**, vol. 1, p.22, and Afshar, **Musaddiq va Masa'il**, pp. 16-115.

(2) سُمم أول مرة، ومن ثم شنق بينما كان يتلو صلواته الأخيرة. الرواية الكاملة لقتله في السجن رواها شيخ الإسلام مالايري في تشرين الأول/ أكتوبر1941 في خطاب للمجلس عن هذا الموضوع بالتحديد. انظر **Khajeh–Nurim Bazigaran**.

(ساردار بهادر سابقًا) بختياري (والذي كان في أحد الأوقات قائدًا لجيش خدم فيه الشاه كرقيب) وصولت الدولة قشقائي. فروخي يزدي الذي كان مؤيدًا أولًا ومن ثم خصمًا ومن ثم متعاطفًا على مضض، سُجنَ وقتلَ في السجن في آخر المطاف. شُنق أسدي في مشهد على أساس التهمة غير المثبتة بأنه حرّض على ثورة في تلك المدينة ضد الأمر الذي يلزم الرجال بأن يلبسوا ـ هذه المرة ـ القبعة الأوروبية (بدلًا من قبعة «بهلوي»).وُضع الجنرال جاهانباني في السجن، وأجبرت «عشيرة» جاهانباني كلها على تغيير كنيتها (التي تعني حرفيًا: «مُوجِدُ العالم») إلى شاهبنده («عبد الشاه»). بهرامي (دابر الأعظم)، وهدايت وفروغي سقطوا من عين النظام واحدًا تلو الآخر، وهذه ليست إلا لائحة بضحايا النظام الجديد الرسميين الأكثر معرفةً وأهمية. هكذا أصبح الشاه حاكمًا مطلقًا ومستبدًّا ككثيرين في سلسلة الاستبداد الإيراني غير المتقطعة تقريبًا، ولم يبق معه فعليًا أحد إلا أجهزة الإملاء والمتملقون والرجال الآليون. وأصبح هو نفسه الضحية الأخيرة لنظامه عندما لم يعد يستطيع تمييز الواقع من الخيال.

كان مصدّق في الخامسة والأربعين عندما وصلت مسيرته السياسية ووجوده الاجتماعي إلى توقفٍ غير واضح. عندما استوعب بأنه لم يكن هنالك شيءٌ يمكنه هو أن يفعله في هذه الحالة قام بانسحابٍ كاملٍ إلى قوقعته الخاصة. لم يكن ليصبح شهيدًا إذا كان باستطاعته تفادي ذلك، فلن يرمي نفسه في مقامرةٍ يائسة ولن يساوم على مبادئه أيضًا. في التاسع عشر من آب/ أغسطس 1953، بينما كان بيته تحت الحصار من قبل جنود ثائرين ومرتزقة، رفع علمًا أبيضَ وقال إنه لا يتمنى إكمال القتال، ولكن عندما طلب قائد الجنود استقالته أولًا رفض أن يعطيهم إياها واستمر في القتال حتى النهاية. كان مستعدًّا للاستسلام ولكنه كان يفضل أن يقتل على أن يستقيل (انظر الفصل13).

نفس هذه السيكولوجية كانت وراء سلوكه بين 1928 و1941. لقد انسحب تمامًا من المشهد السياسي والاجتماعي، ولكنه لم يتخذ أي خطواتٍ ـ ليس حتى عندما أصبح الشاه المستبد المطلق لكل الحياة والأملاك على الأرض ـ ولا ليتظاهر حتى

بأنه أكثر من لاجئ داخلي (بمصطلح آيساك دوتشر البليغ)، ثائر صامت. وكان هذا هو سبب سجنه ونفيه في 1940. لَقد ألقى بالًا كبيرًا ليضمن عدم ذكر اسمه حتى في العلن، وخلال عامين، أصبح فعليًا منفيًا ذاتيًا في أحمد أباد، وهي ملكيته الواقعة غربًا من طهران. مع أنه غضب لأخبار اختتام اتفاق النفط عام 1933، يبدو أنه لم يناقش ذلك مع أحدٍ إلا مشير الدولة الذي بدأ هو تبادل الآراء بخصوص هذا الموضوع. قال هو نفسه أنه عاش في قلقٍ مستمر خلال تلك الأعوام، مترقبًا على نحو شبه يومي طرقًا على بابه في الفجر.

لا يمكن أن يكون هنالك تبريرٌ أفضل من السرد المختصر المذكور آنفًا لمصير أصدقاء رضا شاه وموظفيه الأوفياء ـ دع جانبًا أعداءه وخصومه ـ لمخاوف مصدّق المتواصلة من نهايةٍ مشابهة، مع أنه كما سنرى بعد قليل، لم يكن الموت نفسه سبب مخاوفه بقدر ما كانت احتمالات نهايةٍ مهينة. أكثر من ذلك، لقد كان ـ بطبيعته وسلوكه أيضًا ـ عرضةً للهشاشات العصبية والتي ينتج عنها بشكل طبيعي اضطرابات جسدية أيضًا. ولابد أن العوامل الموضوعية والشخصية ـ الرعب في البيئة والهشاشة الشعبية ـ قد دعّمت بعضها بعضًا لتنتج حلقةً مفرغةً من القلق لا تطاق. بحلول هذا الوقت، كان قد خسر أمًا كان متعلقًا بها بشكلٍ غير اعتيادي، وصُغِّر من ثائرٍ على الحكومة ناجح جدًّا ومحترم للغاية إلى موقع قرويٍّ منعزل، يعيش في خوفٍ مستمر من الموت والإهانة.

لم يكن ذلك أقل من خسارة العالم الوحيد الذي عاش فيه منذ الطفولة، وذهب ذلك في المجال العاطفي أبعد بكثير من خسارة السلطة والهيبة وحتى النجاح الاجتماعي. كل أصدقائه وأقربائه ومعارفه ـ حتى أعداؤه ـ تم تدميرهم أو اعتقالهم أو نفيهم أو تحويلهم إلى أشخاص غير موجودين اجتماعيًا. لم يعد هنالك مستوفي أو مشير أو مؤتمن أو مدرس، لم يعد هنالك صمصام ولا قوّام ولا وثوق، ولا تقيزاده أو فروغي أو هدايت، ولا حتى داور ونصرت وتيمورتاش وسليمان ميرزا. بدا الأمر كله كحضارةٍ اختفت.

بدأ ينزف من فمه مجددًا، وعولج في طهران وتوقف النزيف لفترةٍ من الزمن،

ولكنه عاد بعد وقتٍ قصير بقوةٍ أكبر، وذهب إلى ألمانيا في عام 1936 للعلاج. عاينه مختصٌ في الحنجرة أولًا ومن ثم طبيب استشاري. قال كلاهما: إنّ ذلك لم يكن شيئًا ولم يصفا له أي أدوية أو تعليمات أخرى. بعد ذلك، توقف النزيف عن طريق الفم، وغير اتجاهه. «في هذا السجن نفسه خرج في بولي الكثير من الدم بحيث إني أخاف من خطره على حياتي»، كذلك كتب عام1955[1]. وكان مقدرًا له أن يموت في النهاية، بنزيفٍ في المعدة، وهو «لاشيء» جسدي كانت له جذور عصبية مهمة.

اعتقل مصدّق في 1940. وفتش بيته بدقةٍ بحثًا عن «أدلة» (أي قطعة ورق أو رسالة قديمة تتذمر من الأسعار كانت كافية) لكن دونما نجاح. أخبر سرباس مختاري وهو رئيس الشرطة بأنه يستطيع احتجازه أربعًا وعشرين ساعة كما تنص كتب القانون. ولكن عندما عرف أنه سيُسجن في بيرجند لأمدٍ غير معروف ودون أن تقدم ضدّه أي تهم، فَقدَ السيطرة، ولعنَ الشاه بينما كان يشيرُ إلى صورته الضخمة على الحائط، وأعلن نفسه ثائرًا ضد دولةٍ بلا قانون، واضطروا إلى جرّه إلى السيارة التي تأخذه إلى إقامته الجديدة. أخذ جرعة مفرطة من المهدئات في طريقه إلى هناك، ولكن لم يستطع أن يبقيها في معدته بسبب وعورة الطريق غير المعبّد من طهران إلى مشهد. كان ما يزال في غيبوبة عندما توقفوا عند عيادة محلية في شاهرود وأنقذوا حياته[2].

استمر في محاولة إيذاء نفسه في قلعة القرون الوسطى الصحرواية، وكان لا بد من وجود آمر السجن شخصيًا أثناء حلاقته في الصباح. كتبَ رئيس الشرطة في مشهد رسالة رسمية إلى قيادة الشرطة في طهران تقولُ إن السجين «يعاني من هستيريا مزمنة (بيماري غش)» منذ وصوله إلى بيرجند[3]. في إحدى المرات، عندما كان الآمر في إجازة مرضية، دخلَ مصدّق في إضراب عن الطعام إلى أجلٍ غير محدد، ولم يوقفه بعد عشرة أيام إلّا عندما جاء الآمرُ البائس وتضرعَ إليه أن يفكر في الذي يمكن أن

(1) Memoirs, Book I, chapter 22.

(2) انظر أيضًا، Makki, Duktur Musaddiq.

(3) انظر، من أجل الوثيقة المذكورة، المرجع السابق، ص 18، رقم 1.

يحصل لأولاده (أي أولاد الآمر) إذا مات. على نحوٍ متوقع، كانت زوجته وأطفاله قلقين بشدة من الخطر على حياته القادم من نفسه ومن السلطات أيضًا. ومن ثمَّ جاء الحظ الصرف بإرنستبيرون ـ مواطن سويسري وصديق مقرب من ولي العهد (محمد رضا شاه لاحقًا) ـ إلى مستشفى نجميه للعلاج. كان المشفى ممنوحًا من قبل أم مصدّق، وكان يديره ابنه (د. غلام حسين) في ذلك الوقت. كان علاج بيرون ناجحًا، وتنازل الدكتور مصدّق الابن عن كل النفقات. وعندما سأله بيرون أي خدمةٍ يمكنه أن يقدم له عبر نفوذه في البلاط، طلبَ منه إقناع الأمير اليافع محمد رضا ليتدخل بالنيابة عن والده، ونقلَ مصدّق نتيجة لذلك إلى منزله في أحمد أباد تحت الاعتقال المنزلي. رُفع الحجز عنه في أيلول/ سبتمبر 1941 بعفوٍ عام أُعلن بعد وقتٍ قليل من نزول الشاه عن العرش. ولكن تطلّب الأمر من الخبير العجوز حوالى سنتين ليخرج من فترة العطالة السياسية الطويلة والتعسة.

لم يمر تعامل النظام السيء معه دون أن يوقع تأثيره على عائلته. وقعت خديجة، ابنته الصغرى، في اكتئابٍ ذهنيٍ عميق لم تتعاف منهُ أبدًا. ربما كان لديها ميلٌ في الأساس نحو المرض، خصوصًا مع النظر إلى مشكلات مصدّق العصبية، ولكن مع ذلك، فقد كان الخوفُ من مقتل والدها في السجن هو الذي أخرج المرض بقوته الكاملة، إلى حدٍّ أنها حاولت مرَةً أن ترمي نفسها تحت سيارة الشاه في مناسبة علنية. ما زالت تتنقلُ بين عدة مستشفيات عقلية سويسرية منذ 1942.

سقوط رضا شاه

يجب البحث عن جذور إخفاق رضا شاه في نجاحه في تثبيت نفسه كحاكمٍ مطلق ومستبد، لأنه عبر ذلك استطاع أن يحوّل كل الطبقات الاجتماعية والمجموعات إلى ـ ملاك الأراضي والتجار والعلماء والمجتمع الديني، والتقليديين والمتعلمين العصريين على حدّ سواء ..الخ ـ إلى أعدائه الشخصيين، وعبر ذلك حرمَ نفسه من المعلومات والنصح المستقلَين. وفي هذا تشابهٌ قريب مع حالة ابنه محمد رضا الذي لم يكن لإخفاقه المشابه أسبابٌ خارجية، على الرغم من الأساطير التي تقول عكس ذلك.

يدين رضا خان بـ«انطلاقته» الأولية لانقلاب 1921 الذي صممه البريطانيون. ولكن، منذ البداية المبكرة، كان «يكره حكومة جلالته» كما قال أرميتاج سميث بصراحةٍ في تقريره لوزارة الخارجية باكرًا منذ 1922[1]. بالفعل، في 1924، كان رضا نفسه قد تبجح أمام مصدّق ودولت أبادي وغيرهما من المستقلين بأن البريطانيين أحضروه إلى السلطة[2]. لم يكن الأمر أن مشاعره القومية أدت إلى استيائه من النفوذ البريطاني غير العادي على بلاده وحسب، بل كان هذا متناسقًا أيضًا مع نفسيته كحاكم أراد سلطةً حرة ومطلقة اليد تمامًا في ميدانه. إلى جانب ذلك، كانت هنالك أيضًا مسألة عائدات النفط الإيراني التي كان يحتاج إلى أكبر قدر منها يمكنه الحصول عليه ليملأ جيوبه الخاصة وليحقق طموحاته من أجل بلده أيضًا.

كان العديد من الإيرانيين (ومن ضمنهم مصدّق) يعتقدون ـ وما زالوا ـ أن اتفاق النفط في عام 1933 كان منتجًا لمؤامرة بريطانية مصممة بدقة نفّذها رضا شاه بسخرية قدر لا مثيل لها. حسب هذه النظرية، تقوم شركة النفط الأنغلو ـ فارسية (الأنغلو ـ إيرانية لاحقًا) بتخفيض عائدات إيران بشكل كبير (كما فعلت فعلًا) ـ بالنسبة إلى السنوات السابقة ـ بحجةٍ تقنيةٍ أو تجارية ما. وتكونُ بعد ذلك حملةٌ صحافية ملفقة (كما كان هنالك فعلًا، بشكل رئيسي عن طريق جريدة **إطلاعات**) تبدو أنها تنادي بإرجاع حقوق إيران الكاملة من شركة النفط الأنغلو ـ فارسية وامتياز دارسي. وتطول المساومات، وتكون ردة فعل الشركة رافضةً إلى حدّ كبير إن لم تكن مزدرية. سيبدو بعد ذلك أن الشاه فقد صبره، وسيأمر بإلغاء الامتياز فورًا، وستردُّ بريطانيا بالطريقة نفسها تمامًا التي ردت فيها عام 1951 بخصوص تأميم النفط عبر قرع طبول الحرب وأخذ المسألة إلى عصبة الأمم في آنٍ واحد. وبالتعاون المضمر مع المفوضية الإيرانية (بقيادة داور) في العصبة، ستقوم الأخيرة بطرح قرار يوصي

---

(1) مذكورة في: **Gordon Waterfield, Professional Diplomat: Sir Percy Loraine** (London: John Murray, 1973), p.75.

(2) انظر على سبيل المثال، **Dawlat-Abadi, Hayat-i Yahya**, vol. 4, p. 343. انظر أيضًا، **Buzurgmehr, Taqrirat** و **Musaddiq's Memoirs**.

بحل الخلاف عن طريق المفاوضات الثنائية. ومن ثم ستنتهي المفاوضات باتفاق 1933 الذي مدد فترة الامتياز لثلاثين عامًا، ولم يكن على أي نحوٍ آخر أفضل (إن لم يكن أسوأ) من امتياز دارسي[1].

هذه نظرية مذهلة، وفيها الكثير من المنطق إذا نظرنا إلى ظروف البلاد العامة، وبشكلٍ خاص إلى الطريقة التي ظهر فيها الخلاف على النفط ومن ثم الحل. ولكن منطقًا وأدلةً أقوى تشيرُ إلى خطئها. الجهود من أجل تنقيح الامتياز الذي منح أولًا في عام1901 بدأت مبكرةً منذ 1927. وحتى عام 1929، كان تيمورتاش يقود المفاوضات بشكل كامل، لكن داور وفيروز جُلبا لاحقًا إلى العملية. في إحدى المراحل، كان هنالك فرصة جيدة لأن يتحسن وضع إيران إلى حدّ كبير ـ ربما حتى إلى حدّ تحويل 25 في المئة من حصص الشركة إلى الحكومة الإيرانية ـ وذلك مقابل تمديد فترة الامتياز. لكن لم تُغتنم تلك الفرصة، وامتدت المحادثات وأصبحت حادة في العديد من الأوقات. لم يساعد نفادُ صبرِ الشاه من تيمورتاش (والذي كان له أسباب أخرى عديدة، من ضمنها الخوف والغيرة) وضعَ إيران في المفاوضات، لأن الشركة كانت واعيةً لسلطته المتضائلة.

في نيسان/ أبريل 1931، رَفَض رئيسُ الشركة، سير جون كادمان، عرضَ تيمورتاش ذا الأربع عشرةَ نقطة. بين تشرين الثاني/ نوفمبر 1931 وكانون الثاني/ يناير 1932، كانوا على وشك الوصول إلى تسوية، ولكن أربكَ ذلك رفضُ كادمان لمشروع تيمورتاش بخصوص طلبات إيران العالقة. ولكن في شباط/ فبراير 1932، رفع الشاه وتيمورتاش كلاهما دعوى للتسوية بالتراضي، ووصلت مسودةُ عقد إلى طهران في حزيران/ يونيو الذي تلاه. ولكن على حين غرَة، أُعلن في لندن أن عائدات إيران لذلك العام نزلت إلى ربع ما كانت عليه في العام السابق. لم يكن هنالك قط

---

(1) انظر على سبيل المثال، نسخة مصدّق الطويلة والصريحة عن هذه القصة في **Memoirs, Book II, Part III.**

وليس من المرجح أن يكون هنالك تفسيرٌ مقنعٌ لهذا، إلا من وجهة نظر أنْ كان يقصُد بذلك أن يكون استفزازًا مقصودًا من قبل شركة النفط[1].

طلبَ الشاهُ الغاضب إبطال امتياز دارسي، وتبعَ ذلك احتفالات شعبية. بدأت بريطانيا تقرع طبول الحرب بينما حُملت القضيةُ في الوقت نفسه إلى عصبة الأمم. لم يقدم الوفد الإيراني الذي كان يرأسه داور قضيةً قوية، وربما يعود ذلك إلى أنّه - في ذلك الوقت - كان واقعُ القوة البريطانية قد ظهر بشكلٍ واضح عن طريق واجهة المشادة القانونية، وكان نتيجة ذلك اتفاق النفط عام 1933 الذي وافق الشاهُ عليه في لقاءٍ مع كادمان في طهران، وحصل ذلك قبل أن توافق عليه الحكومة أو أن يناقشه المجلس أو أي معرفة شعبية بشروط الاتفاق. مدَّدَ الاتفاق فترة الامتياز 32 عامًا مقابل تحسينات هامشية نسبيًا لعائدات إيران وحقوقها الأخرى[2].

ربما يكون الشاهُ قد لعب في مصلحة الشركة تمامًا، ولكنّه لم يكن رجلها. حتى تقيزاده - وزير المالية البائس الذي أعلن في ما بعد أنه وقّع على الاتفاق على الرغم من إرادته - كان حريصًا على أن يذكر أن الشاه نفسه كاد أن يبكي عندما خضع للاتفاق. ولكن لم يُتعلّم درسٌ مفيد عن أخطار الحكم الاستبدادي، ولم يتعلم حتى الحاكم نفسه، بل على العكس من ذلك، بدأت عملية صناعة القرار الاستبدادي تصبحُ أكثر سرعةً وشمولاً منذ ذلك الوقت فصاعدًا.

تم التوقيع على الاتفاق الجديد في الوقت نفسه الذي سيطر فيه النازيون في ألمانيا. وكانت هنالك مشاعر قوية مؤيدة لألمانيا تعود للحرب العالمية الأولى بين القوميين الإيرانيين ذوي الأوصاف المختلفة. عدا عن ذلك، كان العديد من

(1) انظر أيضًا، Mustafa Fateh, **Panjah Sal Naft-i Iran** (Tehran: Chehr, 1956); Fu'ad Ruhani, Tarikh-i **Melli Shudan-i Naft-IIran** (Tehran: Jibi, 1971); R. W. Ferrier, **History of the British Petroleum Company**, vol. 1, **The Developing Years 1901-1932** (Cambridge: Cambridge University Press, 1982) and L. P. Elwell-Sutton, **Persian Oil** (London: Lawrence& Wishart, 1955).

(2) انظر Fateh, **Panjah Sal**, Fu'ad Ruhani, **Zindigi-yi Siyasi-I Musaddiq** (London: 1987), and Katouzian, **Political Economy**.

الإيرانيين العصريين والمتعصرنين (سواءً كانوا مؤيدين أو معارضين لرضا خان ورضا شاه) معجبينَ بنظريات القومية الأوروبية التي ظهرت في القرن العشرين، خصوصًا من وجهة نظر تأكيدها على تفوق العرق الآري. تجسد العاملان كلاهما المشاعر المؤيدة لألمانيا والقومية الآرية - في التزام عاطفي شبه كامل بألمانيا النازية؛ القوة الصاعدة المعادية للروسيين والمعادية للبريطانيين.

كان الشاه يبحث عن قوة تعوض عن بريطانيا، وما كان من الممكن أن تكون روسيا-السوفييتية أو غيرها. وبالنظر إلى المشاعر المزدوجة المؤيدة لألمانيا عنده وعند الجيش والنخبة الحديثة، فلابد من أنّهُ نُظرَ إلى نهوض ألمانيا النازية تحت قيادة دكتاتور حماسي على أنّه إيجابية إضافية. كان استيراد السلع والتقانة من ألمانيا قد بدأ بالنمو منذ أوقاتٍ مبكرة. منذُ 1926 عندما بدأ الشاه بإرسال طلاب إلى أوروبا بوتيرة منتظمة، كانوا يُرسلون كلهم إلى ألمانيا وفرنسا وبلجيكا، وارتفعت حصة ألمانيا بسرعة في الثلاثينيات. مجددًا، لعبت التقانة الألمانية الدورَ الأهم بفارق شاسع في إنشاء شبكة الحديد العابرة لإيران: حتى إن سقف محطة القطار في طهران زُخرفَ بصلبان معقوفة كبيرة (مع أن ذلك تمَّ مع بعض التمويه). بحلول 1937 كانت ألمانيا قد أصبحت الشريك الاقتصادي المهيمن لإيران، وبعد سنةٍ من ذلك، تم تغيير اسم البلد رسميًّا من فارس إلى إيران بناءً عل نصيحة السفير في برلين[1]. اندلعت الحرب العالمية الثانية بعد عامٍ من ذلك وأعلنت إيران نفسها حيادية.

ولكن على أي حال، سرعان ما أصبح البلد موبوءًا بالعملاء الألمان المتخفين. من المستبعد أن ثورة رشيد علي الكيلاني القصيرة والمخفقة ضد بريطانيا في العراق قد طمأنت الحلفاء الغربيين. واندفاعة رومل نحو شمال إفريقيا شكّلت خطرًا أكيدًا على مصر، وكانت لها غاية محتملة في الاختراق عن طريق فلسطين والإكمال باتجاه الخليج الفارسي. وفي الوقت نفسه تقريبًا، احتلّ المارشال فون بوك كييف، وكان

(1) بالنسبة للإيرانيين أنفسهم لطالما كان اسم البلد إيران. باريس كان الاسم الذي أطلقه الإغريق على البلاد بعد تشكيل الإمبراطورية الأخمينية، ونقل إلى البلدان الأوروبية الأخرى. قارن مع لفظة germany و Allemagne بـ Deutschland.

يتطلع نحو الجنوب إلى القوقاز على الحدود الإيرانية. في المحصلة، رفضَ هتلر المسارين كليهما، ويعود ذلك في جزءٍ منه على الأقل إلى طموحاته الأوروبية ضيقة الأفق[1]، ولا بدّ ـ بالنظر إلى المشاعر الرسمية والشعبية المؤيدة لألمانيا في إيران ـ من أنَّ لندن وموسكو كلتاهما كانتا قلقتين من ذلك الاحتمال.

عندما بدأ الحلفاء الغربيون بتوجيه الإنذارات إلى إيران بخصوص احتوائها للنشاطات الألمانية الحربية في البلاد، لم يكن هنالك أحدٌ يستطيع أن يقيم الوضع بشكل صحيح ولا أحدٌ عنده الشجاعة لشرح الموضوع للشاه. ردَّ الشاه على الإنذارات بإنكار ورفض بسيطين، وعندما صار الحلفاء مستعدين لعبور الحدود الإيرانية كان الوقت قد تأخر على إيقافهم، حتى آنذاك، كان من الممكن أن تكون الأمور مختلفة لو أن الشاه كانت عنده قاعدة قوة داخلية حقيقية، وهي نقطةٌ لم تفت ملاحظة مصدّق عندما علّق على الحدث. مهما كان المرء يظن بالجمهورية الإسلامية الحالية فإن سبب نجاتها في وجه العداء المتساوي القادم من قوى كبيرة وصغيرة يكمنُ في اعتمادها على قاعدة سلطة قوية داخل البلد، مع أنها ما زالت تواجه معارضةً داخلية كبيرة. بكلماتٍ أخرى، حتى لو ما كان بالإمكان تفادي احتلال إيران في الحرب العالمية الثانية، فما كان الشاه ليضطر إلى التنازل عن العرش بشكل غير مشرف لو كان يملك دعمًا داخليًا حقيقيًا[2]. لقد أصبح الشاهُ نفسه ضحيةً لحكمه المطلق والاستبدادي، فحيث لا توجدُ الحقوق لا توجدُ الواجباتُ أيضًا.

---

(1) انظر، على سبيل المثال: William Shirer, **The Rise and Fall of Third Reich** (London: Pan Books, 1964).

(2) انظر أيضًا، عن تنازل رضا شاه، «Yaffashthay-yi Abbasquli Gulsha'iyan», in Cyrus Ghani (ed.), **Yaddashthayi, Duktus Qasim Ghani**, vol. 11 (London: Cyrus Ghani, 1984), «Suhaili», in Khajeh-Nuri, **Bazigaran**, and Katouzian, «Reza Shah».

الفصل الرابع

الاحتلال وفترة خلو العرش

الاحتلال الأجنبي

غادر رضا شاه البلد خلال شهرٍ تقريبًا من دخول الحلفاء إيران. توفر مذكرات عباسقلي كلشائيان القيمة، والتي تروي يومًا بيوم أحداث لقاءات الحكومة في وجود الشاه، وأحداث مهمة أخرى. في البداية، حاول الشاه والحكومة طمأنة الحلفاء على أمل الحيلولة دون الاحتلال، ومن ثم بدأوا بالنظر في حلٍ لا يتضمن تنازل الشاه عن العرش. فيما بعد، عندما وصلت أخبار أن جنود السوفييت على مشارف كرج (حوالى اثنين وأربعين كيلومترًا إلى الغرب من طهران)، فكر الشاه في الانتقال جنوبًا إلى أصفهان، ولكن أقنعه بالعدول عن الفكرة، فروغي ومستشارون آخرون. أُمِرَ المجلس بأن يتولى سلطاته الدستورية الكاملة، ولكن ما أن بدأ بفعل ذلك حتى وبخ الشاه رئيسَ المجلس علنيًا. كان الناس في البداية متفاجئين، ومن ثم غاضبين وثائرين. ومن ثم وصلت أخبار أن الروس كانوا يتقدمون نحو طهران. طلب الشاه من فروغي (الذي كان قد أصبح رئيسًا للوزراء أثناء ذلك) النصيحةَ، ونصحه بأن يتنازل عن العرش لولي العهد، وفعل هذا - حسب ما يروي فروغي - بشجاعةٍ وكرامة[1].

كان هدف الحلفاء الأساس من احتلال غيران هو الحيلولة دون وقوع البلد (والمنطقة) بين أيدي القوات المؤيدة للألمان من الداخل أو الخارج. ولكن

(1) انظر Gulsha'iyan's diary in Ghani, Yaddashtha, vol.11.

الاحتلال ضمن أيضًا استمرار تدفق النفط نحو بريطانيا من الخليج الفارسي، وجعل من الممكن شحن إمدادات حيوية إلى الاتحاد السوفييتي وذلك بشكل أساسي عن طريق شبكة السكك الحديدية العابرة لإيران.

بعد أن تمكن الحلفاء بسرعة من تسكين الجيش الإيراني، وجعل البلد محايدًا، وإجبار رضا شاه على التنازل عن العرش، بات عليهم أن يختاروا نوعًا من التسوية السياسية الداخلية بحيث تكون قابلةً للاحتمال للإيرانيين ومقبولةً لبريطانيا والاتحاد السوفييتي كليهما، مع أنه كان من المؤكد أن بريطانيا سيكون لها القول الأهم في المسألة أولًا بسبب وجود شركة النفط الأنغلو-إيرانية في الجنوب، وثانيًا لأن الكثير من الإيرانيين كانوا قلقين بخصوص الشيوعية أكثر من النفوذ البريطاني على البلاد. حتى إن إيدن داعب فكرة استرجاع سلالة قاجار إلى الحكم ولكن إيجاد مرشح ملائم للعرش كان صعبًا لأنه كان يجب أن يكون شابًا وغير ملوثٍ بتاريخٍ سابق في الوقت نفسه، وحسن التكيف والانسجام مع ظروف البلد الاجتماعية والسياسية. ذهب إيدن إلى درجة الاتصال بمحمد حسن ميرزا (الأمير الوصي السابق) ليناقش معه احتمال وضع ابنه حامد ميرزا على العرش. كان الأب وابنه مستقرين بشكل دائم في إنكلترا في ذلك الوقت، لكن العرض برمته انهار عندما اكتشف هارولد نيكولسون (وسيط إيدن في الموضوع) أن الإيراني اليافع لم يكن يستطيع أن يتحدث كلمةً واحدة بالفارسية[1]. من جهةٍ أخرى، كان ستالين يفضل أكثر صعود الأمير محمد رضا إلى العرش بسبب علاقة القاجاريين المقربة مع بريطانيا في ذلك الوقت، وكان هذا أيضًا ما تفضله الدولة الإيرانية وسرعان ما أصبح حلًا حاصلًا عند كل الأطراف ذات العلاقة.

لو أن رضا شاه سقط دون تدخل أجنبي مباشر واحتلال لكانت ردة الفعل الشعبية أقوى بكثير ولكانت العواقب أبعد وصولًا. لقد كان هذا هو النمط في التاريخ الإيراني، وهو ناتجٌ مباشر عن نظام الحكم المطلق والمستبد (استبداد) ذاته.

---

(1) انظر Wright, The Persians Amongst the English.

إن الانهيارَ السريع والكامل لإمبراطوريات الأخمينيين والأشكانيين والساسانيين في الأزمة الغابرة، وإمبراطوريات الخوارزميين والصفويين في الحقبة الإسلامية، معروفٌ بشكل جيدٍ جدًا بحيث لا يستحق التفصيل فيه. لكن دراسةً أكثر تفصيلًا في الاضطرابات والثورات الخارجية والداخلية في التاريخ الإيراني ستظهرُ النمط نفسه إلى حدٍ كبير.

كان نظام الحكم المطلق والمستبد مبنيًا على احتكار الدولة لحقوق الملكية، وتركيز السلطة الاقتصادية والبيروقراطية والعسكرية التي خلقتها. لم يكن من الممكن وجود حقوق ملكية شخصية بل امتيازات فقط والتي كانت تمنحها السلطة للأفراد، والتي كان من الممكن تبعًا لذلك أن تُسحب منهم بإشارة يد. لطالما كانت توجد طبقات اجتماعية حسب درجات الثراء والمكانة والوظيفة؛ ملاك الأراضي والتجار والحرفيون والفلاحون.. الخ. على أي حال، كانت تركيبة هذه الطبقات (على عكس المجتمعات الأوروبية) متغيرةً بسرعة على مدى الوقت لأن الدولة كانت تستطيع أن تسحب الامتياز بشكلٍ كيفي من شخصٍ أو عائلةٍ أو عشيرةٍ أو مجتمع وتمنحه إلى غيرهم. وبالتالي، لم يكن من الممكن أن تكون هنالك طبقة نبلاء أو أرستقراطيين دائمة، وكانت هنالك درجة عالية بشكل غير عادي من التنقل إلى أعلى وأسفل السلم الاجتماعي.

وكـان غياب القانون والسياسة هو النظير المؤسساتي لهذه القاعدة السيسيولوجية. حيث لا توجد هنالك حقوق لايوجد هنالك قانون، بكلماتٍ أخرى، عندما يكون القانون مؤلفًا مما لا يزيد على قرارات المشرع الاستبدادية ونزواته ورغباته، يصبح مفهوم القانون مسهبًا بحد ذاته. إنها الحقوق المستقلة وحدها، وليس الامتيازات المشروطة، التي يمكن لها أن تشكل الأساس للقوة الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية عن طريق الأفراد والطبقات الاجتماعية. ولذلك، فإن غياب الحقوق يؤدي إلى غياب القانون، وغياب القانون لابد وأن يعني غياب السياسة، لاحظ أن الموضوع ليس غياب القوانين العادلة والسياسة العقلانية (اللتين ترتبطان عادةً بظهور المجتمع الأوروبي العصري في بضعة القرون الأخيرة)، ولكن القانون

والسياسة بحد ذاتهما عادلة أو غير عادلة، تقليدية أو «عقلانية». ولذلك، فإن المجتمع في حالة ما قبل القانونية (أو ما قبل الدستورية) وأيضًا ما قبل السياسية. وهكذا تكون الدولة (دولت) أهم من ونقيض للشعب أو المجتمع (ملت).

هذه البنى والظواهر السيسولوجية والمؤسساتية التي تحتوي عنصرًا قويًّا على نحو غير اعتيادي من عدم الاستقرار وعدم قابلية التوقع ـ كانت الأسباب الرئيسية خلف غياب الإقطاعية (كما هي معروفة في التاريخ الأوروبـي) في المجتمع الإيراني. أكثر من ذلك، فقد وفرت الحواجز الأقوى أمام تراكم رأس المال المالي و(فيما بعد) الثابت في الصناعة والزراعة أيضًا، لأن التاريخ والخبرة أظهرا بأن المال والأملاك قد تضيع بسهولة، وليس بشكل غير معتاد، مع أرواح أولئك الذين يملكونها.

ولذلك فإن السيكولوجية الاجتماعية الناتجة ونمط السلوك الشعبي سهلا الفهم. يُنظر إلى دولت بشكل رئيسي على أنها العدو الحقيقي والمحمل للأفراد والطبقات الاجتماعية كليهما، ومن ضمنهم الموظفون فيها. فالاستبداد الممنهج (استبداد) والأمثلة الفردية الناتجة عنه من الظلم (ظلم) تخلق حسًّا مزمنًا بالخوف وانعدام الأمان وانعدام الثقة وانعدام الإيمان والإحباط والكره والعزلة.قد يكون هنالك إخلاص وارتباط بعائلة المرء ومجتمعه، الثقافة الشعبية (أي غير المرتبطة بالدولة)، أو حتى بالبلد ككل. ولكن ما أن يستطيع نظام حاكم معين أن يجعل من نفسه نظامًا مستبدًّا فإنه لا يستمر عبر الموافقة ولا عبر الولاء الإقليمي أو الطبقي، ولا حتى عن طريق اعتبارات جوهرية بخصوص الدفاع عن البلاد، ولكن عن طريق منطق القوة والخوف. ولذلك، ففي اللحظة التي تبدأ فيها هذه القوة التي تبدو منيعة بالضعف، تخسرُ الدولة قبضتها وتستحيل قوتها بسرعة إلى خوف، بينما في الوقت نفسه يتحول الخوف المجتمعي إلى طاقة متفجرة تظهر عنها قوة جديدة.

ليست هذه مسألة للتحليل النفسي البحت. فبما أن الدولة تحتكر كل الحقوق، فعليها أيضًا أن تحتكر كل الواجبات. ومن جهة أخرى فالمجتمع الذي لا يملك الحقوق لا يشعر بواجب تجاه الدولة. وينتج عن ذلك، في أوقات الأزمات المزمنة

الداخلية أو الخارجية، فالشعب إما يصطف مع أعداء الدولة أو يرفض أن «يخرج ثمارها من النار». في الواقع، عندما يكون هنالك اعتقاد (خاطئ أو صائب) بأن الدولة على وشك السقوط تكون ردة فعل الشعب إما بحيث تساعد على إسقاطها بينما يكون من الممكن أن يُتجنب ذلك لولا ردة الفعل تلك، أو تقصر من عذاب موتها[1].

السيكولوجية الاجتماعية للاضطرابات والثورات الإيرانية ـ الحس الظاهر فجأةً بالارتباط الشعبي القوي بين الأفراد والطبقات، ووحدة الهدف والمثالية والبطولة والتضحية بالنفس.. الخ ـ ليست مختلفة كثيرًا عن غيرها في الأماكن الأخرى. يقع الفرق الحقيقي في : (أ) وحدة كل المجتمعات والطبقات الاجتماعية، لإسقاط النظام الحاكم الذي يمثل الدولة المستبدة، (ب) الاعتقاد الضمني بأنه ما أن ينهار النظام الحاكم حتى تتدمر الدولة الاستبدادية كلها، (ج) دور أحد الأفراد كمُخلِّص، البديل «الجيد» عن الشخص «السيء» الذي يواجهونه، (د) ماينتج عن ذلك من نقص التخطيط لتفكيك الدولة المستبدة ذاتها[2]. وبالتالي تنزع الدولة المستبدة إلى أن تنجو في ظل النظام الجديد أو في ظل ما سوف يستبدله قريبًا.

لا يقصد بهذا الشرح القصير أن يشمل تاريخ إيران الطويل ولا يقصد إلى أن يلمح (وكيف له أن يفعل ذلك؟) أنه لم يكن هنالك تغييرٌ أبدًا في المجتمع الإيراني، ولكن يقصد به بالأحرى أن يُقرأ كنظرية بسيطة ومختصرة تساعد في فهم الميول العامة خلال ذلك التاريخ. لو قارناها مع أوروبا، فإن إيران قد مرت بأكثر من اللازم وليس أقل من اللازم من التغييرات، وهي حقيقة ناتجة على الأقل في جزء منها بسبب

---

(1) من أجل نظرية عن علم الاجتماع التاريخي في إيران وكذلك تطبيقها في التغيير الاجتماعي، الماضي والحاضر، انظر Homa Katouzian, «The Aridisolatic Society: A Model of Long Term Social and Economic Development in Iran», **The International Journal of Political Economy**، وانظر أكثر، **Middle East Studies,July 1983.**

(2) لم يكن هذا صحيحًا تمامًا في حالة الثورة الدستورية التي حاولت بشكل واعٍ استبدال الحكومة الاستبدادية بأخرى محتواة ضمن إطار عمل دستوري. مع ذلك، كان العَديد من عناصرها موجودًا أثناء الحادثة.

الصفات الاجتماعية الأساسية الموصوفة آنفًا. ولكن التغيير الذي لم يحصل حتى الآن على أي حال هو التدمير الأخير والكامل للدولة المستبدة.

ترجع جذور الحركة الشعبية في الواقع إلى مقاومة الحكم الاستبدادي في أواخر القرن التاسع عشر، والتي اشتعلت فيما بعد إلى ثورة شاملة من أجل الحكومة الدستورية. طالبت حركة التبغ بين عامي 1890ـ1891 بسحب امتياز آخر ممنوح للأجانب، ولكن أهميتها التاريخية الأعمق تأتي من حقيقة أنه ـ ولأول مرة في التاريخ الإيراني ـ كانت ملت تتحدى القرار الاستبدادي الذي تقوم به دولت. وبسبب استمرار هيمنة قوى أجنبية على إيران، فقد أصبحت مواضيع الاستقلال والديموقراطية المرتبطة ببعضها الأهدافَ السياسية والجوهرية للحركة الشعبية في القرن العشرين.

بدأت الثورة الدستورية بمطالبةٍ بالقانون بحد ذاته، وأدت نجاحاتها الأولية بسرعة إلى مطالب أخرى بالملكية الدستورية كشكل من الحكومة الديموقراطية. كانت المشاعر المعادية لروسيا قوية بالتأكيد بين الثوار وذلك لأسباب تاريخية أولًا وبسبب وجود الجنود الروس في البلاد ثانيًا، ولأنهم كانوا يدافعون عن الدولة المستبدة. ولكن لم يكن هنالك انتشار واسع للحس القومي (عدا حلقة صغيرة نسبيًا من المثقفين الحديثين) الذي يرجع إلى جذور البلاد الآرية والإمبراطوريات الفارسية قبل الإسلام. ولكن التحرر من وهم نتائج الثورة وتعاظم الهيمنة الأجنبية خلال الحرب العالمية الأولى ساعدا في نشر مشاعر قومية رومنسية بشكل سريع بين الناس المثقفين الحديثين. يدين صعود رضا شاه بالكثير إلى هذه الأيديولوجية الجديدة، وكانت دولة بهلوي ابنها الرسمي.

لقد كان صراع الدستوريين القدامى مثل مدرس ومصدّق ومستوفي.. الخ ضد دكتاتورية رضا شاه إلى حدّ كبير في الروحية الأساسية للثورة الدستورية. لم يكونوا معارضين للعصرنة والتغيير، ولكنهم كانوا ينظرون إلى دور القانون والحكومة التي يوافق عليها الشعب على أنهما الإنجازان الأكثر أهمية للثورة واللذان يجب الدفاع عنهما بأي ثمن. ولما تحولت دكتاتورية رضا شاه إلى حكم استبدادي وانكشفت نقاط ضعفه وجهًا لوجه أمام القوى الأجنبية (خصوصًا عبر اتفاق النفط عام 1933)،

أصبح الاستقلال والديمقراطية مرةً أخرى الأهداف الأكثر وضوحًا وأهمية للحركة الشعبية. كان من المفهوم أن الديمقراطية لن تكون ممكنة دون الاستقلال الكامل، ولن يكون الأخير ممكنًا ما دام أصحاب الامتياز الأجانب وحكوماتهم يتلاعبون بالحكومة والسياسات الإيرانية. (انظر للمزيد الفصل 18).

عندما غادر رضا شاه إيران، كان الاستقلال والديمقراطية المطلبين الأكثر شعبية في البلاد. ولفترة قصيرة، بدا وكأن حزب توده سوف يكون المنظم وحامل راية الحركة الشعبية. ولكن (لأسباب ستُشرح لاحقًا) وقع العبء على مصدّق والجبهة الوطنية لمتابعة الصراع من أجل الاستقلال عن خارج البلاد، والديمقراطية في داخلها.

إن غياب القانون والسياسة تحت قيادة رضا شاه كان ليؤدي إلى سلوك شعبي غير قانوني وقبل سياسي مساوٍ لو أن نظامه سقطَ لأسباب داخلية بحتة. ولكن الحلفاء كانوا موجودين ليضمنوا إحلال القانون والنظام، على الأقل فيما يتفق مع مصالحهم. أدى هذا إلى أمرين: استعادة الحقوق والحريات الأساسية للناس بشكل عام، وظهور الطبقات الاجتماعية العليا ككيانات اجتماعية سياسية قوية. عادت ملكية العقارات إلى الثبات مرة أخرى، كما كانت الحالة بين الثورة الدستورية وبدايات ثلاثينيات القرن العشرين. أصبح ملاك الأراضي أقوياء في المحافظات التي كانوا يملكون فيها عقارات زراعية، وكان باستطاعتهم إرسال نواب إلى المجلس للمشاركة في السلطة الشاملة. أصبح باستطاعة التجار الآن أن يحلّوا مكان الدولة حيث كانت تحتكر التجارة الداخلية والخارجية، وأن يستخدموا ثروتهم للحصول على قوة سياسية. وبالطريقة نفسها. صار بمقدور القيادة الدينية والمتدينين أن يعملوا بحرية في المجتمع بطرقهم الخاصة التقليدية والمتنوعة.

ولكن على أي حال، حتى 1945، كان لواقع أن بريطانيا والاتحاد السوفييتي باتا حلفاء مزيةٌ تعويضية واحدة، وهي أن قلة التنافس الحاد بينهما في السياسة الداخلية الإيرانية أبقتْ مصدرًا مهمًا للصراع السياسي والفساد ـ الذي كان موجودًا على مدى قرن ـ قيد التعليق. منذ بداية القرن التاسع عشر فصاعدًا، كانت بريطانيا وروسيا

تتنافسان مع بعضهما بعضًا على الامتيازات السياسية والاقتصادية في إيران، عدا ما قبل الحرب العالمية بقليل وخلالها حيث تحالفا مجددًا ضد قيصر ألمانيا. بقي الطرفان يلعبان ألعابهما السياسية القديمة، ولكن ـ حتى منتصف الأربعينيات ـ لم تكن الرهانات عاليةً إلى الحد الذي تستثير فيه مواجهةً للقوى الداخلية بالنيابة عن أحد الأطراف الخارجية. ولكن رياح الحرب الباردة بدأت تهبُّ حتى قبل أن تخمد نيران الحرب العالمية الثانية. استمرّت مدة خلو العرش التي سببها احتلال الحلفاء في 1941 اثني عشر عامًا (ولو بشكل غير منتظم). أدى انقلاب 1953 إلى دكتاتورية تحولت، منذ 1963 فصاعدًا، إلى نظام ذي سلطة مطلقة واستبدادية حقيقية، وسقط النظام نتيجةً لثورة 1977 ـ 1979 بالطريقة النمطية الإيرانية نفسها[1].

المؤسسة السياسية

لم يكن هنالك، وما كان بالإمكان أن يكون، مؤسسة سياسية بالمعنى الاعتيادي للمصطلح خلال حكم رضا شاه. لكن عواملها كانت موجودة، وإن لم يكن لوجودها أي سبب آخر، فهو عائدٌ إلى أن استبداد رضا شاه لم يعش طويلًا، وإلى أن سُبِقَ بسنوات طويلة من الدستورية. كانت تَتَضمنُ، بصرف النظر عن الشاه الشاب وبلاطه، بعض الدستوريين المحافظين الكبار في العمر مثل أحمد قوام، وحسين علاء، وبعض السياسيين والجنرالات الأكثر قدرةً الذين ارتبطوا برضا شاه مثل فروغي، ودشتي، وأمير أحمدي، وبعض الشخصيات الدينية القيادية في قم وطهران، على سبيل المثال: سيد محمد بهبهاني. كانوا مستعدين لاستلام السلطة، خصوصًا أن ظلَّ الاحتلال الأجنبي قد حال دون الثوران الكامل ووفر إطار العمل الأعرض للقانون والنظام. هذا هو السبب الوحيد الذي استطاع لأجله المجلس الثاني عشر ـ على كل امتلائه بالمعينين من قبل النظام السابق ـ أن ينجو، حتى إنه أصبح أقوى كيان سياسي في البلاد. والمنطق نفسه، غيَّر نواب المجلس ألوانهم بسرعة، متنافسين مع بعضهم بعضًا في شجب عدم عدالة (مظاليم) الشاه الساقط، وعدم قانونيته (استبداد). يكفي

(1) انظر Katouzian, Political Economy, chapter 8.

أن نقرأ نص خطابات علي دشتي ضد رضا شاه ـ وليس أقلّها سرقة الأخير المفترضة لبعض مجوهرات التاج ـ كي نستطيع أن نفهم المزاج الجديد. هذا مقطعٌ من خطابه في المجلس في 23 أيلول/ سبتمبر 1941، بعد أقل من شهر من نزول الشاه عن العرش:

> حسب ما سمعت البارحة، فإن من المحدد أن جلالة الشاه السابق سيغادر [البلاد]... في اليوم نفسه الذي أخبرني فيه السيد فروغي [رئيس الوزراء] عن قراره بالتخلي للمجلس، أشرت إليه بأنه [الشاه] يجب أن لا يُسمح له بأن يغادر قبل تسوية حسابات حكمه على مدى عشرين عامًا وحسابات مجوهرات التاج... لو اكتُشف، ضمن مدة عشرة أيام، أن بعض مجوهرات التاج ناقصةٌ فهل سوف تتحمل الحكومة والسيد فروغي مسؤولية ذلك؟ هل يقسم السيد فروغي والوزراء الآخرون ووزير المالية على أن يتحملوا مسؤولية مجوهرات التاج الكاملة؟

وقال في ملاحظة أكثر جوهرية:

> أحد الأسئلة التي على الحكومة أن تسأل نفسها إياها هو معضلة ضعف حقوق الملكية في إيران، وهو موضوع مهم جدًّا، وللناس فيه مصلحةٌ كبيرة. حق الملكية أحدُ أنبل وأقدم الحقوق في المجتمعات الإنسانية المتحضرة... ولكن في هذه السنوات العشرين الأخيرة، انتُهِكَ هذا الحق على نحوٍ شديد السوء وبوسائل لا حدود لها[1].

قادت السلطة الجديدة بشكل سريع ولا مفر منه إلى ظهور التحزُّب؛ ظاهرةٌ قديمة في السياسة الإيرانية عند غياب الدولة المستبدة. خلال أقل من عامين جاء عددٌ من الحكومات ومضى، من ضمنها حكومات فروغي وسهيلي وقوام. كان هذا الأخير قد عاد من منفىً قسري في الخارج دام سبعة عشر عامًا ليواجهَ عدوه القديم: سيد ضياء الذي كان أيضًا قد عاد مثلهُ بعد عشرين عامًا وأكثر. كان سيد آلان رجلًا «مُصْلَحًا» تمامًا، فقد اختفت نبرة القومية والحداثة العنيفة التي كانت في رئاسته

---

(1) النص الكامل للخطاب منوَّر كثيرًا وبطرق عدة. انظر «Dashti» in Khajeh-Nuri, Bazigaran, first edition (1942), pp. 93-285، من أجل النص الكامل، فقد حُذفت هذه الأجزاء من الإصدارات الأقصر المنشورة في الستينيات والسبعينيات.

القصيرة للوزراء، كما لو أن مصيره الخاص، وبشكل خاص، مصير شريكه القديم (رضا شاه) قد علّمهُ درسًا قاسيًا عن كيفية النجاح والنجاة في السياسة الإيرانية. صار يلبسُ القبعة الفارسية التقليدية التي كانت تأخذُ رمزية دينيةً في ذلك الوقت، وأنشأ علاقات جيدة مع القيادة الدينية، وبما أنه دفن بلطة معاداة بهلوي القديمة، فقد قرر أن يرمي بحظه مع الشاه الجديد. العادةُ القديمة الوحيدة التي احتفظ بها (علانيةً ودون خجل) هي التعاونُ مع بريطانيا التي كان يعتقد أنها أقوى وأفضل قوةٍ أجنبية ذات عمل في الشؤون الإيرانية.

كان قوام رجلًا من نوع مختلف تمامًا، مع أنه لم تكن هنالك فروق كبرى بين مقاربته ومقاربة سيد ضياء المحافظةِ بشكلٍ أساسي والبراغماتية في المجتمع الإيراني والسياسة الإيرانية. ولكنّه كان مغرورًا إن لم يكن متعجرفًا، ومعاديًا لأسرة بهلوي لأسباب شخصية واجتماعية سياسية أيضًا، وكان ذا قدرةٍ تفوق سيد في المناورة السياسية، ومتقلبًا أكثر في موقفه من القوى الأجنبية. هذه بعض الأسباب التي استطاع عبرها أن يصبح رئيسًا للوزراء أربع مرات على مدى عشرين عامًا، على الرغم من مشاعر الشاه المساوية في السلبية تجاهه. من جهةٍ أخرى، لم يستطع سيد ضياء أن ينجح أبدًا، على الرغم من دعم الشاه، وجهوده الشخصية الضخمة، لكنّهُ كان يحمل إعاقةً أخرى مهمة إذ كان قائدًا مشاركًا في انقلاب 1921، وكان أكثر من يُظنُّ فيه من بين السياسيين أنه عميلٌ مباشر للمصالح البريطانية في إيران.

لم يبق الكثير من الحرس القديم من معارضة المجلسين الخامس والسادس. كانت مجموعة ـ مدرس أي المعارضة التي قادها مدرس في المجلس الخامس ـ موجودةً لكنها اختفت كقوة واضحة سياسيًا. بقي ملك الشعراء بهار على هوامش الأدب السياسي، وأصبح وزيرًا للتعليم لفترة قصيرة في وزارة قوام والذي طالما ما كانت له معه علاقات شخصية مقربة. كان مشير الدولة ميتًا، ورفض أخوه الموقر، مؤتمن الملك، كل الضغوط من أصدقائه ومستشاريه السياسيين (من ضمنهم مصدّق) بأن يرشح نفسه لانتخابات المجلس الرابع عشر.

بعد سبعة أعوامٍ من المنفى الذي فرضه على نفسه ـ لكنه كان منفىً حكيمًا جدًّا ـ

في بريطانيا (والتدريس في جامعة لندن للدراسات الشرقية) أصبح تقيزاده رئيس المفوضية الإيرانية في لندن. كان من الواضح أنه قد خسر توقده القديم وبات يأمل في تغيير تدرجي في المجتمع الإيراني. لا شك أنه، في ذلك الوقت، قد أصبح معجبًا كثيرًا بالنظرة البريطانية المحافظة بشكل أساسي للسياسة والتغيير الاجتماعي. ولكن الهجوم عليه (الذي شارك فيه مصدّق أيضًا) على أنه «عميل بريطاني» كان غير عادلٍ. كان ذلك ثمن تعاونه مع رضا شاه، وعلى نحوٍ خاص، توقيعه على اتفاق النفط عام 1933 رغمًا عنه كما أعلن فيما بعد في عام 1948 ومجددًا في1952[1]. يكشف تقييم سري طويل عن علاقة إيران بجيرانها العرب والأتراك الكثير عن موقفه في ذلك الوقت من السياسة والإدارة. بدأ يقول إنه ـ بعيدًا عن كونها تشكل خطرًا على إيران ـ فإن هدف تشكيل دولة عربية متحدة قد يكون مفيدًا للدول «الشرقية والإسلامية» في «تحريرها من مخالب الدول الغربية والمسيحية التي تستنزفها وتستغلها». وأكمل في أن يأمل بأن إيران لن تلتقط في يوم ما عدوى «جنون القومية» وإلا سوف تضطر إلى أن تودع معظم سكانها. السياسة الصحيحة هي معاملة «إخواننا الخوزستانيين» بعدلٍ وبلطفٍ أيضًا وأن نسمح لهم بأن ينمّوا لغتهم الخاصة وثقافتهم وأن نعطيهم حصة أفضل من ثروة البلاد وأن نختار موظفي المحافظات من أولئك الذين يتحدثون العربية ويحبون العرب (وليسوا «زرادشتيين»). أكثر من ذلك، لا تعني الحضارة «المصاعد، ومقاهي الرقص، وشرب الويسكي، وارتداء الملابس الأوروبية، واقتناء السيارات، ولا حتى ارتداء السيدات للحجاب»؛ بل تعني الثقافة والتعليم العالي والتكنولوجيا الحديثة.. الخ[2]

بصفته أحد بقايا العصر الدستوري، قرر وثوق أنه اكتفى من السياسة، واختلى بنفسه. حكيم الملك (إبراهيم حكيمي)، علاء، وحسين سامعي (أديب السلطنة)، كلهم أصبحوا محافظين معتدلين آملين في أن يُبقوا الشاه الجديد على العرش ضمن

---

(1) الحادثة الأولى معروفة للغاية وموثقة بشكل جيد. من أجل الحادثة الثانية انظر **Ayandeh,** April-June 1985.

(2) انظر النص الكامل في **Ghani, Yaddashtha,** especially vol. 9, 1982, pp. 86-675.

إطارٍ دستوريٍ عريض، لم يكونوا سياسيين ناشطين (مع أن حكيمي شكّل حكومتي تصريف أعمال في الأربعينيات) وخدموا الشاه في البلاط بصفتهم مستشارين شخصيين وفي مهمات خارجية.

كان الرجال الأكثر شبابًا وقدرةً الذين خدموا رضا شاه بشكل مباشر ـ علي سهيلي أفضل مثال عنهم ـ قد أصبحوا ملطخين و(بعد السنة الأولى أو السنتين الأوليتين) لم يعد بإمكانهم أن يكونوا فاعلين إلا من وراء الكواليس. ولكن كان هنالك جيل أصغر منهم، وذو قدرة، وغير ملوث من القضاة والإداريين ـ درّب الكثير منهم ونماهم علي أكبر داور ـ وكانوا يحتلون مناصب مهمة في فترة الاثني عشر عامًا. كان هؤلاء يتضمنون عباسقلي كلشائيان (المزيد عنه في الفصل 6)، واللهيار صالح ـ الشخصية القائدة في حزب إيران والذي انضم فيما بعد إلى مصدّق ـ ومحمد سروري (وزير العدل والمالية في الأربعينيات، والسيناتور ورئيس المحكمة العليا في حكومة مصدّق)،وأبوالقاسم نجم الملك، وهو وزير لعدة مرات وسيناتور أيضًا. كان هنالك آخرون ذوو أعمارٍ وخلفيات و(أحيانًا) قدرة مشابهة للآنف ذكرهم، ولكنهم كانوا أكثر مهارةً في الدسائس والتملق السياسي، المثال الرئيس على هذه المجموعة هو عبد الحسين هزير (السياسي المفضل عند الأميرة أشراف) والذي كان أحد الحاشية ورئيسًا للوزراء ووزيرًا للبلاط الملكي، ذلك قبل اغتياله في تشرين الأول/ أكتوبر 1949 على أيدي أحد المتطرفين الإسلاميين من منظمة فدائيان إسلام.

كان محمد رضا شاه اليافع، من أوجه متعددة، في موقع لا يحسد عليه، على الرغم من أن دعم سياسيين متمرسين مثل فروغي وسهيلي قد جعل صعوده إلى العرش أسهل بكثير. خلال فترة حكم والده، كان قد قضى بضع سنواتٍ في مدرسةٍ داخليةٍ خاصة مرموقة في سويسرا قبل عودته إلى إيران ومداومته في الأكاديمية العسكرية في طهران. في عمر العشرين كان متزوجًا من أميرة مصر فوزية عبر زواجٍ مدبر. ولم يكن قد وصل بعد إلى الثانية والعشرين عندما عرضه تنازل أبيه عن العرش إلى ضغوط الاحتلال الخارجي والاضطراب الداخلي. حسب الأدلة التي قدمها د. قاسم غني ـ وهو طبيب وأديب وسفير ومخلص للشاه ولكنه ليس غير ناقد له ـ فقد

كان الشاه الجديد مُحاطًا ـ وإلى حدٍ كبير واقعًا تحت تأثير ـ مجموعة من المتملقين الذين يبحثون عن مصلحتهم كما تحت تأثير أخته التوأم الأميرة أشراف أيضًا. تؤكد ذلك على نحوٍ واسع آراء العديدين من مراسلي غني المهمين في ذلك الوقت، ومن ضمنهم علاء وسامعي وحسين شكوه (شكوه الملك) ومحمود جام وآخرون. بالفعل، يوفر سلوك الشاه العلني والانطباعات الشخصية لمريديه المخلصين في ذلك الوقت صورةً كاشفة عن نفسيته[1]. فقد كان رجلًا يافعًا ورعديدًا وخائفًا، ويعاني من حسٍّ أساسيٍّ من عدم الأمان فاقمته أكثر سطحيته الخاصة وقلة معرفته وخبرته. كان يكره الرجال الأكبر في العمر ذوي المعرفة والحكمة لأنه كان يشعر بأنه قزمٌ أمامهم. كان يستمتع برفقة النساء والمتملقين ولكنه لم يكن يثق بهم. كان قلقًا على نحوٍ مزمن من مؤامرةٍ أجنبية (بريطانية بشكل أساس) لإزاحته، واتخذ بناءً على ذلك عنايةً قصوى لئلّا يثير استياءهم. كانت عنده نظرةٌ مثالية إلى الولايات المتحدة ليس كراعٍ ومتبرعٍ محتمل وحسب، ولكن كأفضل وأكثر مجتمع تقدمًا على سطح الأرض أيضًا. كان يريد أن يزيد من قوة قبضته الشخصية على البلاد، لكن كانت تنقصه الشجاعة والحزم، وكان يأمل في أن الآخرين سينجزون ذلك له. ليس من الصعب أن نرى أنه، بينما بدأت حظوظه بالتحسن في آخر عقود حكمه، كان لهذه الخلفية تأثيرٌ مختلفٌ على ما يبدو ولكنه أكثر تدميرًا لقدرته على محاكمة الأمور وسلوكه.

حزب توده

أُسس حزب توده بعد مدة قصيرة من تنازل رضا شاه عن العرش، وذلك بموافقةٍ مضمرة من قوى الاحتلال. ولكن الادعاء الذي رفعه بعضهم ومن ضمنهم الشاه نفسه بأن الحزب كان مؤامرةً مشتركة أنجلو روسية هو ادعاءٌ لا صحة فيه. من الواضح أنه ما كان من الممكن أن ينجو حزبٌ سياسيٌّ كبير في السنوات الأولى من الاحتلال رغمًا عن الإرادة الواضحة لأي من القوتين المحتلتين. ولكن القوى السياسية التي شكلت حزب توده في ذلك الوقت كانت موجودةً أساسًا، وتأكد

(1) انظر Ghani, Yaddashtha, espically vols 2, 3 and 7 –10.

التحالف الأنجلو سوفييتي من أنهم لن يتجاوزا حدودهم بشكلٍ أو بآخر. أكثر من ذلك، قال مسؤولون سوفييت للعناصر الماركسية القيادية في الحزب أن منظمةً شيوعية وحتى ماركسية لن تحظى بمباركتهم. كان هذا جزءًا من موقف ستالين شديد الحذر تجاه التحالف الجديد مع الولايات المتحدة وبريطانيا وهو الموقف نفسه الذي أدى حتى إلى حَلِّ الكومنترن(*)، وإلى التعليمات السوفييتية إلى الأحزاب الشيوعية المشابهة في فرنسا وإيطاليا ويوغسلافيا بأن تتعاون بإخلاص مع كل القوات الديموقراطية و/ أو المعادية للنازية حيثما كانت تعمل.

لذلك، كان حزب توده في وقت تشكيله جبهةً شعبية أو ديموقراطية. مؤسسه الرمزي ورئيسه الاسمي سليمان ميرزا اسكندري -ديمقراطي قديم تحول إلى اشتراكي- من الصعب وصفه بالشيوعي من الجيل الجديد. كانت قيادته، حتى عام 1947، متفاوتة، مع أن العناصر الماركسية كانت ما زالت تملك أكثر من حصتها العادلة بسبب البطولة التي كانت ترتبط باسم الأفراد (بصفتهم أعضاءً في مجموعة الثلاثة والخمسين)[1]. كانت عضويته الأساسية تتضمن عددًا كبيرًا من الرجال المتعلمين والمثقفين (وبعض النساء) وكانوا كلّهم تقريبًا تحت سن الأربعين، وقلة قليلة جدًّا منهم هي التي بقيت في الحزب بحلول 1049. كان برنامجها السياسي يقدم إطارًا ديمقراطيًا عرضيًا، مؤكدًا على إخلاص الحزب للدستور والملكية الدستورية، ويشددُ على أنه تحالفٌ ممثلٌ للعديد من الطبقات الاجتماعية، ويدعو إلى إصلاح إداري وسياسي واجتماعي أيضًا[2].

(*) منظمة الشيوعية الدولية/ الأممية المتأسسة في 1919. (المترجم)

(1) مجموعة من الماركسيين والأفراد الاشتراكيين لديهم مزاجات شخصية مختلفة وقناعات سياسية بشكل كبير لاقوا «مصيرهم» مع بعضهم في سجون رضا شاه، ويبدو أنهم تحولوا إلى مجموعة ماركسية صلبة وموحدة. انظر أيضًا، Homa Katouzian, **Khatirat-i Siyasi-yi Khalil Maleki** (second edition, Tehran: Intishar, 1990); Anvar Khameh'i, **Panjah Nafar va Seh Nafar** (Tehran: Ulduz, 1978).

(2) انظر 44-1941 **Siyasat and Rahbar** (Succesive official party organs) Various issues,.

على سبيل المثال: «يمثل حزب توده الأغلبية الحقيقية من الشعب الإيراني. مهما كان ما يقوم به أعضاؤه، فهو من أجل تنظيم الجماهير، وتفادي الصراع والجنون [بين صفوفهم] والحفاظ =

بدأ الحزب بجذب الشباب والتقدميين، والمتعلمين، والمثقفين، وذلك بسبب مفاهيمه العصرية والديمقراطية، والعدد الضخم من ذوي السمعة الجيدة من الأفراد الماركسيين وغير الماركسيين الموجودين في قيادته وكوادره، والشعبية المتزايدة للاتحاد السوفييتي والذي كان من الواضح أن الحزب يميل إليه (ولكنه لم يكن قد أصبح عبدًا له حتى الآن). ولكنه ربما أهم من أي شيء وفّرَ قنوات لإذاعة ونشر الأفكار الاوروبية العصرية، وبيتًا لأولئك الذين كانوا يتحدثون ويكتبون ويقرؤون عن مثل هذه الأفكار. ليس مصادفةً أن مثقفين مثل علوي، وعلي أحمد، ونوشين، ومالكي، وطبري، وخامهي، ومالك، وشوباك، وهدايت.. الخ كانوا كلهم داخل الحزب ـ عاجلًا أم آجلًا ـ إما كأعضاء وإما كداعمين. في مؤتمر الحزب الأول (آب/أغسطس 1944) وقعت القيادة تحت أيدي الماركسيين بشكل كامل، ولكن حتى ذلك كان (إلى حدّ معقول) بسبب وجودهم الفاعل ومشاركتهم في أجهزة الحزب المختلفة.

أدّت ردةُ فعل الحزب على المطلب السوفييتي بامتياز النفط الشمالي (الذي سيرد المزيد عنه لاحقًا) إلى أول صراع جدي وأزمة ضمير، داخل وخارج الحزب أيضًا، بخصوص موقفه من الاتحاد السوفييتي. ولكن هذا الحدث مرَّ دون صدع في صفوفه أو لطخةٍ على اسمه في ذلك الوقت. من جانبٍ آخر، فقد أدّت أزمة أذربيجان بين 1945ـ1946 إلى الأمرين كليهما، وكانت رياح التغيير قد بدأت تضرب في ذلك الوقت بين الغرب والاتحاد السوفييتي. فقد تأكد النصر على قوى المحور، وبات الحلفاء الآن يفكرون إلى الأمام بخصوص الخريطة الجيوسياسية للعالم. كانت الخطوط قيد الرسم، والصفوف تقترب من بعضها في كل مكان. قريبًا سوف يكون هنالك عالمان ممكنان فقط من الخير والشر: الحشود التقدمية التي تواجه الامبريالية

= على الحكومة الدستورية ومبادئ الديمقراطية». انظر أيضًا، **Siyasat** (the party organ), 22 February 1942. من أجل تاريخ مفصل لحزب توده، مع مقاربة مختلفة نوعًا ما عن هذا الكتاب، انظر: Ervand Abrahamian, **Iran Between Two Revolutions** (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982).

الرأسمالية ومتزلفيها، أو العالم الحر الذي يواجه الستارة الحديدية، وأسيادها وعملاءها ورفاق دربها. وسوف يعلق المبتلون من الأرض بين نار الجهتين. لقد كان هذا العامل الدولي هو الذي ساعد (أكثر من أي عامل آخر) إلى تحويل حزب توده إلى القوة المحلية التبشيرية بالعقيدة الستالينية بحلول 1949.

هذا السرد المختصر السابق يرسم مخططًا للقوة السياسية المنظمة (بشكل أو بآخر) التي مارست تأثيرًا مهمًا عبر المجلس والحكومة والصحافة والمؤسسة الدينية. ولكن كانت هنالك قوى أخرى مهمة، مع أنها لم تكن قد تنظمت في ذلك الوقت، مثل البازار، وأصحاب المحالّ، وجملة الموظفين المدنيين من الرتب الوسطى والمحترفين الآخرين، والذين انضم إليهم في ما بعد العديد من المؤيدين والداعمين الفعليين أو المحتملين لحزب توده، ونتج عن ذلك الناشطون والأساس الاجتماعي للجبهة الوطنية. خلال المجلس الرابع عشر كان مصدّق لسان الكثير من الجمهور السياسي غير المنظم الذي عارض الفساد والدكتاتورية وكان يتمنى أن يتحرر من هيمنة أي قوة أجنبية. وكان هذا متضمنًا في سياسته المشهورة المدعوة التوازن السلبي.

الفصل الخامس

النائب الأول

كتلة نيابية من رجل واحد (1944 - 1946)

كانت عودة مصدّق إلى السياسة بطيئة وكسولة. كان من مميزات سلوكه ألّا يصبح فاعلًا إلا بعد أن يتلقى كمية معينة من التشجيع، ولكنه يكون ملتزمًا تمامًا في اللحظة التي يقرر فيها أن يستلم الدور السياسي المتوقع منه. كانت انتخابات المجلس الثالث عشر مكتملة إلى حدّ كبير قبل تنازل رضا شاه عن العرش. كانت القوات المحتلّة والمؤسسة السياسية كلتاهما تعتقدان أنه من الأفضل تركه يأخذ مجراه الطبيعي بدل صرفه فورًا وإجراء انتخابات جديدة. ولذلك، عُقدت انتخابات المجلس الرابع عشر في 1943، ولم يبدأ عمله إلا في بداية 1944. خلال هذه الفترة، حافظ مصدّق على ابتعاده عن الأنظار سياسيًّا، مع أنه حين رأى تأييدًا نشيطًا من أجل ترشحه عن طهران قام بالترشح وانتُخب فعلًا، وحظي بأصوات أكثر من أي من مرشحي طهران الأحد عشر وأصبح بذلك معروفًا بوصفه النائب الأول عن طهران.

كان تصرفه الأول في المجلس الجديد أنْ عارضَ موافقةَ المجلس كاملًا على سيد ضياء كنائب. كانت هذه حركةً ذكية ضربت مجموعة عصافير بحجر واحد: أطلقَتْهُ منذ البداية كالمتحدث الرائد باسم «حرية واستقلال» البلاد، وكشفت عن أصول انقلاب 1921 وعواقبه اللاديمقراطية، وكانت أيضًا ضربة كبرى لطموحات سيد بأن يصبح رئيسًا للوزراء على رأس تحالفٍ للقوى المحافظة بدعمٍ من الشاه.

كان تلقي الخطاب حسنًا على مدى طيفٍ واسع من الرأي السياسي، من ضمنه حزب توده، ومنافسين مهمين آخرين أيضًا، خاصةً قوام[1]. كانت ثيمته الأساسية، على أي حال، مألوفةً، وهي التي بقيت هدفَ مصدّق السياسي الأساسي بقية حياته ـ أي، استقلال البلاد عن الخارج، وديمقراطيتها في الداخل:

> الشعب الإيراني يريد الاستقلال ولن يتخلّى عنه بأي ثمن. هم يريدون أن تمتنع القوى الغربية بالمطلق عن التدخل في شؤوننا، وأن تحترم استقلالنا بالكلمات كما بالأفعال... أيها السادة! أرجوكم ألا تسمحوا بتكرار المعاناة والبؤس. أرجوكم أشفقوا على المجتمع. أرجوكم لا تسمحوا بتعذيب الشباب والمثقفين التقدميين في البلد. أرجوكم لا تسلموا حملةَ لواء الحرية إلى عملاء الرجعية[2].

إحدى مميزات مصدّق التي نادرًا ما تُذكر هي أنَّهُ «غريب»، أو «راديكالي» بالمعنى القديم للمصطلح. «الغريب» هو فرد لا ينسجم تمامًا مع إطارات العمل الاجتماعية والاقتصادية السائدة، و«الراديكاليون» هم أشخاص يطرحون ما في أذهانهم ويقدمون أفكارهم بغض النظر عن حساسيات مراكز القوى القائمة. في السياسة، يذهب هذا أبعد من كون المرء ببساطة معارضًا للحكومة الموجودة أو حتى مؤسسة النظام، وذلك لأن المعارضات لها هي أيضًا إطارها، وقواعد للسلوك «السليم» فيها، ورقابتها الداخلية. ولكن الراديكاليين والغرباء لا يعترفون بمثل هذه الحدود، حتى لو كانوا تابعينَ لها رسميًا، ويغادرون أو يطردون عاجلًا أم آجلًا.

ولذلك، في العلم والمجتمع، الراديكاليون مبتكرون(*)، بالمعنى التقليدي للكلمة في تاريخ الفن والعلم والفكر السياسي، وينزعون إلى نقد كل السنن أو التحيزات المؤسسة، وليس لهم مركز سلطة يخصهم يستطيعون منه أن يجذبوا المتحولين إلى أفكارهم أو التابعين أو المتعاطفين، ولا أن يُحدثوا منه تأثيرًا في

---

(1) انظر على سبيل المثال المقالة المعنونة «The Conflict between Democracy and Dictatorship» in **Rahbar** (The Tudeh party official organ), 8 March 1944.

(2) انظر **Kay-Ustuvan, Siyasat-i Muvazeneh**, vol. 1, p.35.

(*) Original (المترجم)

بيئتهم. معظمهم لا ينجح في مدة حياته، ولايلقون الاعتراف بهم في العادة إلا من الأجيال التي تليهم. ليس كل الغرباء أنبياء أو قديسين أو مؤسسي ديانات عظيمة أو مدارس أيديولوجية، ولا رجالًا خالدين في الأدب أو العلم. لكن كل المذكورين آخرًا تقريبًا كانوا غرباء في زمنهم. إن مصدّق وخليل مالكي (والذي سيرد المزيد عنه لاحقًا) أهم الغرباء في السياسة الإيرانية الحديثة. بالفعل، كان مالكي غريبًا حتى أكثر من مصدّق (انظر الفصلين 8 و18)[1].

لطالما كان مصدّق غريبًا وبقي كذلك حتى فَتَحَ مزيجٌ نادرٌ من العوامل الإمكانية له من أجل خلقِ إطار عمله الخاص. في إحدى المرات قال مدرس لأحمد أمين دفتري (صهر مصدّق وحفيد أخيه) بعد أن ذكر بضع ملاحظات إيجابية عن مصدّق: «لكن هذا العم الذي لك [كذا] وجبةٌ لا تهضم فعلًا». انضم في شبابه إلى مجموعة أو مجموعتين دستوريتين، ولكن لم يبق طويلًا، وتبعيته للجناح الراديكالي من الحزب الديمقراطي (خلال الحرب العالمية الأولى) كانت انتقاليةً أيضًا. قبل دخوله المجلس كان دومًا «وحيدًا» في السياسة والحكومة. بعد أن أصبح نائبًا في 1924، بقي مستقلًا حتى 1926 وأصبح معارضةً مؤلفةً من رجل واحد حتى 1928، حين دُفِعَ إلى خارج السياسة كلها. والآن في المجلس الرابع عشر عاد مرةً أخرى ليصبح معارضةً مؤلفة من رجل واحد بين تكتلات سياسية متعددة من يمين ويسار ووسط من ضمنها تكتل حزب توده البرلماني المؤلف من 8 أشخاص.

مثله كمثل معظم الأفراد والمؤسسات في إيران في ذلك الوقت؛ لم يكن عنده برنامج سياسي شامل. أكثر من ذلك، كان يتصرف ويستجيب مع الرجال والأحداث وفق الجدارة الخاصة فقط، وكان هذا هو سبب مدحه في يوم، وإدانته في آخر، ومن ثم يعود فيمدحه حزب توده والقوات المحافظة كلاهما. ولكن مع أن أطر العمل السياسي والمؤسسات الموجودة اليمينية واليسارية أيضًا كانت تعتبره غريبًا بسبب

(1) انظر H. Katouzian, «**Khalil Maleki va Mas'leh-yi Adam-i Ghair-i Adi**» in H. Katouzian and A. Pichdad (eds) **Yadnameh-yi Khalil Maleki** (Tehran: Intishar, 1990).

ذلك، فقد كان يملك تأييدًا واسعًا بين الجماهير غير المنظمة سياسيًا الذين شكلوا القاعدة الشعبية لحملاته. كان يؤثر فيهم مباشرةً، وعلى الرغم من رؤوس قوى السلطة الموجودة، لكن كانت تنقصه المهارة والآلية لتنظيمهم ليصبحوا مركز قوته الخاص. وكانت تنقصه حتى المهارة لخلق تلك الآلية.

كما يمكن التوقع، كانت إحدى الثيمات المتكررة في خطاباته البرلمانية هي الشر المزدوج المتمثل في الاستبداد والاعتماد على الخارج، هذا في كفة، وفي كفةٍ أخرى: فضائل الاستقلال والحكومة الديمقراطية. يقول على سبيل المثال في خطابٍ في 7 آذار/ مارس 1944:

> إذا كانت الوطنية (وطن برستي) غير مرغوبة فلماذا إذًا تسعى القوى العظمى إلى مصلحة بلدانها؟ إذا كانت الديمقراطية (دموكراسي) غير مرغوبة فلماذا يلتزمون بها بشكل كامل في بلدانهم؟ إذا كانت حرية الصحافة مضرّة فلماذا لا يتدخلون في عمل الصحافة في تلك البلدان[الغربية الديمقراطية]؟
>
> ما من أمةٍ وصلت إلى شيء تحت سلطة الاستبداد. من الخطأ أن نسيء إلى الأوقات الحاضرة (حيث نحن الآن قد بدأنا نسمع بكلمة الحرية) فنقارنها بتلك الفترة [فترة رضا شاه]. فلا يزال المرء يحتاج للعديد من السنوات ليتخلص من ردات الفعل [المدمرة ولكن اللا مفر منها] على أحداث تلك الفترة...
>
> الدكتاتور هو تمامًا مثل الأب الذي يمنع نمو طفله الطبيعي، وعندما يموت، يتركُ خلفه طفلًا غير ناضج وعديم الخبرة. ولذلك سوف يتطلب الأمر بعض الوقت قبل أن ينضج طفله ويحصّل الخبرة...
>
> إما أن نقول إن الأفراد لا يساوون شيئًا، ويجب أن يحكمهم شخص واحد، ولا فرق بين هذا وبين الاستبداد التقليدي فلماذا إذًا علينا أن نشكّل مجلسًا ودستورًا؟ أو أن نقول بإن هنالك نظامًا ديمقراطيًا (حكومتي ملي) وفي تلك الحالة لا حاجة للقائد أو المخلص...
>
> إذا كان هنالك قبطان واحد للسفينة فسوف تكون السفينة في خطر كلما مرض،

وستغرق في اللحظة التي يموت فيها. ولكن لو كان هنالك عدة قباطنة فلن يغير مرض الفرد أو موته من مسار السفينة[1].

وفي 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1944:

إذا كنت نائبًا في المجلس فذلك ليس من أجل الشاه بل من أجل البلاد... حسب ما ينص الدستور فالشاه لا تمكن مساءلته و[بالتالي] فليس له أي حق في التدخل في شؤون البلاد. ولماذا؟ أعمل وأقدم من أجل مصلحة الشاه. إذا كان الشاه قابلًا للمساءلة [في القرارات السياسية وعواقبها] فسوف يضطر إلى المغادرة في النهاية. ولكن إذا كان الشاه غير قابلٍ للمساءلة فسوف يبقى، والشاه يجب أن يبقى...

لذلك فإن موقع الشاه احتفالي، أي أن الشاه يجب أن يصادق على مشاريع البرلمان بالمعنى الرمزي والاحتفالي، لأنك لو ألغيت الطبيعة الرمزية فلن يبقى عندنا حكومة دستورية. لو أن الشاه يعين ويقيل الوزراء فلن يكون عندنا مجلس، ولا نظام دستوري، وكل ما تتحدث عنه يا فخامتك [القائم بأعمال وزارة الحرب] بخصوص الحكومة الديمقراطية؟[2]

تكرر ظهور موضوع الحكومة الديمقراطية بخصوص سياسة الحكومة والسلوك الإداري، ولكن المثال الأكثر جدارةً بالذكر في المجلس الرابع هو عندما أصبح محسن صدر، صدر الأشراف، رئيسًا للوزراء وذلك بشكل رئيسي على أمل أن يستطيع التعامل مع الأزمة المتفاقمة في أذربيجان (وسيرد المزيد لاحقًا). كان سِجل صدر لا ديمقراطيًا ورجعيًا بشكل واضح، فقد كان المدعي العام ضد القادة الدستوريين خلال انقلاب محمد علي شاه ضد الثورة الدستورية، واستلم مناصب مهمة خلال الفترة الأكثر انعدامًا للديمقراطية من حكم رضا شاه.

أكثر من ذلك، من المعروف جيدًا أن سيد ضياء لعب دورًا مهمًا في جلب صدر (ورئيس أركانه غير المحبوب الجنرال حسن أرفع) إلى السلطة. كانت هنالك

---

(1) انظر Kay-Ustuvan, Siyasat-i Muvazeneh, vol. 1, pp. 26 and 34.

(2) المرجع السابق، ص 147-148.

مخاوف حقيقية من انقلاب يميني متطرف عند العديد من السياسيين والأحزاب ومن ضمنهم عدد كبير من المحافظين المعتدلين. كان حزب توده قلقًا أيضًا إلى حدّ أنه أصدر بيانًا علنيًا عبر صحيفته الرسمية يصفُ فيه صدر بأنه «جلّاد»، ويحذر من أن النظام الدستوري نفسه في خطر حقيقي، ويقترحُ تشكيل «جبهة ديمقراطية (ملي) موحَّدة» من أجل «صراع شرس» ضد حكومة صدر[1].

كان المجلس قد صادق على حكومة صدر خلال لقاء المجلس في 26 أيار/ مايو 1945 والذي كان ينقصه النصاب القانوني، وطالبت عدة تكتلات داخل المجلس بلقاء رسمي آخر من أجل هدف وحيد هو المصادقة على الحكومة، ورفض صدر ذلك، وتلا رفضَه حدثٌ رائع في التاريخ البرلماني الإيراني. فقد توحَّدت ـ المعارضة من ضمنها تكتل توده ـ تكتيكيًا تحت قيادة مصدّق من أجل إخضاع الحكومة. اقترحَ مصدّق أن عليهم أن يردّوا على صدر عبر رفض التعاون مع الحكومة و«تعطيل» العمل البرلماني. في كل مرة كانت الحكومة على وشك طرح مسألة كانت المعارضة تنسحب من القاعة فتعطِّلُ بذلك النصاب. وبعد الكثير من المساومة العلنية والخاصة وَعَدَ صدر بأن يستقيل إذا وعندما يصوت أربعون نائبًا ضده، ولكن حين حصل ذلك (في 29 أيلول/ سبتمبر 1945) رجع عن كلامه، ولكن حكومته سقطت لأسباب أخرى بعد ثلاثة أسابيع من ذلك[2].

أحد المواضيع المهمة الأخرى التي عمل عليها مصدّق في المجلس ـ بشكلٍ يشابه إلى حدّ كبير ما فعله سابقًا في مسيرته السياسية ـ كان الصراع ضد الفساد المالي المتفشي بين السياسيين والموظفين. كان الفساد الرسمي ـ الاختلاس والرشوة وإساءة توزيع الأموال العامة ـ شرًّا اجتماعيًا ينزعُ (وليس بشكل غير متكرر) إلى الوصول إلى أبعاد وبائية. كان مصدّق يؤمن بأن الطريقة الفعالة الأفضل إن لم

---

(1) انظر **Rahbar, 7 June 1945**.

(2) من أجل الخطابات البرلمانية ذات العلاقة والتقارير الصحفية، انظر **Kay-Ustuvan, Siyasat-i Muvazeneh, vol. 1 (Tehran: Ravaq, 1979)**. انظر أيضًا **Parsa Yumgani, Karnameh-yi Musaddiq**.

تكن الوحيدة للتعامل مع هذه المشكلة هي القضاء عليها في المستويات السياسية والبيروقراطية العليا، ولكن كان من الواضح أن هذا أمرٌ صعب. في إحدى المرات في 1921 عندما كان مصدّق وزيرَ المالية استطاع أن يسقط الحكومة كاملة كنتيجة لهجومه المباشر على الامتيازات المالية لأهم الأشخاص في البلاد (من ضمنهم الشاه والأمير الوصي) (انظر الفصل 2).

في 1944، انتهى تحقيق قضائي في اتهامات بالفساد المالي والتلاعب بالانتخابات ضد علي السهيلي الذي كان رئيسًا للوزراء قبل وقت قصير، ووزير التموين السابق سيد محمد تدين.. انتهى بصرف القضية ضدهما. كان مصدّق يشك - كما شك الكثيرون - بأنه ربما كان هنالك تدخلٌ غير مشروع من قبل البلاط الملكي جاء في مصلحتهم. فطلب لذلك تفويضًا - كان المجلس يملك سلطة منحه - بتفحص القضية ضد المتهمين مع وصول كامل إلى ملفاتهم. رفضت أغلبية المجلس أن تمنحه ما طلب، ففقد مصدّق أعصابه ووصف المجتمعين بأنهم «وكر لصوص»[1]، وخرج باشمئزاز، وتجمّع بعد ذلك حشدٌ خارج منزله وحملوه على الأكتاف إلى المجلس (مرةً أخرى)، ولكن الحدث لم يمر دون عنف رسمي وإهراق للدماء[2].

نفط شمال إيران والتوازن السلبي

إن قمة أداء مصدّق في المجلس الرابع عشر هي - من حيث الزمن والمنظور التاريخي - بدون شك دوره المميز في رفض المطلب السوفييتي لامتياز البحث عن النفط واستخراجه في شمال إيران. كانت القوات المحتلة السوفييتية ما زالت موجودة إلى حدّ كبير عندما زار كافترادزه (نائب وزير الخارجية السوفييتي) إيران في أواخر أيلول/ سبتمبر 1944 في محاولة علنية للحصول على الامتياز. كانت منطقة الامتياز ستتضمن كامل المحافظات الشمالية والتي يصنّفها اتفاق عام 1907 الأنغلو - روسي القديم، والباطل على ما يبدو، على أنها منطقة نفوذ لروسيا

(1) «Duzdgah»، انظر Kay-Ustuvan, **Siyasat-i Muazeneh**, vol.1.
(2) Yumgani, **Karnameh-yi Musaddiq**.

القيصرية. كانت حكومة ساعد وأكثرية المجلس ضد الفكرة بوضوح، ولكن كونهم غير محبوبين ويُعتبرون «عملاء بريطانيين» فما كانوا يستطيعون أن يثيروا المشاعر الشعبية ضدها. تبنى حزب توده في البداية موقفًا حذرًا تجاه العرض (وسبب ذلك في شكل جزئي منه انقساماتهم الداخلية) ولكنهم أيدوه في ما بعد في داخل المجلس وخارجه. وبسبب ذلك كله، وقع على فردٍ واحد وحده جهدُ قلب مجرى الأمور.

كان الحدث، عن طريق المصادفة، وسيلةً أيضًا لتشكيل، أو بالأحرى تنميق، أسلوب تعامله مع السياسة الخارجية المدعو «التوازن السلبي» (سياستي توازني منفي)[1]. طرح الفكرةَ أولًا مدرس في المجلس الخامس عندما انتقد علاقات مستوفي الودودة مع روسيا السوفييتية، وقد استخدم مصطلحي توازني آدمي (ليعبر عن التوازن السلبي) وتوازني وجودي (ليعبر عن التوازن الفعال)[2]. كانت سياسة مصدّق مُلهمةً بماضي إيران وبتجربتها المستمرة في العلاقات مع بريطانيا وروسيا، ويجب أن تُفهم (وهذا نادر الحدوث) ضمن ذلك السياق. يمكن تلخيص النقاش كما يلي. أدت الامتيازات الأجنبية التي تعود إلى القرن التاسع عشر إلى تدخل (مباشر وغير مباشر) بريطاني وروسي في السياسة الداخلية الإيرانية لحماية نفوذهما الاقتصادي في البلاد وتوسيعه أيضًا. كبح هذا: الحصولَ على الاستقلال الكامل، وتأسيس حكم القانون، وتطوير الديمقراطية والتقدم، وتحقيق الحقوق والحريات الشعبية، على الرغم من كل الجهود الشعبية والتضحيات من أجلها، بشكل خاص في الثورة الدستورية. سيكون المستقبل مشابهًا، إلا إذا توقف منح الامتيازات الأجنبية، وكُرِّست جهودٌ للتقليل من تأثيرات (وربما إلغاء) الموجودة منها. مثل هذا الجدال يحتوي بذور سياسة تأميم النفط المستقبلية وأيضًا رفضَ مصدّق السماح لشركة

---

(1) **Manfi** تعني بشكل عام «(negative) سلبي»، ولكن في هذا السياق «سلبي (passive)» ملائمة أكثر (قارن **muqavimat-i manfi** عن «المقاومة السلبية»). أيضًا، «توازن (balance)» هي الكلمة الملائمة للتعبير عن موازنه بينما «التوازن أو التعادل العام (equilibrium)» مرادف لكلمة تعادل.

(2) انظر «Mudarris» في **Khajeh-Nuri, Bazigaran**.

النفط الأنغلو-إيرانية بالعودة إلى إيران بأي شكلٍ وأي ثمن، وهذا التصميم هو الذي قاد إلى سقوطه في 1953.

على الرغم من اختلافاتهم التكتلية، فقد رحبت أغلبية المجلس المحافظة بمعارضة مصدّق المتحمسة ولكن العقلانية للمطلب السوفييتي، وهي معارضةٌ احتوت أيضًا العديد من اللفتات والمبادرات الودودة تجاه الاتحاد السوفييتي. ولذعر المحافظين، على أي حال، فقد انتهز الفرصة (التي كانوا قد حرموه إياها حتى الآن) ليشن هجومًا على اتفاق النفط عام 1933، ويكشف الضرر الذي أحدثه في البلاد. كل هذا ومعه أيضًا نقاشه من أجل سياسة التوازن السلبي ابتلعوه على مضض من أجل أن يطلقوا له العنان ليقود حملةً كانوا يرغبون بها بيأس كلهم (لأسباب مختلفة). أكثر من ذلك، في إحدى الجلسات في 2 كانون الأول/ ديسمبر، قاموا بتمرير مشروع قانون ذي مادة واحدة يمنع كل الحكومات المقبلة من منح الامتيازات الأجنبية دون نقاشٍ يسبق ذلك وموافقة المجلس والذي أخرجه مصدّق من قبعته السياسية فجأةً كضمانة عامة لسياسته. صوت نواب توده، بعد بعض التردد، ضد الورقة. في أثناء ذلك، عرضت أغلبية المجلس رئاسة الوزراء لمصدق ولكنه رفض العرض لأن النواب رفضوا أن يذيلوا عرضهم بمنحه إذنًا خاصًا بالعودة إلى مقعده في المجلس إذا سقطت حكومته قبل نهاية الدورة البرلمانية في 3 آذار/ مارس 1945. بسبب مبدأ فصل السلطات، فقد كان على نواب المجلس أن يستقيلوا من مقاعدهم قبل أن ينضموا للحكومة، وكان مصدّق واثقًا من أن رئاسته للوزراء ما كانت لتطول[1].

لقد نقد العديد من المعلقين موقف وسلوك حزب توده في هذه المسألة، ولكن لابد أن نمعن في تفحص هذا الموضوع. عندما وصل كافترادزه إلى طهران، نظم حزب توده مظاهرةً علنية لدعم مطلبه تحت حماية الجنود السوفييت، والذي نُظر

(1) انظر Kay–Ustuvan, **Siyasat-i Muvazeneh**; Khameh'i, **Fursat-i Buzurg**; Yumgani, **Karnameh**; Katouzian, **Khatirat-i Siyasi-yi Khalil Maleki**; Firaidun Kishavarz, **Man MuttahamMikunam** (Tehran: Ravaq, 1979).

إليه، في ذلك الوقت وبعده، على أنه تكتيك مخزٍ[1]. عارضوا مشروع مصدّق في داخل المجلس وخارجه، مع أن قائد مجموعتهم البرلمانية د. رضا رادمنش كان قد قال (بالنيابة عن حزبه) إنهم معارضون لمنح أي امتيازات نفط للأجانب قبل المطلب السوفييتي. وفي أثناء فعلهم ذلك، اتهموا مصدّق باللعب على الطرفين (إن لم يكن يعمل بدافع دعم البريطانيين الصرف) مع أنهم كانوا حتى ذلك الوقت يصفونه بأنه سياسي ديمقراطي ومعادٍ للإمبريالية. أثناء ذلك، وفي عملية تبرير المطلب السوفييتي، ذهبوا إلى حدّ وصف (بقلم إحسان طبري) الأجزاء الجنوبية والشمالية من إيران بأنها «مناطق أمنية [بريطانية وسوفييتية]» بالترتيب[2]. لقد اتضح الآن أن الفكرة جاءت من لسان كافترادزه مباشرة، عندما قال في حوار خاص مع ساعد (رئيس الوزراء): «نريد منطقةً أمنية. لا نعني بشمال إيران النفط الإيراني [في الشمال] وحسب، بل أن هذه المنطقة يجب أن تكون تحت نفوذنا، وأن تكون منطقتنا الأمنية»[3].

وفي كفةٍ أخرى، كان الوقت هو عام 1944 وكانت قوات الحلفاء في إيران، ألم يكن هنالك إمكانية في الأفق لاستعادة النفط الإيراني الجنوبي من بريطانيا بأي شكل، وكان الاتحاد السوفييتي يتمتع بشعبية عالمية بين الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية وسياسييها. كانت بريطانيا القوة الأجنبية المهيمنة في إيران منذ الثورة البلشفية، وكان العديد من الإيرانيين يتطلعون إلى قوة مقابلة لإنقاص مدى النفوذ البريطاني في السياسة الإيرانية. ولذلك لم يكن من المفاجئ أن مشاعر حزب توده بدأت بالتوجه سلبيًا نحو مصدّق ودوافعه الممكنة، عندما رفض اقتراح نائب راديكالي وليس من حزب توده بأن يضع توقيعه أيضًا على مشروع قانون ذي مادة

---

(1) انظر المرجع المذكور أعلاه. يتحدث جلال علي أحمد، الذي كان حينها مفكرًا شابًا في حزب توده، عن معاناته العاطفية عندما هرب من مظاهر ة ورمى شارته الحزبية، في **Dar Khidmat va Khiyanat-i Rushanfikran** (Tehran: Ravaq, 1978).

(2) انظر **Mardum, Bara-yi Rushanfikran**, 3 November 1944.

(3) انظر Ghani, **Yaddastha**, vol. 10 1983. من أجل المزيد من الأدلة عن رد الفعل العام لتوده، انظر Katouzian, **Khatirat-i Siyasi-yi Khalil Maleki**; Khameh'i, **Fursat-i Bzurg**; and Yumgani, **Karnameh.**

واحدة آخر يُبطِلُ اتفاق نفط 1933 فورًا. لماذا انعدام التناسق الواضح هذا؟ كذلك كانوا يصرخون. كان هذا النائب هو غلام حسين رحيميان. بعد لقاء المجلس، شرح له مصدّق بسرية أن مثل هذا القانون سترفضه أغلبية كبيرة في المجلس، وأن هذا سيبدو وكأنه يوفِّرُ قاعدة قانونية وشرعية لاتفاق النفط الذي كان، حتى ذلك الوقت، مبنيًا على قرار رضا شاه الشخصي بدلًا من موافقة الهيئة الدستورية الملائمة[1]. على أي حال، الانتقادات اللاحقة لسلوك حزب توده ممتلئة بألوان الفهم المتأخر، خصوصًا بالنظر إلى دورهم في أزمة أذربيجان الناشئة، ولاحقًا خلال رئاسة مصدّق للوزراء.

أذربيجان وانتخابات المجلس

أتت أزمة أذربيجان في ختام المجلس الرابع عشر. عندما أَثبتت مناورات النظام المختلفة أنها دون جدوى، وافق الشاه على رئاسة قوام للوزراء تحت ضغط سوفيتي. سقطت حكومات صدر الأشـراف (سيد محسن محلاتي) وحكيمي الواحدة تلو الأخرى، لأن الأول كان مكروهًا شعبيًا والثاني غير فعال بحيث لم يستطع التأقلم مع الحالة. لم يكن مصدّق يتفق مع مطلب ديمقراطي أذربيجان المحدد بالحكم الذاتي، ولكنه كان مؤيدًا للمفاوضات المتعاطفة معهم، وأيّد تطبيق أحكام الدستور المهملة بخصوص اللامركزية الجغرافية للحكومة والإدارة على دول البلاد[2]. ولكن على أي حال، تَقرَّر عدم إجراء انتخابات عامة للمجلس القادم بذريعة أنه لم يكن من الممكن إجراء انتخابات لائقة في أذربيجان. أطلق مصدّق حملته الأخيرة من الدورة النيابية عبر معارضة القرار[3]:

أنا أخاف من العطلة النيابية [الطويلة]. عندي تجارب غير لطيفة مع العطل

(1) انظر Rahimiyan's recollections in **Umid-i Iran** magazine, new series, no. 11, 16 April 1979.

(2) انظر Kay–Ustuvan, **Siyasat-i Muvazeneh**, vol. 2، من أجل خطاباته البرلماني بخصوص الموضوع.

(3) انظر المرجع السابق، من أجل الاقتباس، ومخططاته المختلفة لتجنب عطلة برلمانية طويلة.

البرلمانية. أيًا كانت المصيبة التي أصابت البلاد فقد كانت بسبب العطل. الانقلابات [قارن انقلاب 1921] حدثت أثناء العطل... لا تغلقوا بوابات المجلس؛ اتركوا المجلس مفتوحًا قبل أن تغادروا.

اقترح عدة خططٍ بديلة لمواجهة مشكلات الانتخابات التي سببتها أزمة أذربيجان، ومن ضمنها تمديد عمر البرلمان الموجود حاليًا. لكن عقول القوى كانت قد حسمت أمرها وانتهت: لم يكن الشاه ولا قوام ولا حزب توده يريدون انتخاباتٍ عامة مباشرة.

إن الوصف والتحليل الدقيقين لأزمة أذربيجان أبعد من مجال هذه الدراسة. كان عند الناس في أذربيجان الكثير من الشكاوى ضد موقف الحكومة المركزية وسياستها تجاههم تحت حكم رضا شاه. فبوصفهم شعبًا ناطقًا بالتركية كانوا غير سعيدين بخصوص الآرية الرسمية، ومن ضمن ذلك واقع أنهم كانوا ممنوعين من تعلم قراءة وكتابة لغتهم الأم. كانوا أيضًا غير سعيدين من سياسات الدولة المُمَيِّزة ضدهم -على سبيل المثال الشراءُ القسري لمحصولهم من الذرة بأسعار تعسفية -وواقع أن مكاتب الحكومة في محافظتهم كان يديرها أناس ليسوا من أذربيجان. سمح تنازل رضا شاه عن العرش للمحافظ بأن تبدأ بإظهار استيائها. ولكن الحركة سقطت بسرعة بين أيدي الحزب الديمقراطي الأذربيجاني، والذي كان يتحكم فيه بدوره الشيوعيون الأذربيجان الذين كانت تتلاعب بهم أنفسهم السلطات السوفييتية، مير بكر باغيروف، رئيس الحزب الشيوعي في أذربيجان السوفييتية. وضع السوفييت ضغوطًا أيضًا على حزب توده ليمنح دعمًا غير مشروط لمطلب الديمقراطيين بالحكم الذاتي، مع أنه في الواقع كان هذا سيعني انفصال المحافظة عن إيران، إمكانية دمجها مع أذربيجان السوفييتية.

دخل قوام في تحالف مؤقت مع حزب توده، وقام بلفتات ودودة تجاه القادة الأذربيجانيين. في الوقت نفسه، تفاوض مع السلطات السوفييتية، في موسكو وفي طهران أيضًا، ودخل في النهاية في اتفاق معهم يتضمن فعليًا مبادلة انسحاب الجنود السوفييت من إيران بوعدٍ بامتياز نفط شمال إيران، وذلك رهنٌ بموافقة المجلس (كما

يضمن مشروع قانون مصدّق). بعد أن غادر الجنود السوفييت إيران، باتت مسألةً سهلة للجيش الإيراني أن يدخل أذربيجان ويهزم جيش المحافظة الفاقد للمعنويات وحكومتها[1]. خسر ديمقراطيو أذربيجان في النهاية لأن تنظيمهم واستراتيجيتهم كانا مبنيين على الاتحاد السوفييتي. خسر حزب توده لأنه رضخ للمطالب السوفييتية في المضي إلى آخر الطريق مع الديمقراطيين بإيمانٍ أعمى، رغمًا عن الضغوط القوية في الاتجاه المعاكس (التي قادها خليل مالكي) من داخل الحزب.

على أي حال، فإن «سحر» قوام في «خداع» ستالين ليبادل سياسته في أذربيجان بوعدٍ في امتياز النفط الشمالي مبالغ فيه كثيرًا : لقد قام بأفضل ما يستطيع من أجل نفسه ومن أجل حل الأزمة، مع أن الفرضية التي تكاد تكون مقبولة عند الجميع (والتي يدعى بشكل علني أنها حقيقة ظاهرة) التي تقول إنه كان ينوي فعلًا أن يغش الروس فيما بعد بخصوص امتياز النفط هي نظرية ضعيفة نظريًّا وغير ثابتة عمليًّا. أمر الاتحاد السوفييتي جنوده بالانسحاب، والديمقراطيين بأن لا يقاموا، بسبب الإنذار السري الذي أعطاه الرئيس ترومان لستالين. في داخل هذا القيد، شعرت السلطات الروسية أن قوام (بدلًا من حزب توده) سيكون رهانهم الأكثر واقعيةً في إيران، مع الجائزة المحتملة في امتياز النفط. لم يكونوا أغبياء. لم ينوِ قوام ولم يستطع أن يخدعهم، وكان يمكن فعلًا أن يلعب دور الجار الجيد للاتحاد السوفييتي لو لم

---

(1) انظر Katouzian, **Khatirat-i Siyasi-yi Khalil Maleki** and **Political Economy**, Khameh'i, **Fursat-i Buzurg**; Khalil Maleki and Anvar Khameh'I, **Pas az Dah Sal Inshi'abiyyun-i Hizb-i Tudeh Sukhan Miguyand** (Tehran, 1957); and Louise L'Estrange Fawcett, «The Struggle for Persia: The Azerbaijan Crisis of 1946». Unpublished D.Phil. Thesis, niversity of Oxford. 1988. انظر أيضًا الدليل الأحدث عن الكولونيل (لاحقًا البروفيسور) أحمد شفائي في مذكراته **Qiyam-i Afsaran-i Khurasasn va Si-u-haft Sal Zindigi dar Suravi** (Tehran: Kitab-Sara, 1987). كان شفائي عضوًا في «ضباط خراسان» (الذين فشلوا بتنظيم ثورة في 1944) وهرب إلى الاتحاد السوفييتي قبل إعادة إرساله ليصبح ضابطًا مهمًا في جيش أذربيجان الديمقراطي. قطع الحدود السوفييتية، مرة أخرى بعد الإخفاق في أذربيجان، وقضى حوالى أربعين عامًا في الاتحاد السوفييتي قبل أن يعود إلى إيران في عمر السبعين.

يهمش الجميع دون استثناء ومن ضمنهم الشاه في السياسة الداخلية. في الواقع، فإن الكره المتبادل بين قوام والشاه كان قد أصبح أسطوريًا.

تزوير قوام المنظم لانتخابات المجلس الخامس عشر التي عقدت في 1947 ليس له نظير منذ عام 1941. فهي تذكر المؤرخ بـ«انتخابات الكوبونات» البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى، مع أن الكوبونات الحقيقة هنا كانت أداةً لشراء أصوات مؤيدة لقوام عن طريق السماسرة، الذين منحت لهم امتيازات غير مشروعة من مؤن الأغذية السياسية كمكافأة[1]. ترشح مصدّق عن طهران في الوقت الذي قرر فيه حزب توده الفاقد للمعنويات تمامًا والممتلئ بالصراعات أن يبتعد عن الأنظار ويقاطع الانتخابات. نظم مصدّق وقاد حملةً علنية ضد تزوير الانتخابات الرسمية فخطب في لقاءات سياسية وأقام بسط (أي اعتصام) في البلاط الملكي مع مجموعة من المنشقين القياديين، ولكنه في النهاية استسلم لليأس وغادر طهران إلى أحمد أباد وأعلن (بشكل غير مقنع كما أظهرت حملاته اللاحقة فيما بعد) «اعتزاله» السياسي.

في كانون الثاني/ يناير 1948 انقسم حزب توده، وفي شباط/ فبراير 1949 حظره المجلس بناءً على تهمة بالتعاون في محاولة اغتيال الشاه في جامعة طهران. كانت التهمة صحيحةً من حيث إن محاولة الاغتيال نظمتها مجموعة توده إرهابية (بقيادة خسرو روزبه ونور الدين كيانوري)، ولكن ذلك كان دون المعرفة المسبقة للجنة الحزب المركزية، بينما كان يشتبه جدًّا في تورط الجنرال علي رزمارا رئيس أركان الجيش في المؤامرة (انظر الفصل 6 للمزيد)[2]. اعتقل معظم قادته التقليدين بينما استطاع آخرون أن يعبروا الحدود السوفييتية قبل أن يعتقلوا. ولكن قادة توده المسجونين أيضًا استطاعوا الهروب من السجن ومن ثم إلى الاتحاد السوفييتي عن

---

(1) انظر، على أي حال، دفاع قوام اللاحق (مع أنه ليس إنكارًا مطلقًا) لهذا التصرف في «رسالته المفتوحة» الطويلة والمهمة الموجهة إلى الشاه (والتي وزعت بشكل كبير، ولكن خاص) في Ghani, **Yaddashtha**, vol. 9, 1982.

(2) انظر Kishavarz, Man Muttaham Mikunam; Anvar Khameh'i, **Az Inshi'ab ta Kudita** (Tehran: Intisharat-i Hafteh, 1984); Katouzian, **Khatirat-i Siyasi-yi Khalil Maleki**.

طريق خطة وضعت بشكل مشترك من قبل جهاز الحزب (المدني والعسكري)، والتي كان يُعتقد بشكل واسع، أن الجنرال رزمارا (الذي أصبح الآن رئيسًا للوزراء) كان متورطًا فيها. ومنذ ذلك الوقت فصاعدًا أصبح حزب توده «في كل شيءٍ إلا في اسمه» عضوًا كاملًا في معسكر الأممية الشيوعية. ضمه الرسمي إلى الشيوعية الأممية (المؤيدة للسوفييت) في الخمسينيات كان هدفه مجرد تعديل نص دستور الحزب الموضوع في عام 1941 والذي كان قد أبطله منذ وقتٍ طويل تحول الحزب الكامل.

هكذا أخفق حزب توده في توفير جبهة ديمقراطية عريضة من أجل توفير الاستقلال والديمقراطية وملأت هذا الفراغ الناتج بسرعة الجبهة الوطنية بقيادة مصدّق.

الفصل السادس

الاتفاق التكميلي والجبهة الوطنية

سقطت حكومة قوام في كانون الأول/ ديسمبر 1947، وانتهى «الاستفتاء الاستطلاعي» في المجلس من أجل البحث عن رئيس جديد للوزراء فكانت النتيجة 54 صوتًا لإبراهيم حكيمي (حكيم الملك) و53 صوتًا لمصدق، مع أن مصدّق كان لا يزال في أحمد أباد ولم يكن يحاول تحصيل الأصوات من أجل الترشح. لم يكن حكيمي شخصيةً ذات شعبية تمامًا، ولكن كان عنده أعداءٌ قلائل في الشعب، وتظهر الأصوات التي في صالحه (وكذلك الأصوات لمصدق) أن مزاج المجلس كان يريد مصالحةً عامة بعد قوام وأزمة أذربيجان. ولكن الظروف كانت بحيث إن حكيمي المعتدل ولكن غير الفعال لم يستطع أن يبقى في المنصب مدة طويلة؛ فالشاه لم يكن يريده هو كرئيس للوزراء، وكانت أخته الأميرة أشراف ذات السبعة والعشرين عامًا حريصةً على وضع عبد الحسين هزير في المنصب.

إن تقييم د. قاسم غني المعاصر لحالة البلاد السياسية وبشكل خاص الحالة المؤسفة التي انحدر إليها الشاه والبلاط الملكي والمؤسسة السياسية يشكل قراءة مذهلة ومثيرة للاهتمام. يرد هذا في تسجيلاته الخاصة في مفكرته في فترة ما بين تشرين الثاني/ نوفمبر 1948 إلى كانون الثاني/ يناير 1949. كتب أن الشاه كان محاطًا بأفرادٍ لم يكونوا كلهم شريرين، ولكن معظمهم لم يكن يهتم به أو بالبلاد. وكانت شراكة الشاه معهم، وتقويته لمصالحهم، تنزع إلى إنقاص شعبيته الخاصة بين الشعب. «من بين أفراد

العائلة الملكية، أشراف بهلوي تمتلك القيادة تمامًا. لديها درجة غير عادية من النفوذ على أخيها الملكي»، وكانت القوى المحركة خلف تعيين هزير في رئاسة الوزراء.

يكمل غني ليقول إن هزير فعل أفضل ما بوسعه لإسقاط وزارة حكيم (والتي كان هو نفسه عضوًا فيها) في حزيران/ يونيو 1948 والاستيلاء على الحكومة. كان قد خضع لطلبات كل نائب فاسد في المجلس، وقدم لهم وعودًا كاذبة لم يكن يستطيع أن يفي بها. ولكنه أخفق في المحافظة على «أغلبية المجلس الفاسدة» خلف حكومته على الرغم من الجهود الضخمة (من قبل الأميرة أشراف؟) التي قدمت من أجله.

> الإيرانيون شعبٌ لطيف بشكل عام، ولكن طبقتهم الحاكمة وخصوصًا أولئك الخانعين المحترفين في الدولة[1]، هم نموذجيًا أناسٌ فاسدون ولصوص ومارقون وزراءَ كانوا أم نوابًا للوزراء أو رؤساءَ للأقسام أو نوابًا في المجلس أو صحافيين ومن هم حولهم. وهي هذه المجموعة الصغيرة من الناس التي تخرب سمعة الشعب الإيراني واسمه الجيد[2].

كان يُراد لحكومة عبد الحسين هزير أن تبقى بعض الوقت، ولكن كان عنده الكثير من الأعداء المهمين ولم تنفع حقيقة أن الأميرة أشراف وضعته هناك. في الواقع، ذهب كل تكتيك استخدمته لإبقاء رجلها في السلطة، في المحصلة، عكس مصلحته بدلًا من أن يكون معها.

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1948 استقالت حكومة هزير فجأةً، على الرغم من التصويت الكبير بإعطائها الثقة الذي كانت قد حصلت عليه توًّا من المجلس بعد جدال بخصوص اقتراح توبيخ الحكومة. من شبه المؤكد أن السبب كان الحاجة إلى اتفاق جديد مع شركة النفط الأنغلو-إيرانية. كانت القوى الداخلية والأجنبية الموجودة تفضل أن يتعامل محمد ساعد مع هذه المشكلة الدقيقة وذلك بسبب مهاراته الأكبر وجاذبيته السياسية أيضًا في المؤسسة السياسية والدينية. كونه رجل دولة كبيرًا ورئيس

---

(1) تُرجمت «Lackeys of the state» «الخانعين للدولة» من أصلها الفارسي، «نوكر دولت».
(2) انظر أيضًا، Ghani, Yaddasht-ha, vol. 8, pp. 392–410.

وزراء سابقًا ومحافظًا معتدلًا ذا قدرات دبلوماسية جيدة فقد كان يُشك في أنه يفضل بريطانيا، مع أنه أقل في تلك الناحية من هزير. وُضعَ عباسقلي كلشائيان (أحد أولاد علي أكبر داور اللامعين) وزيرًا للاقتصاد، وأُعطيَ مهمة إعادة التفاوض على شروط اتفاق النفط عام 1933، وكانت نتيجة ذلك اتفاق غاس كلشائيان التكميلي الشهير والذي لم يكتب له أن يمر في المجلس (انظر المزيد في الأسفل).

شركة النفط الأنغلو - إيرانية

تشكلت شركة النفط الأنغلو-إيرانية (الأنغلو-فارسية سابقًا) كنتيجة لامتياز دارسي الذي مُنح عام 1901 واكتشاف النفط الناجح في 1908، وفي عام 1913 حصلت الحكومة البريطانية على 51 في المئة من حصة الشركة. قليلًا ما كانت العلاقات بين الشركة والحكومات الإيرانية المتعاقبة جيدة. أدت محاولات الحصول على صفقة أفضل لإيران إلى اتفاق 1933 الذي كان (كما رأينا في الفصل 3) بعيدًا عن إرضاء وجهة النظر الإيرانية. واستمرت العلاقة السيئة حتى تأميم النفط الإيراني في 1951.

كانت الاستياءات الإيرانية من الشركة كثيرةً وتغطي العديد من جوانب العلاقة. كان استياؤهم الأكثر جوهرية هو أن الشركة لم تحول جزءًا مهمًا من البلاد إلى مستعمرة مستقلة وحسب، بل إنها كانت تدير البلاد بشكل غير مباشر أيضًا. لكن الشكاوى الأقل هولًا والملموسة أكثر كانت مفهومة على نطاق أوسع في ذلك الوقت، فقد كان هنالك إحباط من تطبيق اتفاق 1933 نفسه الذي مدد فترة الامتياز ثلاثين عامًا دون تحسين عائدات إيران الاقتصادية من موارد نفطها. كانت الشركة لا تزال تدفع لإيران أربع شلنات عن كل طن من النفط الخام بينما اتفاق 1933 يربط عائدات إيران بسعر الذهب، وكانت قيمة الجنيه الإسترليني مقابل الذهب قد انخفضت كثيرًا منذ توقيع الاتفاق. ورفضت أيضًا أن تكشف حساباتها للحكومة الإيرانية، وحتى عام 1951 كانت ترفض أن تكشفها حتى للّورد المسؤول عن الختم

الملكي البريطاني ورئيس المفاوضين في نزاع النفط الأنغلو-إيراني[1]. وكانت ترفض أيضًا أن تقول كم باعت من النفط لسلاح البحرية الملكي وكم كان الحسم على ذلك.

كانت الشركة تعامل موظفيها الإيرانيين بشكل غير عادل وباحتقار. كانت رواتب وظروف الموظفين الإيرانيين والبريطانيين مختلفة إلى حدّ كبير، وكان هنالك تمييز في الحصول على كل الخدمات المنازل ـ والنوادي ودور السينما والمتاجر وحتى الباصات ـ كانت الحالة سيئة إلى درجة أن مصطفى فاتح، الموظف الإيراني الأكبر في الشركة والذي كان قد قضى حياته المهنية كلها معها ولم يكن متطرفًا بأي شكل، اتهمها بالعنصرية[2]. خرقت الشركة شروط اتفاق 1933 بطرق عديدة وكانت إحداها، والتي آثرت في علاقتها مع القوى العاملة الإيرانية، هي رفضها لتطبيق المادة 16 من الاتفاق والتي تنص على زيادة عدد موظفيها الإيرانيين «بشكل مستمر وبأقصر وقت ممكن». كان نقاش الشركة هو أنه حسب المادة نفسها فإن العمليات يجب أن تتم «بالطريقة الأكثر فاعليةً واقتصاديةً»، وإن هذا يتطلب استخدام القوى العاملة البريطانية بدلًا من استبدالها بإيرانيين من ذوي الكفاءة. تصارعت الحكومة الإيرانية مع الشركة في هذا الموضوع لثلاث سنوات، ولكن في النهاية وقّعت اتّفاقًا ضد مصلحتها الخاصة لأنه كان «يتفق مع مفاوضات أخرى بين الحكومة والشركة ذات الطبيعة الخاصة»:

> كانت الشركة تضع أهميةً كبيرة على هذا الاتفاق، وكانت حريصةً على أن تفرض وجهة نظرها بحيث إن سير ويليام فريزر [رئيس الشركة] جاء إلى طهران شخصيًا، وبعد مفاوضات طويلة مع وزير المالية آنذاك (الراحل علي أكبر داور) فَرَضَ رؤية الشركة على الحكومة. لسوء الحظ، تصادفت هذه المفاوضات مع مفاوضاتٍ أخرى بين الحكومة والشركة والتي كانت ذات طبيعة خاصة، واضطر وزير

(1) انظر Francis Williams, **A Prime Minister Remembers** (Attlee's Memoirs) (London: Heinemann, 1961) pp. 54-249.

(2) Fateh, **Panjah Sal**, p. 436.

المالية إلى التضحية بحقوق الكثير من موظفي الشركة [الإيرانيين] من أجل نجاح المفاوضات الأخرى[1].

نشر فتح مذكراته (في 1956) في إيران، ولم يكن بإمكانه -في هذا الشأن وشؤون أخرى في الكتاب- أن يكون أكثر انفتاحًا وصراحةً بخصوص سلوك الشركة والحكومة الإيرانية والمسؤولين.

منذ 1944 وحتى 1953 اكتشفت الشركة ذريعةً مفيدة على شكل حزب توده، فلعبت على خوف من الشيوعية الذي استفحل بسرعة في الغرب منذ 1946 فصاعدًا فرفضت شكاوى الموظفين الإيرانيين على أنها ليست أكثر من بروباغندا شيوعية، وفسرت علاقاتها السيئة مع قوة العمل بأنها نتيجة لتحريض حزب توده. أصبحت الشركة ماهرةً في هذا إلى حدّ أنها نجحت في النهاية حتى في تقديم مصدّق والحركة الشعبية على أنهما أدوات للشيوعية والتوسع السوفييتي، وذلك أمام الشعب البريطاني و-عن طريق وزارة الخارجية- أمام الحكومة الأميركية.

مبكرًا في 1944 دخل عمال قطاع آغاجاري في إضراب. لامت الحكومة حزب توده. اكتشفت مفوضية تحقيق الحكومة الإيرانية أن العمال كانوا يطالبون بمعدات لشرب المياه وبوجود بضع قابلات لتوليد أطفالهم، وبفارق متواضع في الأجر بسبب الظروف القاسية بشكل غير عادي في بيئة العمل في ذلك القطاع في ذلك الوقت. أُجبرَت الشركة على الموافقة، ولكن موقفها لم يتغير، هذا إن لم يكن قد أصبح أقسى. وهكذا، بقيت القنبلة جاهزة لانفجار تموز/ يوليو 1946.

تجاهلت الشركة قوانين العمل الإيرانية، من ضمنها تلك التي تجبر أرباب العمل على دفع «أجر يوم الجمعة». كان السبب وراء هذا التشريع هو أن الأجر اليومي كان منخفضًا بحيث إنه لا يغطي معيشة العمال في أيام الجمعة أيضًا. كان رفض دفع أجر يوم الجمعة هو العامل الأساسي في إضراب 6000 عامل نفط إيراني في 2 تموز/ يوليو، مع أنه كانت هنالك مطالب أخرى أيضًا. في 13 تموز/

(1) المرجع السابق، ص 431. Emphasis added.

يوليو كان هنالك وقوف كامل للصناعة في خوزستان. خلال ساعتين من إعلان الإضراب رسميًا -وتحت ضغط من الشركة- أعلنت حكومة قوام الأحكام العرفية في المحافظة واحتلت قوات الأمن مقر اتحاد عمال النفط، وأرسلت إمدادات من الجنود من طهران. في مساء 14 تموز/ يوليو اصطدم بعض العمال الفارسيين مع بعض عرب خوزستان، وذلك بسبب أن الأخيرين كانوا يحتفلون -في أثناء الإضـراب- بتشكيل الجمعية العربية. تدخل الجنود لأن الحكومة كانت قلقة بخصوص تفادي منح ذريعة للشركة بأن «الأرواح والملكيات البريطانية كانت في خطر». أغضب هذا العمال الذين شعروا أنهم يمتلكون دليلًا واضحًا على أن حكومتهم تتصرف كخادم الشركة المطيع. احتدمت المعركة عدة ساعات، وخلفت 47 قتيلًا و173 جريحًا.

كان حزب توده في ذلك الوقت يدعم قوام وكان على وشك الدخول في حكومة تحالف تحت رئاسته للوزراء. بناءً على ذلك ذهب اثنان من قادته، مع وزيرين من الحكومة، إلى خوزستان في اليوم التالي وساعدوا في فض الإضراب. ولكن الشركة وصفت دوافع المضربين بأنها «سياسية صرفة». وأكثر من ذلك، وكأن الحكومة الإيرانية لم توفِ بشكل كافٍ بواجباتها، بدأت البحرية الملكية بـ «إظهار العلم» في الخليج الفارسي، ووُضعَ الجنود في الهند في حالة استنفار للدفاع عن «الأرواح البريطانية والهندية والعربية» في إيران. حسب رواية فتح، «كانت إحدى أكبر أخطاء الشركة أنها لم تعامل العمال والموظفين الإيرانيين بشكلٍ جيد. ليس هنالك شك في أنها لو لم ترتكب هذا الخطأ لاستطاعت على الأقل أن تتمتع بتأييد موظفيها، وعن طريق ذلك أن تلطف تأثير الأحداث التي كانت على وشك أن تحدث»[1].

في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1947 رفض المجلس الخامس عشر مشروع قوام

(1) انظر المرجع السابق، ص 447. انظر أيضًا، Khameh'i, Fursat-i Buzurg, pp. 18-314.

لمنح امتياز نفط شمال إيران للاتحاد السوفييتي[1]. كان هذا هو المشروع الذي وعد به قوام الاتحادَ السوفييتي في مقابل انسحاب جنوده خلال أزمة أذربيجان. في الوقت نفسه، أمر الحكومة بوضوح بالتفاوض مع شركة النفط الأنغلو-إيرانية من أجل اتفاق معقول أكثر بين الطرفين. أدى هذا إلى توقيع الاتفاق التكميلي المشهور والذي كان مقدرًا له أن يثير إحباطًا أكثر وأن يرفضه المجلس في النهاية.

الاتفاق التكميلي

كان قوام لا يزال رئيسًا للوزراء عندما أمر المجلس الحكومة بأن يفتح مفاوضات مع شركة النفط الأنغلو-إيرانية من أجل صفقة أفضل. بالتالي جاء سير نيفيل غاس في تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 إلى إيران ليفاوض بالنيابة عن الشركة. بعد سقوط ثلاث حكومات متعاقبة (حكومات قوام وحكيمي وهزير) أكمل المفاوضات مع غاس عباسقلي كلشائيان، وهو وزير المالية في حكومة ساعد، وتم توقيع اتفاق غاس كلشائيان (أو الاتفاق التكميلي) في تموز/ يوليو 1949. ولكن الرأي العام كان مُثارًا ضده أصلًا، داخل المجلس وخارجه أيضًا. كان الاتفاق قليلًا جدًّا ومتأخرًا جدًّا. كان التنازل الأكبر فيه هو زيادة عائدات إيران من 4 إلى 6 شلنات عن كل طن من النفط الخام، وذلك كان في حدّ ذاته أقل بكثير من الاتفاق المدعو باتفاق النصف بالنصف الذي وقعته آرامكو، شركة الامتياز الأميركية، في المملكة العربية السعودية.كما تروي رسالة خاصة تكشف الكثير كتبها كلشائيان بعد توقيع الاتفاق الجديد مباشرةً، فقد كان تحت ضغط من الشاه وساعد مع شركة النفط الأنغلو-إيرانية كي يقبل بأقل مما يستطيع أن يحصل عليه:

> أحمد الله أن موضوع النفط انتهى وأن الاتفاق [التكميلي] تم توقيعه... ولكني سأقول لك أمرًا واحدًا بثقة. لولا تدخلات رئيس الوزراء وشخص جلالته لأملت بأكثر [من هذا الاتفاق]. لسوء الحظ، أنقَصَتْ اعتباراتُ هؤلاء السادة السياسية ومراعاتهم للملاءمة السياسة من حرية التصرف التي كنت أتمتع بها في الأشهر السابقة [من المفاوضات]. والأصدقاء [البريطانيون] أيضًا استوعبوا أنني أعمل

(1) في بعض المصادر التاريخ المعطى هو 22 تشرين الأول/ أكتوبر.

وحدي، وأن [الشاه وساعد] ما عادا يدعمان وجهات نظري كما يجب أن يفعلا. ولولا ذلك لقدموا مبلغًا حتى أكبر من هذا[1].

كانت أغلبية المجلس ستمرر ورقة المشروع المرسلة إليهم من الحكومة لولا الحملات الضخمة الشعواء التي بدأ بقيادتها منذ وقتٍ بعضُ النواب في المجلس والمطالِبة بصفقة أفضل بكثير لمصلحة شركة النفط الأنغلو-إيرانية. حتى هذا اليوم، من الصعب معرفة الدافع وراء دفاع عباس اسكندري المتحمس عن مظالم إيران في كانون الثاني/ يناير 1949، أي حوالى ستة أشهر قبل تقديم مسودة الاتفاق إلى المجلس، فقد كان مقربًا جدًّا من قوام، وتعاون فيما بعد مع العملاء البريطانيين في إيران لإسقاط حكومة مصدّق (انظر الفصلين 9 و13). هل كلّفه قوام نفسه بذلك على أمل إخافة القوى الانغلو أميركية كي تساعده على العودة إلى السلطة؟ لقد قال:

الحكومة البريطانية تحتاج النفط ولن تدعنا نبيع هذا النفط لغيرها بسهولة. ولكننا نحتاج المال... لا أساس قانونيًّا لاتفاق النفط [1933]، وآمل أن يُلغى بخبرة وصبر وجهود رجال الدولة الوطنيين [إشارة إلى مصدّق وقوام]. لو اشترت بريطانيا نفطنا فلن نبيعه لأحدٍ آخر، ولكن بأي سعر؟ على الأقل بالسعر نفسه الذي تبيع فيه السعودية نفطها إلى الأميركيين [أي مناصفة 50-50٪].

ومن ثم، على حين غرة:

يجب على الحكومة أن تؤمم صناعة النفط وتستخرج الخام بنفسها. ولكن بالطبع، يجب أن تبيع النفط إلى بريطانيا بالسعر العادل الذي يسود خليج المكسيك[2].

عندما ننظر إلى الفكرة الآن تبدو كنبوءة، ولكن في ذلك الوقت لم يلتقط أي أحد تقريبًا الإشارة إلى التأميم، أكثر من ذلك، تراوحت طروحاته الدقيقة بين اتفاق مناصفة 50 50٪ وسعر خليج المكسيك الأعلى منها. لقد قُدِّمَ هذا الخطاب (مع إيحاءاته القوية) من أجل دعم اقتراح رفع الثقة الذي قدمه اسكندري نفسه ضد

(1) رسالة 17 تموز/ يوليو 1949 إلى د. قاسم غني، في كتابه Yaddashtha, vol. 9.
(2) انظر على سبيل المثال، Yumgani, Karnameh, p. 125. للتوكيد.

حكومة ساعد. وكان ذلك في سياق الجدال نفسه الذي تحدى فيه تقيزاده ـ وهو بحكم الممثل الإيراني الموقع على اتفاق عام 1933 ـ بأن يرفض الاعتراف بالاتفاق.

والتزم تقيزاده، فأخبر المجلس الحائر والمرتبك أنه لم يكن لديه «أي علاقة بالاتفاق إلا أنه يحمل توقيعه»، وأنه لو لم يكن هو من وقع لوقع غيره ولكانت النتيجة ذاتها. لربما كانت هنالك «غفلةٌ» أو «خطأ» في توقيع الاتفاق تحت الضغط، ولكن:

> لم أكن سعيدًا أبدًا بتمديد امتياز [دارسي] [مدة ثلاثين عامًا أخرى]. وإن كانت هنالك غفلةٌ أو خطأ، فهذا ليس ذنب الأداة [أي يقصد نفسه]، بل هو ذنب الرجل القائم بالأعمال [أي رضا شاه] الذي أخطأ، ولسوء الحظ، ما كان بإمكانه التراجع عن خطئه[1].

أخذ الشعب بوحَ تقيزاده كدليل واضح على عدم قانونية اتفاق 1933، وكما تبين فيما بعد، فقد حسم بيانه مصير الاتفاق التكميلي.

ولكن، على الرغم من طلقاته الافتتاحية القوية، لم يكن اسكندري من تابع الصراع في المجلس، فكما ذُكر آنفًا، لم يكن هو المرشح الأفضل لقيادة حملة صليبية في مسألة النفط. أدى هذا الموضوع إلى ظهور مجموعة معارضة غير رسمية تتكون من: د. مظفر بقاعي، حسين مكي، سيد عبدالحسن هايرزاده، عبد القادر أزاد، غلام ميرزا راحيميان، الذين قرروا أن يتصرفوا بأنفسهم وقادوا حملة عالية النبرة لا هوادة فيها خارج المجلس وداخله، وانضم الدكتور عبد الله معظمي وأحمد رضوي ـ وكلاهما أصبحا فيما بعد قائدين كبيرين في الحركة الشعبية ـ إلى الجدال وحظيا بتأييد.

في جلسة 30 كانون الثاني/ يناير 1949 قرأ مكي رسالة من مصدّق هي ردٌّ على إحدى رسائله، ويذكر فيها مصدّق «صمته منذ هزيمة الشعب الإيراني في انتخابات المجلس الخامس عشر»، ولكنه أضاف أن الموضوع المطروح كان أكثر أهمية من

---

(1) المرجع السابق، ص. 128. على أي حال، عندما تدخّل محمد حسين خان كاشاني ليقول إنه «ليس هنالك إذًا أي أساس قانوني للاتفاق»، أضاف تقيزاده أنه «ليس لديه أي تعليق على المسألة». انظر أيضًا: **Khameh'i, Az Inshi'ab**; Husain Makki, **Kitab-i Siyah** (Tehran: Intisharat-i Naw, 1977); and Musaddiq, **Nutqha va Maktubat**, various volumes.

أن يمر في صمت. كانت خلاصته معتدلة إلى حدّ أنها نصحت بسحب اقتراح رفع الثقة الذي كان لا يزال على الطاولة، ولكنها تحدثت عن كشوفات تقيزاده بخصوص «الخيانة الكبرى التي ارتكبت بحق بلادنا الحبيبة خلال الدكتاتورية [أي رضا شاه]»، ونصح النواب بأن يستمروا بملاحقتهم مصالح إيران في النفط.

بعد بضعة أيام من ذلك أخفقت محاولة لاغتيال الشاه عندما كان يحضر حفلًا سنويًّا بمناسبة استقلال جامعة طهران. لقد تأكد اليوم أن مجموعة إرهابية من حزب توده (يقودها خسرو روزبه ونور الدين كيانوري) كانت وراء المحاولة، مع أن لجنة الحزب المركزية لم تكن تعرف بخصوص هذه المحاولة[1]. من المرجح جدًّا أيضًا أن الجنرال رزمارا كان متورطًا مع المنفذين من حزب توده. انتشرت شائعة تورط رزمارا يمينًا وشمالًا بعد الحادثة، وصدقها الكثير من السياسيين والأعيان (من ضمنهم المحافظون). بعيدًا عن المنقول الشفوي القوي في هذه المسألة، توضح بعض المصادر المنشورة أن الشاه والمؤسسة رأوا أن لرزمارا يدًا في المسألة. ولذلك، حسب رواية محمد ساعد (رئيس الوزراء في ذلك الوقت، وصديق مقرب من الشاه)، فقد قابل رزمارا ساعد في تلك الأمسية وأخبره بأنه أمر باعتقال آية الله كاشاني وقوام وسيد ضياء بصفتهم المشتبه فيهم الأساسيين:

> ولكن على أي حال، بما أنني كنت أؤمن بأن مصدر هذه القضية هو مكان آخر، فقد أخبرت رزمارا أن اعتقال سيد ضياء وقوام السلطنة ليس في مصلحتنا...
>
> أراد رزمارا أن يستغل الحادثة [في جامعة طهران] إلى أقصى حدّ ممكن والتي كان هو قد رتبها بأيادٍ أجنبية، وذلك من مبدأ أنه عن طريق اعتقاله وسجنه أناسًا ذوي نفوذ يفتح الطريق أمامه لرئاسته للوزراء[2].

كونَهُ وصف الحادثة التي كان شاهدًا عليها بالتفصيل، يشيرُ علي أكبر سياسي،

---

(1) انظر Kishavatz, **Man Muttaham Mikunam,** and Khameh'i, **Az Inshi'ab ta Kutida.**

(2) انظر مقابلة Sa'id with the newspaper **Iradeh-yi Azerbaijan,** quoted verbatim in «Khameh-i»، المرجع السابق، ص 129-128.

وهو في ذلك الوقت رئيس جامعة طهران إلى أنه، بعد أن نزع الحراس سلاح المعتدي وضربوه ضربًا مبرحًا، قام رئيس الشرطة فجأة بسحب مسدسه و«أطلق رصاصة في رأس المعتدي نصف الحي، ربما من أجل التأكد من موته مباشرةً، وأن لا يعود هنالك حاجةٌ إلى عناء التحقيق والاستجوابات». ويتابع:

هنالك نقطة أخرى قد تساعد في توضيح جذور عملية الاغتيال هذه، وهي أن رئيس الأركان [أي رزمارا] لم يكن حاضرًا في اللقاء ذلك اليوم، مع أنه كان دائمًا حاضرًا في مثل هذه اللقاءات، من ضمنها المناسبات [مناسبات استقلال الجامعة]. أذكر جيدًا أنه، قبل وصول الشاه، لاحظ محمد جام وهو وزير ديوان هذا الغياب [غياب رزمارا]، وقال لي: «أين رئيس الأركان؟ سوف يصل جلالته في أي لحظة الآن، ولكنه لم يصل حتى الآن». وبعد الحادثة، تقول إحدى الروايات التي تتحدث عن محاولة اغتيال الشاه أن رزمارا، رئيس الأركان، كان متورطًا في الخطة وينتظر في مكتبه سماع خبر نجاح المحاولة ليتسلم مقاليد البلاد مباشرةً. وفي أي حال، فإن محاولة الاغتيال الناجحة التي قضى هو فيها فيما بعد يُنظرُ إليها على أنها تأكيد للنظرية المذكورة فوق[1].

هنا ينوه سياسي إلى الاحتمال الأقوى من سابقه بأن الشاه تورط لاحقًا في اغتيال رزمارا في آذار/ مارس 1951 عندما كان رئيسًا للوزراء (انظر الفصل 7). لقد ناقش أنور خامجي قضية محاولة اغتيال الشاه وتورط رزمارا فيها بتفصيل كبير، والذي يمكن للقارئ المهتم أن يطلع عليه لمعلومات أكبر[2].

على أي حال، فقد لِيمَ حزب توده ككل وآية الله كاشاني. مُنع حزب توده بسرعة، ونفي آية الله كاشاني بسرعة إلى بيروت. بوجود قادة توده في السجن، واتفاق نفط جديد تحت الإعداد، والصراع في المجلس، تمت دعوة جمعية تأسيسية (في أيار/ مايو) عدلت الدستور لتمنح الشاه سلطة فض البرلمان. تمتعت اللجنة

(1) انظر **Ali Akbar Siyasi, Guzarish-i Yek Zindigi** (London: Siyasi, 1988), pp. 15-214

(2) انظر **Az Inshi'ab ta Kudita,** pp. 47-123. انظر أيضًا تلميح حسين علاء غير المباشر إلى تورط رزمارا في المسألة في رسالته في 12 شباط/ فبراير 1949 إلى د. قاسم غني، **Yaddashta,** vol. 9, pp. 5-564.

بدعم المؤسسة الدينية في قم وطهران، والذين قلقوا من محاولة اغتيال الشاه وسعدوا بتدمير حزب توده[1].

كانت الفكرة منتشرة بين أصدقاء الشاه ومريديه، ونوقشت في لقاء بين أبي الحسن ابتهاج وهو رئيس بنك إيران الوطني، ود. قاسم غاني في تشرين الأول/ أكتوبر 1948[2]. إن دواعي الشاه والمؤسسة في ذلك واضحة، كان كلاهما يريد زيادة سلطة الشاه، واستخدام التعديل كتهديد من أجل تأمين مرور سريع لورقة مشروع الاتفاق التكميلي والتي كانت تحت الإعداد. ولكن تعاون رزمارا كان له دوافع أعقد سوف تُناقش بالتفصيل فيما يلي.

ردت معارضة المجلس بشدة ضد الحركة، ورفعت الثقة عن الحكومة بسببها. وكتب كاشاني من بيروت شاجبًا الجمعية والتعديل كليهما، مصدّق تحدث ضدها أيضًا (بعد الحدث) في خطابه العام المهم في أيلول/ سبتمبر، حيثُ وصفها بأنها سلاحٌ لإرعاب المجلس من أجل الإذعان لاتفاق النفط المرتقب. كتب قوام إلى الشاه من أوروبا مباشرةً، ودان التعديل بوصفه ضربة للحكومة الدستورية، ورد الشاه على ذلك بعنف، فسحب لقب جناب أشرف والذي كان قد منحهُ إياه لدوره في حادثة أذربيجان، ورد قوام عن طريق توزيع رد قوي بين أعضاء المؤسسة السياسية[3].

أرسلت ورقة مشروع الاتفاق التكميلي إلى المجلس الخامس عشر في 19 تموز/ يوليو، قبل بضعة أيام من نهاية حياة البرلمان. أملت الحكومة في أن تطلق الاتفاق سريعًا عبر مجلس النواب، وذلك في ظل عدم وضوح نتائج الانتخابات العامة التالية. بدأت قراءة ورقة المشروع الثانية قبل ثلاثة أيام من عطلة البرلمان.

---

(1) أرسل آية الله بوروجوردي برقية لدعم الشاه، ولكنه لم يقل شيئًا عن معاملة كاشاني القاسية (الذي كان في واقع الأمر بريئًا من التهمة). تقريبًا في الوقت نفسه عُقد مؤتمرٌ للقادة الدينين في قُم وقرر منع النشاط السياسي من قبل العلماء. انظر أيضًا، الفصل 12 أدناه.

(2) من أجل التفاصيل كاملة، انظر **Ghani, Yaddashtha**.

(3) من أجل النص الكامل لرسائل قوام، انظر **Ali Vusuq, Chahar Fasl** (Tehran: Vusuq, 1982), pp. 33-43; and Ghani, Yaddashtha, vol. 9, pp. 17-610.

ماطلت المعارضة ـ خصوصًا بقاعي ومكي ـ القرار وعوقته. لقد حاربوا بقوة وشجاعة كبيرة، ولكنهم دانوا بنجاحهم في منع مرور المشروع للرأي العام الذين كانوا هم من ساعدوا في تأجيجه. تنبهت الصحافة إلى موضوع النفط أكثر من أي وقت مضى، وأصبح قادة البازار نشطين، وتم سحب الطلاب إلى الحملة، وعقدت لقاءات عامة بشكل دوري دعمًا لمعارضة المجلس. وبحلول وقت الانتخابات العامة كان مكي وبقاعي قد أخرجا مصدّقًا من «عزلته السياسية» ليقود الحركة.

الجبهة الوطنية

كان هنالك عاملان مفيدان بشكل خاص في ظهور حركة شعبية بخصوص موضوع النفط وأيضًا التشكل اللاحق للجبهة الوطنية. أولًا، إخفاق حزب توده وهبوط معنوياته بسبب أزمة أذربيجان ومقاطعته لانتخابات المجلس الخامس عشر والصراع الداخلي الذي أدى إلى انقسام الحزب في كانون الثاني/ يناير 1948، وبالتالي منعه في شباط/ فبراير1949. وثانيًا، سقوط قوام وانسحابه من المشهد السياسي ماعدا فترة قصيرة في تموز/ يوليو 1952.

عندما انتهى المجلس الخامس عشر تقاربت الصفوف وظهرت خطوط المعركة في كل الأطراف. خارج طهران، كانت الانتخابات بيد القوى المركزية والمحلية إلى حدّ كبير، أي الشاه ورزمارا وقادة الجيش وملاك الأراضي والأقطاب المحلية. ولكن نواب طهران الاثني عشر كان لهم سلطة واحترام أكثر من الآخرين، فبسبب ثقل المرشحين كان هنالك انتباه شعبي لتزوير الانتخابات ويعني ذلك بالتالي أن انتخابات طهران سوف تعكس بشكل أدق مزاج البلاد. أكثر من ذلك، كان مرشحو المعارضة في هذه الانتخابات مجموعةً صلبةً من الرجال، وكان وجودهم في المجلس سوف يوفر (كما وفّر فعلًا) قاعدة نفوذ ونقطة مركزية لتنظيم الجمهور السياسي غير المتبلور والذي يقع خارج مدى المؤسسة وحزب توده، أي القاعدة الشعبية غير المستخدمة لـ«قوة ثالثة».

في صيف 1949 ولدت صحيفتان يوميتان جديدتان: صحيفة بختياري أمروز التي كان يملكها الدكتور حسين فاطمي وشاهد التي كان يملكها الدكتور مظفر

بقاعي. صدر العدد الأول من بختياري أمروز في 30 حزيران/ يونيو بمقالةٍ رئيسيةٍ عنوانها «الحرية أو الموت» كتبها فاطمي نفسه. كان للصحيفة إذًا موقف سياسي واضح ولكنها لم تكن صحيفة سياسية بالمعنى الضيق للكلمة. كان يقصد منها أن تكون صحيفةً يوميةً ذات توزيع واسع، قادرة على المنافسة (كما فعلت فعلًا) مع **اطلاعات** و**كايهان** وهما «توأم» المؤسسة. من جانبٍ آخر، بدت صحيفة **شاهد** (والتي نشرت لأول مرة في 12 أيلول/ سبتمبر) كصحيفة حزبٍ أكثر، مع أن الحزب ما كان قد تشكل بعد، وكانت إلى حدٍ كبيرٍ أكثر صحيفةٍ جديةٍ من نوعها نشرت خارج مظلة توده منذ 1941.

كان مصدّق يصعد بسرعة كقائد للمعارضة ضمن إطارٍ دستوريٍ عريض، وكان هذا موقعًا لم يتخذه أحد فعلًا (من ضمنهم مصدّق) منذ مدرس. انضم إلى مجموعة معارضة المجلس الخامس عشر (مكي، بقاعي، هايرزاده، آزاد) شخصيات أخرى، وكان بعضهم يتمتعون بالسمعة الجيدة وأصحاب مناصب رسمية مهمة. كان اللهيار صالح، وهو القائد الفعلي لحزب إيران، قاضيًا مهمًّا ووزيرًا للعدل، وكان الدكتور علي شايغان يملأ كرسي القانون المدني في جامعة طهران، وكان عميدًا لتلك الكلية ووزيرًا للتعليم، وكان محمد ناريمان موظفًا كبيرًا قديرًا بشكلٍ خاص وذا سمعة جيدة في وزارة المالية، وكان الدكتور كريم سانجابي عضوًا رائدًا في حزب إيران وبروفيسورًا في القانون في جامعة طهران، وكان الدكتور حسين فاطمي، وهو صحفي يافع وموهوب، قد عاد توًّا من أوروبا حيث أتم دراسته الأكاديمية. لم يكن آخرون مثل أحمد راضوي، كاظم حاسبي، مهدي بازرجان، أحمد زيراكزاده، إلخ (معظمهم كانوا أيضًا أساتذةً في الجامعة درسوا في الخارج) قد أصبحوا محط أنظارٍ بعد، ولكنهم على الرغم من ذلك كانوا فاعلين في الحركة.

في 13 تشرين الأول 1949 تجمع حشد كبير من الناس خارج منزل مصدّق وتبعوه إلى البوابات الرئيسية من قصر الشاه القريب، حيث أودع مصدّق بيانا يدعي فيه تزويرًا بالجملة للانتخابات في المحافظات ويطالب بإبطال نتائجها. كان الجمهور شكوكًا جدًّا من دوافع ساعد (رئيس الوزراء) والدكتور مانوشهر إقبال

(وزير الداخلية) وعبد الحسين هزير (وهو في هذا الوقت وزير البلاط الملكي)، فكلهم ينتمي إلى حزب الشاه. ولكنه كان قلقًا حتى أكثر من ذلك من الجنرال رزمارا ونفوذه المتصاعد داخل الجيش وخارجه. وبدا أيضًا وكأن رئيس الشرطة القائد اللواء صفاري بين يدي رزمارا تمامًا، مع أن أحداثًا لاحقة تعطي انطباعًا بأن صفاري ربما كان مخبر الشاه داخل دائرة رزمارا.

كان الحشد وقادته يطلبون الإذن لينفذوا بسط (اعتصام) في أراضي القصر. شرح هزير والجنرال شفقت (قائد الحرس الملكي) أن هذا غير ممكن. وافقوا في النهاية على السماح لمصدق، الذي رُحِّب به بتحية عسكرية، وتسعة عشر آخرين أن يدخلوا القصر. استمر سبعةٌ من أصل هؤلاء (شايغان، سانجابي، فاطمي، ناريمان، أميرعلائي، زيراكزاده، كاوياني) بدعم مصدّق حتى انقلاب 1953، وانفصل خمسة منهم (بقاعي، مكي، هايرزاده، أزاد وموشار) فيما بعد، وعارضوا حكومة مصدّق، وأربعة منهم (سيد جعفر غراوي، أرسالان خلعتبري، حسن صدر، جلالي نائيني) ظلوا على الحياد أو أصبحوا نقادًا معتدلين لمصدق، والباقون (عميدي نوري، أحمد مالكي، عباس خليل) قطعوا فيما بعد علاقاتهم مع الحركة خلال فترة قصيرة من الزمن.

بعد أن قضى المعتصمون في البسط يومين بلا أحداث، قرروا أن يصعّدوا من احتجاجهم عن طريق بدء إضراب عن الطعام، ولكن ذلك لم يدم طويلًا لأن مصدّق واثنين آخرين كانوا بصحة سيئة، فأصدروا في 17 تشرين الأول/ أكتوبر بيانًا طويلًا يتحدث عن مخاوفهم من أن تزوير الانتخابات سوف يؤدي إلى تملك غير مشروع لـ«أهم ممتلكات إيران»[1]، أي النفط، وغادروا القصر فارغي الأيدي على ما يبدو. التقوا بعد ذلك في منزل مصدّق واتخذوا قرارًا أثبت فيما بعد أنه أبعد وصولًا من الحملة الانتخابية نفسها، فحتى ذلك الوقت، كانوا لا يزالون مجموعة من السياسيين

---

(1) **Bakhtar-i Imruz,** 18 October 1949. انظر رواية حسين مكي كشاهد عيان عن الـ بسط في **Khal'-i Yad** (Tehran: Bungah-i Tarjumeh va Nashr-i Kitab, 1981). انظر أيضًا، Khameh'i, **Az Inshi'ab,** and Yumgani, **Karnameh.**

ذوي السمعة الجيدة يقودون حشدًا كبيرًا. من الصحيح أنهم حتى كمجموعة لم يكونوا بلا اسم أو بلا جذور (في السياسة وغيرها)، كان يصفهم الصديق والعدو بشكل عام بالمصطلح التاريخي ملّيون أي « من الشعب» عكس الدولة المستبدة وداعميها الأجانب). ولكنهم باتوا يشعرون الآن أنهم بحاجة (إضافةً إلى اسم ومنصة سياسية) إلى إطار سياسي، فكلمة ملي لا تعني «قومي»، بل تعني أمرين: «شعبي» أو «ديمقرطي»، و«وطني» أو «غير أجنبي»، فتصف بأناقة هدف الحركة باستقلال البلاد الكامل من أجل تأسيس الحكومة الديمقراطية وتوسيعها[1].

كان هنالك شيءٌ من الاختلاف بخصوص طبيعة المنظمة السياسية التي يتطلعون إليها ونوعها، ووجد هذا صدىً في مقالة حسين فاطمي في بختياري إمروز في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1949 إذ كتب أن المطلوب هو «إما حزب قوي أو جبهة قوية». في النهاية، تم الإجماع على تفضيل الأخيرة. كان هنالك أيضًا جدال حول السؤال التنظيمي، بشكلٍ خاص حول إذا ما كانت الجبهة ستتألف من أعضاء أفراد أو أحزاب ومنظمات موجودة أو ستوجد لاحقًا، وسرعان ما انحل الموضوع بتفضيل الأخيرة، ولكن الموضوع ظهر مجددًا وبقوة بعد سنين في سياق الجبهتين الوطنيتين الثانية والثالثة (انظر الفصول 16 و17). تألفت قيادة الجبهة، إلى جانب الأعضاء المؤسسين، من ممثلين عن المنظمات المنضمة إليها، وكانت في هذه الوقت هي: حزب إيران، ومجموعة عمل بقاعي لحرية الانتخابات، ولجنة نقابات البازار. وانضم إليهم فيما بعد بعض الأحزاب السياسية (الموجودة أو الناشئة) لا سيما حزب زحمتكشان (انظر الفصل 7).

تم إعلان تشكُّل الجبهة في 23 تشرين الأول/ أكتوبر، وفي اليوم نفسه، وصفت صحيفة توده السرية قادتها بأنهم عملاء للإمبريالية والبلاط الملكي[2]. بعد عشرة أيام، قام سيد حسين إمامي، وهو عضو في فدائيان إسلام، بإطلاق النار على عبد

(1) عن معنى وأهمية ملت، ملي وملّيون، انظر Katouzian, «The Aridisolatic Society», **Political Economyi, and Khatirat-ir Siyasi,** and chapter 18 below.

(2) انظر **Mardum,** 23 October 1949.

الحسين هزير في مسجد سيباهاسلر حيث كان يوزع هدايا على قادة تعزية في جلسة دينية عقدت باسم البلاط الملكي. كان يُعرف عن هزير أنه على علاقات جيدة جدًّا مع المؤسسة الدينية في قم وطهران، واستخدم في إحدى المرات نفوذه خدمةً لهم لإنقاذ إيماني من العدالة بعد اغتياله لأحمد كسراوي.

كان الدافع وراء الاغتيال سياسيًّا. كان مسجد سيباهاسلر مركزًا انتخابيًّا رئيسيًّا في طهران، وكانت هنالك مخاوف حقيقية من استبدال صناديق اقتراع كاملة، وكان بعض قادة الجبهة الوطنية، بالأخص مكي وناريمان، يراقبون عن كثب كل التحركات داخل الجامع ليلًا ونهارًا. كان هزير متورطًا بعمق في عملية تزوير الانتخابات، مع أن وجوده في الجامع في ذلك الوقت كان له هدفٌ آخر. لم يكن عند قادة الجبهة أي علم بنية الفدائيين في اغتيال هزير بسبب سوء سمعته العامة (والاشتباه بكونه «عميلًا للبريطانيين») وبسبب تورطه في تزوير الانتخابات. ولكن النظام استخدم الحادثة ليتخذ تدابير ضد الجبهة ويحتوي نشاطاتها. تم جمع معارضة المجلس الخامس عشر ـ بقاعي ومكي وآزاد وهايرزاده ـ ونُفِيَ مصدّق إلى أحمدأباد.

كان الشاه خلف حكومة ساعد الموالية لبريطانيا والتي كانت بدورها خلف تزوير الانتخابات، ولكنه كان يخاف رزمارا أكثر من مصدّق، بالإضافة إلى ذلك، كان مستعدًا لأن يستمع للأميركيين، ويأمل في أن يجرهم إلى السياسة الإيرانية بصفتهم قوةً موازية ومضادة لبريطانيا والاتحاد السوفييتي وكمانح مساعدات معطاء أيضًا. كانت وزارة الخارجية الأميركية تراقب الانتخابات الإيرانية عن كثب، وزار أربعة سيناتورات أميركيين طهران بعد بضعة أيام من اغتيال هزير[1]. أُتبعت زيارتهم بإبطال انتخابات طهران التي لم تكن قد انتهت بعد، وتسريح القائد اللواء سافاراي رئيس الشرطة والذي استبدل به الجنرال زاهدي، وهو حليف الشاه المقرب وغريم رزمارا في الجيش. بعد ثلاثة أيام من ذلك، زار طهران جورج ماكغي وهو سكرتير ثالث في وزارة الخارجية الأميركيةً يافع وليبرالي. تبع ذلك إخلاء سبيل بقاعي والآخرين من

(1) Bakhtar-i Imruz, 10 November 1949.

السجن ورفع الحظر عن تحركات مصدّق[1]. اعتقل بقاعي بعد أقل من أربعة أسابيع من ذلك في آخر أيام عام 1949. دافع بقاعي عن نفسه في محاكمته العسكرية (ليس أقل من ذلك) ضد اتهامات بالتحريض على الفتنة بين القوات المسلحة وانتهى ذلك بإصدار حكم طويل بالسجن، ولكن أخلي سبيله بعد عدة أسابيع.

في أثناء ذلك بدأ موقف الشاه تجاه مصدّق والجبهة الوطنية بإظهار تغير ملحوظ،وذلك بسبب خوفه من رزمارا والرأي الأميركي الليبرالي. كتب حسين علاء السفير الإيراني في واشنطن في أيلول/ سبتمبر 1948 إلى صديقه المقرب قاسم غني:

> الانطباع الذي يأخذه المرء من المحادثات الخاصة مع القادة الأميركيين هنا هو أنهم ليسوا مسرورين جدًّا من سلوك شاهنا وحكومتنا... لقد ترك استخدامُ النفوذ البريطاني من أجل التعديل الدستوري لزيادة نفوذ الشاه [أي منحه السلطة بصرف المجلس إلخ والتي حصل عليها في أوائل 1949] انطباعًا سيئًا هنا... ثالثًا، هم يرون الوضع في أذربيجان، أي المعاملة السيئة للناس هناك من قبل الجيش... بريبٍ كبير[2].

كان علاء في ذلك الوقت من مريدي الشاه وناصحًا وفيًا له، ومن المؤكد أنه قد أرسل له هذه المعلومات وأكثر بصفته الشخصية وكسفيرٍ أيضًا. بعد عودته من زيارةٍ إلى الولايات المتحدة التقى الشاه مصدّق مطولًا، ومنحه وعده بمعارضة تزوير الانتخابات في طهران. كان المجلس السادس عشر منعقدًا خلال انتخابات طهران الجديدة، ولكن المناخ السياسي الآن قد تحسن بشكل محسوس باتجاه الجبهة الوطنية وقائدها. تراجع ساعد عن انتخابات طهران، ولم ينظم زاهدي تزويرًا للانتخابات وعاد قادة الجبهة الستة ـ مصدّق وبقاعي ومكي وهايرزاده وناريمان وشايغان ـ نوابًا في المجلس، وانتُخب آية الله كاشاني، الذي كان أيضًا على قائمة الجبهة للمرشحين، غيابيًا، ولكنه لم يتخذ مقعده قط في هذا المجلس ولا الذي تلاه. بالإضافة إلى ذلك، عاد اللهيار صالح كنائبٍ عن كاشان، وهي بلده الأصل حيث

(1) المرجع السابق، 7 أيلول/ ديسمبر 1949.
(2) انظر Ghani, **Yaddashtha**, vol. 9, p. 561.

دارت معركة مشابهة ضد تزوير الانتخابات. كانوا فريقًا صغيرًا، ولكنهم كانوا أقوى مجموعة معارضة برلمانية حتى ذلك الوقت في تاريخ المجلس.

كان الشاه والمؤسسة يأملون في أنهم، عن طريق تراجعهم التكتيكي في انتخابات طهران، سيصيبون أكثر من عصفور بحجرٍ واحد: يسترضون مصدّق والجبهة وجمهورها الواسع، وينشئون حاجزًا خارجيًا ضد رزمارا الذي كان يحصل على المساعدة من حزب توده، ويبقون حكومة ساعد في السلطة من أجل تمرير الاتفاق التكميلي. ولكن هذا لم ينجح، لقد نظرت الجبهة إلى ساعد على أنه رئيس وزراء موالٍ للبريطانيين على نحوٍ لا عودة فيه، لا يستطيعون أن يعقدوا معه صفقةً حقيقية بخصوص النفط أو الديمقراطية. ومن جهةٍ أخرى، كان رزمارا يحضر بصمتٍ الأرضية لرئاسته للوزراء، فلم تدم وزارة ساعد الجديدة حتى شهرًا، فسقطت في التاسع عشر من آذار/ مارس قبل سنةٍ تمامًا تقريبًا من ورقة مشروع تأميم النفط التي مررها المجلس.

خلف علي منصور (منصور الملك) ساعد كرئيس وزراء انتقالي كان محافظًا، وتمت إدانته بالاختلاس في عهد رضا شاه، وكان يشتبه في أن له دوافع موالية للبريطانيين. وضعت السفارة البريطانية في طهران ضغوطًا عليه ليمرر ورقة مشروع الاتفاق التكميلي في المجلس ولكن لم تكن عنده الجرأة لمواجهة حملة صليبية ضد نفسه داخل وخارج المجلس. ومن جانبٍ آخر، لم يكن يريد أن يعادي شركة النفط الأنجلو-إيرانية والحكومة البريطانية[1]. وجد حل ذلك في إنشاء لجنة مخصصة للنفط في المجلس من أجل التحقيق في الموضوع وتقديم تقرير عن الاتفاق المطروح للمجلس. اقترح د.حسن علوي، وهو محافظ متشدد، هذه الفكرة في أثناء جلسة. كان مصدّق يتوقع حيلةً لإخراج الجدال من الرأي العام، فعارض هذا

(1) R. W. Ferrier, «The British Government, The Anglo-Iranian Oil Compay, and Iranian Oil» in J. Bill and R. Louis (eds), **Musaddiq, Iranian Nationalism and Oil** (London: I.B. Tauris and Austin: University of Texas Press, 1988).

الاقتراح. من سخرية التاريخ أن هذه اللجنة ذاتها كان مقدرًا لها أن تصبح أداةً لرفض ورقة المشروع وتأميم النفط الإيراني (انظر الفصل 7).

انتخبت اللجنة التي تتضمن ثمانية عشر عضوًا في 21 حزيران/ يونيو 1950، وبعد خمسة أيام، استطاع رزمارا إزاحة منصور وظهر على الملأ، بصفته رئيسًا للوزراء، كالرجل الأكثر نفوذًا في البلاد. كانت الحركة الشعبية كلها تشك بانقلاب قادم. في اليوم الذي قدم فيه رزمارا حكومته للمجلس، أثار مصدّق ومجموعة المعارضة البرلمانية ضجةً في القاعة لم يسمع لها مثيل منذ الصراع ضد جمهورية رضا خان[1]. حضر كاشاني نفسه للعمل، وكان قد سمح له بالعودة إلى البلاد قبل أسبوعين من ذلك[2]. أصبحت صحيفة شاهد التي يملكها بقاعي العضو الأعلى صوتًا في المعارضة، وعندما بدأت الشرطة ورجال مأجورون بالتدخل في مبيعاتها ـ إذ لم يكونوا يستطيعون منعها بسبب حصانة بقاعي البرلمانية قام ـ بقاعي وناريمان ومكي و(أحيانًا هايرزاده) بتوزيعها بأنفسهم في شوارع طهران.

كان هذا هو الوقت الذي ترأس فيه مصدّق المعارضة داخل المجلس وقاد بقاعي الحملة في شوارع طهران، ومع أنه لم يكن لديه بعد حزب سياسي يخصه فقد أبقى مجموعة العمل من أجل حرية الانتخابات فاعلة، وكان يدعمه متطوعون من صفوف الحركة. في كانون الأول/ ديسمبر 1950، هاجمت مجموعة من الأشراس مكاتب شاهد من أجل تلقين بقاعي نفسه درسًا، فقد كان يقضي لياليه داخلها. حسب رواية بقاعي، كانت الشرطة تساعدهم وتحميهم وكان قائد الشرطة الآن الجنرال محمد دفتري (وهو أحد أقرباء مصدّق، سيرد الحديث عنه أكثر في الفصلين 12 و13). قام بقاعي بتحصين المبنى ونبه العامة، وقاد دفاعًا وهجومًا مضادًا، وأصبح

(1) من أجل تفاصيل إجراءات المجلس في ذلك اليوم (27 حزيران/ يونيو 1950)، انظر Musaddiq, **Nutqha na Maktubat**, vol. 1.

(2) المرجع السابق، من أجل النص الكامل لتصريحه العام (27 حزيران/ يونيو 1950).

بطل الساعة[1]. منذ هذه اللحظة ظهر بقاعي بصورة الوريث ـ اليافع والقدير ـ المؤكد للحركة، وذلك حتى معارضته لحكومة مصدّق في 1952.

كان قد مر على جدال النفط بعض الوقت حتى الآن، ولكن رزمارا هو الذي تصرف كالمحفز في نهضة الحركة الشعبية بمعناها الكامل. لقد كانت هذه، بالعديد من الأساليب لحظتهم الأفضل.

(1) من أجل رواية كاملة عن الحادث، انظر خطاب بقاعي المتحدي في المجلس في Baqa'i, **Dar Pishagh-i Tarikh** (Kirman: Parm, n.d.) (preface signed in June 1979).

الفصل السابع

الحركة الشعبية وتأميم النفط

رزمارا رئيسًا للوزراء

كان علي رزمارا في السابعة والأربعين عندما أصبح رئيسًا للوزراء، وكان إلى حدٍ بعيد أصغر فريقٍ في الجيش، وكانت تلك أعلى رتبة عسكرية في البلاد. تلقى تدريبه العسكري في الأكاديمية العسكرية الفرنسية، وصعد من رتبة ملازم ثالث إلى رئيس الأركان العامة، والقائد الأكثر سلطةً في الجيش الإيراني. إلى جانب ذكائه وقدرته الواضحين، كان مجتهدًا جدًّا في عمله، ويجمع بين القدرة البدنية واللياقة والأعصاب القوية بشكل غير عادي.

كان مظهره العلني وسلوكه يليقان بإنسان متعلم ومهذب ولبق بشكل يكاد يكون مدنيًا، بالتضاد مع هذه الصورة الخارجية كان يعرف داخل الجيش بأنه رجل انضباطي قوي وحتى قاسٍ. كانت له شعبية بين الضباط الذين هم تحت رتبة جنرال بسبب فعاليته والتزامه، ولكنه كان مكروهًا من قبل معظم الألوية بسبب سلطته ونجاحه. كان هذا كافيًا أيضًا ليحصل على كره الشاه، حتى لو أن هذا الأخير لم يكن على درايةٍ كاملة بأحلام الجنرال[1].

---

(1) من أجل بعض الوصوف الصورية عن رزمارا كقائد عسكري، انظر Colonel G. Msavvar-Rahmani, **Khatirat-i Siyasi: Bist-va-Panj Sal dar Niru-yi Hava'i-yi Iran** (Tehran: Ravaq, 1984).

كان رزمارا ضابطًا متعلمًا من الطبقة الوسطى، ولكنه كان نسخةً من رضا خان في كل جانب آخر تقريبًا، مهذب، قوي، جريء، قاس، أحادي التفكير وداهية سياسية، وكان رزمارا، مثل رضا خان، يرى نفسه وطنيًا، مقدرًا له أن ينقذ البلاد من الفوضى والتخلف. كان تصوره عن الحداثة سطحيًا، ومبنيًا على موقفه الذاتي من الأوروبيين: كان اثنان من «إصلاحاته» عندما كان رئيسًا للوزراء هما إزالة باعة الشوارع من بازار طهران، وفرض غرامة على الخروج بثياب النوم أو ملابس مشابهة غير رسمية (وكان هذا هو المعتاد في الشوارع الضيقة من الأحياء التقليدية). كان عنده نفور طبيعي من الديمقراطية والحرية، وكان يتمنى إنشاء سلطته الكاملة في البلاد إذ أنه كان أكيدًا من أن ما هو جيد لرزمارا هو جيد أيضًا لإيران.

كان أسلوبه ومقاربته وتكنيكاته أيضًا تشابه تلك عند رضا شاه. عن طريق العمل الجاد والدبلوماسية الجيدة الصرفين أسس مكانًا لنفسه داخل القوات المسلحة جعله يبدو أنه يكاد يكون لا غنى عنه لوجود القوات المسلحة وتطويرها. كان العديد من الضباط يؤمنون بأن مواقعهم الشخصية وفرصهم (وفرص الجيش والبلاد أيضًا) كلها مرتبطة به. وتمامًا كما تخلص رضا شاه في أحد الأيام من الضباط السويديين في الدرك، كذلك استعاد أيضًا رزمارا القيادة الكاملة للقوات شبه العسكرية من المستشار الأميركي الجنرال شوارزكوف، وبذلك تخلص من صديقٍ مقرب للشاه والجنرال زاهدي، وزاد من سلطته وهيبته بضربةٍ واحدة.

لم تكن له جذور في المؤسسة السياسية، ومع ذلك استطاع أن يجد عدة حلفاءَ مهمين داخلها، لأنهم كانوا يعتقدون أنه الحصان الرابح، ولأنهم كانوا خائفين من خسارة السلطة للدمليون وحزب توده. في الوقت نفسه، كانت حداثته الزائفة تجذب حزب توده واليمين المغرَّب.

كان حزب توده يرى فيه (إلى حدّ كبير مثلما كان الاشتراكيون القدماء والشيوعيون يرون في رضا خان) نوعًا من القائد «الديمقراطي من الطبقات الوسطى» الذي يستطيعون أن يتحالفوا معه ضد الشاه والمحافظين. كان هذا في جزءٍ منه بسبب تنميته الحذرة للعلاقات الودودة مع الاتحاد السوفييتي، حتى إنه كانت هنالك اتفاقية

تجارية إيرانية سوفييتية جديدة مشابهة لتلك التي وضعها رضا خان في 1927، ومع أن الاتحاد السوفييتي وحزب توده كليهما كانا يعتقدان أنه «عميل بريطاني»، ولكن ذلك لم يكن أبدًا غير قابلٍ للاحتمال مثل فرص نمو النفوذ الأميركي في البلاد[1]. في الواقع، كان رزمارا حذرًا في مصادقة القوى الثلاثة كلها من أجل مصلحة خططه الخاصة، وتظهر الأدلة أنهم كلهم كانوا يرونه (مثل رضا خان بين 1924 و1926) كأفضل بديلٍ موجود في إيران. كان عنده دعمٌ أميركي (عن طريق مستشارهم للشاه) من أجل أنْ يصبح رئيسًا للوزراء، وكانت الولايات المتحدة مستعدةً لمنح دعم أجنبي لإيران تحت قيادته. من جانبٍ آخر، تظهر رسالة من الخارجية البريطانية إلى وزارة كليمنت أتلي بخصوص الوضع في إيران أنهم كانوا هم أيضًا راضين عن رزمارا رئيسًا للوزراء، مع أن الرسالة لا تظهر أنه كان «عميل»[2].

اتهم الاتحاد السوفييتي وحزب توده كلاهما الولاياتِ المتحدةَ بأنها نظمت اغتيال رزمارا. كتبت برافادا، وهي الصحيفة اليومية للحزب الشيوعي السوفييتي، أنه «قتلته الحلقة المقربة من الأميركيين... كان رزمارا الوحيد الذي يحاول تحسين العلاقات الإيرانية السوفييتية... الأميركيون وحدهم كانت لهم مصلحة في تدمير رزمارا»[3]. كانت نظريتهم تقول إن رزمـارا حاول حل مسألة النفط لمصلحة البريطانيين، وذلك باستبعاد الولايات المتحدة، ولذلك فالأميركيون خلف اغتياله. أعادت طرح جدالهم صحيفة بيسوي آيانده (يومية حزب توده) بعد شهرٍ من ذلك: «بعد أن أصبح من الواضح أن وصول رزمارا إلى القيادة لم يكن مرحبًا به عند

---

(1) حتى في وقت متأخر مثل اليوم قبل ثورة 21 تموز/يوليو 1952 (عندما كان قوام رئيسًا للوزراء لفترة وجيزة)، وصف حزبُ توده رزمارا بأنه «عميل» بريطاني، ومصدّق بأنه «عميل» أميركي». انظر Bisu-yi Ayandeh, 20 July, 1952.

(2) الوثيقة البريطانية المقصودة اقتبست بالكامل في Khameh'i in Az Inshi'ab ta Kutdita, pp. 283-6. من أجل الدعم الأميركي لرزمارا انظر رواية غني عن محادثته مع جون ويلي (السفير الأميركي) في Ghani, Yaddashatha, vol. 11.

(3) مقتبس في Kayhan, 19 March 1951 (اليوم قبل تأميم النفط). انظر أيضًا George McGhee, Enovy to the Middle World: Adventures in Diplomacy (New York: Harper and Row, 1983).

الأميركيين، أطلقت بضع طلقات على مسجد طهران [كذا] مما أنهى حياة رئيس الوزراء الإيراني»[1]. أثبت هذا أيضًا أن مصدّق والجبهة الوطنية كانوا «عملاء للامبريالية الأميركية» ووضعوا في السلطة من أجل تقديم نفط إيران إلى شركات النفط الأميركية، كانت تلك نظريةً غير ذكية وغير صحيحة في الجانبين كليهما.

كان رزمارا يحظى بدعم الجيش خلفه، مع أن حلفاء الشاه بين الجنرالات ـ لاسيما الجنرال فضل الله زاهدي ـ كانوا لا يزالون يملكون مقدارًا معقولًا من النفوذ في الجيش. كان الشاه والجبهة الوطنية ضد رزمارا، كلٌ لأسبابه الخاصة، وكذلك كانت القيادة الدينية كلها والمجتمع، إن كانت المؤسسة الدينية المحافظة أو الميول الراديكالية الدينية (التي يقودها كاشاني) والتي كانت في ذلك الوقت تحظى بدعم فدائيان إسلام.

في 27 أيار/ مايو 1950، استقال زاهدي من منصبه كرئيس شرطة البلاد بعد خلافٍ مع رزمارا، في تلك الأمسية تم اغتيال أحمد دهكان، كان دهكان ناشر صحفٍ قويًّا ويملك مسرحًا ونائبًا في المجلس يدين لسلطته ونفوذه ثمانية نوابٍ آخرين بمقاعدهم. كان القاتل المدان هو حسن جعفري، عضو سري في توده ينتمي إلى فرع كيانوري روزبه نفسه الذي نظم اغتيال الصحافي المتقد والمجرد من المبادئ محمد مسعود، ومحاولة اغتيال الشاه. ولكن على أي حال، كان العديد يعتقدون أن الاغتيال هو نتيجة تعاون بين رزمارا وحزب توده. بالفعل، كاد بقاعي الذي كان أحد مستشاري الدفاع في محاكمة جعفري ـ كان من الممكن في ذلك الوقت أن يكون هنالك مستشارون من العامة في القضايا الجنائية ـ أن يقول أن رزمارا هو المجرم[2]. بعد شهرٍ من اغتيال دهكان أصبح رزمارا رئيسًا للوزراء.

---

(1) Bisu-yi Ayandeh, 19 April 1951، يُقصد من العبارة «أُطلقت بضع عيارات نارية» أن تُلمح أن طهماسبي لم يكن المعتدي الوحيد عليه. انظر المزيد في الأسفل.

(2) انظر خطاب بقاعي الدفاعي في محاكمة جعفري، Shahed, 12 September 1950. وفقًا لغني (Yaddashtha, vol. 8, p. 395) كان ديهكان عضوًا في دائرة الأميرة أشراف الداخلية. انظر أيضًا، Khameh'i, Az Inshi'ab ta Kudita، الذي يطرح نقاشًا مفصلا عن تعاون رزمارا وكايانوري في المسألة.

أدت محاولة اغتيال الشاه إلى حظر رسمي لحزب توده واعتقال العديد من قيادته. في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1950، ونتيجةً لتعاون رزمارا المشتبه مع شبكات توده العسكرية، هرب القادة من السجن وعبروا في النهاية الحدود إلى الاتحاد السوفييتي. اعتقد الشاه والمحافظون والجبهة الوطنية أن رزمارا ساعدهم على الهروب، لذلك هاجم فاطمي رزمارا وسخر منه (مع أنه لم يذكر اسمه فعلًا) في مقالةٍ في صحيفته في 17 كانون الأول/ ديسمبر. كيف كان من الممكن لضابط وعدة ضباط صف بأن يأخذوا المساجين من السجن (ويرافقهم إلى الباب اثنان من ضباط حرس السجن) دون أن يتركوا أدنى دليلٍ خلفهم إلا قبعةً عسكرية؟

> ربما تظن أن هذا الهروب من السجن هو حدث عادي لا يتعلق بكواليس نشاطات الحكومة. ولكن لا يمكننا أن نأخذ الأمور بهذه البساطة... فالادعاء الأكثر تناقضًا هو ما قالته البي بي سي BBC [النسخة الفارسية منها] ليلة البارحة، وهو أن ضباطًا معارضين لرزمارا هم المسؤولون عن ذلك...

بعد أسبوعٍ من ذلك، ذهب بقاعي أبعد من ذلك وأشار (في اجتماعٍ رسمي للمجلس حيثُ كان رزمارا حاضرًا) إلى رزمارا بأنه هو المجرم: «والآن فإن الجنرال الرفيع ورئيس الوزراء المحترم قد ساعد هؤلاء المساجين السياسيين على الهرب»[1]. لم يكن لتعاون رزمارا مع حزب توده جوانب أيديولوجية وكان بشكل كامل جزءًا من لعبته من أجل السلطة. ولكن تورطه المشتبه به في هروب قادة حزب توده من السجن كانت القشة الأخيرة عند معظم أصدقائه المحافظين، وأقلقت المؤسسة الدينية. كانت النظرية المهيمنة باستمرار عند المحافظين (والتي قالها جمال إيماني بحد ذاته في لجنة المجلس بخصوص النفط) تقول إنه كان هنالك توافق أنغلو سوفييتي صريح بخصوص إيران يوشك على تقسيم البلاد إلى مناطق نفوذ كما في 1907[2]. كان الشاه إضافةً إلى ذلك وبشكل واقعي يخاف من خسارة

(1) انظر الاقتباس الكامل المباشر عن السجلات الرسمية في H. Makki, Kitab-i Siyah (first edn 1951) (Tehran: Intisharat-i Naw, 1978).

(2) انظر المرجع السابق، ص. 297، مع أن إمامي هنا كان يقوم برد فعل على اتفاقية التجارة =

عرشه، حتى إنه كانت هنالك شائعات تدور في المؤسسة بخصوص انقلاب وشيك يقوده رزمارا[1]. من جانبٍ آخر، كان قادة الجبهة الوطنية أكيدين من أن رزمارا، كونه حصل على دعم صامت من حزب توده وسَكّنَ علاقات الاتحاد السوفييتي، كان متحمسًا لحل مشكلة النفط مع بريطانيا وتلقى دعمًا كبيرًا من الولايات المتحدة وإنشاء دكتاتورية عسكرية في البلاد.

إذًا مع مرور الوقت، بدا أن الشاه والمحافظين يتحركون إلى قرب الجبهة الوطنية بالطريقة نفسها التي كان رزمارا وحزب توده باتا يعرفان بها في عين الشعب. لم يكن هنالك من اتفاق صريح بين المحافظين والجبهة الوطنية حول موضوع رزمارا ولكن، على سبيل المثال، يستطيع المرء أن يقارن كلمات بقاعي المادحة بتقصد للشاه (في خطابه للمجلس في 21 كانون الأول/ ديسمبر، بعد خمسة أيام فقط من هروب قادة حزب توده) بحملته الصليبية ضد الجمعية التأسيسية قبلَ بضعة شهور من ذلك، يصبح من الواضح الآن كم كان تحرك الأحداث سريعًا. كان القادة الشعبيون في ذلك الوقت يرون التعديل الدستوري كناتج مشترك عن الشاه والمحافظين ورزمارا. ولكنهم باتوا يستطيعون الآن أن يروا التنافس الحقيقي بين الطرفين، وباتوا يعتبرون رزمارا منافسًا وخصمًا أكثر خطورة، وكان الشاه يعتقد كذلك.

ليس من المعروف تمامًا ما الذي كان الشاه والمحافظون يدبرون له بخصوص القضاء على هذا العدو الخطير (جسديًا أو غير ذلك). لابد وأنهم كانوا مشغولين بالتآمر ضده داخل الجيش وخارجه، بقيادة الجنرال زاهدي للحملة ضمن الإطار العسكري، كان زاهدي «جنرالًا عند رضا شاه» قديمًا وخلال الحرب كان يعمل كعميل ألماني في أصفهان، حيث اعتقلته القوات البريطانية وبحوزته حقيبة ممتلئة بالنقود والمخدرات والصور الإباحية. كان أكبر من رزمارا بشكلٍ ملحوظ في

= الإيرانية السوفييتية التي اختتمها رزمارا. انظر المزيد أدناه.

(1) من أجل توثيق معاصر شامل عن الخصام بين الشاه وزاهدي، على جانب، ورزمارا على الجانب الآخر، انظر **Qashqa'i, Salha-yi Burhan and Ghani, Yaddashtha,** vol. 11.

العمر، وسابقًا في الرتبة أيضًا «المحدث الصغير» وكانت عنده طموحاته الخاصة[1]. كان عنده اعتباره الذاتي ولم يكن من «خدمة» الشاه، ولكن لا قدراته الطبيعية ولا طموحاته الشخصية تقارنان برزمارا، وكان يرى فرصه في أن يكون متناسقًا (ليس في صراع) مع مصالح الشاه، ولكن فقط إلى الحد الذي يسمح له بأن يبقي على استقلاله[2]. في أي حال، كان التنافس مع رزمارا هو الذي أعطى الدافع لزاهدي لئلا يزور انتخابات المجلس السادس عشر ضد مرشحي الحركة الشعبية حيث ولمدة قصيرة من الزمن أصبح رئيس شرطة البلاد. وللسبب نفسه أيضًا استبدل رزمارا في ذلك المنصب القائد الجنرال دفتري.

بالطريقة نفسها التي كان موقع رزمارا في الجيش ونجاحه في التعامل مع ثلاث قوى أجنبية قد أقلق الشاه، بدأ الدعم الشعبي المتزايد لمصدق يقلق رزمارا. مع ذلك رأى رزمارا ـ كما فعل الشاه ـ في مصدّق عدوًا أقل خطورة، وبدأ كلاهما بمحاولة تحييد مصدّق أو الدخول في اتفاق معه. ولكن ما كان ليستطيع أيٌّ منهما التلاعب به، عقد رزمارا عدة جلسات خاصة مع مصّدق، حتى إنه وضع عددًا من الوزارات أمامه، ولكن الأخير رفض أن يستغل الوضع. خلال الأسابيع التي سبقت اغتيال رزمارا أرسل الشاه جمال إمامي إلى مصدّق ثلاث مرات يعرض عليه أن يقيل رزمارا إذا كان مصدّق مستعدًّا أن يصبح رئيسًا للوزراء[3].

كانت حسابات الشاه صحيحة، فما كان النواب المحافظون يقبلون بإقالة رزمارا بسهولة بسبب دعمه القوي في الجيش وعلاقاته الجيدة مع القوى الخارجية. كانت ورقة الشاه الرابحة في ذلك الوقت هي سيد ضياء الذي كان يملك الدعم الفاعل

(1) امتد الصراع والنزاع بين رزمارا وزاهدي إلى حدّ أنهم قطعوا العلاقات في 1950. انظر أيضًا **Qashq'i, Salha-yi Burhan.**

(2) كان هذا هو السبب الحقيقي وراء إقالته من قبل الشاه بعد فترة قصيرة من ترؤسه للوزراء، بعد انقلاب 1953، على الرغم من دوره المهم في حفاظه على عرش الشاه.

(3) انظر كشوفات مصدّق ورزمارا العلنية عن اجتماعاتهم، الخ. في **Musaddiq, Nutqha va Maktubat,** various Volumes. من أجل عرض الشاه لرئاسة الوزراء عبر إمامي، انظر **Nutqha and Memoirs.**

من المؤسسة الدينية. كان ضياء يستطيع أن يحصل على «تصويت استطلاعي» في مصلحته من جانب أكثرية المجلس المحافظة، وكان أيضًا مقبولًا عند بريطانيا، ولكنه كان غير مقبولٍ بشكل كامل عند الحركة الشعبية، وأيضًا «ولو بشكل أقل حدة» عند حزب توده والاتحاد السوفييتي. في تلك الظروف، ما كان ليستطيع أن يتفوق على رزمارا ومصدّق في الوقت نفسه، ولذلك ما كان عند الشاه خيار إلا أن يحاول أن يهزم رزمارا عن طريق مصدّق على أمل أن يتفوق فيما بعد على مصدّق عن طريق دعم سيد ضياء. ولكن مصدّقًا رفض أن يتزحزح. كان هنالك عدة أسباب لذلك، وأهمها أنه اشتبه بأن الأغلبية ذاتها التي سوف تصوت له من أجل المنصب سوف ترفض فيما بعد تمرير ورقة مشروع تأميم النفط، مما سيضطره إلى الاستقالة، وستنهار الحركة كاملةً. وكون مصدّق رفض بالتالي التعاون، بدأ الشاه وأصدقاؤه بالتفكير في طرق أخرى للتعامل مع الجنرال المهيب.

تم اغتيال رزمارا في 7 آذار/ مارس 1951 بينما كان يحضر جنازةً في جامع في طهران. كان القاتل الذي اعترف بفعلته هو خليل طهماسبي وهو عضو في فدائيان إسلام، ولكن هنالك احتمال كبير أن الشاه كان متورطًا في المؤامرة، مثلما يعتقد بشكل عام بأن رزمارا كان يعرف بخصوص محاولة اغتيال الشاه الفاشلة قبل سنتين من ذلك (انظر الفصل 6). من الواضح من التحليل فوق أن الشاه كان يريد بشدة التخلص من رزمارا إلى حدّ أنه كان يرسل جمال إمامي إلى مصدّق ليعرض عليه رئاسة الوزراء بينما كان رزمارا لا يزال في المنصب.

بعد الاغتيال مباشرةً، أسرَّ سيد ضياء إلى أصدقائه بأنه يعتقد أن الشاه كان متورطًا في الحادثة. روى سيد ضياء أنه كان مع الشاه عندما جاء أسدالله علام - وهو الذي كان قد رافق رزمارا إلى الجامع حيث قتل - إلى الشاه وأخبره بسعادة: «لقد قتلوه وها قد ارتحنا»[1]. ولكن الاعتقاد بتورط الشاه في المسألة كان منتشرًا أكثر

(1) انظر JAMI, **Guzashteh Chiraq-i Rah-i Ayandeh** (Paris: JAMI, 1977), p. 511 Katouzian, **Political Economy**, chapter 8; Ali Akbar Siyasi, **Guzarish-i Yek Zindiqi** (London: Syyasi, 1988), p. 215.

بكثير، ووصل إلى مصدّق نفسه الذي لم يكن صديقًا لسيد ضياء ولا لرزمارا. على سبيل المثال، في اجتماع للمجلس في أيار/ مايو 1951، بعد وقتٍ قصير من تسميته رئيسًا للوزراء، لمح مصدّق بشدة إلى أن الشاه كان وراء اغتيال الجنرال، كذلك نقرأ في مذكرات ناصر قاشقايي، ما كتبه في 14 أيار/ مايو 1951:

> أرباب [بهرام] شاهرخ [وهو صديق مقرب للشاه]... قال بعد ذلك: إن صاحب الجلالة بسبب ما قاله د.مصدق في المجلس... عندما أخبره الشاه بأنه قد أصدر أوامرَ لحمايته [لحماية مصدّق]، أجابه مصدّق: [الحراس] لن يكونوا موثوقين أكثر من أولئك الذين كانوا يحرسون رزمارا، قاصدًا أن الشاه كان متورطًا في مقتل رزمارا. لقد أغضب هذا الشاه جدًّا[1].

في الوقت نفسه، كانت هنالك شائعات بأن الطلقات التي أطلقت على رزمارا لم تكن مطابقة، وأن أحد ضباط الصف أطلق الطلقات القاتلة من مسدس كولت (والذي كان متوافرًا فقط للعسكريين) في الوقت نفسه الذي فتح فيه طهماسبي النار بمسدسه اليدوي ذي العيار الصغير. على أي حال، فإن نقاش الكولونيل مصور رحماني المفصل لهذه الحادثة في مذكراته الصادرة حديثًا لا يترك إلا مجالًا قليلًا للشك في أن المؤامرة كان لها جوانب أخرى. حيث يكتب:

> تم اختيار رقيب في الجيش في ملابس مدنية من أجل الفعلة... أُمر بأن يطلق النار على رزمارا باستخدام كولت في اللحظة التي يبدأ بها طهماسبي في إطلاق النار... أولئك الذين تفحصوا الجروح في جسد رزمارا لم يكن عندهم شك بأنه مات بطلقة كولت، وليس بطلقة سلاح ضعيف[2].

أكثر من ذلك، يروي مصور رحماني في محادثاته مع الكولونيل دايهمي بعد وقتٍ قصير من الحادثة والرسالة من دايهمي إلى الشاه التي قرأها الأخير له، والتي تنتهي بالكلمات التالية (يشدد رحماني أنه يعيد صياغتها من الذاكرة): «كما تعرف جلالتك جيدًا، لم يكن لأحدٍ دورٌ في التخلص من الجنرال رزمارا أهم من سيد

---

(1) Nasir Qashq'i, **Salha-yi Burhan**, ed. Nasrullah Haddadi (Tehran: Rassa, 1987), p. 146.

(2) Musavvar-Rahmani, **Khatirat-i Siyasi**, pp. 3-272.

[أسدالله] علام وهذا الخادم»[1]. أخيرًا، يخلص أنور خامهي أيضًا إلى أنه «هنالك العديد من الأسباب الموجودة لتورط الشاه في هذا الاغتيال»[2].

حزب توده

أزال الانقسام في 1948 كل الجدال «الخطير» داخل حزب توده، وضمن ذلك قبضة القيادة على الأسئلة التنظيمية والسياسية، وأكد ذلك وحسّن علاقات الحزب مع الاتحاد السوفييتي. كان لا يزال هنالك انقسامات وصراع داخل الحزب، ولكن هذا أصبح الآن محدودًا بشكل شبه حصري بالاختلافات في الشخصية والأسلوب بين القادة المتبقين في طهران والتنافس الشخصي بينهم ووجهات نظرهم في المواضيع التكتيكية. لم يعد هنالك جدال بخصوص ديمقراطية الحزب أو سياساته أو أيديولوجيته أو العلاقة مع الاتحاد السوفييتي. الفرع المهيمن من الحزب كان هذا الذي يقوده كيانوري، ومنافسه هو الفرع الذي يقوده قائد شباب الحزب نادر شارميني، بينما وقعت بقية القيادة المحلية التي يقودها السكرتير العام د.محمد بهرمي في وسط الصراع[3].

مهما كانت اختلافاتهم الأخرى، لم يكن هنالك أي جديد على عدم اتفاق في قيادة الحزب العليا حول تقييم قوى البلاد السياسية، والإستراتيجية التي نشأت عن هذا التقييم. يشير هذا إلى أن اتصالاتهم السوفييتية رأت الوضع والفرص بشكل مشابه إلى حدٍ كبير. كان رزمارا أفضل خيارٍ متوفرٍ لهم بينما كان مصدّق والحركة الشعبية العوامل الأكثر خطورة في المشهد، أكثر خطورةً حتى من الشاه لأنهم كانوا ينظرون إليهم على أنهم عملاء للإمبريالية الأميركية (وليس البريطانية). كانت سياسة تأميم النفط تعني لهم ببساطة تبديل الأميركيين بالبريطانيين في شأن نفط

---

(1) المرجع السابق، ص 275.

(2) Khameh'i, **Az Inshi'ab ta Kudita**, p. 292.

(3) انظر نص رسالة النقد من بهرامي بعد الانقلاب في Khalil Maleki and Anvar Khameh'i, **Pas az Dah Sal Inshi'abiyun-i Hizb-i Tudeh Sukhan Miguyand** (Tehran: Pedram, January 1985). انظر أيضًا Khameh'i, **Az Inshi'ab**.

إيران الجنوبي، وفي الوقت نفسه تسلب من الاتحاد السوفييتي طموحاته في النفط الشمالي، أكثر من ذلك، سوف تفتح البوابة لتدخل الولايات المتحدة على المدى الطويل في شؤون إيران السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتقوي موقعها المحلي والعالمي أمام الاتحاد السوفييتي. وبسبب ذلك كان أي اتجاه آخر ـ رزمارا، الشاه، قوام، سيد ضياء إلخ ـ مفضلًا عندهم مقارنةً بال«سَلَطة H» التي يقودها مصدّق. في وقت متأخر من تشرين الثاني/ نوفمبر 1950، وبينما كان رزمارا رئيسًا للوزراء وكانت المعركة بخصوص النفط تصخُب في لجنة المجلس، قالت صحيفة بيسوي آيانده:

> يعرف الناس جيدًا أي نوع من السلطة(*) هي «الجبهة الوطنية» [و] كيف أنشأتها الإمبريالية من أجل خداع الناس...

وبعد سنةٍ من تأميم النفط ورئاسة مصدّق للوزراء قالت صحيفتهم نشريه تعليماتي (رقم 12):

> إن ما يدعى بالتأميم يفترض به أن يطرد الإمبريالية البريطانية من إيران من أجل إفساح المكان أمام الإمبريالية الأميركية... تريد الجبهة الوطنية من الناس أن يكونوا مشغولين في محاربة البريطانيين بحيث إنهم ينسون تمامًا إمبريالية أميركا الاستغلالية.

كانت هذه بشكلٍ أساسي مقاربةً ومنطقًا شبيهًا بالذي قاد حزب توده إلى منح دعمه الكامل للثورة الإسلامية بعد ثلاثة عقود، وإلى دفع غرامة أكبر حتى من التي دفعوها في سياستهم بخصوص أذربيجان وموقفهم وتعاملهم مع الحركة الشعبية.

إذا أخذنا بعين الاعتبار التحالف بينهم وبين رزمارا، فقد أطلق الجنرال يد توده ليستمروا في نشاطاتهم السرية دون أي خطرٍ حقيقي، أي لإنشاء عدة منظمات ـ لا سيما الشباب الديمقراطي، ونادي السلام ـ ولينشروا ويوزعوا صحيفتهم الرسمية مردم عن

(*) Hotchpotch (المترجم)

طريق صحافتهم السرية، وينشروا عددًا من الصحف اليومية والأسبوعية والدوريات تحت أسماءٍ أخرى مثل: بيسوي أيانده، نيسان، شلينجر، شهباز، شرقي... الخ.

أحزاب الحركة الشعبية

حزب إيــران

تم إنشاء حزب إيـران خلال الاحتلال عن طريق عدد من التكنوقراطيين الإيرانيين اليافعين، كان معظم قادته متعلمين في أوروبا وعلّموا في جامعة طهران، خصوصًا في كليات القانون والهندسة. كان للحزب ميول اجتماعية ديمقراطية، وكان معاديًا للدكتاتورية والهيمنة الأجنبية والفساد البيروقراطي، وكان له موقف متعاطف نسبيًا (مثل العديد من الأفراد والمجموعات الديمقراطيين ذوي العقل المتحرر في ذلك الوقت) تجاه حزب توده والاتحاد السوفييتي. انضم الحزب في 1946 إلى تحالف حكومة قوام مع حزب توده عندما أصبح اللهيار صالح، وهو أهم قادته، وزيرًا للعدل. بطرقٍ أخرى على أي حال، لم يكن يشابه كثيرًا الأحزاب السياسية العصرية في مسائل العضوية والتنظيم والمنشورات، فمع أن عدد أعضائه نما نتيجة انتسابه إلى الجبهة الوطنية، لكنه لم يصبح حزبًا سياسيًا كبيرًا كما أصبح زحمتكيشان (فيما بعد القوة الثالثة). كان حزبًا «ثقله في قمته»(*) يحتل العديد من أعضائه مناصب أكاديمية وتكنوقراطية كانت حصريةً آنذاك. كان العديد من قادته واعين أكثر من اللازم لصورتهم الشخصية أمام العموم، وبالتالي فقد وصف مهاجموهم بعضهم بأنهم ديماغوجيون «عوام فريب» ولكن النقاد الودودين كانوا يرونهم أفرادًا صادقين وحسني النيات تنقصهم الفطنة السياسية وصفات القيادة. منحت مجموعة هذه العوامل حزب إيران صوتًا غير متناسق مع حجمه في الحركة ـ خصوصًا في أقسام المجلس والحكومة، وبصفتهم مستشارين مقربين من مصدّق ـ ولم يخدم هذا مصلحة الحركة في كل الأوقات. فعلاوةً عن صالح، كان أهم قادة الحزب هم د. كريم سنجابي وكاظم حاسبي وأحمد زيركزاده. كان هذا الأخير رئيس الحزب

(*) top heavy أي حرفيًا «ثقله في قمته»، يقصد أنه يحوي عددًا ضخمًا من الإداريين في قمة هرمه التسلسلي. (المترجم)

وأدى دورًا مهمًا وأحيانًا حاسمًا في إصلاح تعيينات سياسية وبيروقراطية وعسكرية مهمة[1].

كانت جماعة الحرية والشعب الإيراني مجموعةً منشقة عن حزب إيران، ووصفوا أنفسهم (خدابرستان سوسياليست)،ولكنهم كانوا أضعف بكثير من منظمتهم الأم في النوعية والعدد كليهما. كانوا بقيادة محمد مخشاب والذي مات فيما بعد قبل أوانه في الستينيات في منفاه الذاتي في أميركا. في الفترة نفسها، تم إعادة تنظيم جناحهم الراديكالي تحت قيادة كاظم سامي وحبيب الله بايمان، وكلاهما أدّى فيما بعد أدوارًا مهمة إلى حدٍّ ما في ثورة 1977 ـ 1979.

زحمتكيشان والقوة الثالثة

كان هذا ناتجًا عن تحالفٍ رسمي بين د. بقاعي ومجموعة عمله من أجل حرية الانتخابات من جانبٍ، وخليل مالكي ومعظم المجموعة المنشقة عن حزب توده من جانبٍ آخر. أصبح بقاعي، وهو صحافيٌ وخطيبٌ جسورٌ وذو كاريزما، شخصيته السياسية العلنية، وأصبح مالكي، وهو منظر سياسي ثاقب واستراتيجي بدون طموحات بالحضور السياسي، المنظر للحزب والمنظم الداخلي له. جذب الحزب أعدادًا ضخمة من العاملين والطلاب بسرعة، وأصبح الحزب الوحيد في الحركة الشعبية الذي يمكنه أن يتنافس بالعديد من الطرق مع حزب توده. لقد كان الأداة السياسية العصرية الأكثر فعاليةً للحركة ككل في ذلك الوقت ولاحقًا أيضًا في 1952 عندما أصبح الحزب ـ بعد مغادرة بقاعي وتابعيه الشخصيين ـ يعرف باسم نيروى سوم، أي القوة الثالثة. سيرد وصف وتقييم مفصلان لمشاركة هذا الحزب في الحركة في الفصل 8.

البـازار

كان هذا كيانًا سوسيو سياسيًا له طرقه وقواعده وشبكاته الخاصة والغريبة

(1) انظر، على سبيل المثال Musavvar-Ruhmani, Khatirat-i Siyasi.

للعمل الاجتماعي. لهذا السبب فإن من الصعب وصف تنظيمه بتفصيل أو توضيح دوره بعدل في الحركة الشعبية. بات هنالك نزعة بسبب ذلك للتقليل من أهميته في الروايات التاريخية الحديثة والتحليلات السياسية. البازار هو أحد أقدم المجتمعات المدنية في إيـران، وله العديد من الخصائص المميزة الاقتصادية والثقافية والسوسيولوجية. في ذلك الوقت كانت معظم الأموال التي تدفع إلى المؤسسة الدينية وإلى القادة الدينيين الراديكاليين أيضًا مثل كاشاني والأخوة زنجاني تأتي من البازار. كان له دورٌ مباشر وغير مباشر في تنظيم المناسبات الدينية والاحتفالات، وبشكل أكثر انتظامًا، كان له دور أيضًا في تنظيم التجمعات الشيعية في المساجد وفي المنازل الخاصة. كانوا ينتمون بشكلٍ عام إلى الجناح الراديكالي والملي من المجتمع المتدين، مع أن أقليةً صغيرة نسبيًّا منه ـ في العادة معظم الموسرين ـ كانوا أقرب إلى المؤسسة الدينية.

كان البازار يجمع معظم تمويل الحركة الشعبية، خصوصًا في طهران ومشهد وأصفهان. كان الحاج حسن شمشيري والحاج محمود مانيان وعدة أعضاء من عائلة لباسشوي في ذلك الوقت بين أولئك الذين كانوا الأكثر نشاطًا من أجل الحركة في بازار طهران، ولكن عدد الناشطين والمشاركين كان تقريبًا بحجم عدد التجار الفرديين.

كان البازار بحد ذاته يتألف من العديد من التجمعات (أصناف) ولجنة تجمعات البازار (كميته أصناف بازار) والتي كانت تعمل كالعضو المركزي في المجتمع كله. أصبحت هذه اللجنة كما رأينا إحدى المنظمات المنتسبة إلى الجبهة الشعبية فور تشكلها. إحدى الأخطاء الرئيسية لكاشاني وبقاعي والآخرين الذين عارضوا في البداية حكومة مصدّق ومن ثم واجهوها هو أملهم في أن يضموا معظم البازار إليهم. في أثناء ذلك أثبتت هذه الفكرة أنها سوء حساب خطير، فبقي البازار وفيًّا لمصدق والحركة إلى حين الانقلاب وبعده حتى. وضع العديد من قادته في السجن وميزت الحكومة ضدهم ماليًّا لأنهم استمروا بالنشاط أو رفضوا التعاون مع النظام الجديد. وأعطوا دعمًا بشكل مالي وأشكال أخرى لحركة المقاومة الوطنية التي أنشأت بعد

الانقلاب لمقاومة حكومة زاهدي. ومن وقتٍ إلى آخر استجاب نظامه لإضراباتهم بتدمير السقوف بشكل علني، أو (بشكل أكثر تمويهًا) بإشعال النار في أجزاء من الأروقة العديدة المرتبطة ببعضها التي تكون البازار المركزي في طهران (انظر الفصل 15).

الأحزاب القومية

في أعقاب احتلال إيران خلال الحرب العالمية الثانية تم إنشاء حركة شبابية من قبل بعض المثاليين اليافعين ذوي المشاعر ووجهات النظر القومية الحادة. كانوا يدعون أنفسهم حزب القومية الإيرانية وكانوا معادين للبريطانيين ومعادين للروس ومعادين للشيوعيين أيضًا. كانوا جماعةً صغيرةً نسبيًا من المتعصبين اليافعين، ولكنهم كانوا نشيطين في الاجتماعات وحرب الشوارع. كرسوا طاقاتهم في البداية للحملات المعادية لتوده ـ إلى حدّ رمي قنبلة نفطية على منزل د. فريدون كيشاورز، وهو نائب حزب توده ـ ولكن عندما بدأت الحركة الشعبية بالنمو انجذبوا إليها.

كان هنالك مشكلة على أي حال في انتسابهم إلى الحركة الشعبية. كانت الحركة ومعظم قياداتها معادين للإمبريالية ودستوريين وديمقراطيين ووطنيين واشتراكيين ذوي أوصاف مختلفة، ولكنهم لم يكونوا قوميين بمعنى الحركة القومية الإيرانية، والتي كانت جذورها في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ووجدت تجسيدها الرسمي في إيديولوجية حقبة بهلوي. كانت الحركة الشعبية تسعى من أجل استقلال البلاد وحريتها، ولكنهم لم يركزوا بشكل غير لازم على الإمبراطوريات الإيرانية القديمة، ولم يكونوا غريبين عن ثقافتها الحية، ولم يكونوا معادين للإسلام ولا معادين للعرب ولا الأتراك، ولم يكونوا يخططون من أجل استعادة الأراضي الإيرانية الضائعة التي أصبحت الآن إما مستقلة أو جزءًا من الاتحاد السوفييتي، ولذلك كان على القوميين الإيرانيين اليافعين إما أن يعيدوا النظر في بعض أهدافهم وشعاراتهم أو مغادرة الحركة الشعبية. عندما بدأت الاختلافات بين الشاه ومصدّق بالظهور، قام جناح الحزب الذي يقوده داريوش فروهار بفصل نفسه عن الباقي

وعرف نفسه بحزب الشعب الإيراني، وبقي داخل الحركة الشعبية، وما تبقى من الحزب الذي يقوده محسن بزشكبور استمر في دعم الشاه حتى 1978.

المجموعة الأكثر تعصبًا في هذه الفترة هي حزب عمال إيـران القومي الاشتراكي. كانت هذه مجموعةً صغيرة ولكن مهتاجة كثيرًا، وعنيفة حتى، من النازيين الإيرانيين الذين كانوا يرتدون لباسًا موحدًا أسود مع صلبان معقوفة مطبوعة على الأكمام. كان قائدهم هو د. داوود منشيزاده وهو فيلسوف متعلم في ألمانيا أعدمت والده إحدى حكومات وثوق الدولة لأنه كان قائد لجنة المعاقبة (كوميته مجازات) القومية الإرهابية التي ينظمها كريم دواتكر. كان قد عاد إلى إيران بالذات على أمل انتهاز فرصته من أجل إنشاء حملة نازية معادية للسوفييت ومعادية للبريطانيين ومعادية للأميركيين في إيران من داخل الحركة الشعبية، ولكن خاب أمله وأمل مجموعته بعد مدة وجيزة، وباتوا معارضين بشدة للحركة الشعبية. تفككت المجموعة بعد الانقلاب وغادر قائدها إيران مجددًا، وأصبح بعض كوادرها موظفين في نظام الشاه، وأحد أكثر المعروفين من هذه المجموعة هو داريوش همايون الذي أصبح في أحد الأوقات وزيرًا للمعلومات عند الشاه.

القيادة والمجتمع الدينيان

بعد تنازل رضا شاه عن العرش، تجمع القادة الدينيون المحافظون خلف الشاه اليافع لأنه اتخذ مبادرةً تصالحيةً تجاههم، وكان حاصلًا على دعم معظم ملاك الأراضي والسياسيين المحافظين. لقد جعلهم خوفهم من الاتحاد السوفييتي والشيوعية وحزب توده يميلون تجاه بريطانيا وسيد ضياء الذي بات الآن ـ على عكس وطنيته العصرية السابقة ـ يشدد على أهمية الدين، كان أيضًا أحد مستشاري الشاه المقربين والمفضل عنده لرئاسة الوزراء. ولذلك لم تقدم المؤسسة الدينية أي دعم للجبهة الوطنية ولم تتبنَّ سياسة تأميم النفط وعارضت حكومة مصدّق ضمنيًّا وعلنيًّا.

من جانبٍ آخر، كان كاشاني ومجموعة من المجتهدين فاعلين بنشاط في الحركة، وساعدوا على جمع الشعب من أجل تأميم النفط. عارض كاشاني مصدّقًا

للمرة الأولى في 1952 ومن ثم انفصل عن الحركة، ولكن معظم الباقين بقوا ضمنها حتى بعد انقلاب 1953.

دعمت مجموعة فدائيان إسلام مصدّق وكاشاني حتى أصبح مصدّق رئيسًا للوزراء، ولكنهم انفصلوا عنهم مباشرةً بعد ذلك. لم تؤدِّ معارضة كاشاني اللاحقة إلى إعادة التقارب بينه وبين الفدائيين مع أنهم كانوا جميعًا يدعمون الانقلاب وحكومة زاهدي لبعض الوقت. سوف يناقش دور القادة والناشطين الدينيين بشكل أكثر تفصيلًا في الفصل 12.

لجنة النفط والتأميم

كان ينقص الجبهة الوطنية في البداية سياسة بديلة واضحة عن الاتفاق التكميلي. كان من المتضمن في حملاتهم السابقة إمكانية إبطال اتفاق عام 1933 بخصوص النفط، ولكن تجربة إبطال رضا شاه لامتياز دارسي ونتائجها كانت حاضرةً في أذهانهم، وكانوا يعلمون أن الإبطال بناءً على عدم قانونية الاتفاق لن يكون مهمةً سهلة، وبالتالي جاء الدكتور حسين فاطمي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1949، بصيغةٍ جديدة. كما قال لمصدق لماذا لا نؤمم صناعة النفط ونقوم بتعويض شركة النفط الأنغلو-إيرانية بالطريقة نفسها التي أممت فيها حكومة العمل (التي كانت ما زالت قائمة) عددًا من الصناعات المهمة في بريطانيا؟ خلال أسبوعٍ من ذلك أصبح تأميم النفط سياسة الجبهة المجمع عليها مع أن ذلك لم يكن دونَ ترددٍ جدي من طرف بعض الأعضاء. كان التوقيت صحيحًا تمامًا لأن لجنة المجلس بخصوص النفط كانت الآن تناقش الاتفاق التكميلي[1]. كان منصور يأمل في أن يخفف الضغط عن طريق تحويل ورقة مشروع الاتفاق التكميلي (والتي لم تكن الوزارة قد التزمت بها رسميًّا بعد) إلى لجنةٍ مخصصة من المجلس، ومن هنا تأتي حقيقة أنْ انتخب ليس أقل من خمسة (من أصل ثمانية) نائبًا من الجبهة الوطنية ليكونوا ضمن اللجنة التي

(1) انظر أيضًا، Katouzian, Musaddiq's Memoirs, Introduction and Book II; Khameh'i, Az Inshi'ab ta Kudita.

تتألف من ثمانية عشر شخصًا[1]. التقت اللجنة للمرة الأولى في اليوم نفسه الذي سقطت فيه حكومة منصور (25 حزيران/ يونيو 1950) واستبدلت بها حكومة رزمارا. أراد رزمارا أن يستخدم اللجنة بالطريقة نفسها التي أرادها منصور، ولكن بدأت الأمور بالسير بعكس ما تريد الحكومة بسرعة شديدة: أصبحت اللجنة القناة الأكثر أهمية للجدال حول موضوع النفط الإيراني ككل، وبدأت أكثريتها المحافظة (التي كانت في البداية مستعدةً للتعاون مع رزمارا) بالانقلاب ضد الحكومة في منتصف اللقاءات. كان سبب هذا التحول في جزء منه هو تكتيكات الحكومة السيئة داخل اللجنة نفسها، وفي جزءٍ آخر بسبب الرأي العام، ولكنه كان بشكلٍ رئيسي كما رأينا أن المحافظين شكوا في أن رزمارا كان (أو أصبح) أداةً للتوافق الأنغلو-سوفييتي (بشكل يشبه اتفاق 1907) بخصوص إيران. لقد كان خوف أن يتحول «الشمال» إلى منطقة نفوذ سوفييتي هو أكثر ما أرعبهم[2].

تم انتخاب مصدّق (على الرغم من امتعاضه الواضح) رئيسًا للجنة خلال لقائها الأول وحصل على أربعة عشر صوتًا من أصل الخمسة عشر الموجودين. عقد اللقاء التالي بعد حوالى شهرٍ من ذلك، ولكن وتيرة اللقاءات تزايدت بسرعة بعد ذلك إلى مرتين أو ثلاث أسبوعيًا. كانت اللجنة تتحسس الظلام في الاجتماعين الأولين محاولةً أن توضح وظيفتها المحددة وبنيتها. كان الدكتور حسين بيرنيا وهو نائب وزير الاقتصاد يحضر الاجتماعات في البداية بـ«صفة استشارية»، ولكن ما أن بدأت اللجنة تظهر ككيان سياسي وبرلماني قوي، حتى انضم وزير المالية نفسه (غلام حسين فروهار) إلى اللقاءات.

كان موقف المعارضة من الاتفاق التكميلي واضحًا جدًا منذ البداية، وكان تغير

(1) أعضاء اللجنة من الجبهة الوطنية كانوا مصدّق ومكي وهايرزاده وشايغان وصالح. بقية أعضاءه كانوا: جمال إمامي، حسن علوي وناصر ذو الفقار وخسرو قاشقايي وسيد علي بهبهاني وجواد غنجهي وجواد أميري وفرماروي وقاسمي وفقيزاده وباليزي وهدايتي وسارتيب زاده.

(2) الحقائق تاريخية مبنية على كتاب حسين مكي الكبير في الحجم **Kitab-i Siyah**، المؤلف من حوالى 700 صفحة والذي يحوي تفاصيل دقيقة عن لجنة النفط.

الموقف التدريجي ولكن الجذري من جانب الأعضاء المحافظين في اللجنة ـ بقيادة جمال إمامي ـ هو الذي قلب الطاولة على الحكومة. عندما تم إنهاء اتفاق التجارة الإيراني السوفييتي حضر رزمارا لقاء اللجنة في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1950 بناءً على دعوةٍ شخصية من إمامي. لقد قام بإلزام الحكومة بالاتفاق التكميلي بشكل كامل، ولكنه ذكر أيضًا أن «مزيدًا من المفاوضات» لا تزال مستمرةً بين الحكومة وشركة النفط، مع أنه لم يكن مستعدًّا ليحدد ماهيتها[1]. تحدث إمامي في بضعة اللقاءات التالية ضد الاتفاق بشكلٍ واضح من منطلق أن رزمارا كان قد أخبرهم بأنه لا يزال يفاوض من أجل صفقة أفضل. ولكن الأهم من ذلك على أي حال أنه أشار عدة إشارات غير مباشرة إلى الاتفاق الأنغلو ـ سوفييتي المفترض حول إيران قائلًا إن البريطانيين «يدفعون بالاتحاد السوفييتي إلى الأمام من أجل إخافتهم»[2].

في 10 كانون الأول/ ديسمبر قدم مكي تقريرًا لكامل المجلس بخصوص نتائج اللجنة، وقدم قرار اللجنة الإجماعي بأن الاتفاق التكميلي «ليس كافيًا من أجل تحقيق حقوق إيران ومصالحها. وبالتالي تعلن اللجنة معارضتها له». بعد خمسة أيام من ذلك استطاع قادة حزب توده الهروب من السجن بمساعدة رزمارا. وفي الأيام القليلة التالية جاء الهجوم على مكاتب شاهد (صحيفة بقاعي)، وبدأ إمامي عندها يعطي دعمًا مفتوحًا في المجلس لبقاعي والجبهة الوطنية ضد الرقابة على الصحافة وسجن الصحافيين المللين. شكر بقاعي بدوره إمامي ـ الذي وصفه هو بأنه «كان يدعم حكومة رزمارا» ـ عدة مرات على دعمه. وليتأكد من حسن التصرف قام أيضًا بمدح الشاه وتحدث بشكل جيد أيضًا عن رضا شاه. من الواضح إذًا أنْ كان هنالك إعادة اصطفاف ضمني يكاد يكون عفويًا للقوى من أجل التخلص من رزمارا، مع أنه لم يكن هنالك اتفاق على أكثر من ذلك في أي مسألة أخرى مهمة. في أثناء ذلك وبعد تقرير مكي للمجلس حاولت الحكومة أن تسحب ورقة مشروع الاتفاق التكميلي من

(1) بعد شهرين عرضت شركة الأنجلو إيرانية للنفط عليه نسبة 50-50 مناصفة في الاتفاق وهو أمر لم يفصح عنه. انظر المزيد في الأسفل.

(2) **Makki, Kitab-i Siyah**, p. 297.

أجل الحيلولة دون انهزامها الرسمي، ولكن التكتيك أعطى نتائج عكسية على أي حال، خصوصًا أن فروهار دافع ـ في سياق الجدال ـ بشكلٍ مفتوح وقاطع عن قانونية اتفاق عام 1933 للنفط. كان هذا المسمار الأخير في نعش رزمارا، وكان أن في ذلك الوقت، كانون الثاني/ يناير 1951، عرضت شركة النفط عليه صيغة «مشاركة الأرباح» مناصفةً (إضافةً إلى 2 مليون جنيه إسترليني) وقد فاجأهم هو بشدة بطلبه منهم إبقاء ذلك العرض سريًّا، ولم يعلنه هو[1]. من الصعب مناقشة دوافعه في هذا الموضوع في ظل غياب الأدلة، ولكن يبدو مرجحًا أنه أراد أن يستخدم هذا العرض كورقةٍ رابحة في هجومٍ مضاد استراتيجي كبير.

تظهر حقيقة أن نواب الجبهة الوطنية كانوا مهتمين بشكل رئيسي بجوانب النفط السياسية (أكثر من الاقتصادية) في سياق الجدال في ملاحظاتٍ قدمها أفراد مختلفون. لذلك قال مصدّق في إحدى المراحل إن «الجانب الأخلاقي من تأميم النفط أكثر أهمية من الجانب الاقتصادي»[2]. وبالنسبة إلى رأي هايرزاده فإنه «مهما كانت المشكلة في البلاد فهذا من فعل شركة النفط ومن الأفضل للنفط أن يحترق من أن يبقى في أيدي الشركة»[3]. وقال مكي في اجتماعٍ للمجلس إنه يفضل أن «تغلق آبار النفط»[4] بدلًا من بقاء الشركة في إيران. وتمنى بقاعي أن يتدمر مخزون إيران من النفط «بقنبلة ذرية» إذا كانت الشركة تنوي البقاء[5]. كان هذا هو السبب الرئيسي في أنهم لم يكونوا مستعدين (لاحقًا تحت حكومة مصدّق) لأن يدخلوا في اتفاقٍ مع بريطانيا يتضمن عودة الشركة بشكلٍ أو آخر، واضطروا إلى اللجوء إلى استراتيجية الاقتصاد اللا نفطي (انظر الفصل 11).

---

(1) انظر على سبيل المثال، الرسالة المتعجرفة والمهينة في 23 شباط/ فبراير 1951 إلى رزمارا من السفير البريطاني، سير فرانسيس شيبرد، يسأل عن سبب عدم طرحه المسألة علنًا. انظر **Fateh, Panjah Sal**.

(2) **Makki, Kitab-i Siyah**, p. 356.

(3) المرجع السابق، ص 225.

(4) المرجع السابق، ص 752.

(5) المرجع السابق، ص 737.

تأميم النفط ومصدّق رئيسًا للوزراء

تم تمرير ورقة مشروع الجبهة الوطنية من أجل تأميم النفط الإيراني شمالًا وجنوبًا في 20 آذار/ مارس 1951 -رأس السنة الفارسية- بالإجماع في المجلس ومجلس السيناتورات وسط ابتهاج شعبي. لم تدم حكومة تصريف الأعمال التي يقودها حسين علاء فترةً طويلة، وما كان بإمكانها ذلك. تحرك مصدّق بسرعة وقدم ورقة مشروعه ذات المواد التسع لتطبيق التأميم والتي عُنونَت لفترةٍ قصيرة استعادةَ الملكية (خالعي ياد). كان الشاه والمؤسسة واعين جدًّا أن هذه مهمةٌ أصعب وكانوا عازمين على إيقاف مد الحركة الشعبية.

أخبر الشاه علاء بأن يتنحى لسيد ضياء في حديثٍ خاص، وكان سيد ضياء مستعدًّا لأن يشكل حكومةً قوية خالية من الكلام الفارغ، وأن يقيل المجلس تحت سلطات الشاه الجديدة، وأن يواجه الجمهور وقادته في صدامٍ مباشر، وينهي موضوع النفط مع بريطانيا حبيًّا. كانت الخطة مرسومة بحيث تفاجِئ الجميع في الطرف الآخر، فتمت دعوة المجلس للاجتماع بشكل مفاجئ في يوم السبت 28 نيسان/ أبريل 1951[1] حيث تمت إذاعة أخبار استقالة علاء في غيابه. بسبب غياب سياسة أحزاب حقيقية أصبح عرفًا في المجلس أن يتم «تصويت استطلاعي» (رأيي تميل) في مصلحة أي أحد يرشحه أي نائب لرئاسة الـوزراء، ومن ثم يعلم الشاه باسم المرشح ذي الأصوات الأعلى، وهو ملزمٌ بأن يقترح تعيينه على المجلس، ومن ثم يقدم رئيس الوزراء المنتخب حكومته وبرنامجه للمجلس، ويتم تعيينه بتصويت ثقة.

كان سيد ضياء في تلك اللحظة بالذات مع الشاه في القصر ينتظر حصول جمال إمامي على تصويت بالأكثرية في مصلحته في لقاء المجلس المميز هذا. كان إمامي سياسيًّا محنكًا يعرف أن اقتراح اسم سيد ضياء مباشرةً غير لبق، وسيأتي بنتائج عكسية على الأغلب، ومن جانبٍ آخر كان قد اقترح سابقًا مصدّقًا لرئاسة الوزراء

---

(1) هذا التاريخ الذي وضعه مصدّق في ذكرياته، وهو مؤرّخ في 27 نيسان/ أبريل في مصادر أخرى.

ورفض هذا الأخير العرض[1]. وعلى هذا طلب من مصدّق شخصيًا أن يتقدم ويتسلم كامل المسؤولية في شؤون البلاد، ولكن ارتد مفعول هذا التكتيك على أي حال، إذ وافق مصدّق مباشرةً على العرض وسط هتافات حشد من النواب. وقبل أن يستعيد إمامي وزملاؤه اتزانهم، دعا مصدّق إلى جلسةٍ مباشرة للجمعية، وبدلًا من التصويت الاستطلاعي أصر على الاقتراع السري، وبذلك أصبح رئيسًا للوزراء قبل عرض الشاه الرسمي، على الرغم من امتناع واحد وعشرين نائبًا عن التصويت.

أخفقت معادلة إمامي الرياضية التي كان من الممكن أن تنجح، وذلك بسبب تسرب الخطة. لقد تفاجأ مصدّق عندما عرف باستقالة علاء، ذلك لأن علاء ـ خلال جلسة مفاوضات خاصة طويلة بين الاثنين قبل يومين فقط من ذلك ـ كان قد أعطاه كل سببٍ ليعتقد بأنه يريد البقاء في السلطة. وعندما عبر عن تفاجئه الكامل من هذا التطور الجديد عند وصوله إلى المجلس أخبره د. عبد الله معظمي الذي كان في ذلك الوقت ديمقراطيًا معتدلًا مستقلًا بالقصة كاملةً، من ضمنها حقيقة أن سيد ضياء كان ينتظر في القصر أخبار ترشيحه. كان هو بدوره قد عرف بالخطة عن طريق خسرو قشقايي الذي كان عرف القصة من سيد ضياء نفسه، وبالتالي لم يُضع مصدّق أي وقتٍ في قبول العرض عندما قدم إليه[2].

كان مصدّق خائفًا من أن أكثرية المجلس نفسها التي صوتت له سوف تصوت ضد ورقة مشروع إعادة التملك التي أعدها، وترغمه على الاستقالة. ولذلك جعل صعوده الرسمي إلى المنصب مشروطًا بالتمرير المسبق لورقة المشروع في المجلس، ووافقت على ذلك أكثرية المجلس ومجلس السيناتورات. ذلك لأنهم بعد أن خسروا المبادرة ما عادوا يستطيعون أن يقاوموا مد الرأي العام.

(1) سبق أن رفض مصدّق عروض الشاه المتكررة عبر إمامي. ولكن حتى بعد اغتيال رزمارا لم يكن يريد رئاسة الوزراء، لأن هدفه الرئيسي كان أن يضع كل جهده في تطبيق موضوع تأميم النفط مع الدعم الشعبي. لم يرَ أي فائدة أخرى من رئاسته للوزراء لأنها سوف (وقد قامت فعلًا) بتقييده بعديد من المشكلات الأخرى.

(2) انظر **Musaddiq, Nutqha va Maktubat**، وكذلك مصادر أخرى ولكن أشمل وأكثر الروايات صراحةً للحدث موجودة في مذكرات مصدّق.

الفصل الثامن

خليل مالكي
ونظرية الحركة الشعبية في إيران

ليس المصادفة أن الحركة الشعبية لم تبدأ بإطار عمل نظري مؤسس، ذلك لأن الحركة كانت ظاهرةً إيرانية يجب تفسيرها عن طريق نظريات جديدة بشكل ملائم بدلًا من تطبيق مباشر وغير نقدي لأطر العمل النظرية والإيديولوجية المستوردة من أوروبا. وعليه، فما أن ظهرت الحركة حتى بات من الضروري أن يتم تحليلها وشرحها وإثراؤها عن طريق نقاش سياسي عقلاني. وقعت هذه المهمة على عاتق خليل مالكي، وقد أداها باقتدارٍ وأصالة يندر مثلهما بين المفكرين السياسيين الإيرانيين الحديثين.

مالكي وحزب توده

ولد خليل مالكي في تبريز عام 1901 لعائلةٍ من التجار الموسرين الذين كانوا نشيطين جدًّا في الثورة الدستورية. وبسبب التغيرات في ظروف العائلة وجد خليل الشاب نفسه في سلطان آباد (آراك لاحقًا) حيث درس في المدارس التقليدية مكتب ومدرسه. درس في عشرينيات القرن العشرين في الكلية الألمانية التقنية في طهران، ونجح في منافسةٍ صعبة في الحصول على منحةٍ حكوميةٍ إلى أوروبا. كان في ذلك الوقت قد بات منجذبًا إلى السياسة والاشتراكية في طهران، وزاد اهتمامه فيما بعد بسبب ظهور صراع سياسي في أوروبا (والذي كان في ذلك الوقت متمظهرًا على أفضل نحو في برلين حيث كان يدرس الكيمياء) وبسبب تواصله مع طلاب إيرانيين

آخرين راديكاليين لا سيما د. تقي آراني. ولكن تعليمه في ألمانيا توقف فيما بعد، إذ سُحبت المنحة الحكومية ذات القيمة الكبيرة بعد أن دُفع بطالب إلى الانتحار من قبل طاقم السفارة الإيرانية في برلين ورفض مالكي أن يتعاون معهم على تغطية الموضوع. قدموا تقريرًا ينص على أنه شيوعي (ولم يكن) وعاد بعد ذلك بوقتٍ قصير إلى طهران.

سُجن في 1937 بين الراديكاليين الشباب المعروفين باسم الثلاثة والخمسين. لم يكن قد أصبح ماركسيًّا عندما اعتقل ولكنه أصبح كذلك في السجن. وتنص كل الروايات على أنه تصرف بشجاعةٍ وكرامةٍ استثنائيتين بينما كان في السجن، إلا أنه خاب أمله في العديد من رفاقه وتحرر من وهم ما كان يعتقده فيهم، ولذلك كان رفضه لأن يصبح عضوًا مؤسسًا في حزب توده عام 1941. من جهةٍ أخرى ما كان يستطيع أبدًا أن يكون متفرجًا في الشؤون السياسية، وعلى مدى فترةٍ من الزمن أقنعته صفوة المفكرين الشباب في الحزب بأن ينضم إليه، وهدفهم الصريح في ذلك أن يساعدهم في إصلاح قيادة الحزب وبرنامجه، وهكذا أصبحت معارضة الحزب تعرف بالجناح الإصلاحي (جناح اصلاح طلب) من الحزب. كانت شكواهم تتلخص كالآتي: (أ) موقف قيادة الحزب البيروقراطي في الشؤون التي تتعلق بداخل الحزب والمحافظ في السياسة خارجه، (ب) وعلاقته التبعية مع السفارة السوفييتية في طهران. لقد اكتشف مالكي ظاهرة الستالينية بشكلٍ مستقل فيما بعد عام 1948، ولكنه في ذلك الوقت عَلَّلَ سلوك قادة الحزب بخصائصهم الشخصية والضغوط من طاقم السفارة السوفييتية أيضًا.

استطاع الحزب على نحوٍ ما أن يبقى على قيد الحياة خلال صراعاته الداخلية لا سيما تلك التي كانت تدور حول مؤتمر الحزب الأول (1944) ومطالبة السوفييت بامتياز للنفط. ولكن أزمة أذربيجان وضعت الأمور في نطاقٍ حاسم. كان مالكي، بصفته مسؤول حزب توده في محافظة أذربيجان، ناقدًا بشدة لموقف وسلوك الجيش الروسي المحتل والديمقراطيين التابعين لبيشهوري، ولهذا السبب «نفي» من أرضه التي يملكها إلى طهران، وهنالك عارض ارتباط حزب توده الرسمي مع الديمقراطيين في أذربيجان وتحالفه مع قوام في طهران. لقد أحبطت الإخفاقات

الشنيعة لهذه السياسات من معنويات قيادة الحزب ومعارفهم السوفييت المحليين لمدة قصيرة، فاستقالت اللجنة المركزية جماعيًا. انتخب مالكي في اللجنة التنفيذية المؤقتة والتي أعطيت الصلاحيات الكاملة في انتظار قرار مؤتمر الحزب الثاني، وكان أحد ثلاثة أمناء في اللجنة الجديدة الذين رفضوا أن يأخذوا صلاحيات السكرتير الأول، لأنهم سوف يضطرون في تلك الحالة، لأن يكونوا صلة الحزب الرسمية مع السفارة السوفييتية في طهران.

أوضح مؤتمر الحزب الشامل للمحافظات في عام 1947 مدى سلطة ونفوذ الجناح الإصلاحي. كانت طهران مركز العمليات وكان الحزب فيها ـ حسب دستور الحزب ـ يقدم ثلثي الموفدين إلى مؤتمر الحزب الكامل. طالب الإصلاحيون بمؤتمرٍ كامل، وكانت القيادة (التي باتت الآن تتضمن بعض الأعضاء السابقين في الجناح الإصلاحي مثل كيانوري وطبري وقاسمي وجودت) تخاف خسارة قبضتها على الحزب. كان المفكرون الشباب ـ جلال آل أحمد وحسين مالك إلخ ـ تحت تأثير المنظر اليافع والمتحمس إبريم عشاق ورجل الدولة «الكبير» لمعارضة الحزب خليل مالكي. هؤلاء هم الذين أقنعوا مالكي بأن يقود الانفصال الشهير في كانون الثاني/ يناير 1948.

دان الاتحاد السوفييتي الانفصال فورًا، وتم وصف قادته بعملاء وجواسيس بريطانيين، فقرروا لذلك أن يتخفوا بعضَ الوقت. مزيجٌ من الملاحظة والتفكير قاد مالكي بسرعة إلى اكتشاف جذور المشكلة في الستالينية السوفييتية من جهة، والأيديولوجية الماركسية اللينينية من جهةٍ أخرى، فدان الأولى وكبر تفكيره(*) عن الثانية دون أن يدينها رسميًا، ولكن بعض رفاقه في المجموعة المنقسمة عن توده (أنور خامهي مثلًا) دانوه بصفته تعديليًا وانتهازيًا، مع أنهم هم أنفسهم وصلوا إلى وجهة النظر نفسها بعد العديد من السنوات، وكان مالكي جاهزًا في ذلك الحين لظهور الحركة الشعبية[1].

(*) Grew out of أي حرفيًا «كَبُر عليها» (المترجم)

(1) انظر أيضًا، Katouzian, **Khatirat-i Siyasi-yi Khalil Maleki** (second edition, Tehran: Intisharat 1990); Khameh'i, **Panjah Nafar, Fursat-i Buzurg, and Az Inshi'ab**; =

مالكي والحركة الشعبية

بعد مدة قصيرة من إطلاق بقاعي لصحيفة شاهد في 1949، انضم جلال آل أحمد (الذي لطالما اعتبر مالكي معلمه السياسي) إلى طاقمها وأقنع مالكي بأن يكتب للصحيفة[1]. نشرت فيما بعد سلسلة من المقالات التي تفسر سبب انضمامه ومن ثم مغادرته لحزب توده في الكتاب الشهير صراع الأفكار والآراء، والذي أصبح عنوانه بالفارسية (برخود عقايد وآراء) أحد العديد من المصطلحات والعبارات الاجتماعية والسياسية التي ابتكرها مالكي وتستخدم حاليًا في اللغة الفارسية. وصف مالكي في الكتاب جاذبية الشيوعية كعقيدة، والاتحاد السوفييتي كمركز قوة للمفكرين العصريين خصوصًا في بلدٍ مثل إيران حيث ليس هنالك من بديل: «لم نختر نحن الشيوعية بل هي اختارتنا». ووصف أيضًا التحفظات الأخلاقية والفكرية داخله التي ساعدته في النهاية في التحرر من أغلاله الإيديولوجية بثمنٍ اجتماعيٍ ونفسيٍ عظيم. لقد توقع أن يرتكب حزب توده خطأً أكبر بخصوص الحركة الشعبية من ذاك الذي ارتكبه بخصوص أزمة أذربيجان، وأهم من ذلك وصف العوامل في شخصية الحزب التي ستقوده إلى هذا الخطأ[2].

استمر تعاونه مع شاهد وفي أيار/ مايو 1951 قاد تشكيل زحمتكيشان ملت إيران (حزب كادحي إيران). هيمنت في البداية على الحزب الجديد بقايا مجموعة عمل بقاعي، ولكن مالكي ومعظم مجموعة المنفصلين عن حزب توده الذين دخلوا في هذا التحالف بدؤوا يجذبون أعدادًا متزايدة من الشباب وطلاب الجامعات والعمال والمثقفين إلى الحزب. قاد بقاعي الحزب في المجلس وفي لقاءاتٍ في الهواء

= Jalal Al-i Ahmnad, **Dar Khidmat va Khiyanat** (espically 'Qaziyrh Inshi'ab va Khalil Maleki'); Alvai, **Panjh va She Nafar**; Katouzian and Pichdad, **Yadnameh-yi Khalil Maleki**.

(1) كان علي أحمد في ذلك الوقت يعمل في شاهد (يبدو أنه كان يعمل دون مرتب) في المساء، وكان هو الذي جمع مكي وبقاعي. انظر **Dar Khidmat va Khiyanat**.

(2) انظر أيضًا H. Katouzian and A. Pichdad (eds), **Barkhurd-i Aqayed va Ara** (Tehran: Intishar, 1990) (forthcoming).

الطلق. وكان مالكي من الجانب الأخر منظّر الحزب ومنظّمه بالإضافة إلى كونه مسؤولًا عن منشوراته، وأصبحت شاهد صحيفة الحزب اليومية وباتت صحيفة نيروى سوم (القوة الثالثة) تنشر كل يوم جمعة بصفتها دورية منظمة شباب الحزب، وباتت علم وزندكي (العلم والحياة)[1] دورية الحزب الفكرية الشهرية مع أنها لم تكن عضوًا رسميًا من الحزب، إذ كانت تدعو صراحةً مشاركين ليسوا من الحزب وتنشر موادهم، وكان مالكي رئيس تحريرها، وكان جلال آل أحمد ونادر نادربور (الشاعر المشهور) وأمير بيشتاغ (بروفيسور الطب في جامعة باريس لاحقًا) محرريها التنفيذيين على التوالي. وكان مكتب التحرير والكتاب الدوريون فيها يتضمنون سيمين دانشور ومحمد علي خنجي وفريدون توللي وعلي أصغر حاج سيد جوادي.

كان مالكي حريصًا على إبقاء بقاعي في حزب زحمتكيشان والحركة الشعبية. كان يتعاطف مع بقاعي في بعض مظالمه الشخصية ضد مصدّق، وكان هو نفسه ناقدًا لبعض سياسات مصدّق الداخلية والخارجية (والتي سيرد المزيد منها فيما بعد). ولكنه كان يرى أن مواجهةً مفتوحةً مع حكومة مصدّق لن تكون أقل من كارثية، وما كان ليسمح لبقاعي بأن يحول حزبهما إلى أداةٍ مضادة للحكومة. لم يفاجأ بقاعي جدًا عندما وجد مالكي غير متعاونٍ مع سياسته المعادية لمصدق، ولكنه قلقَ عندما عرف أن أغلبية الناشطين في الحزب ـ العمال والطلاب والمثقفين، بلا استثناءٍ تقريبًا ـ كانوا يقفون بصلابةٍ خلف مالكي. زالت كل الشكوك بعكس ذلك في لقاء ناشطي الحزب في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1952، والذي دعا إليه هو نفسه من أجل أن يحصل على دعم الأكثرية لاستراتيجيته المقترحة الجديدة، فاستقال من الحزب هنالك في تلك اللحظة. بعد عدة أيام من ذلك على أي حال، خطط مع رجاله ورجال كاشاني الأشراس للهجوم على مقرّ قيادة الحزب وطرد الناشطين منه ومن ثم سحب استقالته (انظر الفصل 12)[2].

(1) المعنى الحرفي لعلم وزندكي. معناها الفكري هو: النظرية والتطبيق العملي.

(2) انظر أيضًا Katouzian, **Khatirat-i Siyasi-yi Khalil Maleki**; Al-i Ahmad, **Dar Khidmat va Khiyanat**.

بعد أن خسر البريطانيون اللعبة بورقتهم الرابحة التي هي قوام، توجهوا إلى الجنرال زاهدي الذي كان القائم بأعمال السفارة جورج ميدلتون يستميله[1] (انظر الفصول 10 و13). بدأ زاهدي بتعبئة قواته في كل مكان، من ضمن ذلك في داخل الحركة الشعبية حيث كان بقاعي وهايرزاده حريصين بشكل خاص على الاستماع، حيث كان لكليهما علاقات جيدة مع زاهدي في الماضي، وشارك هايرزاده بشكل فعال في انقلاب 1953 فيما بعد، وكافأه زاهدي على ذلك. لم يكن بقاعي قد أخبر مالكي باتصالاته مع زاهدي، ولكن المسألة تسربت، وكان ارتباطها واضحًا بنمو موقف بقاعي المعادي لمصدق، مع أنه كان لا يزال غير علني. أعطى مالكي فيما بعد تلميحًا قويًّا إلى هذا في رسالته المفتوحة إلى كاشاني في العدد الأول من الجريدة اليومية نيروى سوم (وهي صحيفة الحزب الجديد زحمتكيشان، القوة الثالثة) التي نشرت بعد يوم واحد من الهجوم على مقر الحزب:

> على أي حال، من المؤكد أنه لا حزب زحمتكيشان ولا أنا... نستطيع أن نغمض أعيننا عن مؤامرات نعتقد أن لها عواقب خطيرة على البلاد. أنا لا أعتبر [قيادة] الجنرال نجيب مقبولةً لإيران، حتى لو افترضنا أنها جيدة لمصر. لقد أراحتنا شخصية مصدّق من الحاجة إلى من هم مثل الجنرال نجيب الذين قد يكونون حتى «نبلاء وذوي كرامة» حقًا[2]. ولن يقوم جنرال إيراني (نبيل وذو كرامة) باتخاذ أي خطوات ضد مصدّق[3].

استمر بقاعي بالطبع برفض كشوفات مالكي بخصوص استراتيجيته المعادية لمصدق، وادعى أن السبب الوحيد للانشقاق في حزبه هو أن مالكي ليس «شيوعيًا على طريقة موسكو»[4]. ولكنه بدأ في إظهار معارضته لمصدق منذ ذلك الوقت

(1) انظر شهادة ميدلتون. Brian Lapping, End of Empire (London: Grafton Books, 1985).

(2) هنا يتلاعب مالكي بالكلمة الفارسية العربية نجيب (تلفظ بالفارسية نجيب) والتي تعني حرفيًا «نبيل وذو كرامة».

(3) Niru-yi Sevvum (daily), no. 1, 14 October 1952 (للتوكيد)، بعد أربعة أيام، كتب علي أحمد رسالة تهكمية وصريحة إلى بقاعي، «قائدي». المرجع السابق رقم. 4، 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1952.

(4) انظر Baqa'i in Shahed, 15 October 1952: «منذ البداية، كات هنالك مجموعة صغيرة =

فصاعدًا وسرعان ما أصبح العضو الأعلى صوتًا في معارضة المجلس. تقلص بمرور الوقت حزبه إلى جماعة صغيرة من المخلصين الشخصيين الذين كان معظمهم من بلده الأصل كرمان. ولكن القوة الثالثة نمت بسرعة، وأطلقت منظمةً نسائيةً تقدميةً (سازمان زنان بشرو) جديدة وجريئة، وزاد من منشوراتها ونشاطاتها الأخرى وأعطت الحكومة دعمها الثابت إضافةً إلى نصحها السياسي ونقدها الصلب ولكن المخلص، وجاءت لحظتها المجيدة في 28 شباط/ فبراير حيث ساعدت مصدّق في تحقيق هدفه (انظر الفصل 13).

بعد انقلاب 1953 سجن مالكي (عمدًا حسب اعتقاده) مع مجموعة من قادة توده، والعاملين والمثقفين الأعضاء فيه في فلك الأفلاك وهي قلعة من العصور الوسطى في خرم آباد[1]. قاد في 1960 تشكل الاتحاد الاشتراكي للحركة الشعبية في إيران (انظر الفصل 16). اعتقل مجددًا بعد 5 سنوات وحوكم في محكمةٍ عسكرية بالتهمة المعتادة بالتخطيط للإطاحة بالنظام الدستوري وحكم عليه بثلاث سنوات في السجن. ولكن أطلق سراحه بعد أن أدى نصف مدة حمكه بسبب الضغط المستمر على الشاه من جمعيات حقوق الإنسان والأحزاب والحكومات الاشتراكية الأوروبية (من ضمنهم الرئيس النمساوي). توفي بعد عامين من ذلك منعزلًا ومكتئبًا وفي حالةٍ من العوز.

نظرية القوة الثالثة

عندما صاغ مالكي نظرية القوة الثالثة، كانت رياح الحرب الباردة قد بدأت بالهبوب منذ مدةٍ من الزمن، فقبل عامين من ذلك كاد أن يصل الاتحاد السوفييتي

= من الناس، بقيادة خليل مالكي، لديهم أفكار منحرفة...ناقشوا مرات عدة الشيوعية في خلايا الحزب...كانوا يخططون لقلب زحمتكيشان إلى حزب شيوعي، ولكن حزبًا غير مرتبط بموسكو». ولكن، يقول بقاعي في الخطاب نفسه أن «استقالته» الأصلية كانت بسبب أنه أخبر بأن 99 في المئة من أعضاء الحزب كانوا يدعمون مالكي.

(1) عانى من تعذيب ذهني شديد في السجن، واعتقد أن النظام وضعه عمدًا في السجن مع ألد أعدائه. انظر، على سبيل المثال **Nameh-yi Sargushadehi-yi Khalil Maleki**, 20 February 1961, reprinted in Katouzian, **Khatirat-i Siyasi-yi Khalil Maleki**, Appendices.

إلى مواجهة مع حلفائه زمن الحرب في برلين، وفي 1949، دفع موت ماو تسي تونغ بشيانغ كاي شيك إلى خارج الصين وحول الولايات المتحدة إلى ألد عدوٍّ لنظامه، بينما كانت الحرب في كوريا تصخب وفي فيتنام تزحف. وفي 1948 أضاف الاستيلاء الشيوعي على تشيكوسلوفاكيا دولةً إلى جوائز حرب ستالين دون الكثير من المشكلات. كان تشرشل قد ألقى بالفعل خطابه الشهير بخصوص الستارة الحديدية التي تسقط على مدى أوروبا، مع أنه عندما وصل الموضوع إلى الإمبريالية الأوروبية تم تفسير كل شيء (أو إعطاء الحجج له) باسم الحرية. وجلب استقلال الهند أملًا للبلاد المستعمرة وشبه المستعمرة في آسيا وإفريقيا، ولكن كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ينظران إلى نهرو وفريقه بشك. وكانت يوغسلافيا تيتو قد انتزعت حريتها من الحركة الشيوعية العالمية. كان الغرب مسرورًا بشكل طبيعي من هذا الشأن، ولكنه من جانب آخر ما كانوا متحمسين لتيتو أكثر مما كانوا متحمسين للشيوعية في مناطقهم. من جانبٍ آخر، دانت موسكو وأخويتها الدولية (من ضمنها حزب توده) تيتو ودجيلاس وبقية القيادة اليوغسلافية بمصطلحات تكاد الآن تكون غير قابلة للطباعة[1].

ومنذ 1943، بات هنالك معسكران سياسيان أساسيان في إيران: المعسكر الموالي للسوفييت ويمثله حزب توده، والمعسكر الموالي للغرب الممثل بالمؤسسة السياسية. كانت بريطانيا هي الدولة الغربية التي تملك السلطة الأعظم بهامش ضخم في إيران، وكان البريطانيون يعتمدون على خدمات أو دعم أو المصلحة الذاتية أو النوايا الحسنة للعديد من السياسيين الذين يتنوعون من سيد ضياء وقوام وساعد

(1) فعلو المثل، واستمروا في فعله، بخليل مالكي إلى حين سقوط حزب توده 1983. في مذكراته، التي نُشرت بعد حوالى 40 عامًا من الحدث، لا يزال إحسان طبري يدعي أن مالكي أصبح عميلا بريطانيًا وقد تلقى تعليمات من قبل مورجان فيليبس، الذي كان حينها أمين سر حزب العمل، لكي يقسم حزب توده. انظر **Kazhraheh: Khatirati az Tarikh-i Hizb-i Tudeh** (Tehran: Amir Kabir, 1987). من أجل عينة واحدة من اللغة المستعملة من قبل حزب توده ضد مالكي، انظر **Niru-yi Sevvum, Paigah-i Ijtima'i-yi Ampirialism,** 1952. كتب هذا الكتيب دهكريان بأوامر مباشرة من كيانوري.

وتقيزاده. ولكن الآن أصبحت هنالك على أي حال آمالٌ عند بعض المحافظين، ومن ضمنهم الشاه وزاهدي، بتحالف مباشر مع الولايات المتحدة.

يجب أن تدرس نظرية مالكي في القوة الثالثة بالمقارنة مع هذه الخلفية الداخلية والدولية. فقد طور هذه النظرية في سلسلةٍ من المقالات التي كتبت بين عامي 1951 وأوائل 1952 وطبعت فيما بعد تحت عناوين: «القوة الثالثة سوف تنتصر»(نيروى سوم بيروز ميشود) و«ماهي القوة الثالثة؟ «نيروى سوم شيست!»، مع أنه كان قد طور واستخدم المفاهيم الأساسية والأفكار نفسها في العديد من كتاباته الأخرى، فقدم فئتين عريضتين: «القوة الثالثة بشكل عام» و«القوة الثالثة بشكل خاص» يشير المفهوم «العام» إلى محاولات التحرر من الفكرتين النمطيتين (الاشتراكية والرأسمالية) خارج الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. وتشير الفئة «الخاصة» إلى الطرق الاشتراكية المحددة للتقدم، والتي كانت مستقلةً عن الكتلة الشرقية واكتشفها كل بلدٍ على حدة على أساس تجربته الثقافية والتاريخية الخاصة.

القوة الثالثة في السياق العالمي

كانت خارطة العالم السياسية في ذلك الوقت مقسومةً إلى كتلتين: المعسكرين «الاشتراكي» و«الإمبريالي»، أي «بلدان الستارة الحديدة» و«العالم الحر». أما مالكي فقسمها إلى ثلاثة: الغرب والشرق والبلدان التي أصبحت بعد العديد من السنوات تعرف باسم «العالم الثالث». كانت هذه بلدانًا «لم تشعر بالحرية في عالم السيد ترومان الحر ولم ترَ أيًا من دلالات الاشتراكية في معسكر الاتحاد السوفييتي الاشتراكي. كانت هذه الجماهير من الناس تتمنى ـ بل بالفعل كان معظمها عازمًا على ذلك ـ في آسيا وأوروبا وإفريقيا وغيرها أن تتعاون مع بعضها، و(على الرغم من القوتين العالميتين، وعن طريق استغلال الصراع بينهما) أن تحمي شخصيتها وهويتها الوطنيتين والاجتماعيتين الخاصتين»[1]. كان واضحًا منذ البداية إذًا أن نظرية

---

(1) **Niru-yi Sevvum Piruz Mishavad** (Tehran: Zahmatkishan Party Publications, 1951) p.3 (emphasis added).

القوة الثالثة ذهبت كثيرًا إلى ما بعد مجرد تفصيل السياسة الخارجية لعدم الانحياز، مع أن هذه بحد ذاتها كانت فكرةً أصيلةً في ذلك الوقت وشكلت جزءًا صغيرًا من نظرية مالكي. حسب هذه النظرية، فإن الجبهة التي تبدو صلبةً ومتجانسة التي يقدمها الغرب هي مضللة. فأوروبا الغربية بشكل خاص كانت كيانًا ثقافيًا وتاريخيًا بحد ذاته سوف يستعيد قريبًا هويته المنفصلة من الولايات المتحدة ولكن دون الانتقال إلى الشيوعية السوفييتية:

> في النهاية، سوف تتعافى الحضارة [الأوروبية] الغربية بجذورها العميقة التاريخية والاقتصادية والصناعية والعلمية من ضعفها [الحالي]، ولن تستسلم لأيٍ من هاتين الحضارتين البسيطتين السطحيتين اللتين نبتتا في الأصل من أوروبا، ولكن تطورتا في الظروف الأقل تقدمًا في روسيا وأميركا[1].

وصف مالكي هذا باسم «القوة الثالثة» الغرب أوروبية «بشكل عام». كانت هذه لا تزال مبنيّةً على الرأسمالية ولكنها رأسمالية مختلفة إلى حدّ كبير عن نظيرتها الأميركية، وتستمد بكثرة من الثقافة الأوروبية الغنية، وكان من المرجح لها أن تقود تشكل الاتحاد الأوروبي الاجتماعي والاقتصادي. ومن جانبٍ آخر، فالقوة الثالثة الغرب أوروبية بشكل خاص تشير إلى الأساليب الاشتراكية في حل المشكلات الاجتماعية التي تنشأ عن تناقضات المجتمع الرأسمالي:

> في أوروبا، وجدت «القوة الثالثة بشكل خاص» تجسدها في المقاربة الاشتراكية المتناسقة مع العقائد التقدمية للديمقراطية الأوروبية...[2]... فبالمواجهة الرأسمالية الأميركية والعديد من رفاق دربها الأوروبيين، والرأسمالية السوفييتية (التي تدعي الاشتراكية ولكنها دمرت الحريات الاقتصادية والسياسية والشخصية في روسيا)، فإن دربًا أوروبيًا إلى الاشتراكية بالمعنى الخاص للقوة الثالثة ينشأ الآن ويتطور[3].

---

(1) المرجع السابق، ص 4-5.
(2) المرجع السابق، ص 21.
(3) المرجع السابق، ص 26.

وجدت أيضًا ميول مشابهة داخل بلدان الكتلة الشرقية، ولكن القمع السوفييتي منع تجسدها العلني وتطورها:

متى ما جرأت القوة الثالثة على رفع رأسها في بلدان الكتلة الشرقية تمت إدانتها وتدميرها على أنها انحراف، وعلى أنها عميلة وجاسوسة للإمبريالية. والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة في بلاد البلقان هي يوغوسلافيا، لأن هذه الدولة لم يتم احتلالها ـ أو بحسب تعبير الكومنفورم(*): تحريرها من قبل الجيش الأحمر[1].

إن سبب نظرة مالكي الخاصة بيوغوسلافيا هو شجاعتها في الوقوف ضد ستالين وفي الوقت نفسه (في جزءٍ منها) بسبب مقاربته المستقلة للاشتراكية. ولكنه لم يكن يتفق بالضرورة مع النظام اليوغوسلافي حتى في تلك الدولة فما بالك في إيران. على نحوٍ خاص، كان ينتقد محدوديات الحرية في يوغوسلافيا، وأصبح ناقدًا حتى أكثر عندما بدأ النظام بمحاكمة دجيلاس من أجل السلام مع روسيا خروتشوف. ليست الإشارة فوق إلى «بلاد البلقان» محض صدفة. كان سيبدو غريبًا جدًّا وحتى غير قابل للتصديق ـ في ذلك الوقت وللعديد من السنين اللاحقة ـ الادعاء بأنه من المرجح أيضًا أن تنزل الصين في طريق يوغوسلافيا نفسه بعد فترةٍ من الزمن في المستقبل، وذلك باعتبار الستالينية التقليدية الواضحة في نظامها. ولكن هذا هو تمامًا ما توقع مالكي أن يحصل في النهاية لأن نظام الصين الجديد كان نتيجةً لثورةٍ حقيقيةٍ وشعبية بدلًا عن كونه اجتياحًا شيوعيًّا. لقد قدم هذه الفكرة في مكانٍ آخر في مقالةٍ أكثر حصرية مكتوبة في الوقت نفسه تقريبًا:

إن الحركة التي بدأها د. صن يات سين على أساسٍ مبادئه الرئيسية الثلاث، والتي يكملها ماو تسي تونغ، لن تبقى في النهاية دولةً في فلك الاتحاد السوفييتي. بالفعل، يمكن أن نتوقع بثقة أن تطورات مشابهةً لتلك التي حصلت في يوغوسلافيا سوف تحصل في الصين. من غير المشكوك فيه أن هذه التطورات

(*) مكتب الإعلام الشيوعي، أسس في 1947، وكان الهدف منه التنسيق بين الأحزاب الشيوعية تحت الإرشاد السوفييتي. (المترجم)

(1) Niru-yi Sevvum Chist (Tehran: The Zahmatkishan Party Publications, 1951).

سوف تأخذ أشكالًا مختلفة عما حدث في يوغوسلافيا، ولكن جوهرها سوف يكون نفس المقاومة ضد الضغوط والسلوك التوسعي [للاتحاد السوفييتي][1].

باختصار، فإن «القوة الثالثة بشكل عام» في أوروبا الغربية كانت محاولةً لحماية عظيم تقاليدها وهويتها واستقلالها من الترويس والأمركة. وكانت «قوتها الثالثة بشكلٍ خاص» متجسدة عبر تطور الاشتراكية الديمقراطية المبنية على تجارب أوروبا المتقدمة الخاصة في المجالين. ضمن الفلك الروسي، كانت القوة الثالثة بشكل عام وبشكل خاص هي الشيء ذاته، أي هي الجهود من أجل التحرر من الهيمنة السوفييتية وبناء طريق مستقل إلى الاشتراكية بناءً على الثقافة الخاصة لكل دولة وتقاليدها. كانت يوغوسلافيا هي المثال الموجود والصين هي المثال المحتمل لهذه الحركة، مع أنه حتى الأولى تركت الكثير من الآمال غير المحققة بخصوص الحريات الشخصية والرقابة الديمقراطية.

وتبقى هنالك «البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة». هنا ظهرت القوة الثالثة بشكل عام على هيئة الحركات الشعبية والمضادة للإمبريالية التي تمنت خلع أغلال الاستعمار، لكن لم يكن عندها نية في أن تستبدل بها هيمنة الاتحاد السوفييتي. كانت القوى الغربية مستعدةً لأن تقدم إصلاحاتٍ وتغيراتٍ معينة في هذه البلدان عن طريق مؤسساتها الحاكمة، وذلك على أمل المحافظة الدائمة على سيطرتها العامة على هذه البلدان. فكرتهم عن «الحرية» لهذه البلدان لم تكن تعني أكثر بكثير من المحافظة على الوضع الراهن ـ من ضمن ذلك هيمنتهم السياسية والاقتصادية ـ على الرغم من أن هذا قد يكون مختلطًا مع قدرٍ معين من تحريف الحقائق. ومن الجانب الآخر، قدمت الشيوعية السوفييتية وأخويتها داخل بلدان العالم الثالث هذه النظرية الستالينية القائلة بأن كل الجهود يجب أن توضع في خدمة الاتحاد السوفييتي بصفته «المقر الرئيسي للبروليتاريا العالمية». حسب هذه النظرية فإن قدر البروليتاريا العالمية مرتبط بشكل مباشر مع أقدار الاتحاد السوفييتي. يجب إذًا على القوى التقدمية

(1) «Nihzatha-yi Melli-yi Urupa va Asiya», **Ilm va Zindig**, 1 December 1951-January 1952.

والديمقراطية في كل دولة «كبيرةً كانت أم صغيرة، غنيةً أم فقيرة» أن تعطي الأولوية الكاملة لتنمية النفوذ السوفييتي في صراعه مع الولايات المتحدة.

وهكذا، كان في العيون الغربية والسوفييتية كليهما أن أي حركة في الدول المستعمرة لا تصطف مع نهجها الخاص لابد وأن تكون عميلةً للطرف الآخر، ولكن كلا الطرفين كان مخطئًا في أي حال، فعلى الرغم من المؤسسات الحاكمة المحلية والأحزاب الشيوعية، والتي شكلت معًا أقليةً عدديةً صغيرة (على الرغم من أنها قوية)، فقد كانت هنالك لا تزال قوة مستقلة للشعب في هذه البلدان ـ من ضمنها ثقافته وتاريخه ـ والتي يسخرها القادة المحليون والمفكرون الذين لم يلتزموا مع أيٍّ من القوتين العالميتين، ولا انتسبوا إلى أيٍّ من إيديولوجياتهما المحددة. كانت هذه «القوة الثالثة بشكل عام» ـ الحركة غير الشيوعية من أجل الحرية والاستقلال ـ داخل البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة[1].

هنالك كانت أيضًا «قوة ثالثة بشكل خاص» تتألف من الجناح اليساري من هذه الحركات الشعبية التي كان تتمنى أن تنشرها أبعد في الزمان والمكان وأن تحقق تقدمًا سياسيًا وتطورًا اقتصاديًا بوساطة طرقها الخاصة الفريدة نحو الاشتراكية، ومن الأمثل أن يناقش هذا الميل في سياق القوة الثالثة في إيران.

القوة الثالثة في إيران

نستنتج من الرواية القصيرة آنفة الذكر أن الحركة الشعبية كانت مثال إيران عن «القوة الثالثة بشكل عام»، وشكلت القوى الديمقراطية الاشتراكية داخل الحركة الشعبية (التي طورت النماذج الإيرانية عن الاشتراكية للتطبيق بعد نجاح الحركة في أهدافها الديمقراطية العريضة) القوةَ الثالثة الخاصة في إيران. وبخصوص القوة الإيرانية الثالثة بشكل عام:

> كل هؤلاء الذين لا أمل عندهم في المؤسسة الحاكمة المنحلة، ولا توقعات من قادة حزب توده... ينتمون إلى القوة الثالثة. كل أولئك الذين يدعمون تأميم النفط

(1) Niru-yi Sevvum Chist, pp. 11-12.

الإيراني في كل مكان من البلاد [أي ليس فقط في الجنوب كما كان حزب توده يريد] أي تأميم كل المصادر والصناعات والتي تأمل إما بريطانيا أو روسيا في أن تستحوذ عليها في وقتٍ واحد، هؤلاء كلهم جزء من القوة الثالثة. كل أولئك الذين يجدون أنه من الممكن المحافظة على استقلال إيران السياسي والاقتصادي دون إلحاقها بأيٍ من الكتلتين الشرقية أو الغربية، الذين يؤمنون بقوة شعبهم وقدرة قادتهم، ويعتقدون أنه من الممكن لشعب إيران أن يتحكم بمصيره دون تتبعٍ أعمى لهذه القوة الأجنبية أو تلك، هؤلاء ينتمون إلى القوة الثالثة...

ولكن يوجد أولئك الذين لا ينتمون:

يجب على السادة في حزب توده وأولئك أيضًا الذين يعملون في خدمة المؤسسة الحاكمة أن يُعَلّموا كيف يتخطون حسهم بالضعف والدونية، وأن يعترفوا بوجودهم الخاص وقوة شعبهم، أي القوة الثالثة. أولئك الذين لم يستطيعوا أن يعترفوا بوجودهم الخاص واستقلالهم قد أخفقوا في فهم حقيقة الحركة الشعبية الإيرانية(1).

بصفته رمز القوة الثالثة بشكل عام، فإن مصدّقًا هو الشخصية الأكثر وضوحًا والأكثر ذكاءً والأكثر استحقاقًا التي قدمها التاريخ الإيراني الحديث في مواجهة التوسعيين من كل الألوان والعقائد(2).

لم تكن القوة الثالثة في إيران القوةَ التي قاومت الهيمنة الغربية والسوفييتية على البلاد كلتيهما وحسب، بل كانت أيضًا وفي الوقت نفسه:

نموذجًا اجتماعيًا بديلًا، وأسلوبًا من الحياة الوطنية والاجتماعية مميزًا عن النموذجين الأميركي والروسي كليهما واللذين يحاولون فرضهما علينا. القوة الثالثة هي التجسد العصري لإرادة الشعب المحب للحرية في إيران، وهي بذاتها تعكس قدرًا كبيرًا من التجربة التاريخية عبر قرون الحضارة الإيرانية(3).

على الرغم من منظري حزب توده لم تكن الجبهة الوطنية حركةً عميلةً للإمبريالية ولا حتى «برجوازية أو برجوازية صغيرة». لقد كانت تحالفًا من القوى

---

(1) المرجع السابق، ص 2 و4.
(2) المرجع السابق، ص 8.
(3) المرجع السابق، ص 9 (توكيد في الأصل).

يريد كلها أن ينمي الحرية والاستقلال والديمقراطية، وكان الجناح اليساري منها قد طور نموذجًا إيرانيًا خاصًا للإحياء والتطور والعدالة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. لقد استمد هذا النموذج بالفعل من خبرة أوروبا في الإنجاز الصناعي والديمقراطية والاشتراكية، ولكنها لم تكن مخططًا مستوردًا وكانت مبنيةً على نحوٍ ثابت على مصادر إيران الخاصة التاريخية والحاضرة. كان حزب زحمتكيشان قوةً ملي، أي قوةً وطنية (بعكس أن تكون مستوحاة أجنبيًا) و«شعبية» (بعكس أن تكون دولتي أو مستبد). ولكنها لم تكن وطنية/ قومية بالمعنى العنصري أو الشوفيني أو التوسعي للكلمة.

من الواضح إذًا أن حزب زحمتكيشان هو بأحد المعاني ملي بشكل كامل. أي أنه ينشد القاعدة الاجتماعية بين جماهير الشعب الضخمة والطبقات المنتجة والعاملة في هذه البلاد، ويرفض أي تطور أو حركة لا تنشأ من داخل جمهور الشعب، فهو واعٍ لحقيقة أن التطور الاجتماعي الحقيقي لابد وأن يجد مصدره وأصله في قدرات وطاقات الناس أنفسهم، وأن يستخدم هذه الطاقات لينتج برنامجًا متناسقًا مع مصادر البلاد ومع مرحلة التطور الاجتماعي[1].

إلى جانب هذه الرؤية لديمقراطيةٍ واشتراكيةٍ إيرانيتين، تذكرت إسهامات مالكي الرئيسية في تلك الفترة حول ثيمتين: الأولى هي سياسات الحركة الشعبية وبرامجها، والثانية فلسفة التاريخ والنظرية الاشتراكية وظاهرة الاتحاد السوفييتي. من المستحيل أن نعطي أيًا من هذين الموضوعين حقهما في هذه المعالجة المحدودة، ويتبع ذلك أننا لم نقدم إلا الخطوط العريضة وحسب (يمكن للقارئ المهتم أن يرجع إلى أعمال مالكي الأصلية).

السياسة والبرنامج الحكوميان

كانت الثيمات المتكررة في نصح مالكي الاستراتيجي إلى مصدّق وحكومته بشكل مختصر كالتالي: (أ) حل نزاع النفط بالشروط الأمثل الممكنة ضمن فترةٍ معقولة من الزمن، (ب) إطلاق سلسلة من الإصلاحات الاجتماعية الكبرى،

(1) **Niru-yi Muharrikeh-yi Tarikh** (The Motive Force of History) (Tehran: Zahmatkishan Party Publications, 1952).

وخصوصًا إصلاح ملكية الأراضي، وإصلاح بيروقراطية الحكومة، وتطبيق سياسات توزيع ثروة أخرى، (ج) الوقوف في وجه النشاطات المدمرة للعملاء الأجنبيين، أي حزب توده والعناصر المحافظة (العسكرية وغير العسكرية) الذين كانوا يحاولون إسقاط الحكومة بطرق غير قانونية، (د) إنشاء علاقات جيدة مع الغرب والاتحاد السوفييتي كليهما، ولكن رفض الدخول في أي تحالف عسكري مع أيٍ منهما.

كان منطق مالكي يتماشى مع رؤية مصدّق للحركة في مجال حل نزاع النفط، وكان تأميم النفط في البداية استراتيجية نحو الحصول على استقلال البلاد وإنشاء النظام الديمقراطي. كانت إيران أضعف من أن تذهب إلى آخر الطريق في مسألة نزاع النفط بسبب دعم الولايات المتحدة لبريطانيا، وموقف الاتحاد السوفييتي غير المساعد، وعلاوةً على ذلك كان هنالك عدو على شكل المؤسسة الحاكمة وحزب توده. لقد دعم مالكي وساطة البنك الدولي (انظر الفصل 12) وكان فيما بعد الصوت الوحيد الكبير ضمن الحركة الشعبية الذي جرأ على التشديد على أهمية إيجاد حل من أجل بقاء الحركة ككل، فالحل المشرف (مع أنه سيكون أقل من مثالي) سوف يرفع الضغط الدولي ويعدل من وضع البلاد الاقتصادي ويزيد من قدرة الحكومة المالية ويمكنها من الإنفاق على مشاريع للتطوير الاجتماعي والاقتصادي، وسوف يبدأ هذا حلقة عمل حميدة لمصلحة الحركة الشعبية وضد أعدائها في البلاد.

كان إصلاح ملكية الأراضي، واستمر، إحدى ثيمتي مالكي المفضلتين للإصلاح الاجتماعي، الثانية هي تحرر المرأة. لقد دعا إلى إصلاح شامل لنظام تملك الأراضي في إيران من أجل العدل والأخلاق من جهة ومن أجل مصلحة التطور الاجتماعي والاقتصادي أيضًا. رحب بمحاولة مصدّق في إعادة توزيع المردود الجزئية من ملاك الأراضي على الفلاحين (انظر الفصل 10) ولكنه كان يراها إجراءً مؤقتًا لا أكثر. سوف نناقش باختصار صيغته الخاصة من أجل إصلاح شامل للأراضي في الفصل 16. وفي مسألة حقوق المرأة، لم يفوّت مناسبةً للدعوة إلى (أ) منح كامل الحقوق لـ«نصف المجتمع الذي يربي النصف الآخر في حضنه» ودمجه الكامل بالمجتمع المدني، و(ب) الحاجة إلى تعبئة قدرة البلاد الكاملة عن

طريق إدخال نسائها في إطار النشاط الاقتصادي والاجتماعي العام. سوف يخسر المحافظون الكثير من الدعم والتشجيع الأجنبيين ما أن يحل نزاع النفط، وسوف يتم تحييد حزب توده ما أن تدخل الحكومة في علاقةٍ عادلة وودية مع الاتحاد السوفييتي على قدم المساواة، ولكن في الوقت الحاضر، على الحكومة أن تطبق القانون (كما لم تفعل) لتضع حدًّا للنشاطات غير الديمقراطية والتآمرية الأعمال التخريبية، تعطيل الحياة العامة، بروبوغندا التشويهية إلخ ـ من قبل أعدائها الداخليين، وعلاوةً على ذلك، سوف يكون خطأً خطيرًا الامتثال لإغراءات حزب توده (التي تذاع عن طريق إحدى منظماتهم المفتوحة التي تسمي نفسها «المجتمع الشعبي من أجل الصراع ضد الاستعمار») بإنشاء «جبهة موحدة معادية للإمبريالية»، فحزب توده لا يملك إرادةً مستقلة، والطريقة الأفضل لإيقاف نشاطاته المعيقة ـ والحصول على تعاونه ربما ـ هي إنشاء علاقات جيدة مع الاتحاد السوفييتي.

لم يكن قادة حزب إيران (وبعض مستشاري مصدّق المقربين) متحمسين للغاية لهذه الأفكار في معظم الأمر. فكان بعضهم معارضًا لأي حل لنزاع النفط بأقل من النصر الكامل لأنهم كانوا يخافون خسارة شعبيتهم، وما كانوا يدعون إلى الإصلاح والتطوير الاجتماعي الاقتصادي، ولم يقولوا شيئًا بخصوص إصلاح الأراضي وحقوق المرأة. لم يكونوا حريصين جدًّا على التطبيق الفعال للقانون لأنهم كانوا جزعين جدًّا من صناعة أعداء شخصيين، محافظين كانوا أو من توده أو من أي طرفٍ آخر. ولأسبابٍ مشابهة كانوا مستعدين لأن يكونوا متجاوبين مع اقتراحات حزب توده، مع أن مالكي وحزبه استطاعا الحيلولة دون تطور أي علاقة جدية بين الحركة الشعبية والمنظمات الواجهة لحزب توده. هذا لأنهم رأوا أن هدفهم ليس إلا اختراق الحركة كاملةً والهيمنة عليها في النهاية بعد أن بات لها قاعدة شعبية مستقلة على الرغم من حملاتهم الشعواء ضدها.

إن أفضل طريقة لتطبيق البرنامج المشروح فوق هي على شكل حزمة كاملة، كما كانت النية بالفعل. على نحوٍ خاص، ما كان الإصلاح الشامل للأراضي أن يكون ممكنًا دون حلٍّ مسبق لنزاع النفط، ولكن كان يمكن أن يطبق القانون قبل التسوية مع

بريطانيا، بل بالفعل كان هذا على الأغلب ملحًّا أكثر عندما كانت الحكومة تواجه صعوباتٍ مالية في الداخل، وموقفًا معاديًا نحوها من الخارج. وما كان يجب أن يتضمن ذلك سلوكًا مفرطًا أو متعصبًا من قبل الحكومة، فليس من الضروري حظر الأحزاب السياسية في الجناح اليميني أو نواديها، ولا المنظمات الواجهة لحزب توده ومنشوراتها، ولا اللجوء إلى اعتقالات بالجملة. كان سيكون كافيًا إحضار المشتبه بهم بخرق القانون إلى العدالة والإبقاء على النظام في الشوارع وتطبيق قوانين القدح والتشهير. بغض النظر عن ذلك، عندما أصبح الكل مقتنعًا، منذ نيسان/ أبريل 1953، بأن هنالك انقلابًا وشيكًا ضد الحكومة، اقترح حزب زحمتكيشان القوة الثالثة تشكيل لجان مناطقية تابعة للحركة الشعبية، وحرسًا للحركة الشعبية للدفاع عن الحكومة، واستطاع الحزب أن يُنشئ لجنتين بنفسه[1]. ولكن الحكومة لم توافق على عرضه، أو تدعم هذه اللجان في عملها الطوعي. كان قصور الحكومة عن تطبيق القانون والاستعداد للدفاع عن نفسها أحد الأسباب الرئيسية وراء إخفاق مصدّق والحركة الشعبية بينما كانوا يبدون في السلطة.

التاريخ والاشتراكية والاتحاد السوفييتي

كانت الماركسية السوفييتية في ذلك الوقت هي التفسير الوحيد للماركسية ذي الرواج الواسع في مجال السياسة النظرية والممارسة حول العالم. أحد الجوانب المهمة لهذا التفسير (حتى في النسخة التروتسكية منه) كان الإيمان بضرورة تاريخية لا تقبل الجدل، وهي حتمية تكاد تكون غير قابلة للتفريق عن القدرية. شدد مالكي، بالتضاد مع ذلك، على أهمية الفرد والوعي الاجتماعي في تشكيل الأحداث، فتساءل مرةً: ما الذي كان ليحدث لو لم يقع اغتيال رزمارا؟[2] وكان من الممكن أن يسأل بالطريقة نفسها: ما الذي كان ليحدث لو كان رضا خان موجودًا؟

(1) انظر Niru-yi Sevvum, April–July 1953, several issues.

(2) هنا، كان يشير بصراحة إلى سؤال سيت بوف st-beuve: ماذا كان ليحصل لو أن روبسبير مات وعاش ميرابو بدل ذلك؟ انظر 'Siyasatmadar-i Nuvin' ('The Modern Politician'), Ilm va Zindigi, 2, January -February 1952.

لم يخترع ماركس مفهوم «الحتمية التاريخية»، فهو يرجع في الفكر التاريخي الحديث على الأقل إلى فيكو وهردر ومونتسكيو، وقد طور مفكرون آخرون ـ يذكر مالكي منهم هيغل وجاك مونو وفرانسوا غيزو وفرانسوا مينيه وهربرت سبنسر ـ فيما بعد الفكرة نفسها في القرنين الثامن والتاسع عشر إلى الحتمية الثابتة. ولكن «الاشتراكيين الواقعيين» (يقصد ماركس) «صححوا» إفراطاتهم.

بالنسبة للفرد التقدمي والواعي اجتماعيًا، التاريخ هو وصف وتحليل للحاضر مبني على تجارب سابقة، على أمل خلق مستقبل أفضل وأكثر تقدمًا.

لربما تكون هنالك قوانين طبيعية وقيود تاريخية، ولكن هذه في حدّ ذاتها لا تحكم على فرد أو مجتمع بقدر معين:

أولئك الذين يفهمون قوانين الطبيعة ربما يسقطون إرادتهم عليها. أولئك الذين يعرفون تاريخ الماضي وخبيرون بقوانينه... قادرون على حكم تاريخ المستقبل[1].

لربما كان تحكم بريطانيا بصناعة النفط الإيراني ضرورةً تاريخية، أي ناتجًا عن صناعته وإمبراطوريتها. ولكن كذلك كانت الحركة الشعبية الإيرانية وردة فعلها ضدها:

مادام الأفراد والشعوب غير واعين للقوانين الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية فسوف يستعبدهم النظام الذي يحكمهم. ولكن عندما تدرك جماهير الشعب هذه القوانين الاجتماعية... وتستوعب أنها ليست ناتجة عن قوى سماوية، سوف يكون من الممكن إبطال هذه القوانين نفسها، وبالتالي يتحركون من مملكة الحتمية إلى مملكة الحرية[2].

كان هنالك مفهومان عن الحتمية متمايزان عن بعضهما بعضًا: العلمي والميتافيزيقي. لم يكن المفهوم الميتافيزيقي موجودًا بين أتباع الأديان التقليدية وحسب، ولكن شاركتهم فيه بعض الأيديولوجيات الحديثة أيضًا. تتطلب المبادئ

(1) Niru-yi Muharrikeh, p. 5.
(2) المرجع السابق، ص 6-7.

الرئيسة للديمقراطية أن يكون التغيير الاجتماعي مبنيًا على حاجات جماهير الشعب العظيمة، و«لا يمكن التفكير بالاشتراكية دون الديمقراطية». ولذلك، نشأت الحتمية الاشتراكية من القرار الديمقراطي، وليس من الرأي الفاصل للتاريخ غير الشخصي[1].

هجوم مالكي النظري على فكرة «الحتمية التاريخية»، مثل كل نقاشاته النظرية الأخرى، كان له أساس متين في النظرية والممارسة السياسية، فقبل أربعة أعوام من ذلك، وفي الوقت نفسه تمامًا الذي انقسم فيه حزب توده، كان قد كتب منشورًا طويلًا بالنيابة عن النقاد الذين كانوا على وشك أن يتركوا الحزب، ورفض فيه بثباتٍ استخدام قيادة توده للجدالات القدرية على أمل تبرير أخطائهم وطمأنة أعضائهم إلى أن النصر سيكون حليفهم في النهاية لا محالة:

> في بيان اللجنة التنفيذية، وكجزء من جدال طويل يقصد منه إثبات حتمية الأخطاء الماضية، قد قيل: «إن قيادة الحزب جزء من المجتمع [الإيراني] نفسها ... ولا يمكن عزل إخفاقاتها عن المجتمع الأكبر ومحدودياته...» إن أولئك الذين يتمنون ـ من أجل تبرير بعض قادة الحزب ـ أن يؤسسوا قرارات المستقبل على نفس الأساليب الخاطئة للماضي لا يقدمون أي خدمةٍ للحزب... في نظرهم، ستقودنا الحتمية التاريخية مهما كانت الاعتبارات نحو الاشتراكية، ولذلك فهم لا يؤمنون بقيادةٍ قديرةٍ وذكية، ولا في صراعٍ واعٍ وفعال. كما يقولون هم أنفسهم، هم «يؤمنون» بالجبهة الديمقراطية الدولية، والتي يفترض بها على ما يبدو أن تنجح ميكانيكيًا، وبدون أي مجهود من طرف الحركات الوطنية.

من جانبٍ آخر، يجب ألّا يُخلط بين حرية الاختيار والمفهوم الساذج والخطير للطوعية[2] والذي كان الوجه الآخر للعملة ذاتها، فبرنامج كل حركة شعبية من أجل التغيير الاجتماعي «لابد وأن يكون متناسقًا مع القيود الاجتماعية الموجودة والقوى

(1) انظر «Dar Pishagh-i Sarnivisht ya dar Muqabil-i Tarikh», **Ilm va Zindigi**, 3, March 1952.

(2) Voluntarism أو «الطوعية»: فلسفة تقول بأن كل العلاقات الإنسانية يجب أن تكون طوعية، يقول مبدأها الأساسي «مبدأ عدم العدائية»: بأن التصرف المعادي فاسد أخلاقيًا بطبيعته، من المنظرين لها عالم الاقتصاد الأميركي مري روثبارد «Murry Rothbard». (المترجم)

الفعلية التي تريد تقديم هذا البرنامج أيضًا»[1]. كانت الطوعية والرومانسية السياسية محكومتين بالإخفاق، وسبب ذلك في جزء منه أنهما كانتا مستعدتين لاستخدام أي وسائل لتحقيق أهدافهما، بينما ـ لأسباب أخلاقية وعلمية أيضًا ـ لا يمكن فصل الأهداف والوسائل عن بعضها بعضًا:

> من حيث المبدأ، المعيار الوحيد الذي يجب أن تحاكم به أهداف حزب سياسي هو الوسائل التي يستخدمها، وإذا كانت هذه لا تتناسب مع الأهداف المعلنة، فعلينا أن نَخلُصَ إلى أن الحزب المذكور لا يلاحق أهدافه المزعومة. بل على العكس، فأهدافه الحقيقية هي تلك الموجودة في نهاية الطريق التي يسلكها[2].

كان الاتحاد السوفييتي ظاهرةً معقدة. كادت الستالينية أن تنجح في تدمير كل عماد من الاشتراكية وكل أثر للثورة الروسية، فلم يكن السلوك السوفييتي تجاه «حلفائه» «الأحزاب المتآخية معه» أقل استغلالًا من الإمبريالية الغربية تجاه البلدان غير الأوروبية. كان تفسير ستالين لأممية لينين أن البروليتاريا العالمية وأحزابها يجب أن تضحي بمصالحها من أجل «حصن الاشتراكية»، «مقر قيادة البروليتاريا العالمية»: الاتحاد السوفييتي. ولذلك بات عندهم الآن تبرير إيديولوجي للاستغلال حيث يجب أن يسمح المتطوعون المخلصون بأن يُضحى بهم على أمل تحقيق الألفية في وقتٍ غير محدد من المستقبل.

علاوةً على ذلك، لم تكن الستالينية مجرد سياسةٍ خارجية أو نظريةً روسية عن الأممية، إذ «لا تستطيع فرضية كون الاتحاد السوفييتي بلدًا اشتراكيًا أن تبرر أو تغفر الحقائق المعادية للاشتراكية الموجودة في الدولة السوفييتية». لأنه، إلى جانب العلاقة الاستعمارية بين الاتحاد السوفييتي والدول التي تدور في فلكه، فقد استُغل العمال والفلاحون السوفييت، فكان هنالك عدم مساواة شديدة في معايير المعيشة وحكمت الدولة السوفييتية البلادَ بقبضةٍ حديدية.

(1) **Niru-yi Muharrikeh,** pp. 4-33.

(2) انظر **Dar Barabar-i Buzurgtarin Azmayesh-i Tarikh** (Tehran: Zahmatkisan Party Publications, 1951).

لقد وعد لينين في كتابه الدولة والثورة، أنه في اللحظة التي تولد فيها الدولة الاشتراكية سوف «تبدأ بالتلاشي». ولكن الواقع كان العكس المطلق لذلك. لم تكن الاشتراكية، بل كانت رأسمالية دولة:

> تكون النزعة في الاشتراكية نحو الديمقراطية ونزع المركزية، أما في الرأسمالية، فتكون النزعة نحو «تقوية الدولة بأي ثمن». في الأولى، تنتزع البروليتاريا الحزبَ تدريجيًّا، وفي الثانية يغتصب الحزب وفي النهاية بعضٌ من قادته كرسي حكم الطبقة العاملة، ويتأسس بذلك حكم أوليغارشيا أو حتى حكم فرد واحد[1].

أكثر من ذلك، كان النظام السوفييتي رأسماليةً حكومية، فبينما كانت الدولة تملك رأس المال المنتج، كان العمال يُستغلون بالمعنى الماركسي نفسه لخلق قيمة فائضة لموظِّفيهم. لربما كان من الممكن تبرير هذا على أساس نظرية ماركس في تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي لو كان هنالك ميل نحو الديمقراطية الصناعية وتوزيع الثروة في روسيا، ولكن هنا أيضًا كان الميل بالاتجاه المعاكس، فكانت بيروقراطية الدولة تتوسع إلى حدّ وجود «عمالة مفرطة» (أو «بطالة متخفية») داخلها، ووجود فجوة متنامية بين معيار معيشتها ومعيار معيشة الناس العاديين.

في ما يخص الحركة الشعبية الإيرانية، طبق الاتحاد السوفييتي «الخط العام»(*) القديم المعروف ذاته كما فعل في كل مكانٍ آخر. وصفت روسيا وحزب توده كلاهما مصدّق بعميل الإمبريالية الأميركية، وذلك ببساطة لأن الحركة التي قادها كانت مستقلةً عنه. حتى صراع الحركة الموضوعي ضد الإمبريالية البريطانية لم يكن حسنًا كفاية عندهم، وسبب ذلك، في جزء منه، أن تأميم النفط في كل مكان من البلاد سلبهم أمل الحصول على امتياز لنفط إيران الشمالي، وفي جزءٍ آخر بسبب تفضيلهم التعامل مع بريطانيا في الشرق الأوسط بدلًا من مواجهة احتمال إحلال الولايات

---

(1) انظر «Susiyalism va Kapitalism-i Dawlati,» **Ilm va Zindigi**, April 1952.

(*) يقصد الخط العام للحزب الشيوعي، وهو مصطلح يعني إرشادات أجهزة الحزب المختلفة بخصوص السياسة، وكان الالتزام الدقيق والحرفي به شهيرًا في عهد ستالين، ولذلك استخدمه الكاتب بين إشارتي اقتباس. (المترجم)

المتحدة محلها. في الواقع، فإن استراتيجية الاتحاد السوفييتي العالمية، وشبكة علاقاته الدولية، وأيديولوجيته الجذابة، وتنظيمه المحلي على شكل حزب توده، كانت تشكل «الخطر الأكبر على الحركة الشعبية»:

> الاتحاد السوفييتي... له استراتيجية عالمية حيث الأحزاب التي تدعو أنفسها شيوعية ورفاق دربها هم فروعها التنفيذية. كما نعرف، فإن كل حركة شعبية، وكل محاولة لتأسيس عدالة اجتماعية وللصراع ضد الإمبريالية، ولا تكون ضمن إطار العمل العام للكومنفورم توصف بأنها ـ في معجم ستالين عن اللينينة ـ أداة للإمبريالية. وبما أن حركتنا الشعبية ليست جزءًا من هذا الكل، فإن مقر قيادة الكومنفورم يرى الصراع مع هذه الحركة أحد أكثر واجباته جوهريةً، وهو يجري هذا الصراع عن طريق فرعه الإيراني، أي حزب توده...
>
> عن طريق إساءة استخدام وتشويه الاشتراكية التي هي النظام والمدرسة الأكثر تطورًا [في السياسة]، حولها الكومنفورم إلى أداة لسياسة الاتحاد السوفييتي التوسعية، هكذا، للمرة الأولى في التاريخ، تكون قوةً توسعيةً وعدائية تستخدم سلاحًا لا مثيل له من نوعه. عشرات ومئات الآلاف وحتى الملايين من الناس ذوي العقول البسيطة يؤمنون بأنهم يصارعون من أجل أقدس مفهوم إنساني. بينما في الحقيقة هم يسقطون في فخ دولة لا تضع أبسط قيمة لحريتهم واستقلالهم[1].

ما سبق هو سرد جزئي لأفكار مالكي وجهوده في ذلك الوقت، والتي لم يتركها أبدًا. ولكنه استمر في أفكاره ونشاطه بعد انقلاب 1953، وسنراه مجددًا في فصولٍ لاحقة من هذا الكتاب.

---

(1) انظر «Mubarehzeh ba Buzurgtarin Khatari Keh Nihzat-i Melli ra Tahdid Mikunad», **Ilm va Zindigi**, vol. 2, no. 2, June 1953 انظر أيضًا، الصحيفة نفسها، vol. 1, no 8, November 1952, for the third on «socialism and state capitalism». تمت توسعة هذه المقالات لاحقًا ونُشرت ككتب بعنوان: **Susiyalism va Kapitalism-i Dawlati** (Tehran: **Niru-yi Sevvum**, 1953, reprinted by Ravaq).

الفصل التاسع

حكومة مصدّق الأولى (أيار/مايو 1951 تموز/يوليو 1952)

الحقائب الوزارية

ذهبت حكومة مصدّق الأولى إلى أبعد من تحالف الجبهة الوطنية، فتضمنت وزراء من خارجها، لا سيما الجنرال زاهدي كوزيرٍ للداخلية، وهنالك سببان وراء ذلك، فتكتيكيًا كان مصدّق يريد أن يطمئن الشاه والمحافظين قدر الإمكان في خطوةٍ محسوبة لتقليل المشكلات وإبقاء أكثرية المجلس الممتعضة الداعمة له كيانًا واحدًا، والهدف على المدى الأطول من ذلك أن مصدّق لطالما عيّن - باستثناء أو استثناءين مهمين - وزراءه من بين الأفراد الإداريين والتكنوقراطيين، والبعيدين عن السياسة إلى حدٍ كبير، بينما يعتمد في قراراته السياسية البحتة بشكل رئيسي على نصيحة زملائه في الجبهة الوطنية داخل المجلس الذين يحتاج إليهم هنالك أكثر، وكانوا هم أنفسهم يفضلون أن يكونوا في الكيان التشريعي بدلًا من أن يكونوا في موقعٍ تنفيذي. وهكذا بالفعل أصبح د. سنجابي، الذي كان وزيرًا للتعليم في حكومة مصدّق الأولى، نائبًا في المجلس في الدورة البرلمانية التالية، ومحمد ناريمان الذي كان قد ترك المجلس ليصبح وزيرًا للمالية (في تعديلٍ وزاري) عاد إليه في الدورة التي تلتها، ولكن فاطمي من جهة أخرى انتخب في البداية في المجلس السابع عشر، ومن ثم انضم إلى الحكومة وزيرًا دون حقيبة، ومن ثم بعد 21 تموز/ يوليو أصبح وزيرًا للخارجية. وأما الأعضاء السياسيون (بدلًا من أن يكونوا إداريين وتكنوقراطيين) الآخرون الوحيدون

في حكومة مصدّق كانوا اللهيار صالح، وشمس الدين أمير علائي ود. غلام حسين صديقي وـ إلى حدٍّ أقل باقر كاظمي (مهذب الدولة). استُبدِل صالح بزاهدي كوزير للداخلية، ولكن انتهى به الأمر كسفير إيران في الولايات المتحدة، وكان أمير علائي وزيرًا للعدل لمدةٍ قصيرة ومن ثم حاكمًا في خوزستان خلال عمليات إعادة تملك صناعة النفط (خلعي ياد) في عبدان، ولكن انتهى به الأمر سفيرًا لإيران في بلجيكا. وعُين صديقي وزيرًا للبريد والمرسلات قبل أن يصبح وزيرًا للداخلية ونائبًا لرئيس الوزراء، وكان كاظمي وزيرًا للخارجية ووزيرًا للمالية ونائبًا لرئيس الوزراء في مراحل مختلفة، ولكنه انتهى كسفيرٍ في باريس.

على الرغم من القاعدة العريضة لوزارة مصدّق الأولى فقد كان الشاه لا يزال غير مسرور، إذ صدرت العديد من التعيينات، مثل تعيين حاكمي المحافظات، دون موافقته[1]، فانزلقت السياسة الخارجية من يديه، وما عاد السفراء يرسلون التقارير مباشرةً إلى البلاط الملكي كما كانوا سابقًا يفعلون، مع أن هذه الممارسة لم تكن دستورية تمامًا. كان يخاف من نشاط حزب توده الواسع والمتزايد في مظاهر متعددة، كما كان يخاف أيضًا صحافتهم المنفتحة ومنشوراتهم تحت أسماءٍ أخرى، وكان هذا إرثًا عن رزمارا الذي كان ـ كما رأينا سابقًا ـ في تحالفٍ تكتيكي مع قادة توده منذ 1948. استمرت نشاطات الحزب وتعاظمت في عهد مصدّق لسببين: لم يكن هنالك من طريقة سهلة لتقليص هذه النشاطات قانونيًا، لأنهم لم يكونوا يقومون بها باسم حزب توده (والذي كان قد حُظر)، وثانيًا فإن حظر أي حزب سياسي ما كان ليكون متناسقًا مع مُثل مصدّق السياسية. ومن جانبٍ آخر، فإن واقع أن حكومته لم تستخدم قوة القانون الكاملة لإيقاف حملات التشهير وإعاقة سير العمل والتدمير ضدها، كان حقيقيًا بشكل متساوٍ على الطرفين اليميني واليساري كليهما، ولكن الشاه ما كان

---

(1) انظر رسالة صدر الأشراف (محسن صدر) في 14 كانون الثاني/ يناير 1952 إلى د. غني، حيث قال إنه بعد إقالته المبكرة من منصب الحكام لخراسان، و«في مقابلة مع فخامته، تذمرت عن موضوع إقالتي عبر برقية [مشفرة]». عبر عن ندمه، مضيفًا «أنهم أقالوا أيضًا د. إقبال، حاكم أذربيجان، وساعد، سفير تركيا»، انظر **Ghani, Yaddashtha,** vol. 9.

يتمنى أن يرى الصلابة نفسها في تطبيق القانون متساوية على اليمين غير الديمقراطي كما يريدها على اليسار.

14 تموز/يوليو 1951 (23 تير 1330)

كانت لدى الشاه في الواقع مخاوف أكثر جديةً. كان قد رأى كيف أن الحكومة البريطانية أركعت أباه على ركبتيه في 1933 وأرسلته إلى المنفى في 1941، وفكرت أيضًا استبدال القاجاريين بسلالة بهلوي، ولم تتقبل صعوده إلى العرش إلا على مضض. لقد كان تحت ضغطٍ من البريطانيين وعملائهم المحليين وشركائهم كي يقف في وجه مصدّق، وكان هذا معاكسًا لقلة ثقته بنفس. وأكثر من ذلك، فقد كان فيما يتعلق بنفسيته ـ وأصبح فيما بعد أكثر ـ يغارُ غيرةً قاسية من معرفة الرجل العجوز وخبرته وثقته بنفسه وعلى وجه الخصوص من جاذبيته الشعبية الكبيرة. لقد كان قلقه محبطًا إلى حدّ أنه، بعد ثلاثة أسابيع فقط من رئاسة مصدّق للوزراء، أرسل حسين علاء (وهو الآن وزير البلاط الملكي) ليخبره بأنه يخاف أن يحصل تغيير دستوري نحو جمهورية. تقبل مصدّق هذه النقطة، وطمأن علاء، وكتب في 25 أيار/ مايو إلى الشاه يطلب منه ترشيح قائد الشرطة بنفسه، واقترح الشاه اسم القائد الجنرال (السيناتور فيما بعد) بقاعي، ومنح هذا الأخير المنصب[1]. لقد وفر هذا الوسائل لأعداء مصدّق ليقوموا بحركتهم الكبرى الأولى ضده. في 14 تموز/ يوليو، وصل أفيريل هاريمان إلى طهران، وهو وسيط الرئيس ترومان في مفاوضات النفط الأنغلو ـ إيرانية. كانت الحكومة الأميركية تعارض، بالمبدأ، الإمبريالية ذات الأسلوب القديم، وتريد أن تمد سلطتها ونفوذها في إيران، وتكبح مد الشيوعية العالمية أيضًا، وبما أنه ليس عندها ما تخسر (إن لم يكن عندها ما تكسب) فقد كانت تأمل في أن تتوصل إلى حلٍّ وسط، وتجد حلًا مقبولًا لحلفائها البريطانيين وللإيرانيين أيضًا. لقد لعب د. هنري غرادي وهو السفير الأميركي في إيران، وجورج ماكغي وهو مساعد وزير الخارجية الشاب دورًا مهمًّا في تشكيل هذه السياسة، وذلك

(1) انظر Musaddiq, Nutqha va Maktubat, various volumes, and Memoirs, Book II.

قبل أن يخسرا منصبيهما بسبب ـ إلى حدّ كبير ـ الضغط من الحكومة المحافظة التي عادت بعد مدة قصيرة إلى السلطة في بريطانيا.

كان حزب توده والاتحاد السوفييتي يريان المسألة بشكلٍ مختلف. فحزب توده الذي عارض بعنف برنامج الجبهة الوطنية لتأميم النفط تحت رئاسة رزمارا للوزراء، ووصف هذا البرنامج في البداية بمؤامرة بريطانية كُلف عملاؤهم المحليون (مصدق وزملاؤه) بتنفيذها. تغير هذا التحليل في الشهور الأولى من رئاسة مصدّق للوزراء، وباتت الحركة الشعبية توصف بأنها مؤامرة أميركية ـ يقودها مصدّق وعملاء أميركيون آخرون ـ لطرد البريطانيين من إيران وصناعتها النفطية، وتسلُّم مكانهم. لقد كانت هذه خطيئةً أكبر من التعاون مع بريطانيا بالنسبة لحزب توده، فالولايات المتحدة كانت عدوة الاتحاد السوفييتي الرئيسية ومنافسته، وبالتالي عدوة البروليتاريا العالمية، فكان من المرغوب أكثر بكثير أن يبقى البريطانيون في إيران والشرق الأوسط من أن تحل أميركا محلها[1]، ولذلك كانت حملات الحزب الإعلامية المثابرة واحتجاجاته في الشوارع ـ الممثلة بالعنف اللفظي والجسدي ـ ضد مصدّق وحكومته ومؤيديها، وكان تعاونهم الضمني أو الصريح مع اليمين لإسقاط حكومته. لقد كشفت الوثائق التي اكتشفت في حزيران/ يونيو 1951 في مكتب المعلومات الرئيسي لشركة النفط الأنغلو ـ إيرانية في طهران، وفي منزل ممثل رئيس الشركة ن. ر. سيدون في طهران أن الشركة كانت تدعم صحافة توده وذلك صراحةً من أجل جعل معارضتهم أكثر فعالية. وكانوا يستخدمون أيضًا نادي السلام وهي منظمة واجهة لحزب توده يقودها إلى حدّ كبير أعضاء من المؤسسة المحافظة[2]، ولذلك أيضًا جاءت صياغة مصدّق للمصطلح الجديد والبليغ: «شيوعي النفط» (توده نفطي).

---

(1) بعد عقود، دفعت وجهة النظر نفسها، ولكن بالعكس، حزب توده لدعم الجمهورية الإسلامية، وأصبح ملزمًا بشكل كامل بها بعد أخذ رهائن من الدبلوماسيين الأميركيين في تشرين الثاني/ نوفمبر1979. كانت النظرة الثابتة المضادة للأميركيين هي السبب الأكثر أهمية في دعم توده للجمهورية الإسلامية (إن لم يكن الوحيد)، باستثناء بقية الاعتبارات.

(2) انظر **Ismail Ra'in (ed.), Asrar-i Khaneh-yi Sidan (Seddon)** (Tehran: Amir Kabir, 1979)، تمتع سيدون بمكانة سياسية. كان موفدون آخرون من الشركة الأنجلو إيرانية للنفط =

في اللحظة التي أُعلنت فيها زيارة هاريمان وصفها حزب توده بالدليل على الانصياع الكامل للولايات المتحدة، وخططوا لاحتجاجات في الشارع يوم وصوله، فقامت الحكومة بحظر هذه الاحتجاجات، ولكن الحزب قرر خرق القانون ونفذها. كان مصدّق قد أمر رئيس الشرطة الجنرال بقاعي شخصيًا بإيقاف الاحتجاجات، ولكن دون استخدام الأسلحة النارية إلا إذا حصل على موافقة مسبقة منه. وصل هاريمان في 14 تموز/ يوليو وكانت التظاهرات منعقدة بطاقتها القصوى، وأمر بقاعي الشرطة بفتح النار (دون معرفة مصدّق أو موافقته) مما خلف عددًا من الضحايا. تمت إقالة بقاعي والجنرال زاهدي (وزير الداخلية) أيضًا، وخضع بقاعي للمحاكمة العسكرية التي برأته كما كان متوقعًا من أي سوء إدارة، أما مصدّق فلم يستقل (كما كان مهندسو الحادثة يأملون) ولكنها كانت ضربةً قويةً لموقعه وهيبته، خصوصًا خارج إيران. ليس من المؤكد وجود التنسيق المباشر بين اليمين وقادة توده، مع أن واحدًا أو اثنين منهم -مثل نور الدين كيانوري- ربما يكون قد نسق مع اليمين حتى دون معرفة القادة الآخرين. لقد رأينا سابقًا على أي حال أن كيانوري كان متمرسًا في استخدام مبادرته الخاصة في مثل هذه القرارات.

إعادة التملك

في 19 حزيران/ يونيو رفع العلم الإيراني فوق عبدان فوق أكبر منشأة تكرير للنفط في العالم. كان مجلس الإدارة المؤقت لشركة النفط الوطنية (يرأسه مهدي بزرجان، ويتضمن حسين مكي) قد وصل إلى هناك ليتسلم أصول شركة النفط الأنغلو-إيرانية، ولكن المسؤولين عن هذه الأخيرة ما كانوا في مزاج التعاون معه، فرفضوا أن يعرضوا عليهم الملفات أو يعطوهم أي معلومات إدارية أو تنفيذية بخصوص إدارة المنشأة، وكانوا قد أغلقوا الصمامات، ورفضوا إعطاء المسؤولين

= متورطين أيضًا في الحملات السرية، من بينهم السير إيريك درايك، المدير العام في آبادان. وفقًا للتقرير الرسمي، أزيلت 56 حقيبة تحوي وثائق قبل أن يتم اكتشافها، وبعض تلك المكتشفة كانت نصف محترقة. على الرغم من ذلك، ما ضُبط (وهو الآن علني) كان كافيًا ليدل على عمق واتساع نشاطاتهم ضد الحكومة.

الحكوميين إيصالًا بسيطًا بخصوص الحمولة والتفريغ الحاليتين. خافت الحكومة من أنهم يبحثون عن حادثة تبرر تدخل الجنود البريطانيين باسم الدفاع عن حياة البريطانيين والممتلكات البريطانية، وبالفعل اضطر مصدّق ومكي وأمير علائي إلى إصدار مناشدة شخصية للموظفين الإيرانيين بعدم السماح لأنفسهم بأن يُستفزوا.

لم يكن لدى الشركة أي نية في الوصول إلى اتفاق أقل من قلب الموازين كاملةً، وكان موقف الخارجية البريطانية يتماشى مع ذلك بشكل عام، فكان السير فرانسيس شيبرد السفير البريطاني معاديًا للجبهة الوطنية منذ البداية، وكان يكره مصدّق شخصيًا إلى حدّ أنه منذ 6 أيار/مايو 1951 وصفه بأنه يبدو شبيهًا «بحصان جر العربات» واتهمه ظلمًا بإدمان المخدرات[1].

كانت الحكومة على أي حال ما زالت تأمل بحلٍّ سريعٍ وحبيّ، مع أن هذا -بالنظر إلى الوراء الآن- يبدو ساذجًا إلى حد ما. حضر هاريمان وغرادي الأرضية لفريق التفاوض البريطاني بقيادة ريتشارد ستوكس، وهو اللورد الحافظ للختم الملكي في حكومة العمل. حاول مصدّق بشدة استقبالهم كضيوف مكرمين في البلاد، وأن يضمن راحتهم، وتحدث إليهم بأسلوب ودود، ولابد أن يكون سبب هذا في جزءٍ منه لفتة ستوكس اللطيفة في إرساله بطاقة معايدة برأس السنة إلى مصدّق عندما كان في السجن قبل عامين ونصف[2]. وقبل وصول فريق مهمة ستوكس، استطاع مصدّق بمساعدة هاريمان النشطة الحصول على قبول رسمي لتأميم النفط من الحكومة البريطانية «بالأصالة عن نفسها وبالنيابة عن شركة النفط الأنغلو-إيرانية».

كانت حكومة أتيلي متعبةً ومشتتة، وكان التعامل الصحيح مع هذه الضربة للمصالح والخيبة البريطانية أبعد من قدرتها، فقد كانت المعارضة المحافظة والصحافة البريطانية، النخبة منهما والشعبي، تصرخان مطالبتين بالدماء، وكانتا

(1) Fo371/91459/EP10105/201 ,cited in W. Roger Louis, **The British Empire in the Middle East, 1945-51** (Oxford: Clarendon Press, 1984).

(2) انظر Jalil Buzurgmehr (ed.), **Duktur Mohammed Musaddiq dar Dadgah-i Tajdid-i Nazar-i Nizami** (Tehran: Shirkat-i Sahami-yi Intishar, 1986).

تريدان -بكلمات إيدن فيما بعد- «استعادة الملكية المسروقة»[1]. في ما وراء الجدالين القانوني والتقني الصرفين، كانت الحكومة البريطانية خائفةً بجدية من انتشار مرض «المصدقية» في الشرق الأوسط العربي الذين ما زالوا يسيطرون عليه، ورأوا فيه خطرًا على موقعهم في قناة السويس أيضًا، خصوصًا بالنظر إلى شعبية مصدّق العملاقة في هذه البلدان[2]. بدا تأميم النفط الإيراني ضربةً خطيرة لموقع الإمبراطورية البريطانية وهيبتها حول العالم، ولاشك في أنها آذت فخرها القومي.

يجب أن ينظر إلى إخفاق مهمة ستوكس في ضوء هذه الجوانب البريطانية والإيرانية، مع أن ستوكس -من أجل العدل- وربما أتيلي نفسه ما كانا يشاركان شركة النفط الأنغلو-إيرانية وجهة نظرها في هذا الصراع بشكل كامل. لقد انقطعت المفاوضات في 22 آب/ أغسطس وغادر ستوكس إيران، وتصلبت المواقف بين الطرفين (انظر الفصل 11)، ولكن على أي حال ما أن غادر ستوكس -في أعقاب استيلاء إيران على منطقة النفط- حتى بدأ ضميره بإقلاقه، فكتب رسالةً إلى أتيلي في بداية أيلول/ سبتمبر يدين فيها فعليًا موقف الشركة الأنغلو-إيرانية وسلوكها في الماضي والحاضر، وأشار إلى أن عرض المناصفة في الأرباح على الإيرانيين ما عاد أمرًا عادلًا. وبينما كان على وشك إرسال الرسالة، تلقى رسالةً من الأغا خان يعبر فيها عن الكثير من وجهات النظر المماثلة، فأرفقها ستوكس برسالته إلى رئيس الوزراء[3].

---

(1) كانت صحيفة **the new statesman** الاستثناء الذي أثبت القاعدة، مع أنه كان هنالك بعض التغير في اللهجة ووجهات نظر الآخرين أيضًا. **The Daily Express** اختتمت إحدى المقالات الموجودة فيها عن الموضوع قائلةً: «إن الفارسيين يحاولون الإمساك بشيء لا ينتمي لبلاد فارس بالمطلق». انظر مراجعة حميد عنايت الدقيقة للصحافة البريطانية في أطروحته, «British Public Opinion and the Persian Oil Crisis» (M.Sc.(Econ.) thesis, University of London, 1958).

(2) انظر مذكرات السير إيريك درايك عن تقريره المتعلق باجتماع لكامل وزراء الحكومة البريطانية في ذلك الوقت، في **Lapping, End of Empire**.

(3) انظر **Williams, A Prime Minister Remembers,** pp. 54-249.

لم يُترك للحكومة الإيرانية أي خيار إلا متابعة عمليات إعادة التملك في خوزستان. وفي خطابٍ إلى التقنيين والطاقم الخبير، دعاهم مصدّق إلى البقاء في مناصبهم بالراتب والشروط نفسها ولكنهم رفضوا العرض. وفي النهاية سُلم إليهم بلاغ بمغادرة البلاد واستولى الجنود الإيرانيون على منطقة النفط في أيلول/ سبتمبر. بحلول هذا الوقت كانت خطوط المعركة قد رسمت بوضوح، فقد انقسمت وزارة أتيلي حول كيفية التعامل مع التطورات الجديدة، فكان هربرت موريسون وهو الرجل الثاني في وزارة العمل غاضبًا من هذه المعاملة لـ«البيض المساكين» ودعا مع إيمانويل شينويل (الذي أصبح لورد لاحقًا) إلى استخدام القوة العسكرية[1]. جلس أتيلي على الحياد ضمنيًا وترك الآخرين (خصوصًا هيو غايتسكل الذي واجهَ فيما بعد كقائدٍ للحزب قرارَ أيدن بخصوص قناة السويس في 1956) يهزمون مناورة صقور العمل.

كانت بريطانيا قد تقدمت مسبقًا بطلب إنذار قضائي إلى المحكمة الدولية في لاهاي في 6 تموز/ يوليو 1951 من أجل إحباط إعادة التملك، وحصلت عليه، وباتت تنتظر نتيجة دعواها على إيران/ ولكن الحكومة الإيرانية رفضت أمر المحكمة على أي حال، بناءً على الحجة القانونية القائلة إن المحكمة الدولية لا صلاحيات لها في هذه القضية، وذلك لأن اتفاق 1933 قد انتهى ليس بين حكومتين، بل بين الحكومة الإيرانية وشركة مستقلة[2]. قدمت بريطانيا في 28 أيلول/ سبتمبر شكوى إلى مجلس الأمن بخصوص تجاهل إيران للإنذار القضائي، وفي ذلك الوقت كانت شركة النفط الأنغلو-إيرانية ترفض دفع ديونها وعائداتها المعلقة لإيران، وجُمدت الأصول الإيرانية في بنك بريطانيا.

جلبت الانتخابات البريطانية العامة المحافظين إلى السلطة، وأصبح إيدن وزير الخارجية الجديد، وأعطت رسالة من الرئيس ترومان لمصدق انطباعًا (خاطئًا كما

(1) موثقة في «Timewatch», BBC 2, September 1984.

(2) اعترفت بذلك المحكمة بحد ذاتها في النهاية في تموز/ يوليو 1952.

نعرف الآن) بأنه يريد الحديث معه شخصيًا في واشنطن[1]. كان هذا هو السبب في أن رئيس الوزراء العجوز والمريض ترأس بنفسه الوفد الإيراني إلى مجلس الأمن دافعًا كل نفقاته (75000 ريال بالمجمل) من نفقته الخاصة[2]. قدموا قضيتهم القانونية ضد قرار المحكمة الدولية، وقدموا أيضًا، وربما كان هذا أكثر فعالية، أدلةً موثقة على دكتاتورية رضا شاه والطريقة الاعتباطية التي أُبرمَ فيها اتفاق 1933. وأكثر من ذلك، قدموا الوثائق التي حصلوا عليها من مكتب معلومات شركة النفط الأنغلو-إيرانية ومنزل سيدون بخصوص تورطهم في الشؤون الداخلية الإيرانية، فحكم مجلس الأمن في مصلحة الوفد الإيراني، وأجل القرار لانتظار نتيجة حكم المحكمة بخصوص صلاحيتها في القضية. التقى مصدّق عندما كان في الولايات المتحدة الرئيس ترومان ودين أشيسون (الذي كان وزيرًا للخارجية) وعدة مرات أيضًا جورج ماكغي. اقترح ماكغي صيغةً فذة لحل النزاع، وقبلها مصدّق، ومن ثم أخذ أشيسون اقتراحه إلى باريس للحصول على موافقة إيدن بينما انتظر مصدّق النتيجة، ولكن إيدن رفض الاقتراح وأخبر أشيسون أن «يرسله إلى وطنه»[3].

عاد مصدّق إلى وطنه عن طريق مصر حيث لاحظت الخارجية البريطانية ترحيب الشعب المصري الصاخب به كدليل على صحة استراتيجيتهم تجاهه.

الانتخابات العامة

أما في إيران، فقد كان مصدّق يواجه مشكلتين رئيستين: حالة الاقتصاد في غياب عائدات النفط والمساعدات الأجنبية، والانتخابات العامة الوشيكة للمجلس السابع عشر. كان التصويت النزيه سوف يضمن أكثريةً مريحة للحكومة، ولكن

---

(1) من أجل الأسباب وراء هذا الانطباع الخاطئ، انظر McGhee, **Envoy** and «Recollections of Dr Mohammad Musaddiq» in Bill and Louis, **Musaddiq, Iranian Nationalism and Oil.**

(2) 75,000 ريال كانت تساوي تقريبًا 1,800 في ذلك الحين. انظر أيضًا **Memoirs,** Book II.

(3) انظر McGhee, «Recollections», and Katouzian, «Oil Boycott and the Political Economy» in Bill and Louis, **Musaddiq, Iranian Nationalism and Oil.**

الواقع كان مختلفًا: فأقطاب المحافظات ـ ومعظمهم معاد للحكومة ـ سيتدخلون في الانتخابات بدعم الجيش الإقليمي ومساعدة رؤساء الدرك، وسوف يستخدم حزب توده أي وسائل، خصوصًا في طهران (ولكن أيضًا في أصفهان ورشت وبهلوي وفي مركز أو مركزين مدنيين آخرين حيث له أتباع كافون)، ليضمن انتخاب مرشحيه. كان همُّ الحكومة الكبير الوحيد هو محاولة منع تزوير الانتخابات، والعنف وعرقلة العمل في أثنائها، ولكن هذه بحد ذاتها كانت مهمةً هائلة.

اتخذ مصدّق الخطوة الدبلوماسية بالحديث أولًا مع الشاه في موضوع الانتخابات كله، مع أن هذا لم يكن ضروريًا دستوريًا، وأخبر الشاه بأن الانتخابات يجب أن تكون حرة، فوافق الشاه، لكنه سأل بعد ذلك: «ماذا عن حزب توده؟» فشرح له مصدّق بأن هذا الحزب أيضًا له الحق في التصويت، ولكنه أكد له أن فرصته قليلة في النجاح، فحتى لو فرضنا أنه استطاع إيصال بضعة نواب إلى المجلس، فأي خطرٍ يمكن لهؤلاء أن يشكلوه على الحكومة والبلاد[1]؟ على ما يبدو، لم يُضفْ أن مثلَ هذا الحدث يجب الترحيب به، لأن وجود توده في المجلس سوف يحد في النهاية من سلوك أعضائه غير الديمقراطي الذي كانوا يسلكونه عندما كانوا خارج المجلس تمامًا، وسيجبرهم على التصرف بطريقة وأسلوب ينمان عن معارضةٍ ديمقراطية. بدا أن الشاه غير مقتنع، ولكن الإشكال الحقيقي وراء كل ذلك كان أن الرجلين يريد كلٌ منهما إيصال مرشحيه إلى المجلس: مصدّق عن طريق التصويت الحر، والشاه بشكل رئيسي عن طريق التدخل المباشر وغير المباشر، ولذلك كانت الصفوف قد تحددت ضمنيًا، وباتت مراكز المعركة جاهزةً للعمل، ولكن السمة المعوضة في كل ذلك هي أن كل الأحزاب المهتمة باتت تراقب حركات وأساليب بعضها بعضًا بنشاط مستعدةً لكشف أي شذوذ يرتكبه منافسوها.

لطالما كانت الانتخابات في إيران عمليةً طويلةً وشاقة بسبب اتساع البلاد ووسائل الاتصال السيئة في الكثير من الأماكن، فكانت تجري بسرعة نسبيًا في

(1) انظر Musaddiq's Memoirs, Book II.

المدن الكبرى، ولكن النتائج كانت تأخذ أسابيع وشهورًا لتصدر في المدن الصغيرة ومراكز الاقتراع الشعبية، ولذلك كانت النتائج تذاع كلما وصلت. ربح مرشحو الحركة الشعبية في كل المدن والبلدات الكبرى تقريبًا، مع أن هؤلاء لم يكونوا كلهم (حتى في حالة طهران) ملتزمين بشكل كامل بالحركة، وهذا ما أثار فيما بعد مشكلات للحكومة خصوصًا بين كانون الثاني/ يناير وآب 1953. انتُخب مرشحو الجبهة الوطنية عن طهران (الاثني عشر) بدون استثناء: مكي، وكاشاني، وبقائي، وشايغان، وزيراكزاده، وحاسبي، وهايرزاده، وزهاري، ومشار، ورشيد، وبارسا. كان تصويت حزب توده منخفضًا إلى حدّ كبير: فحصل مرشحهم الأول عن طهران على أصوات أقل بشكل ملحوظ من مرشح الجبهة الوطنية المنتخب الثاني عشر، ولكن المحافظين أتوا في المرتبة الأخيرة فحصل مرشحهم الأول أيضًا على أصوات أقل من مرشح توده الثاني عشر.

كانت الصورة في المدن الصغيرة والمناطق الشعبية مختلفةً إلى حدّ كبير على أي حال: كان حزب توده يملك القليل من القوة أو لا شيء على الإطلاق في هذه المناطق، وكان من الأصعب بكثير على الحكومة إيقاف جهود الشاه وحلفائه المحافظين لتزوير الانتخابات فيها. فعلى سبيل المثال، كونه أخفق في أن يصبح مرشحًا رسميًا للجبهة الوطنية عن طهران، أَرجعَ الجيش الإقليمي (بناءً على توصية الشاه) د. سيد حسن إمامي وهو إمام جمعة طهران وابن أخ زوجة مصدّق إلى ماهاباد، وهي العاصمة الكردية الصغيرة التي باتت تحت السيطرة العسكرية منذ سقوط الحكومة الكردية المستقلة في المدينة عام 1946. لم يكن لإمام الجمعة هناك أي قاعدة شعبية على الإطلاق ولا في أي مكان من تلك المنطقة، وعلاوةً على ذلك فقد بات تحت ضعفٍ إضافي إذ هو شخصيةٌ دينية شيعية شبه رسمية في مدينة سنية بالكامل. كانت المعركة ثلاثية الأطراف ـ ولكن خصوصًا بين الجبهة الشعبية وحزب توده ـ في عبدان تسبب الموت والإصابات يوميًا، وأُجبرت الحكومة على إيقاف عملية الانتخابات بشكل كامل على الرغم من أن مرشحها كان سينجح هناك بسهولة.

في تلك الظروف وذلك الوقت، كانت أسماء 80 نائبًا ناجحًا (من أصل 136

في كل البلاد) قد أعلن عنها بحلول حزيران/ يونيو 1952، وهو الوقت الذي كان على مصدّق أن يقود فيه الوفد الإيراني إلى لاهاي من أجل جلسة استماع المحكمة الدولية في دعوى بريطانيا، فقرر إيقاف بقية الانتخابات حتى عودته، ولكن تصاعد الصراع في مراكز الانتخاب الباقية منع لاحقًا إكمال العملية. لم يكن عدم اكتمال الانتخابات غير قانونيّ، ولكن لو أن المجلس غير المكتمل الذي يشكل حوالى ثلثي المجلس مجتمعًا أمر مصدّق بإكمال الانتخابات لكان اضطر إلى التنفيذ. على الرغم من ذلك، كانت هذه خسارته الأولى أمام تقاليد البلاد القوية ومؤسساتها الاجتماعية غير الديمقراطية.

افتتح مصدّق شخصيًا قضية الدفاع في المحكمة الدولية، ومن ثم أسرع في الرجوع من أجل الافتتاح الرسمي للمجلس الجديد[1]، تاركًا بقية القضية بين يدي هنري رولن وهو محامي بلجيكي متميز أدى دور محامي إيران الرئيسي. كان أغلب القضاة قد صوتوا لمصلحة إيران في ذلك الوقت، ومصدّق قد بدأ دورته الثانية في الحكم، ومن ثم استقال، ومن ثم سحبته جموع ثائرة إلى السلطة مجددًا.

ثورة 21 تموز/يوليو

عندما بدأ المجلس السابع عشر بالانعقاد، استقال مصدّق كما هو العرف ليسمح للبرلمان الجديد باختيار حكومته الخاصة. لم يلق التصويت الاستطلاعي في المجلس ومجلس السيناتورات على اسمه أي معارضة، ولكن الشاه حرص على أن لا يعطي السيناتورات (وكان قد عين نصفهم بشكل مباشر) تصويتًا ثابتًا بالثقة لمصدق، فبقي مصدّق المرشح المقترح الوحيد في مجلس السيناتورات ولكن عددًا كبيرًا من الحاضرين امتنعوا عن التصويت الاستطلاعي. وكان الشاه تحت ضغطٍ من بريطانيا وعملائها ومساعديها الإيرانيين كي يضع قوام (الذي لم يكن الشاه يميل إليه) في المنصب.

(1) بما أن انتخابات المجلس تأخذ عادةً شهورًا لتكتمل، كان عرفًا أن الشاه سيفتتح المجلس ما إن تنتخب غالبية أعضاء المجلس.

كان مصدّق كما سوف نرى لاحقًا يبحث عن عذرٍ للاستقالة، ولكن مستشاريه (الذين لم يكونوا عارفين لسببه الحقيقي) دفعوا جانبًا باعتراضه على عدم كفاية تصويت مجلس السيناتورات، بحجة أن مجلس السيناتورات كان هيئةً ضعيفة وقليلة التمثيل نسبيًا، وأن الاستقالة سوف تكون خطأً سياسيًا خطيرًا إذا كانت بناءً على مثل هذا الإشكال الواهي[1]. ولكن على الرغم من ذلك، أعطى الشاه مصدّق عذرًا أفضل للاستقالة، وفي لحظةٍ أخرى من سخرية التاريخ عاد مصدّق إلى السلطة بهيبةٍ أعظم وشعبيةٍ أكبر من أي وقتٍ مضى.

عندما وصل روبين زايهنر وهو عالم فارسي في جامعة أكسفورد وعميل متخفٍ لوزارة الخارجية البريطانية إلى طهران في صيف 1951، خلَصَ إلى أن قوام كان أفضل رجلٍ لاستبدال مصدّق وحل موضوع النفط مع بريطانيا. تحاور زايهنر مع عباس أسكندري، وهو داعم مخلص لقوام أطلق بنفسه الطلقات الأولى على اتفاق 1933 في المجلس الخامس عشر (انظر الفصل 6)، وكتب زايهنر في سجلات تلك الحوارات:

> بعد أن أنهينا نقاشنا بخصوص طرق ووسائل إسقاط مصدّق، تابع أسكندري كي يطمئنني (بالفارسية) إلى رغبة قوام بالعمل بشكل مقرب مع البريطانيين والحفاظ على مصالحهم الشرعية في فارس دون التضحية باستقلال فارس الاقتصادي والسياسي.

و أكثر من ذلك:

> إن قوام السلطنة يفضل أن يمارس البريطانيون النفوذ في فارس أكثر بكثير من الأميركيين (الذين كانوا حمقى ودون خبرة) أو من الروس الذين هم أعداء فارس... إذا كنا نحن [أي البريطانيين] مستعدين لقبول ضمانة قوام السلطنة

(1) كان بقاعي يعرف برغبة مصدّق في ترك المنصة في ذلك الحين، ولكنه لم يكن يعرف السبب الحقيقي وراء ذلك. انظر الفصل 12.

بأنه سيتوصل إلى اتفاق مرضٍ للطرفين فعلينا أن نطلق يده في استخدام الأساليب..»[1].

كان قوام نفسه قد اتصل بسياسيين بريطانيين من الجناح اليميني مثل جوليان أمري[2].

ولذلك وافق الشاه على استبدال قوام بمصدق، ولكن كيف؟ كان تحالف الحركة الشعبية لا يزال سليمًا وتأييد مصدّق الشعبي غير متناقص، وكانت محاولة الشاه في تزوير الانتخابات في المحافظات ناجحةً بشكل جزئي فقط. لم يكن مصدّق يملك أكثريةً دائمة في المجلس ولكنه كان يملك أقليةً كبيرة وموحدة من النواب المصطفين خلفه والذين لا يستطيع أن يتنافس معه أي مرشح وزاري آخر بوجودهم. وفي تلك الظروف، فإن أي انقلاب عسكري سوف يكون محكومًا بالإخفاق منذ البداية، ولكن فجأةً بدا وكأن السماء تدخلت لمساعدة الشاه عندما ذهب مصدّق في 16 تموز/يوليو إلى القصر ليناقش معه تشكيلة الحكومة الجديدة قبل تقديمها في المجلس. كان الضباط الوطنيون (الذين سيرد المزيد عنهم في الفصل 10) قد تواصلوا قبل ذلك مع مصدّق بخصوص الفساد وعدم الإخلاص وأفعال التخريب في الجيش، وكان هو أيضًا واعيًا للدور الذي يؤديه الجيش الإقليمي (والدرك أيضًا الذين كانوا قوةً برلمانية) خلال الانتخابات. كان العرف أن يعين الشاه وزير الحرب، مع أن ذلك كان غير دستوري، لذلك قرر مصدّق المطالبة بحقه الدستوري كرئيس للوزراء في تعيين وزير الحرب بنفسه. لطالما كان اختيار الشاه يقع على جنرال من الجيش، ولكن لعددٍ من الأسباب ـ وبالأخص من أجل عدم إقلاق الشاه من أنه يريد إحكام السيطرة على الجيش ـ اقترح مصدّق بتهذيب على الشاه أن «يشرف» بنفسه على وزارة الحرب، رد الشاه بغضب قائلًا إن على مصدّق أن «يدعه يحزم حقائبه

---

(1) FO248/1514, quoted in W. Roger Louis, «Musaddiq, Oil and the Dilemmas of British Imperialism» in Bill and Louis, **Musaddiq, Iranian Nationalism and Oil**.

(2) Lapping, **End of Empire**.

ليغادر البلاد أولًا»[1]. كان الشاه يعلم بأن هذه هي اللحظة الملائمة لمحاولة هندسة صعود قوام إلى المنصب، ولكن الذي لم يتوقعه، هو أن مصدّقًا كان أيضًا يبحث عن عذرٍ لمغادرة الساحة، ولم يعرف الشاه هذا أبدًا حتى بعد ذلك، لأن هذا لم يدخل نطاق المعرفة إلا حديثًا عن طريق صفحات مذكرات مصدّق، وحتى في هذه، يظهر هذا الموضوع على شكل ملاحظة عابرة في سياق مختلف تمامًا.

عندما غادر لاهاي قبل أسبوعين من ذلك، يقول مصدّقٌ إنه كان مقتنعًا بأن بريطانيا سوف تكسب قضيتها في المحكمة الدولية، ولذلك قرر بأن يستقيل في اللحظة التي يصدر فيها القرار ضد إيران من المحكمة، وأن لا يعود مطلقًا إلى إيران[2]. ربما يتذكر القارئ أن مصدّقًا كان قد قرر، سابقًا في حياته السياسية، أن يهاجر عندما أُبرم قرار 1919، وكان تراجعه إلى أحمد أباد بعد إخفاقه في حملته من أجل الانتخابات الحرة في عام 1947 جزءًا من النمط النفسي ذاته، وهذا أيضًا بالتحديد النمطُ السيكولوجي نفسه الذي قاده بعد سنةٍ من ذلك إلى خطأ آخر ـ قاتلٍ هذه المرة ـ عن طريق عقد استفتاء لحل المجلس (انظر الفصل 13).

ولكن قبل أن يُتّخذ القرار في لاهاي على أي حال، كان قد أُجبر على العودة إلى طهران من أجل شكليات الدورة البرلمانية الجديدة، مع أنه كان لا يزال يعتقد بأن تصويت المحكمة سوف يكون ضد إيران. لذلك، ففي اللحظة التي عارض الشاه اقتراحه بإدارة الوزارة بنفسه، توجه مصدّق نحو الباب للخروج، ولكن الشاه ارتعبَ إذ ظن أن مصدّق سوف يجمع قواته داخل وخارج المجلس ضده، ولذا جاء الموقف الكوميدي حيث يريد رئيس الوزراء مغادرة الغرفة والشاه يقطع عليه الطريق عبر الاستناد على الباب، وكونه أخفق في إقناع الشاه في الخروج من طريقه أغمي على الرجل العجوز، إما بسبب الضغط على أعصابه الضعيفة أو لأن ذلك كان الطريقة

(1) انظر، على سبيل المثال Musaddiq's Memoirs, Book II، مع أن روايته عن الحادثة مرّ عددًا من المرات في خطابات له وعدة مرات في البث الإذاعي أثناء توليه منصب رئيس الوزراء.

(2) انظر Musaddiq's Memoirs, Book II, chapter 8 (chapter 5, in the Persian edition).

الأكثر دبلوماسيةً لمناورة الطريق المسدود. عندما استعاد مصدّق وعيه اتفق الاثنان على أنه إن لم يسمع مصدّق جوابًا من الشاه قبل الساعة الثامنة مساءً من ذلك اليوم فعليه أن يرسل استقالته الرسمية، وكان هذا تمامًا ما حصل، فاستقال في 16 تموز/ يوليو دون إخبار أي من أصدقائه أو زملائه أو مستشاريه أو وزرائه بقراره. كان عنده سببه الخاص في الرغبة بالرحيل كما رأينا، ولم يكن يريد أن يصارع كما كان من المؤكد أن زملاءه ومستشاريه سوف ينصحونه بأن يفعل[1]. لم يسجل حتى بثًّا إذاعيًّا قبل مغادرته طهران إلى أحمد أباد، لابد وأنه تنفس الصعداء مرتاحًا.

في اليوم التالي وصلت الأنباء عن استقالة مصدّق وتعيين قوام، وصعق الجميع، فمكّن عنصر المفاجأة الشاهَ من تدبير تصويت استطلاعي بالأكثرية لقوام. أُخذَ نواب الحركة الشعبية الثلاثون على حين غرة، فما كانوا يعرفون ما الذي يجب فعله، وذلك في جزءٍ منه بسبب مرور بعض الوقت قبل معرفتهم سببَ مصدّق المزعوم للاستقالة. لكانت الأمور تطورت بشكل مختلف لو أن الشاه رشح أحد شخصياتهم القيادية، على سبيل المثال المحترمين والمعتدلين د. عبد الله معظمي أو اللهيار صالح. ولكن اسميهما لم يقدما إلى بريطانيا، فكانت ردة فعل نواب الحركة الشعبية الأولى هي التفكير بحكومة بديلة من ضمنهم، وتم ذكر اسم معظمي فصرفهم جميعًا ـ حسب رواية بقاعي الخاصة ـ قائلًا «رئيس وزرائنا ليس إلا مصدّق»[2].

لقد ساءت الأمور بالنسبة للشاه وقوام لأسباب عدة، ولكن بيان قوام الحاسم الذي بُث عن طريق الإذاعة (وكتبه مؤرخ الدولة، الذي كان قوام نفسه قد نفاه إلى كاشان خلال رئاسته السابقة للوزراء) كان الأكثر حسمًا على الإطلاق، ففيه هدد

---

(1) في منشوره في 12 تموز/ يوليو إلى القادة الأعلى مقامًا في حزبه، قال بقاعي بصراحة إن مصدّق كان يبحث «عن عذر ليتهرب من مسؤوليته، ويرتاح من المشكلات التي خلقها». ولكن لم يكن ليعرف السبب الحقيقي وراء ذلك. انظر **Niru-yi Sevvum** (daily), 5 December 1952. في رسالته بتاريخ 18 آب/ أغسطس إلى مصدّق، أشار كاشاني بشكل واضح إلى هذه المغادرة الهادئة ـ شبه السرّية ـ في العام السابق، مع أنه (كما بقاعي) لم يكن ليعرف السبب وراءها. انظر الفصل 12.

(2) انظر **Baqa'i, Cheh Kasi Munharif Shud**.

«بالمحاكمة العسكرية» للمعارضة وتقديمهم إلى «أيدي القانون عديمة الرحمة والشفقة»، وأكثر من ذلك، تحدث عن كرهه لـ«النفاق وازدواجية المعايير في المسائل الدينية»، ووعد بـ«إبقاء الدين بعيدًا عن السياسة، و... منع انتشار الخرافات، والأفكار الرجعية»[1]. تلقت الحركة الشعبية كلها هذه الرسالة وفهمتها، وليس أقل من فهمها آية الله كاشاني الذي كانت الكلمات المقتبسة فوق مقصودة لهز آذانه بشكل خاص[2]، فنشر ردًا أسكت فيه قوام بمصطلحاتٍ ملائمة، ودعا الشعب للتحضير للمقاومة، فعرض عليه قوام أن يدعه يملأ نصف المناصب الوزارية مقابل تعاونه، ولكن مبعوثيه -د. علي أميني وحسن أرسانجاني- عادا خاليي الوفاض، وأرسل الشاه علاء (وزير البلاط) في مهمةٍ مشابهة أخفقت أيضًا، وأسوأ من ذلك، كتب آية الله إلى الشاه عن طريق علاء يقول له بأن عليه إما إعادة مصدّق إلى المنصب وإما مواجهة احتمال قيادة كاشاني للثورة بشكل شخصي[3].

في أثناء ذلك، كان البازار وأحزاب الحركة الشعبية ونوابها يستعيدون رباطة جأشهم ويحضرون لهجومٍ مضاد، فكانت مقالات فاطمي الافتتاحية في صحيفته باختيار أمروز تتزايد في جُرأتها[4]، وأصبحت صحيفة بقاعي شاهد (وهي الآن صحيفة حزب زحمتكيشان اليومية) الوسيلة الأكثر فعاليةً في الصراع، فافتتاحيتها

(1) انظر Katouzian, **Political Economy**, chapter 9.

(2) قبل ثلاثة أعوام فقط، كان كاشاني ضيف شرف في منزل قوام، عندما تم اعتقاله للاشتباه بتورطه في محاولة لاغتيال الشاه، ونُفي إلى لبنان. ذكر قوام الحادثة بمرارة، واحترام كبير لكاشاني في «الرسالة المفتوحة» الموجهة للشاه في حزيران/ يونيو 1950. انظر Vusuq, **Chahar Fasl**, p. 42, and Ghani, **Yaddashtha**, vol. 9, p.615 (وبالمناسبة، لاحظ التقلبات الغريبة في السياسة الإيرانية).

(3) انظر، من أجل الوثائق ذات العلاقة، **Ruhaniyat va Asrar**. الادعاء الذي أطلقه لاحقًا حسان أرسانجاني (مساعد قوام في الشؤون السياسية) أنهم كانوا على وشك اعتقال كاشاني يمكن صرفه بأمان وذلك إن لم يكن -لأي سبب آخر- هو أنه يتعارض مع الوثائق المذكورة أعلاه. كان أرسانجاني حريصًا أيضًا أن يعزو الثورة إلى حزب توده وهذا، مرة أخرى، معاكسًا للحقائق الراسخة. انظر **Yaddashtha-yi Siyasi, Siyum Tir 1331** (Tehran, 1956), reprinted in Baqa'i, **Cheh Kasi Munharif Shud**, and Ayat, **Chehreh-yi Haqiqi**.

(4) **Bakhtar-i Imurz**, 17, 19 and 20 July 1952.

في 20 تموز/ يوليو التي كتبها ووقعها بقاعي نفسه يبدؤها بيتُ الشعر الجسور التالي: «مع أن السهم يمر عبر القوس، فإن أي شخصٍ ذكي سوف يرى أصبع السهّام خلفه»، لقد كان هذه السهم الأكثر جرأة الذي رماه قائد الحركة الشعبية نحو الشاه حتى ذلك الوقت.

بدأ إضراب عام بالانتشار في 20 تموز/ يوليو، وأصبح إضرابًا كاملًا ورسميًا في اليوم التالي. وجهّزَ الأرضية لهذا الاعتصام الحملات الصحفية المذكورة فوق أولًا، وبسط كامل نواب الحركة الشعبية في المجلس ثانيًا. ولكن الإضراب والاحتجاجات الشعبية كانا شبه عفويين، مع أن حزب زحمتكيشان لعب دورًا مهمًا في تنظيم وقيادة الحشد ما أن أصبح في الشوارع. وبما أن الشرطة أخفقت في التعامل مع الوضع في اليوم السابق، تم استدعاء الجنود في 21 تموز/ يوليو، فأطلق بعض الضباط النار على الحشود دون رحمة، وتردد البعض الآخر، وانضم بعضهم إلى الاحتجاجات. كان هنالك سبع عشرة وفاة وعدة إصابات أخرى في طهران وحدها. فخاف الشاه وتردد، وفي الساعة الرابعة مساءً طلب من قوام أن يستقيل، وأعاد تعيين مصدّق. أحد الأسباب الأخرى لهذا الانقلاب السريع للأحداث دخل أيضًا نطاق الضوء منذ فترةٍ قريبة: كان الشاه قد تلقى كلمةً من الضباط الوطنيين في الجيش وخصوصًا القوة الجوية بأنهم على وشك التمرد[1].

كانت ردة فعل حزب توده على هذه الأحداث متوقعة، إذ حل محل العميل الأميركي مصدّق العميلُ البريطاني قوام، فكان هذا الأخير أكثر تفضيلًا عندهم خصوصًا إذ كان له تاريخ من العلاقات الجيدة مع الروس، وإن صفقةً مع بريطانيا قد تجلب حتى بعض الأنباء الجيدة بخصوص النفط الإيراني الشمالي للاتحاد السوفييتي، ولذلك ردت صحافة توده على تعيين قوام رئيسًا للوزراء بالهجوم على مصدّق[2]، ولكن لم يكن هنالك بيان رسمي من الحزب الذي لم يشارك في الثورة.

(1) انظر **Musavvar–Rahmani, Khatirat-i Siyasi**.

(2) على سبيل المثال: «مهما تكن نتيجة الصراع بين جناحي المؤسسة السياسية...فإنهم، جميعهم، أعداء الشعب ومدافعون عن آلة الاستغلال للمؤسسة الحاكمة» (**Bisu-yi** =

وبعد أن عاد إلى المنصب منتصرًا كان مصدّق في ذروة شعبيته وسلطته، خصوصًا أنه في اليوم التالي جاءت أخبار قرار المحكمة الدولية في مصلحة إيران. عامل مصدّق الشاه برحابة صدر، ولم يضع وقتًا ـ كونه الشخص الوحيد في البلاد كلها الذي يستطيع أن يفعل ذلك ـ في إصلاح صورة الشاه المتضررة بشدة أمام الرأي العام. كان يستطيع بدون أي شك أن يتخلص في تلك اللحظة من الشاه إلى الأبد، ولكن هذا لم يكن جزءًا من مخططه على الرغم من موقف الشاه المعادي له. بعد أن تسلم الآن وزارة الحرب (وأعاد تسميتها وزارة الدفاع الوطني) قام حتى بالطلب من الشاه بأن يقدم ثلاثة جنرالات يثق بهم شخصيًا كمستشارين خاصين لمصدق. ولكن الشاه وبريطانيا والآن أميركا ما كانوا ليتخلوا عن خطتهم في الإطاحة بمصدق لمجرد أن خيار قوام قد ضاع، بل على العكس أصبحت عقولهم مشغولةً أكثر بفكرة انقلاب، واستدارت أعينهم بسرعة نحو الجنرال زاهدي كقائدٍ له. تطلب الأمر منهم ما يقارب العام على النجاح ولم يحققوه في النهاية إلا بالكاد وبعد جهدٍ جهيد (انظر الفصل 13).

= Ayandeh, 18 July 1982, emphasis added). وأيضًا: «في المقام الأول، أراد مصدّق أن يضع عملاء السياسة الأميركية في مقاعد المجلس...ولكن عمليًا، ومن أجل منع أي فوز لأي مرشحين شعبيين (ملي) حقيقيين [أي مرشحي حزب توده] دخلَ في صفقة مع البلاط الملكي وعملاء الإمبريالية البريطانية» (المرجع السابق، 20 تموز/ يوليو 1952، قبل يوم من الثورة الشعبية).

الفصل العاشر

حكومة مصدّق الثانية
(آب 1952 - آب 1953)

القوة المفوضة

أحد الأسباب المهمة في أن مصدّق كان يفضل أن يترك المشهد السياسي على أن يواجه عواقب الهزيمة في المحكمة الدولية كان الصعوبات الداخلية التي كان عليه أن يتأقلم معها. لقد بات متأكدًا الآن أن الولايات المتحدة والبنوك الأميركية لن تقرض إيران «مهما كانت نسبة الفائدة» قبل حل نزاع النفط. ولا الروس كانوا في مزاج مساعدة حكومته ولا حتى إلى حدّ دفع ديون حربهم الكبيرة لإيران. كانت الحكومة قد استطاعت أن تحتوي عدم التوازن الداخلي والخارجي الناتج عن خسارة عائدات النفط عن طريق الرقابة الصلبة على الواردات وخفض قيمة العملة والتقليل من إنفاق الحكومة. كانت هنالك حاجة إلى التشريع في مسائل النقد والإنفاق ومسائل اقتصادية مهمة أخرى، ولكن كانت هنالك مشكلات ملحة أخرى أيضًا، فالحكومة كانت قد وعدت بإصلاح انتخاب «تقوية أساسات الحكومة الدستورية» أيضًا، وقد تم تفسير هذا الأخير على أنه يعني إصلاحات قضائية وإدارية واسعة، بالإضافة إلى التشريع الاجتماعي لتوسيع الرفاهية العامة في المدن والبلاد. وهكذا كان حزب زحمتكيشان قد بدأ بالمطالبة بإجراءات عديدة لإعادة توزيع الأراضي والدخل[1]، وكانت القوة

(1) انظر **Maleki, Niru-yi Sevvum Chist**.

الثالثة سوف تبدأ قريبًا بالضغط من أجل حق المرأة في التصويت وحقوق أخرى أيضًا، وكان الضباط الوطنيون يطالبون أيضًا بإصلاحاتٍ شاملة في الجيش.

من جانبٍ آخر واجهت الحكومة عقبات في وجه الإصلاح الاجتماعي والسياسي أبعد من نقص التمويل. فقد كانت بريطانيا ولاحقًا أميركا تشجعان الشاه والقوى المحافظة العسكرية والمدنية بشكل مستمر ليفعلوا ما في وسعهم لزعزعة استقرار الحكومة وعلاوةً على ذلك بات المجلس، لأسبابٍ دستورية وتاريخية، كيانًا تشريعيًا قويًا بشكل غير معتاد. فعلى سبيل المثال، لم يكن إصدار نقود جديدة (أو حتى تخليص بعض الأموال الموجودة في الاحتياطي) هو القرار الوحيد الذي يجب أن يحصل على موافقة المجلس المسبقة بل الكثير الكثير من القرارات البسيطة والتافهة، ومع أن هذه المشكلة كانت جدية، فقد كان من الممكن أن تتعايش معها الحكومة لو أنها كانت تملك أكثريةً متجانسة في المجلس، ولكن المشكلة كانت أسوأ من ذلك، فمعظم النواب ما كانوا ينتمون إلى أحزاب سياسية منضبطة يمكن تشكيل تحالفات أو اتفاقات تشريعية معها، وبالتالي ففي حالة كل ورقة مشروع كان يجب التفاوض للوصول إلى أكثرية بين عددٍ من المجموعات المهلهلة ومع نوابٍ مستقلين أيضًا. حتى الكتلة البرلمانية للحركة الشعبية نفسها ـ التي مع أنها كانت أقليةً بشكل واضح فقد كانت القسم الأكثر تجانسًا في المجلس ـ ما تصرفت كفصيل برلماني في الديمقراطيات الحديثة، فعلى سبيل المثال كان النواب الاثنا عشر عن طهران منتخبين كلهم باسم الحركة الشعبية، ولكن خمسةً منهم ـ مكي، بقاعي، هايرزاده، زهاري، مشار ـ عارضوا الحكومة بعداوةٍ متزايدة منذ تشرين الأول/ أكتوبر 1952 فصاعدًا، وكانت هنالك انشقاقات أخرى في صفوف نواب الحركة الشعبية من المحافظات.

كانت الهند منذ استقلالها قد علقت دستورها بين الفينة والأخرى في ظروفٍ أقل صعوبةٍ بكثير، فطلب مصدّق من المجلس بدلًا عن ذلك أن يفوض المجلس بعضًا من صلاحياته التشريعية إلى الحكومة لفترة ستة أشهر، يمكن بعدها للمشاريع الناتجة عن هذه الصلاحيات أن تناقش من أجل القبول أو الرفض. كانت هذه الفكرة

قد ترددت من قبل ولكنها ما كانت قد وضعت تحت الاختبار بعد، وكان من الممكن أن تثبت أنها صعبة التقديم في مجلس السيناتورات، فنصف هؤلاء عيّنهم الشاه بشكل مباشر والنصف الآخر انتخب عن طريق مجمع انتخابي. كانت الحكومة تعرف أنه من دون مثل هذه الصلاحيات سوف يكون من المستحيل الصمود ضد القوى المعادية الداخلية والخارجية، وبدأت النقاشات من أجل تفويض القوى للحكومة بشكل قوي عن طريق فاطمي في مقالته الافتتاحية في باختيار أمروز، وذلك قبل ثورة 21 تموز/ يوليو. «من أجل حل أزمة الموازنة» كذلك كتب في عدد 13 تموز/ يوليو، «فإن حكومة مصدّق قد حضرت بعض المشاريع المالية المفيدة»:

> عندما تكون ميزانية الدولة متوازنةً، ولا تكون الحكومة معتمدةً على عائدات النفط لنفقاتها الأوانية والتطويرية، وتكون الدولة على الوقوف على رجليها، عندها سوف يحل إشكال النفط حسب ما يريد الشعب الإيراني. ولكن بما أن الميزانية عاجزة ولندن تتوقع إفلاس خزينة الأموال الإيرانية في أي لحظة، ويدا الحكومة مربوطتان بسبب قلة النقود، فإن ضغوط بريطانيا المالية والحصار الاقتصادي سوف يستمران.

وأكمل في 15 تموز/ يوليو:

> منذ عشر سنين وحتى الآن يُصادق على الميزانية العامة [على أساس شهري] بقيمة واحد إلى اثني عشر [من مجموع نفقات السنة الماضية]، وفي كل سنة هنالك كمية كبيرة من العجز. لقد استدانت الحكومات الملايين من بنك ملي إيران دون أن تكون قادرة على دفع فلس منها، علاوةً على ذلك فقد أنفقت هذه الحكومات عائدات النفط وبذرت احتياطي النقد الأجنبي، والآن تواجه الحكومة أزمةً اقتصادية، وإذا استمرت أساليب الماضي فسوف تكون النتيجة الإفلاس. هل يجب أن يستمر الفقراء والمحتاجون بدفع الضرائب ويبقى الأغنياء والموسرون معفيين منها؟ هل يجب أن يستمر الأسلوب والسلوك البيروقراطيان في الإدارة العامة وتبقى العجلات الصدئة للأقسام الحكومية (التي هي في حاجة للإصلاحات والتصليحات) فاسدةً كما هي؟ إذا كان الأمر كذلك، فليس للدكتور مصدّق حاجةٌ لتفويض الصلاحيات.

لقد كسرت ثورة تموز/ يوليو مقترنةً بالنجاح غير المتوقع في لاهاي التوازنَ

البرلماني، وفي 30 تموز/ يوليو منحت حكومة مصدّق تصويتًا بالإجماع على الثقة في المجلس، وتم خلال شهر تمرير ورقة مشروع تفويض الصلاحيات في المجلس ومجلس السيناتورات، وحصلت على موافقة ملكية. تم تفويض السلطات «إلى شخص معالي د. محمد مصدّق رئيس الوزراء». وهكذا منحوا الحكومة صلاحيات مراجعة القوانين الانتخابية التي تحكم المجلس والانتخابات البلدية، وإصلاح النظام المالي والإنفاقي، والإدارة العامة والقوات المسلحة والنظام القضائي والصحة العامة والتعليم الخ. وأعيد طرح هذا القانون في كانون الثاني/ يناير 1953 وتم تمديده لسنةٍ أخرى بعد جدال حام داخل المجلس وخارجه (انظر الفصل 12).

التشريع الاجتماعي والإصلاح

جاء الضغط من أجل إصلاح الأراضي بشكل رئيسي من حزب زحمتكيشان (القوة الثالثة لاحقًا)، فكان خليل مالكي يطالب في صحافة الحزب ومنشوراته بإعادة توزيع الأرض، وقدم بقاعي خطابًا رسميًا في المجلس (كتبه مالكي) من أجل إصلاح شامل (انظر الفصل 8). لأسبابٍ واضحة، ما كانت هذه السياسة لتنجح ما دام نزاع النفط لا يزال غير محلول، فتم بدلًا عن ذلك، تمرير مشروع قانون عن طريق الصلاحيات المفوضة في تشرين الأول/ أكتوبر 1952 يلزم ملاك الأرض بإعادة 10 في المئة من حصتهم في المحصول إلى الفلاحين، وإلى دفع 10 في المئة أخرى من أجل تمويل التنمية الريفية والتي يجب على مجالس القرى استخدامها لتحسين وسائط النقل والتعليم والخدمات الاجتماعية في القطاع الريفي. تم إبطال هذا القانون بعد انقلاب 1953.

وكانت إحدى المشكلات الطارئة الأخرى هي التكلفة العالية للمنازل بالنسبة لطبقات المدن الدنيا. فوضت وزارة المالية ببيع أرض مدنية تملكها الدولة على شكل قطع أرض صغيرة لمشترين أفراد ليبنوا بيوتًا عليها في ذلك الوقت، كانت معظم البيوت الخاصة تبنى فرديًا من قبل ملاكها بعد شراء قطعة من الأرض من أصحاب الملك المدنيين، وكانت كلفة شراء الأرض تشكل قسمًا ضخمًا من الكلفة الكلية. في أوائل 1953، تم إنقاص إيجارات العقارات التي تتراوح بين المتوسطة

والفقيرة 10 في المئة، وسبب ذلك في جزءٍ منه حملة قادتها صحيفة نيروى سوم، وتابعت الصحيفة جهودها بالنيابة عن المستأجرين المدنيين بعد هذا التشريع. كانت الحكومة قد أنشأت حديثًا بنك الإعمار من أجل زيادة العرض على البيوت ذات القيمة المنخفضة، واستطاع أن يكمل مشروعين واسعين نسبيًا في طهران، أحدهما في نارمك للمجموعة ذات الدخل المنخفض، وآخر في نازى أباد للفقراء. إن التشريع الذي أعده مصدّق من أجل حماية العمال والموظفين شامل إلى درجة أنه يتحدى أي محاولةٍ للتلخيص الموجز، فهو يتألف من 96 مادة ويوفر أساس منظمة الضمان الاجتماعي للعمال. وكانت هذه تغطي تأمين المرض والحوادث لكل العمال وعائلاتهم، وكل فوائد الصحة التكميلية المهمة ـ مثلًا تلك التي تنشأ من الزواج أو الإنجاب أو الجنازات ـ للعمال ذوي العائلات الكبيرة، وفوائد العطالة التي لم يكن هنالك شيءٌ من قبيلها. بالإضافة إلى ذلك، وضعت قواعد وأنظمة لفوائد المرض والتقاعد ومعاشات العائلة، وكان هذا المخطط ممولًا في جزءٍ منه عن طريق تحويل الأموال من عدة أقسام حكومية وشركة التأمين الحكومية، وفي جزءٍ منه عن طريق مشاركات من الصناعة نفسها، فدفع الموظّفون الثلث ودفع الموظّفون الثلثين.

تمت مناقشة الإصلاح الانتخابي الموعود بشكل علني، وقدمت مسودة قانون، ولكنها توقفت هنالك إلى حدٍ كبير بسبب معارضة القادة الدينيين المحافظين ذوي النفوذ ـ لا سيما بورجيردي في قم وبهبهاني في طهران ـ لحق النساء في التصويت. كانت القوة الثالثة وعلى وجه الخصوص القسم النسائي منها (الذي كان في الواقع منظمة الحركة الشعبية النسائية) تضغط علنًا من أجل مثل هذا الإصلاح، وتلقى مصدّق منهم وفدًا عندما كانت مسودة المشروع تناقش، فأخبرهم بأنه سيدعم الفكرة حتى النهاية إذا ما دعمها الشعب، ملمحًا بالتالي إلى قدرة القادة الدينيين على مناشدة الغرائز التقليدية عند الناس وحشدهم ضد الحكومة في هذا الموضوع[1]. لم يتم

---

(1) انظر Niru-yi Sevvum (daily), 27 December 1952، ولكن الحملة استمرت عدة اصدارات سواءً في الإصدارات اليومية أو الأسبوعية من Niru-yi Sevvum في أواخر كانون الأول/ ديسمبر وأوائل كانون الثاني/ يناير.

تمرير قانون انتخابي جديد في عهد مصدّق إلا ذلك الذي يؤثر في الحكومة البلدية والذي أعاد إلى الشعب الكثير من السلطات التي كانت تمارسها الدولة قبل ذلك. ولكن هذا أيضًا لم يدم بعد انقلاب 1953.

كان هنالك عدد من الإجراءات الأخرى من ضمنها إصلاح الضرائب والتي لا مجال لمناقشتها في هذا الكتاب، ولكن إصلاحات الجيش والنظام القضائي أهم من أن نتغاضى عنها[1].

إصلاح القوات المسلحة

ترك تسرب الحرب العالمية الثانية إلى إيران كدماتٍ في جسد الجيش الإيراني ومعنوياته. لم تكن ردة فعل الجيش على غزو الحلفاء مجيدةً، مع أن هذا كان إخفاقًا سياسيًا أكثر منه عسكريًا[2]. أدى الاحتلال وفترة خلو العرش إلى هبوط كبير في الإنفاق العسكري، وحاول رزمارا بصفته رئيس أركان الجيش أن يحسن تنظيمه، وكان يأمل عندما أصبح رئيسًا للوزراء أن يزيد من ميزانيته، ولكنه قُتل قبل أن يذهب بعيدًا بهذه الطموحات. وكانت مرتبات الضباط ذوي الأعمار الأصغر وفرصهم قد تقلصتا على نحوٍ سيء، وكان الفساد مستشريًا، وبحلول نهاية العقد بات سعر ترفع كولونيل إلى قائد لواء 50000 ريال، وسجادتين حريريتين[3].

ولهذه الأسباب ولغيرها بات الضباط الأصغر عمرًا في الجيش مُسيَّسين إلى حدٍّ كبير، وأدى حس الغضب الوطني عند بعضهم ـ عبر مراحل مألوفة ـ إلى اعتناق إيديولوجيا، ونظموا شبكة حزب توده العسكرية. وأنشأ بعض الآخرين ـ لهم تمثيل أكبر في القوة الجوية ـ شبكة الضباط الوطنيين في أوائل 1952. إذا وضعنا

(1) من أجل نصوص تشريعات مصدّق الاقتصادية والاجتماعية انظر Hasan Tavanayan-Fard, **Duktur Musaddiq va Iqtisad** (Tehran: Alavi, 1983). من أجل وصف شامل وتقييم للإصلاحات انظر Habib Ladjevardi, «Constitutional Government and Reform under Musaddiq» in Bill and Louis, **Musaddiq, Iranian Nationalism and Oil.**

(2) انظر Katouzian, «Reza Shah Pahlavi».

(3) انظر Musavvar-Rahmani, **Khatirat-i Siyasi**.

الأيديولوجية جانبًا، كانت هنالك بعض الاختلافات بين المجموعتين، على نحوٍ خاص، لم يكن الضباط الوطنيون أعضاءً في أي حزب سياسي ما عدا بضعة منهم كانوا يدينون ببعض الولاء لحزب إيران، وأكثر من ذلك، لم يكن لأي حزب سياسي دورٌ في تنظيمهم، فكانوا إذًا كيانًا مستقلًا بالكامل، وكانوا يتضمنون ضباطًا كبارًا أكثر بكثير، وكان هنالك على الأقل ستة ضباط برتبة عميد في معسكرهم. ومن جانبٍ آخر، كانت تنقصهم قوة الأيديولوجيا الألفية مع أخوية عالمية قوية تدعمهم، والتنظيم والالتزام الذين تملكهما الحركات المبنية على مثل هذه الأيديولوجية.

كان قائدهم الفعلي القائد اللواء محمود أفشارطوس، وكان يتمتع بسمعة ممتازة داخل الجيش نفسه لصدقه وقدرته، وكان مقدرًا له أن يقتله خصوم الحكومة في نيسان/ أبريل 1953 عندما كان الجنرال الحاكم للشرطة (انظر الفصل 13). في هذا الوقت، كانت هنالك إشاعات بأنه أساء التصرف تجاه المزارعين في عقارات رضا شاه في مازندران في الثلاثينيات من أجل تحسين مسيرته المهنية، ولكن لم يُقدَّم دليلٌ بهذا الخصوص في ذلك الوقت، ولا لاحقًا. كانت لجنة المجموعة التنفيذية تتألف من أفشارطوس نفسه وأربعة كولونيلات، من ضمنهم كولونيل سلاح الجو مصور رحماني، وكان أحد أعضاء المجموعة المهمين والمحترمين للغاية هو القائد اللواء محمود أميني (وهو أخ الدكتور علي أميني)، وكان القائد اللواء حسين آزموده ـ والذي انشق فيما بعد إلى حدّ تمثيل الادعاء في محاكمات مصدّق العسكرية ـ عضوًا مؤسسًا أيضًا. (انظر الفصل 14).

وضع الضباط الوطنيون،حسب رواية مسور رحماني، أربع غايات رئيسية: المساعدة على تنمية الحكومة الديمقراطية، ودعم مصدّق «لأن حكومته كانت ديمقراطية»، المساعدة في فك ارتباط القوى المسلحة عن حكم الشاه الشخصي وحماية وضعها الدستوري، ومحاولة تطهير الجيش من الضباط الفاسدين والعسكريين الفاسدين الآخرين[1]. تواصلوا طوعيًا مع مصدّق وقدموا إليه سلسلة

(1) المرجع السابق، ص 106-107.

من الاقتراحات لمساعدتهم على تحقيق هذه الغايات، وكان أولها أن عليه إدارة وزارة الحرب بنفسه، ووافق مصدّق من حيث المبدأ ووعدهم بأن يتصرف بناءً على عروضهم الأخرى ما أن يتسلم وزارة الحرب في حكومته المقبلة، ولكن الشاه عارض تلك الفكرة، ولم تُحل هذه المسألة إلا بعد ثورة 21 تموز/ يوليو (انظر الفصل 9)، وأحد أسباب تراجع الشاه عن ذلك وصولُ أخبار عن تمرد في سلاح الجو إضافةً إلى رفض بعض قادة الدبابات إطلاقَ النار على الحشد وانشقاق بضعة منهم وانضمامهم إلى صفوف المحتجين.

بعد أن تسلم مصدّق المسؤولية المباشرة عن وزارة الدفاع الوطني اقترحَ الضباط الوطنيون أن عليه صرف معظم جنرالات الجيش لأنه كانت هنالك ادعاءات بأنهم فاسدون أو غير مخلصين للحكومة، وأن ينشئ آلية من داخل الجيش لتطهير كل العناصر الفاسدة أو غير المخلصة أو غير الفعالة، ويعين القائد اللواء أميني رئيسًا للأركان، والقائد اللواء أفشارطوس قائدًا للشرطة مع تعيينات عسكرية عليا أخرى. عُيِّن أفشارطوس قائدًا للشرطة، ولكن مؤخّرًا في شباط/ فبراير1953، وبقي الجنرال بهارمست رئيسًا للأركان حتى ثبت عدم إخلاصه النشط لمصدق في حادثة 28 شباط/ فبراير، ومن ثم استُبدل، ولم يحل محلّه أميني، ولكن ضابط وطني آخر: القائد اللواء تقي رياحي، وهو عضو في حزب إيران، وصديق مقرب لرئيسه أحمد زيراكزاده.

حسب رواية مصور رحماني، فإن مصدّقًا «عبر عن هلعه» في البداية من اقتراح تسريح معظم الجنرالات في الجيش، وفي النهاية تقاعد معظمهم بمعاش كامل، وأما بالنسبة لبقية الأفراد العسكريين، فقد طلب مصدّق من كل وحدة عسكرية انتخاب ممثلين في مجلس تحقيق والذي أوصى في النهاية بمحاكمة 1360 فردًا عسكريًّا. وافق مصدّق، بمشاركة مستشاري الدفاع (الذين عينهم الشاه) الكاملة وموافقتهم، على قائمة تتضمن تسريح 136 فردًا بمعاش كامل[1]. لقد جعل هذا الأمور أسوأ بالنسبة إلى الحكومة، لأن الكثيرين من المشتبه بهم بقوا في الجيش،

(1) انظر .Musaddiq's Memoirs, Book II

بينما نَظَّم زاهدي وجنرالاتٌ متقاعدون آخرون (في نادي الضباط المتقاعدين) الضباطَ المسرَّحين من أجل بدء العمل.لبعض الوقت، كانت احتجاجاتهم اليومية أمام منزل رئيس الوزراء ومكتبه تسخرُ من سلوك الحكومة الطبيعي في الأعمال. لقد شارك العديد منهم بشكل فاعل في مؤامرات وانقلابات ضد الحكومة، ومن ضمن ذلك الاعتداء على منزل مصدّق في 28 شباط/ فبراير، ومقتل الجنرال أفشارطوس والانقلابات المتعاقبة في آب/ أغسطس 1953 (انظر الفصل 13)

إصلاح النظام القضائي

لقد كانت هذه مشكلةً طارئة، فقد كان هنالك الكثير من الفساد وعدم الكفاءة في وزارة العدل التي لطالما كانت تُعتبر حجر الأساس في الدستورية، وكانت قريبةً بشكل خاص إلى قلوب مصدّق ورفاقه، لقد كان الكثير منهم ضمن المحامين والقضاة الرائدين في البلاد. عين مصدّق عبد العلي لطفي وزيرًا للعدل ومحمد سروري رئيسًا للمحكمة العليا ورأسًا للقضاء. لم يكن أيٌّ منهما عضوًا في الجبهة الوطنية، فكان لطفي قاضيًا كبيرًا ذا احترامٍ كبير لم يتسلم منصبًا سياسيًّا قط، وكان سروري قاضيًا ذا سمعةٍ مساوية له وكان قد أصبح وزيـرًا للعدل والمالية في الأربعينيات، ولكنه رفض عرض الشاه بتسلم رئاسة الوزراء في 1949، وأعاد الكرة مجددًا في 1963 و1978، وفي أوائل 1952 حثَّ مصدّق على قبول عرض البنك الدولي بالتوسط في نزاع النفط مع بريطانيا (انظر الفصل 11).

قام مصدّق، باستخدام الصلاحيات المفوضة إليه من قبل المجلس، بإصلاح آلية القضاء والعملية القانونية أيضًا بأشكالٍ عديدة. تضمنت المحكمة العليا التي يرأسها سروري بعض أكثر القضاة احترامًا واستقلالًا في البلاد. وكان بعضهم ـ مثلًا باقر رسا وهو القاضي الحاكم للشعبة الثالثة من المحكمة ـ قد أُعيدَ من تقاعده من أجل ذلك[1]. وتم إنشاء لجنة قضائية للتحقيق في الادعاءات ضد القضاة بالفساد،

(1) كان هذا هو مصدر التهمة اللاحقة ضد مصدّق من قبل نقاده المحليين والأجانب أنه قد قام «بحلّ المحكمة العليا». انظر، على سبيل المثال كتاب الشاه **Mission for My Country** .

وكان وزير العدل مخولًا بالتصرف على أساس تقريره. حتى ذلك الوقت كان الوزير يعين القضاة ويستطيع نقلهم حسب رغبته، فحدد القانون الجديد أن التعيينات الجديدة كلها يجب أن توافق عليها لجنة تتألف من رئيس المحكمة العليا وعضوين منتخبين فيها، ولا يمكن للوزير أن يزيل أو ينقل أي قاضٍ. تمت إزالة كل المحاكم الاستثنائية والخاصة والإدارية لا سيما قسم المقاضاة العسكرية، وتم تسليم عملها إلى محاكم القضاء العادية[1]. وشمل هذا المحكمة الإدارية الخاصة بوزارة العدل نفسها التي تستمع للشكاوى ضد القضاة، وبدلًا عن ذلك تم إنشاء المحكمة العليا للتأديب القضائي، قد يبدو أن الحكومة تتصرف بأسلوب مثالي إلى حدٍّ ما في تنفيذ الإصلاحات القضائية حتى الآن، ولكن هذا يظهر إلى حدٍّ ما التزامهم القوي بالحكومة الديمقراطية، وعلاوةً على ذلك اتخذت الحكومة والنظام العدلي معظم هذه القرارات دون أن يكون هنالك ضغط شعبي من أجلها، ذلك لأن نسبةً صغيرة فقط من الجمهور الناخب تستطيع أن قدر معناها الاجتماعي والسياسي.

على العكس من ذلك، كان المحافظون يضغطون كثيرًا للحيلولة دون هذه الإصلاحات، ومباشرةً بعد انقلاب آب/ أغسطس 1953 صُرف سروري وكل قضاة المحكمة العليا دون احتفال، مع أنه لم يكن هنالك برلمان وهو السلطة الوحيدة المخولة قانونيًا لتعيين وصرف قضاة المحكمة العليا. ودفع لطفي وزير العدل ثمنًا أغلى بكثير لإصلاحاته، فلم يكن سجنه ممكنًا لفترةٍ طويلة لأنه كان بعيدًا عن السياسة بشكل واضح، ولكن ما إن أطلق سراحه حتى هاجمت غوغاء منزله، يقودها قائد عصابة شهير وقاضٍ أسبق ذو شهرة مماثلة كان قد صُرف نتيجةً للإصلاحات القضائية. لقد أعموه وكسروا أضلاعه دون أي اعتبارٍ لعمره المتقدم، فمات لاحقًا في المستشفى متأثرًا بجروحه. ولم يُعاقَب المعتدون عليه مع أن النظام كان عارفًا تمامًا

(1) لذلك جادل مصدّق لاحقًا في محكمته العسكرية أن اتهام قسم القضاء العسكري له خالٍ تمامًا من المعنى. انظر **Jalil Buzurgmehr (ed.), Musaddiq dar Mahkameh-yi Nizami** (Tehran: Nashr-i Tarikh-i Iram, 2985) and chapter 14.

بهويتهم. وأصبح أحد قائديهما فيما بعد وزيرًا للداخلية وجمع كلاهما ثروةً عملاقة في السنوات اللاحقة وأكملا معيشتهما في أوروبا.

تأميم الإبحار في بحر قزوين

وُضِعَ الامتياز السوفييتي لاحتكار الصيد في الميناء الإيراني على بحر قزوين تحت المراجعة في كانون الثاني/ يناير 1953. وكان الامتياز قد مُنِحَ في البداية لمواطنٍ روسي (ليانو زوف) حتى عام 1925. خلال الحرب العالمية الأولى أبطلت حكومة صمصام السلطنة امتياز ليانو زوف بحجة أن المتنازل إليهم لم يؤدوا واجباتهم للحكومة من حيث الآجار، ولاحقًا في 1921، تم تحويل المسألة إلى التحكيم، وأُرجعت للمتنازل إليهم حقوق الاحتكار لفترة أطول، وفي 1927، وافق رضا شاه على نقل الامتياز إلى الاتحاد السوفييتي لمدة 25 عامًا أخرى، وهو إجراءٌ عارضه مصدّق في المجلس في ذلك الوقت[1]. ولكن على أي حال، وقبل زوال مفعول الامتياز، طلبت الحكومة السوفييتية في نهاية كانون الثاني/ يناير 1953 تجديد الاتفاق دورةً أخرى، فرفض مصدّق الطلب قائلًا للسفير السوفييتي إنه يجب لا أن يُتوقع من إيران تجديد امتياز روسي انتهى مفعوله بينما هي أممت امتيازًا بريطانيًا قبل عقودٍ من انتهاء مفعوله[2].

في اليوم الذي انتقلت فيه شركة صيد بحر قزوين إلى الأيدي الإيرانية، صدرت افتتاحية نيروى سوم كما يلي:

> يجب ألا يُفهم رفض الحكومة لتجديد امتياز الصيد السوفييتي على أنه موقف معاد [من الاتحاد السوفييتي]. إن الشعب الإيراني يتمنى أن تكون له علاقة ودية مع الشعب السوفييتي، وأن يحافظ على روابطه السياسية والاقتصادية والثقافية معه... يمكن للحكومة السوفييتية أن تطمئن بالمطلق إلى أن الشعب الإيراني لا نية عنده في كسر صداقته مع الاتحاد السوفييتي. ولكن يجب ألا تكون هذه

---

(1) انظر النص الكامل لخطابه في Makki, Musaddiq va Nutqha، انظر أيضًا Musaddiq's Memoirs, Book I.

(2) Memoirs, Book II.

الصداقة مبينةً على الخطوط القديمة. إذا كانت الحكومة السوفييتية لا تحترم حرية الشعب الإيراني واستقلاله، فيجب ألا تتوقع منه موقفًا وديًا.

هاجمت صحيفة حزب توده اليومية بيسوي آيانده في اليوم التالي، 2 شباط/ فبراير1953، هذا القرار وكتبت: «الدفاع عن الاتحاد السوفييتي دفاع عن السلام والحرية والاستقلال الوطني». وذهبت في اليوم الذي بعده إلى أبعد من ذلك بكثير، فبعد أن أعلنت أن «جواسيس [حزب] القوة الثالثة» يقصدون إلى زعزعة العلاقات الإيرانية السوفييتية و«تحضير الأرضية لتوسع أضخم للنفوذ الإمبريالي الأميركي المدمر في بلادنا»، بقي عندها التالي لتقوله بخصوص مصدّق وحكومته:

حقيقة الأمر هي أن الحكومة الإيرانية تمثل الإقطاعيين [كذا] وملاك الأراضي الكبار والرأسماليين الكبار المعتمدين على الإمبريالية، وهي لا تعكس مصلحة الشعب الإيراني. ولذلك لا يمكن أن تكون متفقةً مع السياسة السوفييتية التي هي سياسة تأمين السلام والحرية والسعادة لجماهير كل الأمم [في العالم].

أنكرت صحيفتا بيسوي آيانده وشهباز (صحيفة أخرى لحزب توده) في البداية أن الروسيين طالبوا بتجديد الامتياز، ولكنهما اضطرتا إلى سحب إنكارهما بعد أن أكدت وكالة الأنباء الروسية أن الطلب قد قُدم فعلًا. ومن ثم قدمت صحيفة مردم (الصحيفة الرسمية للجنة حزب توده المركزية التي كانت تُنشر بشكل سري ولكن توزع دون صعوبة كبيرة) وجهة نظر الحزب الرسمية في الموضوع في يوم 11 شباط/ فبراير:

في 31 كانون الثاني/ يناير 1953، وبسبب انتهاء مدة نشاطات شرطة الصيد الإيرانية [كذا] قدمت الحكومة السوفييتية عرضًا [على الحكومة الإيرانية] لتجديد نشاطات الشركة [كذا] لمدةٍ أطول [والذي كان في مصلحة شعبنا بشكل كامل وكلي، ومفيدًا لبلادنا. ومع ذلك وعلى الرغم من هذه الحقائق الواضحة، قامت حكومة مصدّق ـ خلافًا لمصالح شعبنا وبلادنا، وطاعةً لأوامر سادتها الأجانب ـ بالرد رسميًا على طروحات الحكومة السوفييتية بإعلان أن حكومته قررت عدم تجديد نشاطات شركة الصيد الثنائية الإيرانية السوفييتية لأن مدة نشاطاتها [أي فترة الامتياز] قد انتهت. إن الشعب الإيراني ينظر إلى تصرف مصدّق المعادي للشعب (زيدي ملي) هذا على أنه قرار بشع، ويعتقد بأن الدوافع وراءه هي العداء

تجاه مصالح الشعب، والركض وراء رغبات السادة الإمبرياليين للذين يديرون سياسة إيران الحاضرة.

بغض النظر عن المسألة المناقشة فوق، فإن المقبوسات فوق توفر بعض الأدلة على موقف حزب توده تجاه حكومة مصدّق قبل أسبوعين تقريبًا من أحداث 28 شباط/ فبراير1953، مع أن الحزب وخصوم مصدّق المحافظين يدعون بأن الحزب دعم مصدّقًا بعد ثورة تموز/ يوليو 1952.

لم يكن هنالك كم كبير من التنمية الاجتماعية والاقتصادية (خصوصًا بمعناهما التقني) خلال العامين وأربعة الشهور العنيفة التي كانت خلالها حكومة مصدّق في السلطة، مع أنها أنجزت أكثر بكثير مما كان نقادها وذاموها مستعدين لأن يعترفوا به. كان هذا في جزءٍ منه بسبب نقص التمويل الداخلي والقطع الأجنبي، بسبب المقاطعة الدولية لنفط إيران، والتي سوف يرد الحديث عنها في الفصل التالي، ولكنه كان أيضًا بسبب حملات زعزعة الاستقرار والتدمير الداخلية والدولية (التي قادتها بريطانيا والولايات المتحدة والشاه والمحافظون الإيرانيون وحزب توده) والتي جعلت من المستحيل فعليًا فتح مواضيع داخلية ضخمة جديدة، مثلًا عن طريق استفزاز فتاوى من القادة الدينيين بأن إعادة توزيع الأراضي وحقوق النساء بالتصويت مخالفان للشريعة. ما كان مثيرًا للإعجاب على أي حال هو تشريع مصدّق: لنزع مركزية السلطة السياسية وصناعة القرار، والمشاركة الشعبية في الإجراءات الاجتماعية والسياسية، ودمقرطة القانون والبيروقراطية والجيش ووسائل حماية الناس العاديين. فكما أثبت التاريخ فيما بعد، كانت هذه الإنجازات أكثر جوهريةً بكثير بالنسبة للتطور الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في إيران من أي معدل إنفاق على السدود الهيدروكهربائية والصناعات المعتمدة على نظام خط التجميع في غيابها.

الفصل الحادي عشر

نزاع النفط والاقتصاد غير المعتمد على النفط

الطبيعة السياسية لنزاع النفط

كان من الممكن جدًا أن يحل نزاع النفط لو عاد حزب العمل إلى السلطة في الانتخابات العامة البريطانية في تشرين الأول/ أكتوبر 1951، فلم تُظهر حكومة أتيلي في أي وقت أي علامة على أنها سوف تقبل حلًا دون منح امتياز آخر، ولكن قبولهم لمبدأ تأميم النفط كان حركةً تصالحية بحد ذاتها ما كان المحافظون لينفذوها، وهنالك إشارات (من ضمنها رسالة ستوكس إلى أتيلي المذكورة في الفصل 9) أخرى إلى أن حزب العمل لربما كان قد اتفق في النهاية على نوعٍ من التعويض أقل من منح امتياز كامل آخر.

ومن جانبٍ آخر، لم يكن المحافظون في مزاجٍ للوصول إلى أي حل مع مصدّق إلا إذا أكل كلماته، وسمح للبريطانيين بالعودة. تظهر مراجعة للصحف البريطانية في ذلك الوقت ومذكرات إيدن اللاحقة أن المحافظين كانوا غاضبين بشدة من مصدّق، وتوضح الوثائق السرية أنهم كانوا يتآمرون لإسقاط حكومته عبر أي وسيلة، فكانوا لذلك غير مستعدين للعودة إلى طاولة التفاوض، وقاموا بدلًا عن ذلك بجلب الأميركيين إلى الاصطفاف ضد مصدّق والحركة الشعبية.

كان مصدّق ورفاقه واضحين بأن أهم سبب لتأميم النفط كان سياسيًا أكثر منه اقتصاديًا، بل إن بقاعي، خلال رئاسة رزمارا للوزراء، ذهب أثناء جدالٍ في المجلس إلى حدّ تمني أن تدمر مصادر إيران من النفط بقنبلة ذرية على أن تبقى في أيدي

شركة النفط الأنغلو ـ إيرانية[1]. فكانت سياستهم مبنيةً على أساس التحليل التاريخي السياسي التالي.

لقد ثبت مرارًا وتكرارًا أنه ما دام أصحاب امتياز أجانب يعملون على النفط الإيراني، فإن أي جهدٍ لتأسيس الديمقراطية والحرية وحكم القانون، وإزالة الفساد السياسي والمالي، والوصول إلى تطور اجتماعي واقتصادي سوف يتم إحباطه، وحتى الثورة الدستورية وفناء استبداد رضا شاه سوف يكونان غير كافيين لإثمار أي جهد من هذا النوع. لقد كان تدخل بريطانيا وروسيا في الشؤون الداخلية الإيرانية في القرن التاسع عشر مرتبطًا، بشكل أساسي، بالحصول على الامتيازات التجارية والمطالبة بأكثر منها. وبدورهم زاد الحاصلون على الامتياز وحكوماتهم من التدخل في كل جانب من شؤون البلاد، وذلك للمحافظة على ما كانوا يملكونه والمطالبة بالمزيد. وعلاوةً على ذلك، إذا كانت إحدى القوى تملك امتيازًا أو حصلت عليه، فإن القوة الأخرى سوف تأتي مطالبةً بآخر بحيث يبقى هنالك توازنٌ فعال بين مصالحهم أو تتم استعادته في حال اختلاله[2]. كان هذا يعني أن البلاد لا تتمتع باستقلال حقيقي، وأسوأ من ذلك، أنه في وجود الإفساد والإرعاب المتواصلين للسياسيين والموظفين الإيرانيين الذي يؤدي إلى تزويرٍ في الانتخابات، وشراء للخدمات، وتشكيل الحكومات، وتفكيك المعارضات إلخ الخ فإن أي حديثٍ عن الديمقراطية وتطويرها لم يكن أكثر من الوقوع في خداع رومانسي للنفس. ولذلك ـ وكانت هذه النقطة الحاسمة ـ كان من الواجب إزالة كل أصحاب الامتياز الأجانب بأي ثمن، وعدم منح أي امتيازات أخرى لغير الإيرانيين لئلا يصبح مقاطعةً اقتصادية ومستقلة في البلاد. فعندما يحدث ذلك كله فقط، سوف يكون من الممكن اقتلاع الاستبداد والتخلف، والصراع ضد المدافعين عنهما في السياسة الداخلية مع فرصةٍ عادلة بالنجاح. كان هذا هو السبب في أن مصدّق ورفاقه كانوا مستعدين لحل نزاع

(1) انظر Makki, Kitab-i Siyah, p. 737.

(2) قارن جدال مصدّق بخصوص معارضته للمطالبة السوفييتية بالنفط في الأربعينيات (انظر الفصل 5).

النفط الأنغلو-إيراني بأي ثمنٍ اقتصاديٍّ تقريبًا، ولكنهم كانوا مصممين بشكلٍ مساوٍ على عدم منح امتياز آخر بأي ثمن.

كانت وجهة النظر البريطانية أكثر مباشرةً، وتم فهمها على نحوٍ أفضل في وقتها وفيما بعد أيضًا. ففي 1933 وافقت شركة النفط الأنغلو-إيرانية على استبدال امتياز دارسي الذي كان موجودًا مع الحكومة الإيرانية عن طريق اتفاقات دولية صحيحة تمامًا. في 1951 كانت الحكومة الإيرانية قد أممت صناعة النفط بشكل غير قانوني وبالتالي استولت على المنشآت النفطية في خوزستان. ولذلك كان للشركة والحكومة البريطانية كل الحق في محاولة استعادة موقعهم السابق، ولو مع بعض التعديلات. وكان لموقف البريطانيين أيضًا أبعاد سياسية مهمة ذكرناها سابقًا[1].

صار هذا الموقف أكثر رسوخًا ما أن عاد المحافظون إلى السلطة في 1951، وما عاد هنالك فرصة حقيقية لإيجاد حل بين الحكومة البريطانية ومصدّق بعد ذلك. وعندما صرخ إيدن في وجه أنثوني نوتنغ بعد أربع سنينٍ من ذلك متحدثًا عن عبد الناصر: «أريده أن يزول» فمن الممكن جدًّا أن هذا كان صدىً من الماضي[2]. كيف إذًا يمكن أن ينظر في المظالم الإيرانية عند شركة النفط، دعك من أن تفهم؟ أشار الإيرانيون إلى أن بريطانيا حصلت على اتفاق 1933 من حاكم مستبد عن طريق التهديد بالقوة، أو -كما كان معظمهم يعتقدون- عن طريق إعطائه أمرًا بذلك بصفته عميلهم المحلي، وإلى أن هذا الاتفاق أدى إلى خسارةٍ مادية في المحصلة بالنسبة لإيران منذ ذلك الوقت، وأن الشركة تجاهلت المطالب الإيرانية المتواصلة برؤية حساباتها العامة[3] وأن تُعلمَ بشروط وكمية مبيعاتها للبحرية الملكية بسعر خاص.

---

(1) انظر Anthony Eden, **Full Circle, The Memoirs of Sir Anthony Eden** (London: Cassell, 1960) Chapter IX، من أجل ملخص عام عن وجهة النظر هذه. من أجل توثيق مُفصّل، انظر Enayat, «British Public Opinion and the Persian Oil Crisis.», James Bill, «America Iran and the Politics of Intervention» in Bill and Louis, **Musaddiq, Iranian Nationalism and Oil.**

(2) انظر Anthony Nutting, **No End of a Lesson** (London: Constable, 1967).

(3) حتى أنهم أنكروا أي وصول إلى ريتشارد ستوكس، واللورد حامل الختم الملكي ومُفاوض =

لقد اتهموا الشركة، بناءً على بعض الأدلة الموضوعية، اتهموها حرفيًا بالسرقة للنفط الخام عن طريق أنابيب سرية تصل إلى العراق، وذكروا حكم الشركة المستقل فعليًا لجزءٍ من البلاد، ومعاملتها للسكان كمواطنين من الدرجة الثانية على أرض وطنهم، وتمييزها بين العمال وطاقم العمل الأجنبيين والمحليين، وعلاقاتها السيئة بشكل خاص مع القوة العاملة والأجور المنخفضة. وأوضحوا أنهم كانوا يحصلون على عائدات بقيمة 10 إلى 12 في المئة من عائدات الشركة الصافية، بينما كانت النسبة التي تدفعها الشركة للحكومة البريطانية على شكل الضرائب وحدها تعلو حتى 30 في المئة[1].

بوضع كل هذا جانبًا، كانوا يتساءلون: لماذا لا تستطيع دولة ذات سيادة تأميم إحدى صناعاتها وتعويض مالكيها؟ هل قامت حكومة العمل أو حكومات أوروبية عديدة أخرى «بسرقة» ملكية مواطنيها الخاصة بهذه الطريقة؟ الجواب على هذا (كما قالت صحيفة ذا دايلي أكسبرس، نقلًا عن ذا مانشستر غارديان) هو أن هذه حالة مختلفة بشكل كامل، لأنها تتضمن ملكية بريطانية تم الحصول عليها باتفاق دولي[2]، ولكن هذا الجدال يثبت عكسه، فملكية المواطن البريطاني مقدسة وغير قابلة للانتهاك من حيث المبدأ، وحريته واستقلاله مضمونان في القانون والعرف البريطانيين، فأي اتفاقٍ قانوني بين مواطنين، أو بين مواطنٍ ودولة، دعك من أن يكون بين بريطانيا ودولة أخرى، يمكن أن يكون أكثر إلزامًا من هذا؟ ومع ذلك، فقد كانت الحكومات البريطانية بأسباب ـ قانونية صحيحة تمامًا وأسباب اجتماعية أيضًا ـ تستطيع أن تؤمم، وقد أممت في السابق، وتستمر بتأميم ملكيات مواطنيها الخاصة، ومن ضمنها سكن المواطنين الشخصي. وغير ذلك كله، فلم يكل الإيرانيون أبدًا عن توضيح أن اتفاق 1933 أُبرم بين الحكومة الإيرانية وشركة النفط الأنغلو ـ فارسية (الأنغلو ـ إيرانية لاحقًا)، وليس مع الحكومة البريطانية.

= بريطانيا الرئيسي مع إيران في آب/ أغسطس 1951.

(1) انظر Katouzian, **Political Economy**, chapter 9, appendix.

(2) انظر Enayat, «British Public Opinion», p. 91.

البحث عن حل

كان إخفاق مهمة ستوكس بسبب إصرار الحكومة البريطانية على تشكيل شركة أخرى في اتحاد الشركات الذي أوجدته لاحقًا، وكان هذا مخالفًا للأسس التي وضعت عليها سياسة التأميم. كان مصدّق قد شدد على أن شركة النفط الإيرانية الوطنية سوف تبيع أي كمية من النفط لبريطانيا والمشترين المعتادين للنفط الإيراني، وأن شركة النفط الأنغلو-إيرانية سوف تعوض على أساس قيمة أسهم الشركة قبل التأميم (كما حدث في بريطانيا وغيرها في حالة تأميم الصناعات، وأن شركة النفط الوطنية سوف تكون مستعدة لإعادة توظيف التقنيين البريطانيين في صناعة النفط، وأنها مستعدة لتوظيف مديرين أوروبيين إذا ثبتت ضرورة ذلك، على ألا يكونوا بريطانيين، ولكن ستوكس على أي حال لم يتفق مع أي من هذه الطروحات، وبقي مصرًا على تشكيل شركة جديدة[1].

خلال زيارة مصدّق للولايات المتحدة من أجل الدفاع عن قضية إيران في مجلس الأمن، توصل جورج ماكغي إلى صيغةٍ لامعة لحل النزاع : توافق إيران على إمداد بريطانيا بالنفط بسعر 1.10 دولارًا للبرميل، أي أقل ب 65 سنتًا من سعر الخليج الفارسي الذي هو 1.75 دولار، وذلك كتعويض عن تأميم الصناعة. وبعد بعض النقاش في لقاءٍ تضمن أشيسون، وافق مصدّق على الصيغة، فغادر أشيسون واشنطن ليتفاوض مع إيدن في باريس، وطلب من مصدّق البقاء هناك إلى حين عودته بالرد البريطاني على الصيغة الأميركية، ولابد من أنهم كانوا متفائلين من موافقة إيدن على العرض وإلا ما كانوا ليطلبوا من مصدّق انتظار ردٍ سريع[2].

خاب ظنهم على نحوٍ سيء، فإيدن رفض الحل وحث الأميركيين على أن يدعوا مصدّق يشنق نفسه بحبله الخاص (مع أن هذه لم تكن كلماته)، وبشكلٍ أخص، قال إن مخاوف الأميركيين من أن الشيوعية هي البديل الوحيد عن حكومة

(1) من أجل التفاصيل، انظر Musaddiq, Nutqha va Maktubat, vol. V, pp. 51-71; Katouzian, **Political Economy, chapter 9.**

(2) انظر **McGhee, Envoy,** chapter 31, and «Recollections» and chapter 9 above.

مصدّق لا أساس لها[1]، وأن المفاوضات مع مصدّق لا نفع منها، وأنه كانت هنالك بدائل أخرى في إيران عن مصدّق والشيوعية كليهما، وهي أفضل من كليهما، وأن هذه البدائل سوف تتقدم إلى الأمام إذا منحت الوقت والدعم، وخصوصًا إذا قاطع الغرب مصدّقًا. وشدد أيضًا على أن الأميركيين يجب أنْ يتركوا زمام الوضع لبريطانيا. وليزيد من قبول كلامه، ألقى تلميحًا إلى احتمال مشاركة أميركا الممكن في النفط الإيراني في حل مستقبلي، وهو أمر رفضه أشيسون بلطف. وأما بالنسبة للرجل العجوز الذي ينتظر «الأخبار الجيدة» في أميركا فقد نصح إيدن أشيسون ببساطة بـ«إرساله إلى وطنه»[2]. من الضروري ملاحظة أن إيدن، مع أنه وصف نقاشات باريس في مذكراته إلى حدّ جيد، فإن إشارته الوحيدة إلى الصيغة الأميركية المقترحة، وقبول مصدّق لها، هي أنهم كانوا «متحمسين لإكمال اتفاق معه لو كان ذلك ممكنًا»[3].

قرار مصدّق الأخير برفض عرض البنك الدولي للتدخل في شباط/ فبراير- آذار/ مارس 1952 انتقده بشكل واسع الكتّاب والمعلقون، من ضمنهم مؤلف هذا الكتاب[4]. ولهذا السبب، فإن هذا القرار يحتاج إلى إمعان نظر أقرب.

لقد وضح البنك أنه لم يكن يعرض صيغة للحل النهائي للنزاع، بل كان يعرض (أ) إعادة بدء الإنتاج وبيع النفط المكرر والخام في عبدان لفترةٍ أولية قدرها سنتان قابلة للتمديد بشرط موافقة طرفي النزاع، (ب) بيع الخام بسعر 1.75 دولارًا للبرميل، مع التحفظ على 80 سنتًا لكلفة الإنتاج (أي كتعويض لبريطانيا بانتظار تسوية)، ويُدفع 58 سنتًا لبريطانيا، و37 سنتًا لإيران[5]، و(ج) استخدام المديرين التقنيين غير الإيرانيين حيث يكون ذلك ضروريًا.

---

(1) قارن الحملة الشعبية المتزايدة من قبل الصحافة والحكومة البريطانيتين القائلة بأن إيران كانت ستصبح شيوعية تحت حكم مصدّق.

(2) انظر Eden, **Full Circle**; McGhee, **Envoy** and «Recollections».

(3) Eden, **Full Circle**, p. 201.

(4) انظر Katouzian, **Political Economy**, chapter 9.

(5) قارن George McGhee's formula, above.

كان مصدّق متقبلًا جدًّا في البداية. كانت هنالك بعض التساؤلات بخصوص سعر الخليج الفارسي (الأدنى) الذي هو 1.75 دولارًا، و«الإنقاص للمشتري الأكبر» (أي بريطانيا) الذي قيمته 58 سنتًا، ولكن لم تكن هذه نقطة الاختلاف الرئيسية، وكان بالإمكان التوافق على ذلك دون الكثير من الضجيج، ولكن اعتراضات الحكومة الأكبر كانت هي: (أ) توظيف مديرين وتقنيين بريطانيين من قبل البنك (مع أن أصحاب الجنسيات غير الإيرانية الأخرى كانوا مقبولين منذ البداية)، وهذه أيضًا لم تكن نقطة تعسر جدية وكان من الممكن حلها بشكل مرضٍ، (ب) عرض البنك التصرف حصرًا كوصي حيادي بالنسبة للطرفين، وليس كعميل للحكومة الإيرانية، وسقطت الصفقة بسبب هذا الموضوع وحده.

يبدو هذا الاعتراض وكأنه مشاحنة لفظية ليس إلا، ولكن الحكومة جادلت بأن صفة البنك الحيادية قانونيًا سوف تتجاوز إعادة التملك الإيراني للصناعة. كان هذا بالكاد مفاجئًا، لأن البنك ليس في موقع الاعتراف بإعادة التملك أو إنكارها، حيث كانت لا تزال متنازعًا عليها في المحكمة الدولية، وأكثر أهميةً، ولاعتبارات قانونية مشابهة البريطانيون أيضًا ما كانوا ليقبلوا وساطة البنك (أو أي طرف أخر) كعميل للحكومة الإيرانية، فلو أنهم فعلوا ذلك لما عادوا يملكون قضيةً ليدافعوا عنها في المحكمة الدولية. ومصدّق أيضًا كان تحت ضغطٍ شديد من بعض أصدقائه وخصوصًا كاظم حاسبي، بأنه إذا لم يتصرف البنك بـ«النيابة عن الحكومة الإيرانية» في الصفقة، فإن المعارضة ـوحزب توده على وجه الخصوصـ سوف تصف الاتفاق كاملًا بأنه بيع كامل للقضية، وأذعن مصدّق لهذا الضغط[1].

من المعتقد بشكل واسع أن حاسبي ود. علي شايغان كانا الأكثر أهميةً في ثني مصدّق عن قبول عرض البنك، ولكن في إجاباته الحديثة على تساؤلاتي، أصر حاسبي على أنه كان الوحيد الذي وقف في وجه الاتفاق[2]. وأكثر من ذلك، ففي

(1) من أجل توثيق كامل، انظر Nutqha va Maktubat, vols. 5- 6- and 8.
(2) أنا ممتن للسيد حاسبي على ردوده المفصلة وأشياء أخرى مهمة.

حوارٍ مع محمد حسين خان قشقايي يقول، دون أي مقدمات، إنه كان شاهدًا على جهود شايغان في قبول عروض البنك الدولي، وحملة حاسبي الشعواء ضدها، وكان قشقايي في ذلك الوقت نائبًا من الحركة الشعبية مع أخويه خسرو وناصر.

قاد حزب توده حملةً صحفيةً هستيرية ضد قبول وساطة البنك، وتابع بعضَ الوقت الادعاء بأن مصدّق قد قبل العرض مع أنه كان قد رفضه: «سوف تقبل الجماهير وجهات نظرنا عندما تؤكدها الأحداث اليومية أيضًا. عندما... اللف والدوران مع البنك الدولي... سيثبت نظرتنا بخصوص مصدّق وعصبته الديماغوجية، في ذلك الحين سوف يتمزق قناع أعداء الشعب، ويرى الجميع وجهه[كذا] أمام الجميع»[1].

كانت مأساة الحكومة هي أنها، عندما رفضت عرض البنك، أدت عمل الحكومة البريطانية بالنيابة عنها، فهذه الأخيرة ما كانت تريد صفقةً مع مصدّق، وما كانت تريد أن ترى اعتدال وضع الصناعة ونهاية الأزمة الاقتصادية في إيران و-بوجود البنك أو عدم وجوده-ما كانت لترجع عن مطلبها بامتيازٍ جديد، أو (ما هو مماثل فعليًا) تعويض لخسارة أرباح شركة النفط الأنغلو-إيرانية حتى 1999. لو نجح تدخل البنك، لتابعت بريطانيا السعي وراء مطالبها القصوى على نحوٍ مفتوح، وهدفها في نزع مصدّق من منصبه بالطرق الاعتيادية. ولكنّ مصير كل معركة يحسم بتكتيكات الفريقين كليهما. فالسلام المؤقت الذي كان الاتفاق سيجلبه وقدرة الحكومة على الإنفاق، ومتابعة إصلاحاتها الداخلية والاجتماعية والسياسية، كان سوف يقوي قبضتها داخل إيران وخارجها، وما كان سيبقى عند بريطانيا خيار أكبر بكثير من الموافقة على تسوية معقولة في أثناء هذه العملية. قرار رفض وساطة البنك الدولي كان إذًا خطأ مصدّق الأكبر خلال رئاسته للوزراء، إن لم يكن في مسيرتهِ السياسية ككل. على الرغم من ذلك يجب ألا نقلل من كلفة قبول مصدّق للصفقة، فأولئك المتمرسون في السمات العريقة للسياسية الإيرانية يعرفون بأن قبول السعر المقترح 1.75 دولارًا وخصوصًا طريقة تقسيمه، إضافةً إلى القيودِ القانونية والسياسية على إعادة التملك، تستطيع كلها أن تحوله -في عيون

(1) انظر the Tudeh Party, Nashriyeh-yi Ta'limati, no. 13, Tehran, 1952.

الكثير من الإيرانيين - بين ليلةٍ وضحاها إلى عميلٍ لبريطانيا، أو الولايات المتحدة، أو مكانٍ آخر.

لقد جعلت انتصارات مصدّق غير المسبوقة في تموز/ يوليو 1952، بسبب ثورة تموز/ يوليو وقرار المحكمة الدولية في مصلحة إيران، جعلت مصدّق متحمسًا لإنهاء نزاع النفط أكثر من أي وقتٍ مضى. ومن جانبٍ آخر، فإن إخفاق الحكومة البريطانية في إحداث تغيير جذري في الحكومة الإيرانية أولًا، وربح المعركة في المحكمة الدولية ثانيًا أوجبت عليها أن تحاول الظهور - في عيون الولايات المتحدة في المقام الأول - بشكل معقول أكثر مما كانت تبدو عليه سابقًا. ولذلك، عندما طالبت الحكومة الإيرانية في 7 آب/ أغسطس بدين شركة النفط الذي يبلغ «عدة عشرات من ملايين الجنيهات» وتحرير رصيد إيران من الجنيه الإسترليني في بنك إنجلترا، ردت الحكومة البريطانية عن طريق صياغة عرض جديد. في الواقع، لم يكن فيه اختلاف حقيقي عن موقف بريطانيا السابق، ولكنه كان لعبةً دبلوماسية كبرى ناجحة، لأن بريطانيا استطاعت الحصول على التزام الولايات المتحدة العلني به، فأصبح يعرف باسم عرض ترومان تشرشل.

كانت نقطة العرض المركزية أن على إيران أن تقبل طوعًا بإحالة مسألة التعويض إلى المحكمة الدولية، بما أن هذه الأخيرة قد نفت الآن صلاحيتها في القضية دون موافقة إيران. أما المواد الباقية - بيع شركة النفط الأنغلو-إيرانية للنفط المنتج والمخزن مسبقًا، وتحرير بريطانيا لرصيد إيران من الجنيه الإسترليني، ومنحة أميركية لإيران بقيمة 10 مليون دولار - كانت كلها هامشية، ويقصد منها بوضوح تغطية الصفقة بالسكر[1].

جاء العرض الإيراني المقابل في 24 أيلول/ سبتمبر مختصرًا على الشكل التالي: (أ) سوف توافق إيران على تحكيم لاهاي مادامت كمية تعويض شركة النفط

(1) كانت هذه هي النقطة التي تابع فيها ريتشارد ستوكس - الذي كان بات خارج منصبه، بحلول ذلك الوقت، وكان واعيًا تمامًا لسياسة المحافظين الحقيقية بخصوص مصدّق - معضلته الأخلاقية التي كان قد بدأها في العام السابق، وفي رسالته الطويلة في 6 أيلول/ سبتمبر في The Times، انتقد الحكومة البريطانية لرفضها التفاوض المباشر مع إيران.

الأنغلو-إيرانية محددةً بقيمة أملاكها في السوق في وقت التأميم، وكانت هذه هي النقطة المركزية، (ب) يجب النظر في ادعاءات الطرفين من قبل المحكمة الدولية، من ضمن ذلك الأضرار التي حصلت حتى الآن بسبب مقاطعة بريطانيا للنفط الإيراني، الخ، (ج) يجب أن تدفع شركة النفط الأنغلو-إيرانية مقدمًا ديونها الكاملة التي تبلغ 75 مليون جنيه إسترليني لإيران. ومرةً ثانية كانت النقطة (أ) هي محور الخلاف الحقيقي، فرفضت بريطانيا العرض الإيراني المقابل في 14 تشرين الأول/ أكتوبر ببساطة عن طريق إصرارها على تعويض الخسارات الناتجة عن «إنهاء اتفاق 1933 من طرف واحد»، أي أنها طالبت بتعويض أرباح شركة النفط الأنغلو-إيرانية حتى 1990.

وقدم السفير الأميركي صيغةً انهارت أيضًا ببساطة لأن بريطانيا ما كانت تقبل المساومة على طلبها بالتعويض حتى 1990. اقترح لوي هندرسون (أ) موافقة إيران على بيع مئتي ألف طن من الخام إلى بريطانيا على مدى السنوات العشر التالية بسعر 1.75 دولارًا للبرميل مع إنقاص 33 في المئة، أي بسعر 1.17 دولارًا[1]، (ب) أن توافق إيران على إحالة مشكلة التعويض إلى المحكمة الدولية، فوافق مصدّق، بشرط أن تعلن بريطانيا مطلبها الأقصى بالتعويض منذ البداية. لقد كان هذا تراجعًا كبيرًا عن موقفه السابق بأن شركة النفط الأنغلو-إيرانية يجب أن تعوَّض على أساس سعر ملكيتها في السوق فحسب، وبدلًا عن ذلك جادل مصدّق أنه من المتوقع، في أي نزاع قانوني، أن يحدد كل دائن المقدار الكامل الذي يطالب به من المدين في دعواه، ويجب على بريطانيا أن تفعل كذلك في هذه الحالة. رفضت بريطانيا - كما كان متوقعًا - هذا الشرط، لأنه سوف يقلل من مطالبته بالتعويض الأقصى عن الأرباح حتى 1990، مع أن هذا الشرط ما عاد ينفي هذا التعويض بشكل كامل[2].

---

(1) قارن عروض مكغي والبنك الدولي.

(2) انظر **Ruznameh-yi Rasmi-yi Kishvar**, 1952-3, various issues; Musaddiq, **Nutqha va Maktubat**, various volumes; **Musaddiq's Memoirs**, Book II; Fu'ad Ruhani, **Tarikh-i MelliShudan-i San'at-i Naft-i Iran** (Tehran: Jibi, 1971), and **Zindigi-yi Siyasi-yi Musaddiq** (London: 1987); and Fateh, **Panjah Sal.**

لم يفقد مصدّق أمله بإيجاد حل مع مرور الوقت، مع أن عدم الوصول إلى أي حل معه في المستقبل بات الآن مسلمةً منسية في بريطانيا: اختفت إيران والنفط الإيراني من الصفحات الأمامية للصحف البريطانية، ومن النقاشات البرلمانية، وذلك حتى آب/ أغسطس 1953. بالفعل، فقد ضللت مصدّق المحاولات حسنة النية لفردين منفصلين في مجال النفط، روس ولوي، اللذين قدما عروضًا بديلة من أجل التسوية في الوقت نفسه تقريبًا في تموز/ يوليو 1953. لقد فسر مصدّق هذين الشخصين المنفصلين على أنهما مستطلعان دبلوماسيان، وتابع كليهما مباشرةً وبجدية، حتى اكتشف أنه ما كان في الأمر إلا خدعة.

نزاع النفط: تلخيص

كان مصدّق مستعدًّا لتعويض شركة النفط الأنغلو-إيرانية، وقال ذلك عدة مرات، وكانت الشروط مفتوحةً للتفاوض، ولكنهم استثنوا إمكانية عودة الشركة إلى إيران بأي شكلٍ كان. طالبت بريطانيا من جهة أخرى إما بامتياز جديد للنفط أو تعويض للشركة يتضمن خسارة الأرباح المستقبلية بسبب إغلاق عمل الشركة عن طريق قانون التأميم، بكلماتٍ أخرى، كان على الإيرانيين إما التخلي عن روح التأميم أو تعويض الشركة لا عن استثمارها وحسب بل عن كل النفط التي كانت سوف تنتجه في الأعوام الأربعين القادمة.

تدخل في الموضوع أيضًا السؤال عن شرعية أو عدم شرعية اتفاق عام 1933، فأي دولة ذات سيادة يحق لها شرعيًا تأميم وتعويض صناعة تعمل على أرضها حتى لو كان وجودها وعملها ـ كما كانت الحالة في العادة ـ لا تشوبهما شائبة قانونيًا. بكلماتٍ أخرى، سواءً أكان اتفاق 1933 له أساس قانوني أو أخلاقي، أم لم يكن، فقد كان من حق الحكومة الإيرانية تأميم الشركة وتعويضها عن خسارتها. استُحضر موضوع «القانونية» كثيرًا ردًا على جدال البريطانيين بأنه يجب تعويض الشركة عن إلغاء الامتياز، أي عن كل النفط الموجود في الأرض والتي كانت سوف تستخرجه على مدى أربعين عامًا، وهذا شبيهٌ بتعويض ملاك مناجم الفحم البريطانيين لا عن قيمة ملكيتهم في السوق بل عن قيمة الفحم الباقي تحت الأرض، وكان هذا هو

السبب في أن عرض مصدّق تعويض الشركة بالشروط نفسها التي تطبق عند تأميم أي شركة في أوروبا، ومن ضمنها بريطانيا، رُفض أيضًا.

إذا كان مصدّق قد بدا غير مرن، فإن هذا يعود إلى إصراره على المبادئ الأساسية التي كانت سوف تراعى لو كان النزاع بين دولتين متساويتين، ولكن حقيقة الأمر كانت على أي حال، أن إيران ليست قويةً بما يكفي لتحافظ على موقعها، فدخل الطرفان بسبب ذلك في حرب استنزاف خرجت منها إيران في النهاية خاسرةً.

كان سلاح بريطانيا الرئيسي، مقاطعة النفط الإيراني، وكان في ذلك الوقت أن استوعبت الحكومة الإيرانية أن المشكلة الأساسية التي تواجهها ليست صعوبة تكرير النفط من الناحية التقنية بل مسألة تصدير النفط الخام السياسية الاجتماعية. كان نقاش شركة النفط الأنغلو-إيرانية أن النفط الإيراني ملكيتها وبيعه غير قانوني، إلا إذا صادقت عليه الشركة. وانضمت شركات نفط كبرى أخرى (بشكل رئيسي أميركية) في المقاطعة عن طريق رفض التعامل مع النفط الإيراني، وسبب ذلك في جزء منه مساعدة شركة شقيقة، ولكن بشكل رئيسي لمنع البلدان الأخرى المصدرة للنفط (التي كانت تعمل هذه الشركات في أراضيها) من تعلم درس «سيء» من المثال الإيراني.

في الوقت نفسه، تم رفع إنتاج النفط في دول أخرى لا سيما الكويت من أجل التعويض عن خسارة النفط الإيراني في السوق الدولية، وكان الوجود البريطاني البحري في المنطقة رادعًا فعالًا للمشترين الآخرين من النفط الإيراني، ولم تنجح جهود الشركات الإيطالية واليابانية في استيراد النفط من إيران، مع أنها كانت حذقةً وجريئة. وهكذا توقفت عائدات النفط عن التدفق إلى الاقتصاد الإيراني بأي كمية مهمة حتى سقوط حكومة مصدّق.

استراتيجة الاقتصاد غير النفطي

لم يكن مصدّق وحكومته هما اللذان يأملان ويعتقدان أن الحكومة البريطانية سوف تدخل في تسوية قريبة، بل معارضته أيضًا، حيث اتخذوا مظهرًا شبيهًا بالإجماع في المجلس، وأنه في الوقت الحالي سوف توفر الولايات المتحدة الدعم

الاقتصادي لإيران، ولكن حتى قبل وصول مهمة البنك الدولي، كان من الواضح أنه قبل تسوية نزاع النفط، لن يأتي الدعم الأميركي ومنذ 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1951، أشار مصدّق بنفسه (في تقريرٍ إلى المجلس بخصوص زيارته الحديثة للولايات المتحدة) إلى صعوبة الحصول على الدعم الأميركي، فرد عليه جمال إمامي، القائد الفعلي لمعارضة المجلس، بأن الحملة كلها كانت على أمل عائدات أعلى من النفط والدعم الأميركي أيضًا، وأجابه مصدّق بأنه لن يساوم على السيادة والاستقلال الإيرانيين لمجرد الحصول على الدعم الأميركي[1].

كان هنالك الكثير من الصعوبة الاقتصادية في البلاد، ليس أقلها بين الطبقات العليا التي كانت ـ منذ البداية ـ غير سعيدةٍ بخصوص تطور الأحداث. كان معظم تذمر الطبقات العليا مبنيًا على واقع أن معظم مستوردات الرفاهية قد أصبحت مكلفةً للغاية أو لا يمكن الحصول عليها. ذلك كان يعكس إلى حدٍّ ما حقيقة وخيال الحالة كما كان يراهما الجمهور السياسي، فهنالك دليل مباشر وغير مباشر على أن الحكومة نفسها كانت واعيةً جدًا لصعوبات البلاد الاقتصادية، ولكن هنالك دليل أيضًا على اتخاذ قرار بتجاوز تلك الصعوبات وتحرير الاقتصاد ـ كما تبين الأدلة أنهم نجحوا في فعل ذلك ـ من الاعتماد على عائدات النفط. مع أن مصدّقًا لم يتهم بأي مخالفة اقتصادية، فقد فتحت المسألة بضع مرات في سياق محاكمته العسكرية. فعلى سبيل المثال، وقرابة نهاية محاكمته قال إن أحد الأسباب وراء سقوط حكومته كان استيعابَ خصومه أنه «تدريجيًا، سوف يتحسن الاقتصاد الإيراني بحيث يستطيع المحافظة على نفسه دون عائدات النفط»[2]. قبل تأميم النفط، وضعت مسودة خطة لسبع سنوات من أجل التنمية الاقتصادية، تتألف من عددٍ من مشاريع الإنفاق الصغرى مع التركيز على التنمية الريفية والبنية التحتية الاقتصادية الاجتماعية[3].

(1) انظر Musaddiq, **Nutqha va Maktubat**, vol. V, pp. 5-101.

(2) انظر Buzurgmehr, **Musaddiq dar Mahkameh-yi Nizami**, vol. 2, pp. 7-77.

(3) انظر H. Motamen, «Development planning in Iran», **Middle East Economic Papers** (1956); also N. S. Roberts, **Musaddiq: Economic and Commercial Conditions** (Overseas Economic Surveys, Board of Trade, London, 1948); G. B. Baldwin, =

كانت عائدات النفط سوف تقدم 37.1 في المئة من متطلبات الخطة المالية، وكان من المتوقع الحصول على 31.9 في المئة من التمويل عن طريق قروض من البنك الدولي. ولذلك كانت المراوحة في المكان في تكرير النفط وتصديره، والحصار البريطاني، ورفض شركة النفط الأنغلو-إيرانية دفع العائدات التي تدين بها إلى إيران حتى تاريخ التأميم، وتجميد حسابات إيران الكبيرة بالجنيه الإسترليني من قبل بنك بريطانيا، كل ذلك كان صدمةً مفاجئة وضخمة للاقتصاد. فإلى جانب كونها مصدرًا ضخمًا للصادرات وللعملة الأجنبية، فقد كان من الممكن استخدام عائدات النفط لدعم الاستهلاك والاستثمار الداخليين. هكذا شكلت خسارة العائدات، بسبب كل ذلك، أزمةً مالية وإنفاقية وفي ميزان المدفوعات.

بشكل تقليدي، كانت العملة المحلية «تغطيها» احتياطات الذهب والقطع الأجنبي. وكان قانون في 1942 قد أنشأ «مجلس مراقبة العملة» (أو قسم الإصدار) وسلطته هي الوحيدة في المسألة الائتمانية، وكان القانون نفسه قد حدد أن ستين في المئة من العملة الموجودة ضمن التداول يجب أن تكون «مدعومةً بالذهب»، وتكون الأربعين في المئة الباقية مدعومةً عن طريق احتياطات بالقطع الأجنبي قابلة للتحويل. تم إبطال هذا القانون في أوائل 1947، ولكنه لم يستبدل بآخر واستمر تطبيقه في الواقع. في آب/ أغسطس 1951، وبينما كانت مهمة ستوكس ما تزال في طهران، خول المجلس الحكومة بإصدار عملة جديدة مقابل 14 مليون جنيه إسترليني من احتياطيات القطع الأجنبي، وأنقص هذا بشكل طبيعي من «دعم» الاحتياطي الأجنبي للعملة بالتداول[1]. كان لابد من أن تكون لخسارة عائدات النفط الكبيرة بالقطع الأجنبي تداعيات داخلية وخارجية مهمة على الاقتصاد، وكان من

= **Planning and Development in Iran** (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1967); B. Olsen and P. N. Rasmussen, 'An Attempt at Planning in a Traditional State: Iran' in E. E. Hagen (ed.), **Planning Economic Development** (Homewood, Ill., Richard D. Irwin Inc., 1963).

(1) انظر أيضًا، J. Bharier, **Economic Development in Iran**, 1900-1970 (London: Oxford University Press, 1971).

الضروري اتخاذ سلسلة من القرارات من أجل مواجهة الصعوبات التي سببتها لميزان المدفوعات وتمويل الإنفاق الداخلي (الجاري حاليًا والتنموي).

التجارة الدولية: السياسة والأداء

كان ميزان المدفوعات هو السبب المباشر للقلق، واتخذت الحكومة الخطوات لاحتواء عجز المدفوعات الخارجية.

في عهد رضا شاه، وُضعت التجارة الخارجية ـ الواردات والصادرات ـ تحت سلطة الحكومة عن طريق قانوني احتكار التجارة في عامي 1931 و1932، وكانت الحكومة في الوقت نفسه مخولةً بمنح رخص استيراد للقطاع الخاص على السلع التي لم تكن ترغب في استيرادها مباشرةً. تم تقديم نظام حصص استيراد يضع سقفًا على القيمة الكلية للواردات، وأيضًا سقوفًا فرعية على السلع الفردية، وإضافةً إلى ذلك كان هنالك حظر كامل على استيراد بعض السلع: ما هو قابل للتصدير، والمنتجات الأجنبية التي كان هنالك كميات كافية من البدائل المحلية عنها، وسلع الرفاهية. كان لتنازل رضا شاه عن العرش في 1941 تداعيات اقتصادية مهمة وكان أحدها المشاركة الأضخم بكثير للقطاع الخاص في التجارة الخارجية، وبحلول 1947 باتت البضاعة المستوردة المهمة الوحيدة التي كانت الحكومة ما زالت تحتكرها هي الشاي. بقي نظام حصص الاستيراد موجودًا ولكن، مع ازدياد احتياطات البلاد من القطع الأجنبي، فكان هنالك ميلٌ عند الحكومة لإرخاء رقم السقف والسماح لواردات أثمن إلى حدّ كبير بدخول البلاد[1].

كانت سنة 1952 1953 (والأشهر التالية التي انتهت بانقلاب 19 آب/ أغسطس 1953) هي فترة الأزمة الاقتصادية الحقيقية. كانت الحكومة في ذلك الوقت قد أصبحت قلقة جديًا من المشكلات التي تواجه الاقتصاد، لأنه لم يكن هنالك تسوية لنزاع النفط في الأفق، وبسبب نضوب احتياطات القطع الأجنبي التي كان من

(1) للمزيد من التفاصيل، انظر Katouzian, «Oil Boycott and the Political Economy».

الممكن أن تستخدم في مدفوعات التجارة الأجنبية. كما رأينا، فإن المال الإيراني كان «مدعومًا» بالذهب والقطع الأجنبي، ولذلك ما كانت احتياطات البلاد أبدًا متوفرةً بشكل كامل للتعاملات الأجنبية. كان هذا قيدًا غير ضروري على استخدام الاحتياطيات الأجنبية وإصدار نقود جديدة أيضًا، وهو قيدٌ بقي على قيد الحياة من المدرسة القديمة في الاقتصاد قبل عشرين عامًا، ولو لم يتم الخضوع له على مدى تلك الفترة، لكانت مشكلة الضبط الداخلي والخارجي أسهل إلى حدّ كبير، ولكن على أي حال وفي ذلك الوضع، أطلقت الحكومة استراتيجيتها «الاقتصاد اللا نفطي» (اقتصاد بدون نفت).

للتعامل مع نقص القطع الأجنبي، قُسمت الواردات إلى بضائع ضرورة وبضائع رفاهية، والصادرات إلى بضائع أكثر قابلية للبيع وأقل قابلية للبيع، بحيث يمكن استيراد البضائع الضرورية عبر الصادرات الأكثر قابليةً للبيع، بينما يسمح باستيراد بضائع الرفاهية عبر الصادرات الأقل تنافسيةً في السوق الدولية. إضافةً إلى ذلك وضعت لائحة بالواردات المحظورة تحتوي عددًا كبيرًا من البضائع يتراوح من اللحم إلى الأسلحة العسكرية والمطاط ومشتقاته، ورفعت الجهود لتنمية صادرات البلاد غير النفطية، فعقدت صفقات تجارة مع ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهنغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا[1]. وفي الوقت نفسه، اتخذت إجراءات لتشجيع وتسهيل صادرات أكثر عن طريق السوق المفتوحة. وبضربةٍ من الحظ الجيد، كانت هذه فترة ازدهار في السوق الدولي للبضائع، ولم يكن هنالك بالتالي نقص في الطلب على البضائع الإيرانية غير النفطية التي جعلها تداعي الريال أكثر تنافسًا.

لعب تداعي العملة دورًا أكبر في احتواء الـواردات وتنمية الصادرات من الخطوات التي أخذتها الحكومة. ومع أنه كان هنالك سعر صرف رسمي 32.5 ريال للدولار، إلّا أنَّ سعر الصرف كان يتم عن طريق إجراء معقد، وكان السعر الواقعي

---

(1) من أجل النص الكامل للتشريعات ذات العلاقة، انظر **Tavanayan-Fard, Duktur Mohammed Musaddiq.**

في السوق أقل بشكل ملحوظ من سعر الصرف الرسمي. كان يوجد نظام تبادل مستندات مصرفية (كواهينامه أرز) والتي من الممكن أن تباع وتشترى في السوق، لذلك كان يؤدي انحدار مخزون القطع الأجنبي إلى ارتفاع في سعر هذه المستندات في السوق، مما يعني انخفاض قيمة العملة المحلية، فكانت المواد الرئيسية، الغذاء والدواء الضروريان على سبيل المثال، تستورد بسعر الصرف الأخفض، بينما تستورد المواد الأخرى بسعر صرف السوق الأعلى للمستندات المصرفية حسب تراتب أولوية المواد. تغيرت أسعار الصرف في السوق كثيرًا فيما بين 1950ـ1953، فكانت الحكومة تحتفظ بكمية كبيرة من المستندات المصرفية، وتبيعها وتشتريها من أجل إنقاص أو زيادة سعر الصرف في السوق، وفي عدد من المناسبات ساعدت الحكومة على زيادة قيمة صرف الريال بهذه الطريقة، ولكن، بشكل عام، كان هنالك ميل ثابت لانخفاض قيمة الريال على امتداد تلك الفترة: من أربعين ريالًا للدولار في منتصف 1950 إلى 100 ريال للدولار في صيف 1953، وهو انخفاض بقيمة 250 في المئة. سبَّب انخفاض قيمة العملة ارتفاع أسعار الاستيراد الداخلية، وانخفاض أسعار الصادرات الخارجية، وقد حسّن ذلك من موازنة المدفوعات.

يظهر الجدول 11.1 موازنة المدفوعات مابين 1949ـ1955. كان نجاح الحكومة الأساسي في استطاعتها احتواء ومن ثم تقليل العجز على مدى فترة 1951ـ1953 عندما كانت المشاركة الصافية لقطاع النفط في أرباح التصدير تكاد تختفي. كان مفتاح هذا النجاح الارتفاع الثابت للصادرات غير النفطية، والانخفاض الضخم جدًّا في الاستيراد كنتيجة لتطبيق حصص الاستيراد، وزيادة رسوم الجمركة، وـ خصوصًا ـ انخفاض سعر الريال. لقد جلب سؤال وجود فائض أم عجز في هذه الفترة قدرًا كبيرًا من الاهتمام[1]، إذ يمكن تحويل قيمة الصادرات والواردات إلى الريال بأسعار صرف مختلفة ـ رسمية وغير رسمية ـ ولذلك، سوف يكون هنالك إما فائض أو عجز حسب

(1) على سبيل المثال، قارن بخصوص هذه المسألة **Fateh, Panjah Sal and Ruhani, Tarikh**.

سعر الصرف المستخدم. يستخدم هذا الجدول قيم الإحصائيات الاقتصادية الدولية (IMF) والتي تظهر عجزًا ليس بالقليل بدلًا من الفائض.

الجدول 11.1 موازنة المدفوعات في إيران بين 1949 - 1955

بملايين الريالات

	1949–1950	1950–1951	1951–1952	1952–1953	1953–1954	1954–1955
قطاع النفط						
1 الصادرات	15389	22184	6829	–	90	2798
2 الوارادات	-2979	-914	-256	–	-226	-270
3 الأرباح والدفوعات الأخرى للخارج	-8886	-17590	-5708	–	–	1414
4 الموازنة 1+2+3	3524	3680	965	–	136	1114
القطاع غير النفطي						
5 الصادرات	1244	2110	2710	2807	2958	3912
6 الوارادات	-6286	-6049	-5434	-3776	-5390	-7425
7 الخدمات (صافية)	-463	-325	-366	-135	99	-235
8 الموازنة	-5506	-4264	-3090	-1122	-2506	23748
أ) موازنة الحساب الجاري	-1982	-584	-2125	-1122	-2442	-2634
ب) موازنة حساب رأس المال*	992	874	145	592	3442	2723
ج) الموازنة الكاملة(أ + ب)	-990	290	-1980	-530	1000	89

المصدر حسب:

IMF, International Financial Statistics, October and December1955.

* تتضمن الأخطاء والمحذوفات والهبات الرسمية والخاصة.

السياسة الإنفاقية والمالية

إلى جانب تأثيره في احتياطيات القطع الأجنبي والمدفوعات ـ وبالتالي على قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد ـ كان إيقاف إنتاج النفط وتكريره الفعليين صدمةً مفاجئة للقطاع الداخلي.

على أي حال، فعلى عكس قطاع التجارة الأجنبي حيث كان تأثير المقاطعة محدودًا بخسارة عائدات النفط المباشرة بالقطع الأجنبي، كان هنالك في القطاع

الداخلي تأثير إيرادات وتأثير كلفة أيضًا. كان تأثير الإيرادات هو مجموع الإيرادات المباشرة الضائعة وكل الإيرادات غير المباشرة الضرائب ـ على مدخول موظفي شركة النفط الأنغلو ـ إيرانية الأجانب، وإيرادات الجمارك من صادراتها غير المعفية ـ التي تنشأ من أعمال الشركة، والتي قد تصل إلى 30 في المئة من الإيرادات المباشرة. كان تأثير الكلفة من جهة أخرى، يتألف من كلفة أجور ورواتب الموظفين الإيرانيين السابقين عند شركة النفط الأنغلو ـ إيرانية، إضافةً إلى كل التكاليف النفقات العامة لشركة النفط الوطنية الإيرانية. كان تأثير الإيرادات الكامل حوالى 1.5 مليار ريال، ويصل تأثير الكلفة إلى حدّ 2 مليار ريال. لذلك واجه الحكومة، ببقاء الأشياء الأخرى متساوية، عجز سنوي بقيمة 3.5 مليار ريال بسبب النفط، حوالى 38 في المئة من النفقات المتضمنة في الميزانية لعام 1951ـ1952.

أخذت الإجراءات الإنفاقية لزيادة الإيرادات العامة أشكالًا عدة. فاتخذت عدة خطوات لزيادة إيصالات ضريبة الدخل، ولكن لم يكن من المرجح أن تنجح كثيرًا بسبب الآلية الإدارية غير الملائمة لجمعها. على أي حال، استطاعت الحكومة أن تزيد إيراداتها من الضرائب غير المباشرة وخصوصًا من رسوم الجمركة، فبين 1949ـ1950 و1953ـ1954، زادت الإيصالات من إيرادات الجمارك من 43 إلى 71 في المئة من المواد المستوردة الخاضعة للرسوم، على الرغم من أن الاستيراد كان ينخفض وأن حصص الاستيراد كانت تميز ضد استيراد مواد الرفاهية ذات التعرفة الجمركية الأعلى. وأحد المصادر الأخرى للإيرادات المتزايدة كان ارتفاع أسعار البضائع، وخصوصًا التبغ والشاي والسكر والأفيون، التي تحتكر الدولة إنتاجها، وكان هذا على شكل ضريبة ضمنية، وقد مكنت احتكارات الدولة تلك من الحصول على أرباح أعلى بشكل مفيد.

على وجه العموم، لم يكن بيع القطع الأجنبي لرفع الدخل العام خيارًا في تلك السياسة، وذلك بسبب التغطية النقدية. ففي هذا الجانب، اضطرت الحكومة إلى تدبر أمورها بالتحويل بقيمة 14 مليون جنيه إسترليني من الاحتياطيات الذي سُمح به في آب/ أغسطس 1951. فمنذ أيلول/ سبتمبر 1951، وافق المجلس على إصدار سندات

مالية حتى قيمة 2 مليار ريال (أو 50 مليون دولار حسب سعر الصرف الرسمي) والذي وصف بـ«

الدين الشعبي [أو الوطني]» ويحمل 6 في المئة «كسب» (أي فائدة)، ويسدد بعد سنتين. وكان من المفترض أن تصدر هذه السندات بقيمة 500 ريال لكل منها، وتباع على شكل أربعة أقسام قيمة كل منها 500 مليون ريال. ولكن في الواقع لم يصدر إلا القسم الأول. كان البلد فقيرًا وأصبح أفقر بسبب خسارة عائدات النفط: لم يكن الأغنياء مهتمين بشكل خاص بمساعدة الحكومة، وكانت قيمة الفائدة الرمزية التي تحملها هذه السندات أقل بكثير من مثيلتها الرسمية وغير الرسمية في السوق.

نظريًا، لربما كان الاقتراض من الخارج خيارًا جيدًا، ولكن بمعزل عن المساعدتين التقنية والروتينيتين عن طريق برنامج النقطة الرابعة(*)، ما كانت الولايات المتحدة مستعدةً لتوفير الدعم المالي لحكومة مصدّق، وما كان الاتحاد السوفييتي ليقدم أي مساعدة، فقد رفض أن يدفع حتى ديونه لحكومة مصدّق. في الأيام المبكرة لتأميم النفط كانت هنالك آمال بقرض بقيمة 25 مليون دولار بفائدة 3.5 في المئة من بنك الاستيراد والتصدير في أميركا، وكانت الموافقة البرلمانية ضروريةً لهذا القرار كما كانت ضروريةً أيضًا للكثير من القرارات الإدارية الروتينية في تلك الفترة. وبالتالي قدمت ورقة مشروع في تموز/ يوليو 1951 إلى المجلسين من أجل المصادقة على الاقتراض، ثم بعد وقتٍ قصير من ذلك أخفقت المفاوضات البريطانية الإيرانية في الوصول إلى تسوية بشأن نزاع النفط، وتم الاستيلاء على منشآت النفط في أيلول/ سبتمبر. منذ ذلك الوقت جعل الأميركيون منح المساعدة مشروطًا بحل نزاع النفط بشروط يقبلها الطرفان، وعلى عكس الاعتقاد العام فإن هذا القرض بقيمة 25 مليون دولار من بنك الاستيراد والتصدير لم يتحقق[1]. لم يبقَ عند

(*) برنامج النقطة الرابعة برنامج أميركي أعلن عنه ترومان، ويسمى كذلك لأنه كان النقطة الرابعة التي تحدث عنها في خطاب تسلمه الرئاسة. (المترجم)

(1) هذا موثق في أماكن عدة، على سبيل المثال في رسالة مصدّق إلى الرئيس أيزنهاور (في أيار/ مايو 1953). انظر، **Nutqha va Maktubat, vol. VIII, pp. 61-195**.

الحكومة من خيار إلا تعديل عجز ميزانيتها عن طريق سياسات إنفاقية مالية متعددة، من ضمنها زيادة إصدار النقود الائتمانية. دعا مصدّق في أيلول/ سبتمبر 1952 د. هيلمر شاخت وهو الخبير الاقتصادي الألماني إلى إيران من أجل استشارته. ليس من المعروف إذا ما كان شاخت قد قدم في النهاية تقريرًا رسميًا بخصوص السياسة المالية في إيران، لكن الملاحظات التي قدمها للصحافة الإيرانية تعطي الانطباع بأنه لم يكن يضع أهمية كبيرة على سياسة التغطية النقدية التقليدية[1]. كان شاخت ممارسًا للسياسات «الكينزية» قبل صدور كتاب جون كينز النظرية العامة[2]، وليس من المفاجئ لو أنه أوصى بسياسة مالية فعالة عندما كان الطلب الفعال قد انخفض إلى حدّ كبير بسبب خسارة عائدات النفط.

الجدول 11.2

ملخص الميزانية بين 1951 1954 (1330 - 1332) بملايين الريالات

	1 1952-1951 (1330)	2 1953-1952 (1331)	3 1954-1953 (1332)
1 الإيرادات	7.8	7.8	9.5
2 الإنفاق	9.7	10.3	10.0
3 العجز	-1.9	-1.9	-0.5

المصدر:
Bank Melli Iran, *Bulletin*, various issues and dates; Bank Markazi Iran, **Bulletin and Annual Report and Balance Sheet,** various issues and dates up tp 1969; **Plan Organization, Review of the Second Seven-Year Plan Programme of Iran** (Tehran, 1960). **Ruznameh-I Rasmi-yi Kishvar, several issues**, 1941-1955.

يظهر الجدول 11.2 تلخيصًا للميزانية في السنوات 1951 ـ 1952 إلى 1953 ـ 1954 (1330 ـ 2). في 1951 ـ 1952 (1330) وفي 1952 ـ 1953 (1331)، كانت إيرادات الحكومة 7.8 مليار ريال ولكن، يتضمن الرقم لفترة 1951 ـ 1952 حوالى 0.8 مليار

(1) انظر، على سبيل المثال **Ittila'at, September 1951**.
(2) الاقتصاد الكينزي نظرية تقول إنه، على المدى القصير وخاصة أثناء فترات الكساد الاقتصادي، يتأثر الناتج الإجمالي من السلع بشكل كبير بمجمل الإنفاق. (المترجم)

ريال من عائدات النفط المباشرة وغير المباشرة في ذلك العام، أي أن الإيرادات المحلية غير النفطية كانت في الواقع حوالى 7 مليار ريال. وفي العام التالي (1331)، وعندما لم تكن هنالك أي واردات نفطية فعليًا، فقد عوضت الجهود لزيادة الإيرادات غير النفطية عن الخسارة. في ورقة مشروع الموازنة لعام 1953ـ1954 (1332)، تم زيادة الإيرادات المقدرة إلى رقم متفائل قيمته 9.5 مليار ريال، مما يشير إلى ثقة الحكومة في فرصها الاقتصادية والمالية.

من جانبٍ آخر، لم تكن هناك تغيرات كبيرة في الإنفاق السنوي في هذه السنوات الثلاث، مع أنه كان يتضمن مدفوعات كبيرة من أجل المحافظة على صناعة النفط التي لم تكن جزءًا من الميزانية المعتادة. لذلك كان هنالك في الحقيقة تخفيض كبير في الميزانية عن الإنفاق العام المعتاد.

إن قيم العجز السنوي هي الجانب الأكثر إثارةً للاهتمام في الجدول. فكما أشار د. علي ـ أميني وزير المالية في عهد زاهدي ـ في المجلس الثامن عشر، كان على حكومة مصدّق تمويل عجز قيمته 4.4 مليار ريال في الميزانية خلال شهورها السبعة والعشرين من الحكم[1]. سببت مشكلة تمويل هذا العجز صعوبات اقتصادية وسياسية أكبر للحكومة، فبعد أن قللت العجز المحتمل في 1951ـ1952 (1330) إلى 1.9 مليار ريال، استطاعت أن تعوض العجز عن طريق البيع الذي حصلت على موافقةٍ عليه بقيمة 14 مليون جنيه إسترليني (1.3 مليار ريال) من الاحتياطيات، إضافةً إلى قرض بقيمة 8.75 مليون دولار (0.6 مليار ريال) من البنك الدولي (انظر الجدول 11.3). ولكن في السنة التالية على أي حال ارتفع العجز إلى 2.5 مليار ريال لم يكن متوافرًا التمويل لسدها. وبعد أن انقطع الأمل إلى حدّ كبير من جمع 2 مليار ريال من بيع المستندات المصرفية، أصدرت الحكومة آنذاك قانونًا مؤقتًا تحت سلطة قانون الصلاحيات المفوضة، وزادت إصدار النقود الائتماني بقيمة 3.1 مليار ريال، ولكن هذا لم يقلل بالضرورة من «دعم» القطع الأجنبي للعملة المحلية، لأن انخفاض قيمة

(1) انظر **Ruznameh-yi Rasmi-yi Kishvar**, no. 2820, 16 October 1954.

الريال أدى إلى زيادة كبيرة في قيمة احتياطيات القطع الأجنبي بالعملة المحلية. فرفع هذا الميزانية إلى 1.1 مليار ريال في خزينة الدولة، والتي كانت ستكون أكثر من كافية لتمويل العجز المتوقع بقيمة 0.5 مليار ريال لعام 1953ـ1954 (انظر الجدول 11.2).

إن التأمل للحظة في أرقام الشكل 11.3 يظهر إذًا أن ادعاء د. أميني في وقت الإطاحة بحكومة مصدّق بأنه «لم يكن هنالك فلس في أيدي الحكومة» قد كان مبالغةً ضخمة.

يقودنا هذا إلى النظر في سياسة الحكومة المالية. لقد لُوحظ أنه، بين 1951 و1953، ازداد دين الحكومة لبنك ملي بقيمة 1.8 مليار ريال، أو بكلماتٍ أخرى، فقد اقترضت الحكومة هذه الكمية من المال من البنك على مدى هذه الفترة، وهذه الملاحظة صحيحة تقنيًا، ولكن يجب أن تعدل ببعض الطرق الهامة، أولًا: من قام بالاقتراض هو شركة النفط الوطنية الإيرانية وذلك لدفع 1.2 مليار ريال من عجزها السنوي بقيمة 2 مليار ريال، ولذلك لم يكن لهذا الاقتراض دور في تمويل عجز الحكومة، بل على العكس كانت الحكومة هي التي قدمت الـ 0.8 ريال الباقية من الميزانية العادية. ثانيًا: تم هذا الاقتراض على أساس شهري، من نيسان/ أبريل 1952 إلى أيار/ مايو 1953. ثالثًا: دُفِعَ 0.3 مليار ريال من القرض إلى البنك بشكل شهري منتظم، ولذلك فإن اقتراض شركة النفط الوطنية الإيرانية من بنك ملي على مدى فترة 15 شهرًا (نيسان/ أبريل 1952 إلى تموز/ يوليو 1953) كان 1.5 مليون ريال، أي بمعدل شهري وسطي بقيمة 0.1 مليار ريال[1]. وفوق ذلك ازداد العرض النقدي من 14.1 مليار ريال في 1950ـ1951 (1329) إلى 22.3 مليار ريال في 1953ـ1954 (1332). ولكن عرض النقد الذي يساوي 22.3 مليار ريال في 1953 1954 يشير إلى نيسان/ أبريل 1954 حيث كان قد مر على حكومة زاهدي سبعة أشهر في السلطة، ولذلك فإن إشارة د. أميني اللاحقة إلى سياسة مصدّق «التضخمية» كان في الحقيقة

(1) انظر **Buzurgmehr, Duktur Mohammed Musaddiq dar Dadgah-i Tajdid-i Nazar-i Nizmai** من أجل تفاصيل دقيقة.

صحيحًا جدًّا بالتعبير عن سياسته هو: فخلال كامل فترة وجود مصدّق في السلطة، ازداد العرض النقدي بقيمة 3.9 مليار ريال، بينما ارتفع في الشهور السبعة الأولى من وجود حكومة زاهدي في السلطة بقيمة 4.3 مليار ريال.

الجدول 11.3 العجز في الميزانية وتمويل العجز، 1951 - 1953
(نيسان/أبريل 1330– آب/أغسطس 1332) بملايين الريالات

	عجز الميزانية	تمويل العجز	الموازنة
1 (نيسان/ أبريل 1951 آب/ أغسطس 1952)	-1.9	1.9	0.0
i) مبيع 14 مليون جنيه استرليني	-	(1.3)	-
ii) قرض البنك الدولي	-	(0.6)	-
2 (نيسان/ أبريل 1952 آب/ أغسطس 1953)	-2.5	3.6	1.1
i) إصدار العملة	-	(3.1)	-
ii) السندات العامة	-	(0.5)	-
3 الكلي: 1 + 2	-4.4	5.5	1.1

المصدر: الجدول 2 والمصادر التالية:

Musaddiq, Memoirs, Book II; Buzurgmeh, **Dr Mohammad Musaddiq dar Dadgah-i Tajdid-i Nazar-i Nizami**.

إن تضخم العرض النقدي وانخفاض قيمة الريال (والذي أدى في النهاية إلى ارتفاع كلفة الاستيراد) كان له التأثير الأكبر في رفع الأسعار، ولكن الدليل يشير إلى أن الانتقادات اللاحقة ـ المبهمة وغير المتعددة ـ لسياسة الحكومة «التضخمية» مبالغ فيها. يظهر الجدول 11.4 التغيرات في مؤشرات الأسعار بين العامين 1951 و1955. متوسط التغيير السنوي في قيمة مؤشر أسعار البضائع بالجملة لعامي 1952ـ1953 هو 8.6 في المئة ومتوسط الزيادة السنوية في سعر البضائع المنتجة محليًا هو 7 في المئة. ولكن على أي حال فقد ارتفعت كلفة المعيشة بمعدل سنوي قدره 6.5 في المئة. وبالمقارنة مع ذلك، كانت الأسعار تنخفض بشدة في 1950ـ1951 نتيجةً لهبوط أسعار الاستيراد عن طريق تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني في عام 1949.

ولكن في عام 1953ـ1954، عندما ما عادت حكومة ما بعد الانقلاب تعاني مصاعب مالية، ارتفع المؤشران الأولان بشكل أكثر حدةً من أي من السنوات السابقة، بينما كان ارتفاع كلفة المعيشة لا يزال أعلى من 1951ـ1952. أي بكلمة، تظهر الأدلة أنه، وخصوصًا في تلك الظروف، كانت معدلات التضخم معتدلة وقابلة للسيطرة عليها[1].

الجدول 11.4 التغيرات في مؤشرات الأسعار المختلفة 1951 - 1955 (بالنسب المئوية)

	بالجملة	البضائع المصنوعة محليًا	كلفة المعيشة *
1952-1951	12.7	6.0	(6.3) 4.5
1953-1952	4.5	7.9	(7.1) 8.6
1954-1953	20.4	13.7	(9.2) 5.9
الوسطي			
1953-1951	8.6	7.0	(6.2) 6.5
1955-1954	18.7	23.1	(14.4) 16.8

* الأرقام بين الأقواس حسب ما ورد في:
.(Bank Markazi Iran, **The Revised Cost of Living Index** (Tehran, 1962

المصدر: حسب ما ورد في:
International Monetary Fund, **International Financial Statistics,** various issues.

إن غياب مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الموثوقة يجعل من الصعوبة في مكان التعليق على الإنتاج الكلي ونمو الاقتصاد بأي ثقة مقبولة. حسب أحد التقديرات أنه من 1950ـ1951 إلى 1953ـ1954 كان النمو المالي السنوي الوسطي للناتج المحلي الإجمالي حوالى 11 في المئة[2]، وبمقارنة ذلك بالزيادة الوسطية السنوية في مؤشر كلفة المعيشة، يعني هذا نموًا سنويًا حقيقيًا بقيمة 3.7 في المئة

(1) انظر أيضًا «Katouzian, «Oil Boycott and the political Economy.

(2) بناءً على التقديرات الاقتصادية للناتج القومي الإجمالي في K. Afshar, «Monetary Estimates of Iran's GNP 1900-1975», unpublished Ph.D. thesis, Florida State University, 1977.

الذي هو رقم كبير بالنسبة لهذه الظروف، وفي الحقيقة، هو بعيد الاحتمال أيضًا. ما يمكن أن نقوله بثقة هو أن الاقتصاد لم يكن يتدهور بسبب خسارة العائدات النفطية والمشكلات الاقتصادية الناتجة عنه.

كانت سياسة الاقتصاد غير النفطي جدليةً عند مجموعات سياسية مختلفة، فلم تختلف الصحافة المحافظة بشدةٍ معها وحسب بل حتى صحيفة حزب توده الساخرة شيلنغار، أخبرت مصدّق بأن «يأخذ دلوًا ويبيع النفط»[1]. وكانت الشكوك في نجاح هذه الاستراتيجية موجودةً أيضًا في حلقات الحكومة وبين مؤيديها، مع أنهم لم يعبروا عنها علانية. بمعنىً من المعاني، يمكن أن نقول إن الظروف «فرضت» هذه الاستراتيجية على الحكومة. ولكن لا مفر منها، وكانت تسوية نزاع النفط خارج الشروط الإيرانية الرئيسية بديلًا واضحًا، فاختار مصدّق طوعًا إذًا إدارة الاقتصاد دون عائدات النفط وبفعل ذلك حصل على تأييد معظم وزرائه وزملائه في الجبهة الوطنية.

من قراءة نقاش السياسات المحددة المصممة لعمل الاستراتيجية الاقتصادية، قد يبدو أنها كانت مبنية على إطار عمل منسجم وشامل. ولكن ليس هنالك دليل على وجود مثل ذلك الإطار، وفي الواقع يرجح أن السياسات كانت أقل منهجيةً بكثير مما يبدو في هذا التحليل المختصر، ولكن كل الإجراءات اتخذت من أجل التعامل مع التأثيرات (الداخلية والخارجية) لخسارة عائدات النفط. بهذا المعنى يجب أن نمنح الفضل للحكومة لأن السياسات المختلفة كانت تميل إلى إكمال وتدعيم بعضها بعضًا أخيرًا، أدت سياسات الحكومة التقشفية في النهاية إلى انخفاض الرفاهية العامة، ولقد كانت شعبية الحكومة الضخمة هي التي مكنتها من اتخاذ إجراءات غير محبوبة كهذه دون أن تحرض رد فعلٍ عنيف من قبل الرأي العام ضدها[2].

(1) انظر Chilingar, 10 March 1952.

(2) من أجل نقاش مُفصل عن خطة الحكومة الاقتصادية، انظر Katouzianm «Oil Boycott and the political Economy».

الفصل الثاني عشر

الدين والانشقاق في الحركة

كان آية الله كاشاني الرمزَ الديني القيادي في الحركة الشعبية، وكان أيضًا من أهم القادة الذين انشقوا لاحقًا عن الحركة، وانتقل في النهاية إلى الجانب الآخر. دعمت جماعة فدائيان إسلام الحركة في البداية، ولكنها اختلفت معها ما إن ما وصلت الحركة إلى السلطة. من هنا يأتي الرابط بين جانبي موضوع هذا الفصل.

الدين والحركة الشعبية

في شباط/ فبرايرعام 1949 قامت محاولة لاغتيال الشاه، واشتُبه بأن كاشاني كان متواطئًا فيها، وتم نفيه من البلاد، مع أنه في الواقع لم يكن له يد في الأمر، وفي الوقت نفسه، أرسل آية الله بروجردي برقية إلى الشاه متأسفًا من الحادث وداعيًا له بدوام حكمه. وأصدر كاشاني أثناء حملة تأميم النفط تصريحات عديدة دعمًا للفكرة ومصدّق والجبهة الوطنية، كما ساعد في جمع الأموال للحركة ونظم المجتمع الديني الأصولي خلفها، ولكن بروجوردي في قم وآية الله بهبهاني في طهران بقيا صامتين.

عندما استقال مصدّق في تموز/ يوليو 1952 وأصبح قوام رئيسًا للوزراء، كان كاشاني الرمز الديني الوحيد، الذي يملك تلكما الرتبة والمكانة، والذي وقف في مواجهة قوام والبلاط الملكي، مع أن بعض المجتهدين الآخرين المهمين ـ لا سيما الأخوة حج سيد أبو الفضل وحج آقا رضا زنجاني، وشيخ بهاء الدين محلاتي ـ كانوا يقفون وراءه. بقي بروجوردي صامتًا، وكانت عداوة بهباني لمصدق معلنة آنذاك منذ بعض الوقت.

في كانون الثاني/ يناير عام 1953، انتهى الجدال الذي كان في ظاهره بخصوص تمديد السلطات التي منحها المجلس لمصدق بهجوم كاشاني المباشر على رئيس الوزراء، ولكن بهبهاني وبرجرودي حافظا على الصمت العلني، ومن المفترض أنهما كانا يعتبران الموضوع أقربَ إلى حربٍ أهلية ضمن الحركة نفسها.

في 28 شباط/ فبراير1953، عندما أعلن الشاه قراره بالسفر إلى الخارج، أصدر كل من كاشاني وبهباني تصريحات تدعم قراره وأسهما في تنظيم المظاهرات وأعمال الشغب المناهضة لمصدق في ذلك اليوم، ولكن لم يصدر أي تصريح رسمي من قم، وكان السبب وراء ذلك في جزء منه بسبب أن الواقعة حدثت في بضع ساعات، وفي جزئه الآخر بسبب تمثيلهم غير المباشر عبر بهبهاني في طهران.

في تموز/ يوليو وآب عام 1953، أدى استفتاء مصدّق على حل المجلس السابع عشر إلى أقسى هجمات بهبهاني وكاشاني عليه وعلى حكومته حتى الآن. ولكن لم تصدر أي كلمة مباشرة من قم، لكن بعد أن عاد الشاه من أوروبا مباشرة عقب انقلاب 19 آب/ أغسطس رَحَّبَ به بروجردي بنفسه ببرقية. في تلك الأثناء، ساعد بهباني في تنظيم هجوم الغوغاء على منزل مصدّق في 19 آب/ أغسطس، وربما كان كاشاني ـ كما يبدو أن الأدلة الحديثة تشير ـ متورطًا في الحصول على تمويل أميركي للمساعدة في إسقاط الحكومة (انظر تاليًا، والفصل 13). على أي حال، كان القادة الدينيون الثلاثة حينها متحدين في معارضتهم لمصدق ودعمهم لجهود إسقاطه، وقد حظوا بدعم مجموعة صغيرة ولكنها سريعة الانفعال من فدائيان إسلام.

يمكن بذلك تمييز ثلاثة اتجاهات واضحة بين القادة والناشطين الدينيين. المحافظون بقيادة بهبهاني ومباركة قم الضمنية، والذين لم يدعموا أيًا من تأميم النفط أو مصدّق وكانوا في صف الشاه والحكومة سياسيًا. الراديكاليون بقيادة كاشاني الذين كانوا في صف الحركة الشعبية في بادئ الأمر، ولكنهم انقسموا لاحقًا إلى معسكر مؤيدي مصدّق ومعسكر معارضي مصدّق. المناضلون ـ أي فدائيان إسلام ـ الذين دعموا الحركة بشكل ناشط إلى أن أصبح مصدّق رئيسًا للوزراء، وحاربوا ضدها بدءًا من تلك اللحظة.

ملاحظة عن حياة كاشاني

ولد سيد عبد القاسم كاشاني في 1882، ولكن من غير المؤكد إن كان هذا قد حصل في إيران أو بلاد ما بين النهرين. قام والده (الذي كان هو نفسه مجتهد) بتعليمه ويُروى أنه حضر بعض محاضرات الحج ميرزا حسين (نجل ميرزا خليل) طهراني وأخوند مولى كاظم خراساني. ولكنه حصل على الشهادة (أو إجازة اجتهاد) من مجتهد غير معروف نسبيًا في النجف يعرف باسم آقا زيد الدين عراقي. لاحقًا، عندما بنى لنفسه اسمًا نتيجة معارضته للاحتلال البريطاني لما بين النهرين، حصل على رسائل تعريف من شيخ الشريعة (شريعتي) أصفهاني، وآقا سيد عبد الحسن أصفهاني، الذي أصبح لاحقًا مرجع التقليد (مرشد ديني أعلى)، ووصفه كلاهما بصفة مجتهد، ولكن هذه المراجع لا تمثل شهادات الاجتهاد التي يتم الحصول عليها من كاتبها[1]. خلال الحرب العالمية الأولى، أصبح كاشاني نشطا بشكل متزايد ضد الاحتلال البريطاني للأراضي الإسلامية، وتم وضع ثمن لأي معلومات تؤدي إلى الإمساك به. في 1920، تمكن من الهرب والوصول إلى طهران.

دخل العلماء العشرينيات في حالة من التفكك إن لم تكن تقهقرًا. كانوا غير راضين عن سيطرة البريطانيين والفرنسيين على الشرق الأوسط، وقلقين بشأن ظهور مشاعر الوحدة الطورانية والوحدة الإيرانية وسياساتها في تركيا وإيران، وكانوا لا يزالون يرون بلاط قاجار والدولة القديمة حلفاءهم الطبيعيين، ولكنهم كانوا مختلفين في وجهات نظرهم بشأن الاتجاهات والطرق المفيدة في التجاوب معهم، ولم يساعدهم واقع أن النجف لم تعد قاعدة قوية للقيادة الدينية، وأن قم ما كانت مركزًا مهمًا بعد. في النهاية، كانوا يدعمون مؤسسة سلالة بهلوي الجديدة ضمنيًا[2].

---

(1) انظر، anon.,Ruhaniat va Asrar-i Fash-numshudeh... (Qum: Dar al-Fikr, n.d.) (Preface signed: Paris 1979). يجب التعامل مع هذا المصدر بحذر،إذ أنه يُعارض أحيانًا بعض الحقائق. انظر أيضًا، M. H. Faghfoory, «The Role of the Ulama in Twentieth Century Iran With Particular Reference to Ayatullah Haj Sayyed Abulqasim Kashani», Ph.D. Dissertion, University of Wisconsin, 1978.

(2) المصادر عن كاشاني في طهران خلال السنوات 1920-1925 هي مصادر شفهية بشكل =

تمكن كاشاني من التواصل مع كبار علماء طهران، ومن بينهم البهبهانيون والطبطبائيون والآشتيانيون وكذلك إمام جمعة خوي وحج آقا جمال أصفهاني، ولكن صلته السياسية الدينية الأهم كانت مع سيد حسن مدرس الذي (كما رأينا في الفصل 3) كان سيصبح رئيس المعارضة النيابية لرضا خان.

في 1924، عارض كل من مدرس والمؤسسة الدينية الحملة المستوحاة من رضا خان من أجل جمهورية: الأول، لأنه كان يريد، بشكل أساسي، أن يقف في وجه صعود رضا خان إلى السلطة المطلقة، والأخيرة، لأنها ـ بشكل رئيسي ـ كانت خائفة من نهوض الحداثوية وانحدار التأثير الديني، لقد كانوا قلقين حتى من دعم السوفييتيين لرضا خان. أدى كاشاني دورًا نشطًا في الحملة ضد الحركة الجمهورية وانخرط في تنظيم مظاهرات خارج المجلس انتهت باستقالة رضا خان وانسحابه التكتيكيين.

على أي حال، بعد إخفاق الحركة قام رضا خان باتصالات استشارية مع العلماء في قم وكذلك العتبات، وأظهر حماسة دينية علنية واستقبل الهدايا ورسائل الدعم منهم بأبهة ومراسم. ولذلك وافق العلماء القياديون ضمنيًا على تغيير السلالة الحاكمة من قاجار إلى بهلوي، وقد سهل هذا على الكثير من الرموز الدينية في المجلس دعم النقلة، وصعّب على المؤسسة القديمة مقاومتها. مدرس ومصدّق وغيرهما من الذين قادوا صراعًا تُركوا (كما رأينا) على هواهم. كان هذا أحد أهم أسباب دخول كاشاني وسيد عبد الحسن هايرزاده (الذي كان سيصبح لاحقًا نائبًا مؤيدًا لكاشاني في أثناء الحركة الشعبية) اللجنةَ التأسيسية التي أعقبت حل المجلس وصوتت للمصادقة على نقل السلالة الحاكمة المقترح. لم تكن انتخابات تلك اللجنة حرة، وتم انتخاب الكثير من الرموز الدينية الأخرى، ولكن دور كل من كاشاني وهايرزاده كان مهمًا بشكل خاص لأن كليهما كانا من مؤيدي مدرس

= أساسي. انظر، على أي حال، M. Dihanvi, **Majmu'eh-yi Maktubat ... Ayatullah Kashani** (Theran: Chapakash, 1982), Vol. 1.

ومعارضي رضا خان، بل بالفعل، بقي هايرزاده ينتمي لمجموعة مدرس البرلمانية حتى يوم تصويت المجلس.

لا يمكن أن يكون كاشاني راضيًا عن هذا التغير في الأحداث تحت رضا شاه، وكان هذا صحيحًا أيضًا بالنسبة إلى كل قائد ديني تقريبًا لم ينشق أو يستسلم للنظام الجديد. ولكن حقيقة أن حتى أكثر أتباعه حماسةً له لم يدّعوا أنه قام بنشاطات ضد رضا شاه لا بد أن تكون دليلًا كافيًا على أنه اعتزل النشاط السياسي. تم اعتقاله في أثناء احتلال الحلفاء في الأربعينيات واحتجازه لبعض الوقت للاشتباه بتورطه بنشاطات مؤيدة للألمان، وعندما أطلق سراحه، أصبح صوته يزداد ارتفاعًا في السياسة حتى اعتقاله ونفيه في شباط/ فبراير1949.

سياسةٌ محافِظة أم سياسة سكوتية

بعيدةً عن الاحتجاج على نفي كاشاني، عقدت المؤسسة الدينية مؤتمرًا في قم (في الوقت نفسه) لتحريم ممارسة النشاط السياسي من قبل القادة الدينيين. من الصحيح على الأغلب أن بروجوردي كان عنده كره فطري للتورط في السياسة، وقد كان الشيخ عبد الكريم هايري (معلمه وسلفه) له موقف مماثل. ولكن يجب وضع قرار قم مع الموقف الذي تلاه ـ الذي وصف أحيانًا بـ«السكوتية» ـ في سياقهما الصحيح. كان يُقصد بقرار شباط/ فبراير1949 بعدم التدخل في السياسة زجرُ كاشاني، والتعبير أيضًا عن الدعم للشاه والمؤسسة السياسية. كان رفض بروجردي اللاحق لدعم تأميم النفط (حتى في وجه التحديات والاستفزازات من قبل فدائيان إسلام) في أي حال متماشيًا مع وجهات نظر المؤسسة السياسية المحافظة. بالإضافة إلى ذلك، نُظِر إلى آية الله بهبهاني الذي لم يتردد بالتعبير عن وجهة نظره السياسية عند الحاجة، كصلة وصل بين المؤسسة السياسية في طهران والمؤسسة الدينية في قم. لقد كانت محتويات رسالة من بوروجودي إلى بهبهاني في عام 1960 (قبل وفاة بوروجودي بعام) هي التي نشرت كفتوى ضد إصلاحات الأراضي[1]. بالتأكيد، ما

(1) انظر أيضًا، Katouzian, **Political Economy**, and Willem Floorn «The Revolutionary =

كان بوروجودي قائدًا سياسيًا أو قائد حملات، ولكن هنالك ميلٌ لوصف راديكالية كاشاني باسم «نشاط» سياسي، وسياسة بوروجودي وبهبهاني المحافظة باسم «سكوتية» سياسية. ولكن هاتين وجهتا نظر سياسيتان مختلفتان بدلًا من منظورين مختلفين في السياسة.

رد كاشاني على قرار قم الواضح ضد التدخل السياسي بإصدار تصريحٍ من منفاه في بيروت مهاجمًا اللجنة التأسيسية (التي أعطت الشاه الحق في صرف البرلمان) ومحذرًا من اتفاقية جديدة غير مقبولة مع شركة النفط الأنجلو إيرانية (انظر الفصل 6)، وتم انتخابه لاحقًا (و غيابيًا) كنائب عن طهران، مع أنّه لم يتخذ مقعده في المجلس أبدًا. وبعد أن سُمح له بالعودة إلى طهران في حزيران/ يونيو 1950، أصدر بياناتٍ تؤيد تأميم النفط والجبهة الوطنية. وقام مصدّق شخصيًا بقراءة رسالتين منه في المجلس موجهتين إلى النواب. لقد كان القائد الديني المهم الوحيد الذي كرس نفسه للحركة وسياسة تأميم النفط في ذلك الوقت. بوروجودي وبهبهاني وكل القادة الدينين الهامين ـآيات الله حجات وصدر وفايزـ كانوا، وبقوا صامتين في هذا الشأن[1].

بعد اغتيال رزمارا، على أي حال، تقدم آخرون. حيث أصدر آية الله محمد تقي خانساري وشيخ بهاء الدين محلاتي وسيد محمود روحاني وشيخ عباس

= Character of the Ulama: Wishful Thinking or Reality» in Nikki Keddie (ed.), **Religionand Politics in Iran** (New Heaven and London: Yale University Press, 1983).

(1) انظر أيضًا، Dihnavi, **Majmu'eh-yi Maktubat**; Musaddiq, **Nutqha va Maktubat**, Vol. 1; Khameh'i, **Az Insihab**; Shahrough Akhavi, **Religion and Politics in Contemporary IRAN** (Albany: State University of New york Press, 1980), and «The Role of the Clergy in Iranian Politics, 1949-54» in Bill and Louis, **Musaddiq, Iranian Nationalism and Oil**; Faghfoory, «The Role of the Ulama»; Yann Richard, «Ayatullah Kashani: Precursor of the Islamic Republic» in Keddie, **Religion and Politics.**

علي شحرودي وسيد محمد رضا كالباسي تصريحات لدعم تأميم النفط[1]. كان خانساري قائدًا دينيًا مهمًا، أما الآخرون فأصبحوا فيما بعد معروفين بمسمى آيات الله، وأصبح روحاني معروفًا جدًا، ولكن أكثر هذه المجموعة نشاطًا سياسيًا كان محلاتي الذي حافظ على دعمه للحركة الشعبية حتى النهاية. من جهة أخرى، كان الأخوان زنجاني، اللذان كانا مجتهدين هامين في طهران، يدعمان الحركة بنشاط منذ البداية، وكذا كان سيد محمود (لاحقًا آية الله) طالقاني وسيد جعفر غراوي وسيد ضياء الدين حج سيد جوادي وجلالي موسوي، الخ. الذين أصبح أكثرهم نوابًا في المجلس السابع عشر.

فدائيان إسلام

ناضلت هذه المجموعة المنفعلة من الناشطين الإسلاميين من أجل تأسيس دولة إسلامية وكانوا متعاطفين بشدة مع الإخوان المسلمين في مصر، وكانت لديهم طموحات أكبر في توحيد كل البلاد الإسلامية. كان يقودهم سيد مجتبى ميرلوحي، والمعروف أكثر باسم نواب صفوي، وتضمنت رموزهم القيادية الأخوة وحيدي وإبراهيم كريم أبادي وعبد الله كارباشيان، وكان سلاحهم الأساسي الاغتيال. لم يكن هنالك اتصال رسمي بين قم وفدائيان، مع أنه كان يوجد اتصال غير رسمي مع بعض الأعضاء الصغار في التسلسل الهرمي لقم، من ضمنهم روح الله موسوي (لاحقًا آية الله) الخميني. كان الأخير راضيًا بشكل عام عن اغتيال فدائيان لأحمد كسراوي في 1946، ولكنه غير راضٍ عن اغتيال عبد الحسين هزير، ولاحقًا قامت فدائيان بإطلاق النار على د.حسين فاطمي مما تسبب بإصابة دائمة، وبعد ذلك أيضًا في 1955 ـ وبالرغم من مشاركتها الفعالة في الانقلاب ـ قامت بمحاولة اغتيال مخفقة لحسين علاء، الذي أصبح لاحقًا رئيسًا للوزراء. أدى هذا لاعتقالهم وإعدامهم وإلى احتجاز كاشاني مدة قصيرة. لم تقم المؤسسة الدينية بشيءٍ لمساعدتهم وقامت بالقليل لمساعدة كاشاني.

(1) انظر، **anon.,Rihaniyat va Asrar**.

دعمت فدائيان الحركة الشعبية وسياسة تأميم النفط إلى أن تولى مصدّق الحكومة، حيث سرعان ما انشقوا عنه وكذلك عن كاشاني[1]. كانت خلافاتهم مع كلا القائدين عقائدية، كانوا يأملون أن تقوم ثورةٌ أسلامية وهو شيءٌ لم يعِد به أيٌّ من القائدِين أو حتى تطلع إليه. بل إن رد كاشاني على بعض المطالب الجزئية باتجاه الحكم الإسلامي موجز بحيث يستحق الاقتباس المباشر:

> يستعمل [المستعمرون البريطانيون] الآن تكتيكات من أجل إضعاف كفاحنا. أنا أستلم حالياً رسائل موقعة تسأل لماذا لا نمنع بيع الكحول ونفصل الموظفات من الدوائر الحكومية ونطلب من السيدات ارتداء شادور. إن كتاب تلك الرسائل هم إما عملاء بريطانيون مباشرون، أو لديهم فأسٌ يسنونها(*) أو أنهم أغبياء[2].

كانت فدائيان غير مجاملة أيضًا، ولكنها منفتحة أكثر بالنسبة لكاشاني ومصدّق، ولذلك صرح قائدها أنهم «معارضون لسياسات كاشاني ومصدّق وأعضاء من الجبهة الوطنية»:

في اجتماع لي مع كاشاني كنت واضحًا معه أن... واجبهم هو أن يحاولوا تطبيق القوانين الإسلامية، ولكن كاشاني وضع بعض الأعذار، ولم تؤثر فيه آرائي... لقد أخبرنا كاشاني: تصرفاتك ليست دينية، وأسلوب حياتك ليس دينيًا أيضًا، عليك تغيير تصرفاتك،وعلى أبنائك اتباع القواعد الدينية،ولكن هذه الآراء لم تعجبه...أنا متأكد الآن أن كل إخوتي العزيزين الموجودين في السجن [أي أعضاء فدائيان السبعة الذين اعتقلوا بعد اغتيال رزمارا] موجودون فيه بأوامر منذ.مصدق وكاشاني والجبهة الوطنية..[3].

استمرت هجمات فدائيان الشخصية على مصدّق وكاشاني وبقاعي وفاطمي

---

(1) مع أن بعضهم (وخاصة كريم ابادي) انشق إلى الجانب الآخر بعد فترة.

(*) أي عندهم دوافع أنانية أو خفية. (المترجم)

(2) Ruhaniyat va Asrar, P.132. انظر أيضًا Khalil Maleki's open letter to Kashani (14 October 1952) in Katouzian, Khatirat-i Siyasi-yi Khalil Maleki.

(3) انظر Tarraqi (weekly magazine), 13 May 1951.

وقادة الحركة المعروفين الآخرين في أثناء فترة تولي مصدّق منصب رئيس الوزراء. قالوا عن كاشاني إنه عميل بريطاني كما اتهموه بالفساد المالي. ومما له دلالة أن انشقاق كاشاني اللاحق عن مصدّق -وحتى معارضته الواضحة بعد كانون الثاني/ يناير 1953، وابتعاده عن الحركة بعد حادثة شباط/ فبراير 28- لم يقربه من فدائيان. كانوا حتى آذار/ مارس 1953 ينفون إشاعات تعاونهم مع كاشاني بقرف، واصفين قائدهم بأنه «نواب صفوي الجليل»، وآية الله بمجرد «كاشاني»[1].

وهكذا، في بداية استلام مصدّق منصب رئيس الوزراء نجد أن قم تبدو صامتة، وكاشاني والـمجتهدين الراديكاليين والواعظين داعمين للحكومة بنشاط، وفدائيان تصف مصدّق بالكاذب[2] وتهدد علنيًا باغتياله. عندما تم إلغاء عملية محتملة خارج قصر الرخام، قام مصدّق بـبسط في المجلس وزاره كاشاني هناك[3]. قال كاشاني لاحقًا في تصريح له إنه لم يكن يتدخل في شؤون الحكومة ولا يريد أي حصة في تعيين المناصب الحكومية[4].

بقاعي ومكي وهايرزاده

من بين مجموعة معارضة المجلس الخامس عشر، اختلف عبد القادر آزاد مع الحركة الوطنية بعد بضعة شهور من استلام مصدّق منصب رئيس الوزراء، بينما تحمل الآخرون -مكي وبقاعي وهايرزاده- فترة أطول. ليست مصادفة أنهم هم (مع كاشاني) الذين انفصلوا عن مصدّق، لأنهم لم ينظروا إلى أنفسهم كأتباع لمصدق بل كأهم قادة للحركة بعده. تم انتخاب بقاعي النائب الثاني عن طهران (مصدق كان الأول) في المجلس السادس عشر، وكان يُنظر إليه بشكل عام على أنه ولي عهد الحركة، وأصبح مكي فيما بعد نائب طهران الأول في المجلس السابع عشر، لم يكن هايرزاده يافعًا للغاية أو معروفًا جدًّا، ولكنه كان خبيرًا من الأيام القديمة، ورمزًا

---

(1) **Niru-yi Sevvum** (daily), 5 May 1953 (see the issue of 4 May as well).

(2) Katouzian, **Political Economy**, pp. 2–160.

(3) Dihnavi, **Majmu'eh-yi Maktubat,** p. 253.

(4) **Ruhaniyat va Asrar,** p. 122.

دينيًا في أحد الأوقات، وكان يعرف كاشاني لعقود من الزمن، أصبح هؤلاء الرجال مع كاشاني معادين لمصدق في الوقت نفسه وللأسباب نفسها، وكان لانفصالهم عن مصدّق علاقة طفيفة مع الدين إن وجدت.

بدأت الخلافات بين بقاعي ومكي على جانب، ومصدّق على الجانب الآخر في أوائل تموز/يوليو 1951. وفي الوقت نفسه فصل مصدّق الجنرال زاهدي من وزارته لعدم الولاء أو الإهمال بخصوص التظاهرات في يوم وصول أفريل هاريمان إلى طهران الذي أدى إلى عدد كبير من الجرحى والقتلى، ولكنه صعق حين علم من مكي وبقاعي أنهما ينظران إلى زاهدي منذ ذلك الوقت كرئيس وزراء بديل في حال حصل شيء لمصدق[1]. كان الصراع بخصوص متين دفتري، على أي حال أول اختبار لعلاقتهم: كان عضو مجلس الشيوخ أحمد متين دفتري زوج ابنة مصدّق وحفيد أخيه، وكان بروفيسورًا مهمًا في الحقوق ووزيرًا للعدل ورئيسًا للوزراء تحت رضا شاه في وقت لم يتحمل فيه الأخير أي أفكار أو أفعال مستقلة. لاحقًا، وضعه الحلفاء في الأسر لشكهم في نشاطاته المؤيدة للألمان مع كاشاني وزاهدي وبعض الرموز الشعبية الأخرى. كانت هنالك أدلة موثقة أنه ـ خدمةً لشركة النفط الأنجلو ـ إيرانية ـ استعمل نفوذه عند مصدّق ليدير تحركات حاكم محافظة خوزستان في أثناء استعادة السيطرة على صناعة النفط في آبادان. بالفعل كان على مصدّق الاعتذار من أمير آلاي، الحاكم المعني لأنه أصر على أن ينفذ أوامره في تلك الفترة، والتي بنيت على معلومات قدمها مارتن دفتري بشكل سري له. في أثناء هذه الحادثة، كان مكي في مركز العمليات في عبدان، وكان بقاعي قد طبع الوثائق ذات الصلة في شاهد[2]. تظهر الوثائق المذكورة باختصار أن ممثلي الشركة الأنغلو ـ إيرانية للنفط في طهران قد طلبوا تعاون متين دفتري وحصلوا عليه في محاولة لإدارة تحركات أمير علائي، وقد حصل في الواقع شيء مشابه لهذا بأوامر مصدّق الصريحة (وعلى الرغم من نصائح أمير آلاي ضدها)،

---

(1) انظر **Musaddiq's Memoirs, Book II**.

(2) من أجل نص المستند المذكور كاملًا انظر Isma'il Ra'in, **Asrar-i Khaneh Seddon** (Tehran: Amir Kabir, 1979), pp. 5-250, espically p.255.

قبل كشف الوثائق في منزل ريتشارد سيدون في طهران، ولكن لا يمكن أخذ التهم المحددة التي وجهها بقاعي لمتين على محمل الجد[1].

بعد بضعة شهور، هدد بقاعي، بعد اكتشافه أن اسم متين دفتري موجود في قائمة مصدّق لمفوضي مجلس أمن الأمم المتحدة، بأن يخلق بلبلةً برفضه الذهاب، ولكن خليل مالكي أقنعه بأخذ المسألة إلى مصدّق نفسه. أخبره مصدّق بأنه كان تحت ضغط من زوجته لكي يأخذ زوج ابنتهم معهم، فتراجع بقاعي، ولكنه ومكي (الذي كان متألمًا بشدة بسبب استثنائه من قائمة بعثة المفوضين[2]) لم يقتنعا بشكل كليّ، وبالكاد توقفا عن ذكر المسألة بعد أن أصبح الانشقاق في الحركة جليًّا.

سممت الصراعات المتزايدة على المناصب الأجواء بين الجانبين، فلم يكن أيٌّ من مكي وبقاعي راضيًا عن تعيين مرتضى قلي بيات (سهم السلطان) رئيسًا لمجلس شركة النفط الوطنية الإيرانية، وتعيين د. رضا فلاح مديرًا للمصفاة في عبدان. كان قريب مصدّق ورئيس الوزراء لمرة واحدة بيات، يتمتع بسمعة شعبية طيبة، على الرغم من وجهات نظر مكي وبقاعي المعاكسة، ولكنه لم ينضم للحركة، وبقي في منصبه بعد الانقلاب وشارك في المفاوضات التي أدت إلى اتفاق اتحاد الشركات للنفط، ولكن كان هنالك شك بفلاح من الجانب الآخر بتعاطفه مع شركة النفط الأنجلو إيرانية. كان تعيين د. شابور بختيار كنائب وزير العمل مثيرًا للجدل أيضًا، وقد أخطأ خطأ أو خطأين فادحين في ذلك المنصب، ولكن إصرار مكي وبقاعي منذ

---

(1) انظر Amir-Ala'i. Khal'i Yad az Shirkat Naft-i Inglis va Iran (Tehran: Dehkuda, 1979) and Naqdi bar Kitab-i Siyah (Tehran: Dehkuda, 1981). الذي (بصفته الشاهد الرئيسي) أكد تهم مكي ويقاعي ضد متين دفتري على الرغم من خلافاته الكبيرة معهم على مشكلات أخرى. انظر أيضًا Makki, Khal'i Yad; Baqa'i, Cheh Kasi Munharif Shud (Tehran: Sinubar, 1984), Dar Pishagh-i Tarikh (Kirman: Parm, 1979); Ayat, Chehreh-yi Haqiqi.

(2) انظر أيضًا: Baqa'i , Dar Pishgar, Cheh Kasi, and An Keh Guft Nah (New Jersey: Rafizadeh, 1983). كان كاظم حاسبي شاهدًا على أن مكي دعى مصدّق علنًا بـ«الكلب المُسنّ» بعد أن سمع أنه لم يكن على قائمة المفوضين (Hasibi's communication to the author, January 1988).

ذلك الحين على أنه عميل بريطاني، يمكن صرفه على أنه سخيف. ليس هنالك أي دليل على أن كاشاني عارض أيًا من التعيينات المذكورة، ومع ذلك، كما سنلاحظ لاحقًا، كانت له خلافاته الخاصة مع مصدّق بخصوص المناصب الرسمية.

توقع مكي وبقاعي وهايرزاده -بصفتهم معارضة المجلس الخامس عشر السابقة- معاملة خاصة: كانوا هم الذين بدؤوا الجدال في المجلس، وهم الذين أقنعوا مصدّق بقيادة الحركة، وكانوا زملاؤه وليسوا تلاميذه. بدلًا من ذلك رأوا القادمين الجدد -قادة حزب إيران، إلخ- يربحون كل الجوائز، وكان هذا في جزءٍ منه على الأقل بسبب الحلقة المفرغة التي قاموا هم أنفسهم بالقليل من الجهود لكسرها، لأنه لما استمر صراعهم مع مصدّق، مال هو للاستماع لأولئك الأكثر ملاءمة له. لم يكن مصدّق أكثر الرجال مرونة، ولكنهم أيضًا كانوا محبين للخصام.

كان بقاعي أكثر الثلاثة بروزًا إلى حدّ بعيد. ابن آقا ميرزا شهاب كرماني، قائد دستوري مهم في كرمان، الذي كان وبقي دائمًا النائب الطبيعي للمدينة القديمة. على الرغم من أكاديميته المهنية، لم يكن معروفًا بتفوقه الفكري أكثر من أي من خصومه في حزب إيران، ولكنه كان قائدًا كاريزميًا ذا طاقة جسدية غير محدودة، وشجاعة لا مثيل لها، وعزيمة لا تقهر، وخطيبًا وبليغًا له قدرة عالية على استعمال اللغة والثقافة الفارسية، وشخصًا زاهدًا تقريبًا نبذ الممتلكات المادية ولم يسعَ وراء القوة من أجل القوة وحدها. من جهة أخرى، كان مغرورًا وعنيدًا بل ومتعجرفًا ويرى (عمدًا أو غير ذلك) أن استعمال أي شيء (منها تدمير سمعات الناس) شرعي ما دام أن النتائج ستصب في مصلحته الشخصية، وكان يمكنه أن يكون ساحرًا لأصدقائه ونقومًا جدًّا على أعدائه. كان السبب الحقيقي وراء شكواه من مصدّق هو ما اعتبره تصرفاته المتعجرفة تجاه زملائه وناصحيه، ولكنه هو نفسه لم يكن متحملًا للآراء المعاكسة، ولذلك السبب ترك حزبه وانتهى به الأمر مع عصبة مؤيدة له متناقصة باستمرار.

بعد ثورة تموز/يوليو

كانت الصراعات والخلافات في القيادة مستمرة منذ زمن طويل، مع أن أيًّا منها لم يخرج للعلن قبل ثورة 21 تموز/ يوليو. وفقًا لشهادة فاطمي، كاد مكي

وسنجابي أن يتبادلا اللكمات بسبب خلافات غير رسمية ضمن الجبهة الوطنية[1]. في 12 تموز/ يوليو (قبل تسعة أيام فقط من الثورة) أرسل بقاعي تعميمًا سريًّا لزعماء زحمتكيشان البارزين، تحدث فيه عن «عصبة قوية وخائنة» قامت «كنتيجة لإهمال صاحب السعادة مصدّق واعتباراته النفعية» باختراق الحركة. بالتالي «تنوي قيادة الحزب أن ترفع المشكلات التي يواجهها الحزب إلى سعادته مصدّق، وتقدم له إنذارًا أخيرًا، ولكن بلهجة لن تسمح له بتفادي المسألة»[2]. لا بد أن «العصبة الخائنة» التي أشار إليها بقاعي على نحو مميز تضمنت بعض قادة حزب إيران وغالبًا شايغان أيضًا، ولكنه من المؤكد أن قائدها كان حسين فاطمي الذي ادعى بقاعي أنه ليس أقل من عميل بريطاني[3].

كما رأينا، أدى كل من كاشاني وبقاعي (خاصة في دوره كقائد لحزب زحمتكيشان) دورًا مهمًّا في تحديد نتيجة استقالة مصدّق في تموز/ يوليو 1952. أعلن كاشاني الإضراب العام ورفض الوصول إلى تسوية مع الشاه وقوام، أصر بقاعي أن على نواب الحركة الشعبية المطالبة بما لا يقل عن إعادة مصدّق لسابق عهده، وقام حزبه بتنظيم الحشود في احتجاجات في الشوارع[4]، ولكن هذا الموقف كان مبالغًا فيه في بعض الأحيان. مما يقبل الجدال أنه لولا موقف كاشاني العنيد ما كان عاد مصدّق إلى السلطة، ولكن مما يقبل الجدال أيضًا أنه دون الـبسط الذي قام به نواب الحركة الشعبية، ودون تنظيم الحشود من قبل أحزاب الحركة (وخاصة حزب زحمتكيشان)، لكان أثر جهود كاشاني طفيفًا. على أي حال، نجحت كل هذه

(1) انظر أجزاءً من دفاع فاطمي في محكمته العسكرية التي نُشرت مؤخرًا في **Nijati, Junbish-i Melli Shudan** (second edition, 1987).

(2) **Niru-yi Sevvum**(daily), 5 December 1952. كان بقاعي معتادًا على استعمال اللقب «صاحب الفخامة» لكل الرموز الشعبية المهمة، خاصة إذا صادف أنه يكرهه.

(3) انظر جدالات بقاعي المُثيرة الفضول (والتي تكاد تكون مُسلية) بشأن هذه التهمة في **An Keh Guft Nah.**

(4) انظر أيضًا، **Katouzian,Khatirat-i Siyas, and Baqa'i, Cheh Kasi Munharif Shud**.

الجهود بسبب الدعم الشعبي الكبير الذي تمتع به مصدّق، لأن كلمة كاشاني فقدت وزنها بعد بضعة شهور بالنسبة للعامة بسبب معارضته لمصدق.

لم تكد التعزية والاحتفالات تنتهي حتى أطلق كاشاني سهمه الأول على رئيس الوزراء، حيث قال: لماذا عينت الجنرال وثوق ونصرة الله أميني ود. أخوي في مناصب مهمة؟ ووثوق قاد الدرك مدة ثلاثة أيام فقط تحت قوام، وأخوي ليس ملائمًا لمنصبه (مع أنه لم يصرح لماذا)، وجادل أن أميني اراكي غير كُفء، ولكن كان تهديده بأنه سيغادر طهران وحتى البلاد هو الذي أظهر جدية موقفه. كان مصدّق في رده أكثر ضبطًا للنفس نوعًا ما، ولكنه بالكاد أكثر مساومة، حيث قال إن وثوق وأخوي تطوعا للعمل دون مقابل، وأميني اراكي كان من أفضل أعضاء الحكومة (قبل أن يصبح عمدة طهران). كان يجب عليه أن يكون حرًا من التدخلات إذا كان سينفذ إصلاحاته، وإلا سيكون مستعدًا للتنازل عن السلطة عوضًا عن مغادرة آية الله للمدينة[1].

كان استعمال مصدّق الذكي لكلمة أمور مدني، والتي تعني حرفيًا «الشؤون المدنية»، هو السبب الذي قاد بعض معجبي كاشاني والمدافعين اللاحقين عنه، لا سيما حسن آيات، لتطوير نظرية مؤامرة مصدّق الكبيرة وقوام والحكومة البريطانية والماسونيين لمنع المجتمع الديني وقادته من المشاركة في السياسة. إنها فرضية مثيرة للفضول، خاصة بسبب تعاون مصدّق وكاشاني في مركز السياسة الإيرانية مدةً من الزمن، ولكنها على أي حال غير منطقية. كان واضحًا من السياق أن مصدّق أراد أن يجعل تعييناته الرسمية دون تعليقات مستمرة عن مدى ملاءمتها، وليس هنالك أي دليل من تلك الفترة أو قبلها أو بعدها على أنه آمن بفائدة أو إمكانية منع أيٍّ يكن ـ ناهيك عن المجتمع الإسلامي ـ من المشاركة السياسية بسبب دين أو أيديولوجية. تم انتخاب كاشاني على أي حال كمتحدث باسم المجلس ورئيس الهيئة التشريعية بموافقة مصدّق خلال أيام من تبادل الرسائل، مع أن قائدين آخرين في الحركة (معظّم وشايغان) تنافسا من أجل المنصب أيضًا، وعين معظّم لاحقًا بدلًا من كاشاني في المنصب.

(1) انظر Ruhaniyat va Asrar, pp. 7-156.

في الواقع، لم يوجه كاشاني تهديداته بسبب هذه التعيينات الثلاثة غير المهمة وحسب، وكذلك لم يكن بقاعي غير راضٍ عنها إلى هذا الحد، ولكنه على الأغلب قام بتحريض آية الله لكي يبرز أسنانه لمصدق، وكذلك قدم له الحجة للقيام بذلك[1]. كان هنالك على الأقل مثال واحد على الاختلافات الشخصية بين القائدين يعود إلى قبل بضعة شهور. كان اثنان من أبناء كاشاني، سيد محمد وسيد أبو المعالي، مرشحين للمجلس السابع عشر ولكن أيًا منهما لم ينجح، وواحدٌ منهم لم يكن قد حقق المؤهل العمري بعد، شأنه شأن مصدّق في المجلس الأول.

بخصوص مسألة التعيينات الرسمية، كان اعتراض كاشاني الأكبر على تعيين الجنرال محمد دفتري كقائد لقسم الجمارك، وإقالة د. رضا شروين من قيادة مكتب الأوقاف الدينية. كان دفتري من أقرباء مصدّق و- لأنه القائد العام للشرطة - كان كل من كاشاني وبقاعي يكرهانه[2]، تخلى عن مصدّق بعدما أصبح قائدًا للشرطة تحت رئاسته للوزراء لاحقًا في 19 آب/ أغسطس 1953 (انظر الفصل 13). كانت إقالة شيروين ضربة أخرى لكاشاني، حيث كان من أنصار كاشاني ودان له بمنصبه، وقد خطط لإقالته أحمد زيراكزاده، رئيس حزب إيران والذي كان نشطًا للغاية بتوزيع المناصب على أصدقاء شخصيين أو أصدقاء للحزب[3].

انشقاق زحمتكيشان

بالرغم من كل ذلك، كان بقاعي أسرع نوعًا ما من كاشاني في إعلان الصراع، تقترح شهادته الشخصية اللاحقة، أنه بحلول آب/ أغسطس 1952، أصبح مضطربًا، ودخل في أيلول/ سبتمبر مشفىً مدة أسابيع لمعالجة مرض غامض (قيل بعد عدة

(1) انظر هجوم بقاعي في المجلس على مصدّق بشأن هذه التعيينات في كتابه **Dar Pishagh**.

(2) في هجوم على حكومة مصدّق في المجلس، اتهم بقاعي دفتري علنًا بأنه أرسل الشرطة للهجوم على مكاتب شاهد، صحيفة بقاعي، عندما كان رئيس الشرطة تحت رزمارا. انظر **Baqa'i, Dar Pishagh**. انظر أيضًا الفصل 7.

(3) انظر **Khatirat-i Siyasi** ,Musavvar–Rahmani.

سنوات إنه اجتماع للسكري ونظيرة الحمى التيفية)[1]. أيًا يكن السبب فإن هذا سمح بإعطائه الوقت الكافي لمقابلة أصدقائه المقربين في قيادة زحمتكيشان وبعض الأعداء البارزين لمصدق ومن ضمنهم الجنرال زاهدي. أصاب القلق بقية تحالف زحمتكيشان، بقيادة خليل مالكي، فهم لم يكونوا بأي شكل من الأشكال كارهين لانتقاد حكومة مصدّق، وقالوا هذا علنًا عندما انفصل بقاعي عنهم، ولكنهم رأوا أن المواجهة مع تلك الحكومة ضارة بالحركة ككل[2].

بعد إخفاق كل النقاشات والمفاوضات السرية بين بقاعي ومالكي، وضمن الهيئتين المركزية والتنفيذية، تم عقد اجتماع لناشطي الحزب في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1952 من أجل الإجابة على السؤال الهام. بعد إدراكه أنه كان ضمن أقلية، فض بقاعي الاجتماع وأعلن استقالته من الحزب، وبعد أربعة أيام هاجم رجاله مع آخرين من مجاهدان إسلام (أي ناشطي كاشاني) مقرات الحزب بالسكاكين والهراوات، وتسببوا في طرد الأغلبية العددية، الذين قاموا فورًا بتشكيل حزب القوة الثالثة. فتراجع بقاعي بعد ذلك عن «استقالته» واستمر بقيادة ما تبقى من حزب زحمتكيشان[3]. وقبل يومين، تم إلقاء القبض على الجنرال حجازي والأخوة رشيديان الثلاثة بتهمة مساعدة «سفارة أجنبية» على إسقاط الحكومة. كان الجنرال زاهدي متورطًا أيضًا، مع أنه لا يمكن اعتقاله بسبب حصانته البرلمانية كسيناتور. أصبح الآن معروفًا أن التهم حقيقية، مع أنه لم تتم إدانة أيٍّ من المتهمين رسميًا، ولكن إيران قطعت علاقتها الدبلوماسية ببريطانيا. لم يكن أيٌّ من كاشاني أو معارضة المجلس الخامس عشر متعاونًا بشكل مباشر مع أي قوة أجنبية، ولكن الدلائل تشير

(1) ومع ذلك، يدعي أن الشاه استدعاه إلى قصره، أثناء وجوده في المشفى، وعرض عليه رئاسة الوزراء فرفضها. هذا مستبعد بشدة، خاصة إن ذلك كان قبل ثورة تموز/ يوليو بأسبوعين. انظر **Baqa'i, An Keh Guft Nah**.

(2) انظر، على سبيل المثال المقالة الرئيسية في **Niru-yi Sevvum** (weekly), 3 October 1952.

(3) انظر **Shahed, 14 ,15 and 16 October 1952**. انظر أيضًا رواية علي أحمد عن الحادثة في **Dar Khidmat va Khiyant, Katouzian, Katirat-I Siyasi-yi Khalil Maleki** ورواية مالكي في رسالته المفتوحة إلى مصدق.

إلى أنهم كلهم (مع الاستثناء المحتمل لمكي) سمحوا لأنفسهم أن يُستغلوا من قبل أولئك الذين تعاونوا مع البريطانيين والولايات المتحدة الأميركية لإسقاط الحكومة.

في بادئ الأمر، خبأ بقاعي الأسباب الحقيقية وراء الصراعات داخل الحزب، متظاهرًا بأن مالكي وبقية ناشطي الحزب كانوا يساريين أكثر من قدرته على الاحتمال[1]، ولكنه كان قد توقف عن رؤية مصدّق منذ آب/ أغسطس[2]، وبدأ بعدها بمدة قليلة الهجوم على الحكومة علنًا بشراسة متزايدة، كانت المدة التي سُمح له وللاثنين الآخرين فيها بالبقاء في المجموعة النيابية للحركة رغم الحملات المعلنة ضد الحكومة مفاجئة. كان بقاعي قد هاجم التشكيلة الوزارية الجديدة (وخصوصًا تعيين الجنرالين وثوق ودفتري) في المجلس. والآن بدأ بالتحفظ على مسألة مقاضاة قوام (وهي مسألة لم يتخلَّ عنها، وسيرد لاحقًا المزيد عنها) بالإضافة لمواضيع أخرى مثل مشروع قانون الأمن الاجتماعي، وقد طُرح مشروع القرار بعد اعتقال حجازي والأخوة رشيديان الثلاثة من أجل تقوية الأمن والنظام الاجتماعي، فهاجمه كلٌّ من بقاعي وكاشاني بعبارات لا يمكن أخذها على محمل الجد.

من غير اللطيف بالنسبة لمصدق وصف حكومته بالمتراخية إلى حدّ أنها ستجلب خرابها على نفسها. تمتعت الصحافة بدرجة من الحرية لم تتمتع بها حتى في بريطانيا، وتابع الأخوة رشيديان الثلاثة، ومن هم مثلهم، نشاطاتهم بحصانة، وكانت الحكومة الأميركية تنظم التمرد على الحكومة تحت أنفها، وكان حزب توده منخرطًا في حملة عرقلة وتشويه، كاد أن يُقتل رئيس الوزراء من قبل شغب مرتين في يوم واحد ولم يتم اتهام أحد، تم اختطاف وقتل القائد العام للشرطة بينما سُمح للمتهم الأساسي في القضية ـ الجنرال زاهدي ـ أن يقوم ببسط في المجلس، وينجو من المحاكمة. ولكن الحكومة كانت قد قررت تحدي (بكلمات مصدّق نفسه) «أعظم

(1) قال إنه هو نفسه كان اشتراكيًا، بينما كان مالكي شيوعيًا «ليس على طريقة موسكو». انظر المرجع السابق Shahed.

(2) Baqa'i, An Keh Guft Nah.

إمبراطورية على الأرض»، وما من أحد أصر أكثر من بقاعي وحزبه على التطبيق الفعّال للقانون، قبل أن ينفصل عن الحركة.

يمكن أن يظهر أن مثل هذه الهجمات التي شنها كاشاني وبقاعي والآخرون حفزها يأسهم من مصدّق بدلًا من الصراع على المبادئ. إن شرح الانقسام في الحركة بـ«المفاهيم الأيديولوجية» الاعتيادية ـ مثلًا «يسار» مصدّق في مواجهة «يمين» كاشاني ـ سيؤدي إلى سوء فهم تاريخي كبير. لم يقم أي نائب في الحركة إلا بقاعي بتأييد إصلاحات الأرض الشاملة أو إعادة توزيع الدخل[1]. كذلك لم يعارض كاشاني الإصلاحات الاجتماعية (من ضمنها إصلاحات الأراضي) كما فعل القادة الدينيون المحافظون. سبب تصرف حزب إيران الأكثر ليونة تجاه حزب توده في جزء منه أنهم كانوا يعرفون الحزب ويفهمونه بشكل أقل من بقاعي ومالكي، وفي جزء آخر بسبب وضعهم أولوية كبيرة على شعبيتهم الشخصية. كيف، إذًا، يمكن لـ «جناح الأيمن» لبقاعي أن يستمر بالتسبب بالكثير من الإحراج للحكومة بهجماته القاسية عليها بسبب عدم «انتقامها لدماء شهداء 21 تموز/ يوليو» من قوام ورجاله؟

كان بقاعي رجلًا لا يسامح، هذه حقيقة. ولكن حتى هنا كان دافعه الرغبة بإحراج مصدّق أكثر من ملاحقة قوام، لا يمكن أنه كان يعتقد بجدية (كما قال في عدة مناسبات) أن سبب معاملة مصدّق لقوام أنهم أقرباء بعيدون. كان مصدّق لم يرَ قوام وأخاه الكبير وثوق من عقود، وقاد حملةً شرسة ضد تزوير قوام للانتخابات في 1947 وقرر أن يترك السياسة نتيجة لانتصار قوام في تلك المناسبة ووصف وثوق بأنه «خائن» في اجتماع للمجلس حيث كان وثوق حاضرًا. كانت المشكلة أن قوام، مع أنه غذى مشاعر الناس ضد نفسه بسبب سفك الدماء الذي وقع في 21 تموز/ يوليو، فهو لم يكسر أي قانون، وقد كان هذا السبب الحقيقي لعدم اتخاذ مصدّق أي إجراء ضده[2].

---

(1) انظر النص الكامل لخطابه في المجلس في 31 تموز/ يوليو 1952، في Dar Pishgahi (the first part of the speech, on land reform, had been written by Khalil Maleki). أيضًا خطاب المجلس في 26 أيار/ مايو 1953، في Tuti'eh bara-yi Tagh'ir-i Rizhim, a Shahed publication, June 1953.

(2) أصدر قانون لاحقًا لمصادرة ممتلكات قوام، ولكنه لم يطبق قبل الانقلاب، وأُلغي لاحقًا.

لذلك ـ ومن وجهة نظر المبادئ المستخدمة ـ فإنه من الصعب التوفيق بين هجمات بقاعي المتكررة على الحكومة لعدم معاقبتهم قوام وبين مماطلته لمشروع قرار الأمن الاجتماعي الذي هدف لتقليل مستويي الاضطراب وعدم الاستقرار الاجتماعيين. ينتهي هذا التضارب الظاهر عندما نفهم أن دافع بقاعي الحقيقي وراء إثارة المشكلتين هو إحراج الحكومة. في الحقيقة، وكنتيجةٍ لحملة بقاعي الشرسة، تم تأخير تمرير قانون عقوبات الإخلال بالنظام والأمن العام حتى آذار/ مارس 1953، وتم استبداله بقانون آخر ـ تشكيل لجنة الأمن الاجتماعي وسلطاتها ـ في تموز/ يوليو التالي.

صرح القانون في النهاية أن أي شخصٍ يُشك بأنه يخل ويخرب يجب أن يُوضع أمام لجنة أمنية، وإذا تمت إدانته سيكون له الحق بالاستئناف في محكمةٍ استئناف عادية، وإذا تم تثبيت الحكم، كان هنالك حكمٌ قسريٌ هو من ستة إلى اثني عشر شهرًا في السجن أو النفي إلى جزء آخر من البلاد ولكن ليس كليهما. لا أحد يعرف عدد الأشخاص الذين تمت إدانتهم فعليًا في هذه العملية، وكانت تصريحات بقاعي بأن هذا القانون يُشكِّل أساس سافاك صحيحة فقط إلى حدّ أن الكلمة الفارسية «أمن» ترد في كليهما. لم يضيع بقاعي أي فرصة، لاحقًا، للإصرار على أن هذا القانون جعل من «النوايا» (نيات) ذاتها جريمة. لم تكن نيات أو قصد ولكن تآمر (عدد من الناس متجمعين مع بعضهم) لارتكاب جريمة هو صلب الموضوع (كانت هذه بحد ذاتها جريمةً في كل القوانين الجزائية المتقدمة). كان هجوم كاشاني على مشروع القرار يرمي إلى دعم بقاعي، وكان جدالهما غير متناسبٍ مع الموضوع وسياقه. لقد هاجما مشروع القرار لأنهما كانا ممتعضين من مصدّق لأسباب أخرى[1].

الصدع يكتمل

بدأ الصدع في الحركة يتحول إلى انفصال كامل في كانون الثاني/ يناير 1953 بسبب تمديد السلطات المُفوّضة. تلك لم تكن سلطات طارئة بمعنى تعليق جزء من

(1) انظر مثلا خطاب بقاعي في المجلس في 15 كانون الثاني/ يناير 1953، في **Dar Pishagh**.

الدستور، فقد منح المجلس الحق للحكومة لكي تشرّع وتطبق بعض القوانين لمدة ستة شهور قبل تقديمها للبرلمان ليتم قبولها أو رفضها، والآن في كانون الثاني/ يناير 1953، كان مصدّق يطلب تمديد صلاحياته مدة سنة أخرى. في تلك الأثناء، كان المجلس يعقد اجتماعاته بانتظام وكان بعيدًا عن أن يكون جسدًا طيّعًا أو غير فعال. عارض بقاعي وهايرزاده ومكي تمديد صلاحياته بشدة مع أنهم كانوا مؤيدين للسلطات المُفوضة قبل ستة أشهر (انظر الفصل 10). كان كاشاني في ذلك الوقت قد انتخب كمتحدث باسم المجلس (ورئيس للهيئة التشريعية) ربما يكون سبب ذلك في جزء منه أمل تليين تصرفه تجاه الحكومة، ولكنه بقي رغم هذا يرفض حضور جلسات المجلس. بدلًا من ذلك، كتب رسالة إلى لجنة إدارة المجلس يمنعهم فيها من وضع زمن لمشروع القرار لأنه كان، حسب قوله، غير دستوري. ردت اللجنة (والتي كان معظم أعضائها معارضين للحكومة) بعبارات مهذبة للغاية، بل وموقّرة، يشرحون فيها السبب الذي يجبرهم على طرح مشروع القرار للنقاش[1]، وتم تمريره في نهاية الأمر. قاد بقاعي ومالكي وهايرزاده حملة شرسة ضده، ولكنهم امتنعوا عن التصويت لأنه كان مرتبطًا بصوت ثقة للحكومة. بما أنه أخفق في التأثير في المجلس والبازار، مال كاشاني إلى الابتعاد مدة من الزمن. حتى إنه عُقد اجتماع بين القائدين ليسويا خلافاتهما، ولكنه لم ينجح.

لم يشارك القادة الدينيون في قم ولا بهبهاني في هذا الجدال، ولكن معارضتهم للقوى المُفوّضة كانت معروفة جيدًا، وكانوا قد أحبطوا مؤخرًا محاولة مصدّق لاستبدال الأمين الرسمي للمزار في قم، مع أن كاشاني قدم الدعم لمصدق في هذا الموضوع[2]، كما عارضوا حق المرأة بالتصويت الذي كانت تتم مناقشته في سياق مشروع قرار الإصلاح الانتخابي. ناشد مصدّق وكاشاني الجناح اليساري من الحركة

---

(1) من أجل نص هذه الرسائل انظر Ruhaniyat va Asrar, pp. 65–158.

(2) انظر إصدارات متعددة من Khayan and Niru-yi Sevvum (daily) في تشرين الثاني/ نوفمبر 1952. في إصدارها في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر كتبت نيروى سوم تقريرًا أن إعادة تعيين توليت كان مقابل «دفع كمية كبيرة من المال إلى عدد من الداعمين في الجبهة الوطنية».

ألا يضغطوا من أجل هذه القضية، لأنهما كانا يخافان تحوله إلى سلاح قوي ضد الحركة بيد كلٍّ من المؤسستين الدينية والسياسية. قادت زحمتكيشان والقوة الثالثة حملة شرسة من أجل حق المرأة بالتصويت. كتب خليل مالكي ثلاث مقالات عنوانها «حق المرأة، نصف العرق البشري» في نيروي سوم (14 و15 و16 كانون الأول/ ديسمبر 1952)، تبعتهم مقالة في الصفحة الأولى من الجريدة نفسها في 22 كانون الأول/ ديسمبر، ومقالة كتبها حجار تربيات في 25 كانون الأول/ ديسمبر. واستقبل مصدّق بعد ذلك متعاطفًا وفدًا من قبل قسم النساء في حزب القوة الثالثة (نهازات زنان بيشراو) وأخبره أن هذا الإصلاح غير ملائم في هذا الوقت[1].

مع حلول نهاية كانون الثاني/ يناير 1953، بدا أن كاشاني قد أصبح منعزلًا بين القادة الدينيين والمجتمع اللذين دعما الحركة الشعبية. ربما كان يتعاطف معه روحاني وشحرودي، ولكنهما لم يكونا يقولان الكثير علنًا. على الجانب الآخر، بقي محلاتي والأخوة زنجاني وطالقاني (الذي لم يكن معروفًا جيدًا في تلك الفترة) خلف الحركة. من وجهة نظر عملية، كان إخفاق كاشاني في أن يأخذ معه الرموز الدينية في المجلس أكثر أهمية. لم يكن بين العلماء في المجلس أي من المجتهدين المعروفين، وكان هذا هو النمط العام منذ المجلس الثاني، ولكن كان بإمكانهم مساعدة قضية كاشاني بشكل كبير لو أنهم دعموا موقفه بصلابة ضد مصدّق. بقي جلالي وآنكجي وحج سيد جوادي وشبستري وميلاني كلهم مع الحركة. كان قانات أبادي هو الناطق بلسان كاشاني منذ البداية، مع أنه كان سيقوم بالتخلي عنه لاحقًا تحت رئاسة زاهدي للوزراء. من جانب الآخر، مال صفائي إلى تمثيل المؤسسة الدينية، وبالتالي ازداد اعتماد واعتراف كاشاني بالمعسكر المحافظ الديني والسياسي مع أنه لم يكن ينتمي إليه حقًا. وكان هذا صحيحًا أيضًا فيما يخص بقاعي وهايرزاده ومكي، وهم حلفاؤه السياسيون المقربون.

(1) انظر Dihnavi, **Majmu'eh-yi Mukatibat,** vol.3, p.192 من أجل تعليقات كاشاني في الموضوع.

أعمال شغب 28 شباط/فبراير

كان خبر اقتراب سفر الشاه إلى الخارج في 28 شباط/ فبراير نقطة تحول مهمة. يظهر تمعن دقيق في الأدلة أن هذا القرار كان قرار الشاه نفسه، مع أن الانطباع الظاهر هو أن مصدّقًا كان يجبره على مغادرة البلاد (انظر لاحقًا الفصل 13)، ربما لم يكن كاشاني مطلعًا على اللعبة، ولكن بهبهاني كان متورطًا فيها على الأغلب. لا يمكن للمظاهرات خارج القصر ضد مصدّق وهجمات الغوغاء على منزل رئيس الوزراء أن تكون عفوية، ولكن من المحتمل أن مشاركة رجال كاشاني وبقاعي كانت لأنهم اعتقدوا بصدق أن مصدّقًا كان يدفع الشاه إلى خارج البلاد. أرسل كاشاني رسالتين لدعم الشاه في ذلك اليوم، وأصدر تصريحين علنيين للغرض نفسه. ما يلي مقتبس من أقل التصريحين شهرة:

أيها الشعب، احذروا! أدت القرارات الخائنة إلى اتخاذ الشاه المحبوب والديمقراطي (دمكرات) قرارًا بمغادرة البلاد... عليكم أن تعلموا أن الشاه إذا ذهب، فإن كل ما نملكه سيذهب أيضًا. انهضوا وأوقفوه واجعلوه يغير رأيه، لأن وجودنا واستقلالنا اليوم يعتمد على شخص جلالته محمد رضا شاه بهلوي، ولا أحد غيره[1].

تورط بهبهاني في الخطة مرجح ولكنه غير مؤكد. بالطبع، إذا اعتمدنا على الأدلة التوثيقية وحدها، لبدا وكأنه ودائرته كانوا «صامتين» لبعض الوقت، ولكن في الواقع كانوا نشطين في الحملات غير المعلنة ضد الحكومة، وفي تنظيم المعارضة الشعبية لها بطرق ملتوية. على سبيل المثال، كان محمد تقي فلسفي -الواعظ المشهور الذي عرف عنه أنه يمثل آراء بهبهاني- يقود لوقت طويل حملة ضد الحكومة بواسطة خطبه المنمقة من منبره، وفي إحدى هذه المناسبات وجَبَ إنقاذه من الحشد (في محفل في مسجد الشاه) الذي غضب لمهاجمته مصدّق. لقد حصل

(1) انظر النص الكامل في **Abdulhusain Meftah, Rasti Birang Ast** (Paris: Parang, 1983). من أجل إحدى رسائله للشاه، انظر **Katouzian, Khatirat-i Siyasi**. لم تنشر الرسالة الأخرى، مع أن كاشاني يذكرها في الرسالة الموجودة.

هذا قبل الانشقاق في الحركة بوقت طويل، حتى قبل ثورة 21 تموز/ يوليو. في 28 شباط/ فبراير على أي حال وضع بهباني «صمته» الظاهري جانبًا، وزار برفقة الشيخ (لاحقًا آية الله) بهاء الدين نوري الشاه شخصيًا، وأهم من ذلك، خاطب المتظاهرين ضد مصدّق خارج القصر، ومنذ ذلك الحين أصبحت حملة بهبهاني ضد الحكومة أكثر وضوحًا ومشاركة قم فيها أكثر رسوخًا.

في وقت متأخر من نيسان/ أبريل 1953، تم اختطاف الجنرال محمود أفشارطوس ـ القائد العام للشرطة ـ وقتله في كهف خارج طهران. وتم اعتقال أربعة جنرالات متقاعدين لارتباطهم بالتهمة، وكان بقاعي متورطًا جدًا ولكن اعتقاله غير ممكن بسبب حصانته البرلمانية (انظر الفصل 13). كان زاهدي على وشك أن يعتقل عندما قام بالبسط داخل مبنى المجلس. وكان كاشاني لا يزال المتحدث باسم المجلس ورئيس الهيئة التشريعية، ومع أنه لم يخطُ خطوة واحدة في البناء منذ مدة طويلة، فقد قام شخصيًا بزيارة زاهدي في المجلس وقبّل خده وأخبره أنه مرحب ببقائه في المجلس «لأي وقت يريد»، وأمر طاقم المجلس أن يقوموا «بالاعتناء بضيفنا العزيز». يُعتقد أحيانًا أن نقطة اللاعودة بين كاشاني ومصدّق كانت الاستفتاء على حلّ المجلس، ولكن في الواقع، من المؤكد أنها كانت في هذا الوقت.

العلماء والانقلاب

كان من الواضح الآن أن كلًّا من المؤسسة الدينية وكاشاني كانا معارضين للحكومة بشكل نشطٍ ونهائي. وفي الأشهر اللاحقة، انتشرت شائعات عن انقلاب قريب[1]. في تموز/ يوليو وآب، قرر مصدّق أن يجري استفتاءً لحل المجلس ويجري انتخابات عامة جديدة، على عكس نصيحة أعلى مستشاريه ومريديه. أعلن كل من كاشاني وبهبهاني أن هذا القرار غير دستوري وكذلك حرام شرعيًا. ومع أن هذا كان

(1) انظر، على سبيل المثال، إصدارات مختلفة من **Niru-yi Sevvum** (daily), May–August 1953. انظر الفصل 13.

قرارًا سيئًا، ولكنه لم يكن غير دستوري. على أي حال، ثبّت كاشاني نفسه الآن بشكل جيد في معسكر المحافظين.

مرَّ كل من كاشاني والمؤسسة الدينية على محاولة الانقلاب في 15 16 آب/ أغسطس بصمت. كان بهبهاني منخرطًا في تنظيم الغوغاء خلال انقلاب 19 آب. ظهرت مؤخرًا بعض الأدلة التي تشير إلى أن كاشاني ربما تلقى مالًا أميركيًا عن طريق أحمد أرآميش من أجل الغرض الصريح وهو إسقاط حكومة مصدّق. يمكن وصف هذه الأدلة بأنها قوية ولكنها غير حاسمة[1].

في 1979 تم نشر رسائل متبادلة بين كاشاني ومصدّق عن طريق فرد من عائلة كاشاني ادّعى أنه أدى هو نفسه دور الرسول. كانت كلتاهما مؤرختين بتاريخ 18 آب/ أغسطس، وهي عشية الانقلاب الثاني والأخير. بعد أن تذمر بمرارة من تصرفات مصدّق بحق نفسه، حثه كاشاني على الانضمام إلى صفه ليصد «الانقلاب»، مع أنه من غير الواضح أي انقلاب كان يقصد. كان رد مصدّق تهكميًا: «تم استلام رسالة عظمتكم عبر السيد حسن آقا سالمي. أنا أضع ثقتي في الدعم الذي أتلقاه من الشعب الإيراني، وهذا كل شيء». لقد كان هنالك الكثير من الجدال حول موثوقية هذه الرسائل. تساءل النقاد بشكل خاص لم كانت رسائل كاشاني (المكتوبة بخط يده) لا تزال بحوزة عائلته، تبدو الرسائل أصلية لأنها كانت بخط وأسلوب كاشاني بشكل لا لبس فيه، وهذا صحيح أكثر في حالة أسلوب مصدّق، مع أن رسائله مطبوعة[2].

من جانب آخر، فإن الجدال القائل بأن الرسائل تعفي كاشاني من أي شك بأنه

---

(1) انظر M. Gasiriowski, «The Coup d'Etat in Iran», **International Journal of Middle East Studies**, August 1987. انظر أيضًا الفصل 13.

(2) انظر، على سبيل المثال، **Ruhaniyat va Asrar**, p. 185-187. قال كاشاني في رسالته أنه إذا كان مصدّق مستعدًا للموافقة، سيرسل نصير خان قاشقايي للتفاوض بالنيابة عنه. يوميات نصير خان التي نُشرت عقب وفاته توضح أنه لم يكن في طهران في ذلك الوقت. يبدو هذا أنه يدعم وجهة النظر القائلة بأن الرسائل مزيفة، ولكنني لا أزال مقتنعًا بصحتها. الإشارة إلى نصير خان يمكن أن تكون زلة قلم، ورُبما كان المقصود هو أخوه خسرو (الذي كان أكثر نشاطًا بكثير من الناحية السياسية).

كان يدعم الانقلاب، وتثبت حماقة مصدّق لأنه لم يهتم، جدالًا غير مقبول، ففي 18 آب/ أغسطس كان الانقلاب الذي حدث قبل يومين قد أحبط، وإذا كان كاشاني يشير إلى انقلاب 19 آب/ أغسطس، فمن المستبعد أن يكون قد كتب رسالة عن انقلاب وشيك لا يمكن له المعرفة بأمره إلا إذا كان متورطًا فيه. يمكن لأي شخص عاقل أن يرى أن الهدف من رسائل كاشاني هو محاولة لإنقاذ ما تبقى ولم يكن قد تبقى الكثير في أعقاب ما لا بد أن كاشاني اعتقد بأنه انتصار كامل لمصدق[1].

لم تترك المؤسسة الدينية مجالًا للشك حيال موقفهم بخصوص الانقلاب عندما تصرف بروجردي بعكس «صمته» الظاهر ورحب بعودة الشاه إلى البلاد بعبارات برّاقة. وبعد الانقلاب بنهار وصفت صحيفة فدائيان إسلام الانقلاب بأنه ثورة إسلامية.

> بالأمس كانت طهران ترتعد تحت أرجل جنود الجيش الإسلامي المناهض للأجانب. مصدّق، هذا الغول مصاص الدماء العجوز، قدم استقالته...تحت الضربات القاضية للمسلمين...تمت السيطرة على كل المراكز الحكومية من قبل المسلمين والجيش الإسلامي..[2].

قال كاشاني في مقابلة له بعد أسبوعين إن مصدّق مذنب بالخيانة العظمى وتجب معاقبته بالإعدام[3]. بذلك أصبحت المؤسسة الدينينة وكاشاني وفدائيان اسلام متحدين في دعمهم للانقلاب وحكومة زاهدي، مع أن اتحادهم لم يدم طويلًا. وفي الطرف الآخر، قامت بقية القيادة والمجتمع الديني بقيادة الأخوة زنجاني بمساعدة طالقاني بتوحيد صفوفهم مع أحزاب الحركة الشعبية لتنظيم حركة المقاومة الوطنية ضد الانقلاب، ولكن هذه قصة أخرى على أي حال (انظر الفصل 15).

---

(1) أما فيما يتعلق بأن عائلة كاشاني لا تزال تحتفظ بالنسخ الأصلية من رسائله لمصدق، فهنالك احتمال كبير بأنها استُعيدت من قبل أصدقائه ومعارفه من الانقلابيين (مثلا الجنرال نادر باتمنكيليش) بعد أن أخذوا وفجروا خزنة مصدّق روسية الصنع الشهيرة عندما سُرق ونُهب منزله في اليوم التالي.

(2) انظر أيضًا، Nabard-i Mellat, 20 August 1953.

(3) انظر Kayhan, 14 September 1953.

ملاحظة ختامية

استفادت المؤسسة الدينية من الانقلاب مدة بضع سنوات قبل قيام الصراع على إصلاح الأراضي ومحاولة الشاه الحصول على القوة المطلقة. وبما أنهم ساعدوا في إقامة نظام محافظ، يمكنهم الآن الانسحاب إلى «صمتهم» الظاهر وترك المؤسسة السياسية تتعامل مع مصدّق والحركة الشعبية والشيوعية والبهائية وكل من اعتُبر عدوًّا للإسلام في تلك الفترة، فحافظوا بذلك على قاعدتهم بين ملاك الأراضي ولكن دون أن يخسروها في البازار، مع أن بعض أقسام البازار ـ بعد الانقلاب مباشرةً ـ أصدرت تهديدات بإيقاف مدفوعاتهم الدينية إلى قم. كان كاشاني على الصعيد الآخر خاسرًا بالكامل، لقد ترك قاعدته السياسية في الحركة الشعبية ولكنه لم يكن ينتمي إلى المؤسسة المحافظة، كما أنه أبعد الكثيرين من مؤيديه في البازار دون امتلاكه لأي قاعدة بين ملاك الأراضي. لم يتمكن هو أو مصدّق من تنظيم معارضة فعالة ضد النظام الجديد: مصدّق لأنه كان في السجن، وكاشاني لأنه خسر قاعدته الشعبية. أما فدائيان إسلام فلم يكونوا يمتلكون قاعدةً شعبيةً أو نفوذًا يخسرونهما، ولذلك خسروا أرواحهم على يد النظام الجديد الذي ساعدوه هم أنفسهم على الوصول إلى الحكم.

ما كان أيٌّ من مكي وهايرزاده ليقود حملةً ضد مصدّق لولا كاشاني وبقاعي، ومع أن هذا يمكن أن يكون صعب التصديق ولكن كاشاني لم يكن ليفعل ذلك أيضًا لولا دعم بقاعي (إن لم يكن تشجيعه). كانت الصفات الشخصية على درجةٍ عاليةٍ من الأهمية هنا، فكان هايرزاده أقل شعبيةً ومبدئيةً من الباقين، وتخلى عنهم لاحقًا أيضًا مقابل خدمات من زاهدي. لم تكن معارضة مكي لمصدق شرسةً جدًّا، وخلال عدة أسابيع أصبح مُحرَجًا بسبب الانقلاب وعواقبه. كان لدى كاشاني الغرور الكافي ليغضب بسبب ما اعتبره تصرف مصدّق المزدري تجاه نفسه، كما أنه امتلك شخصيةً لا تهابُ شيئًا قادته على طريق العزلة، ولكن كان دور بقاعي مهمًّا في تشجيع هذا الموقف فيه. علاوةً على ذلك، لم يكن كاشاني لينفصل عن مصدّق لولا دعم متحدث سياسي من رتبة بقاعي ومنزلته وخصاله غير الاعتيادية من داخل الحركة نفسها.

وعليه كان دور بقاعي محوريًّا تمامًا في الصدع في الحركة، وفي تفاقمه مع مرور الزمن. لقد امتلك هو وحده كل الخصال والمؤهلات الضرورية والكافية لتحقيق المواجهة مع مصدّق، كان يمتلك عزيمةً لا تنكسر، ولكنه لم يستعملها بشكلٍ بناءٍ دائمًا لأن قوة شخصيته غير الاعتيادية ستتطلب أن يكون هو صانع القرار بلا منازع. مرةً (في 1953) في نقاشٍ برلماني وصف نفسه على أنه كلبٌ يعامل الأصدقاء والأعداء بنفس الوحشية،[1] وبالمعنى المجازي الصرف الذي قصده هو نفسه، لم يكن وصفه بعيدًا عن الحقيقة.

في النهاية، آذوا أنفسهم أكثر من مصدّق، ولكنّ كثيرًا من الضرر الذي تسببوا به للحركة كان ليُجتنب لو أن مصدّق كان أكثر تعاونًا معهم. في لحظةٍ صريحةٍ لاحقة، تمنى بقاعي لو أن مصدّق كان أكثر تقديرًا لرجالٍ مثله[2]،ولكن، كان بإمكانه أن يقول العكس تمامًا.

(1) استعمل الكناية «sag-i Naziabad» (كلب مقاطعة نازيباد في طهران) والذي يفترض أنه يمتلك الصفات المذكورة أعلاه. انظر Tauti'eh bara-yi Tagh'ir-i Rizhime (نص خطاب بقاعي الطويل في المجلس في 26 أيار/ مايو 1953)، p.9.

(2) Cheh Kasi Munharif Shud.

الفصل الثالث عشر

أساليب وطرق إسقاط مصدّق

تم استخراج عنوان هذا الفصل من السجلات التي كتبها روبن زاهنر لوزارة الخارجية من حواره مع عباس إسكندر في صيف 1951، والذي اتضح من خلاله أنه في الوقت نفسه الذي كانت تعرض فيه الحكومة البريطانية قضيتها على مجلس الأمن، كانت تخطط لإسقاط مصدّق عبر التدخل السري في السياسة الإيرانية. بعد ذلك بفترة وجيزة رفض إيدن حلّ التسوية (الذي كان مصدّق قد قبله)، وأخبر وزير الخارجية الأميركي أن هنالك بدائل إيرانية أفضل من مصدّق وحزب توده، ونصحه بـ«إعادة [مصدق] لوطنه»[1].

كان إيدن مصرًا على ألا يصل إلى أي تسوية مع مصدّق (انظر الفصل 11). عُزز طاقم الاستخبارات في السفارة البريطانية في طهران، وتمت تعبئة معارفهم المحليين للتحرك ضد الحكومة. كانت إحدى الاستراتيجيات المهمة لدى وزارة الخارجية هي إخافة الحكومة الأميركية من أن مصدّقًا سيضع إيران بين يدي الاتحاد السوفييتي، وساعدت الاستخبارات المركزية الأميركية في ذلك وبالتالي ضللت حكومتها وجعلتها تتخذ قرارًا عنيفًا ضد مصدّق[2].

لقد حدث ما يشبه تأثير كرة الثلج المتدحرجة، فقد ساعدت التصرفات

(1) انظر **Eden, Full Circle; McGhee, Envoy** and «Recollections»; **Louis, British Empire**؛ والفصلين 9 و11.

(2) انظر على سبيل المثال، شهادة ريتشارد كوتام الأولية في **Lapping, End of Empire**.

البريطانية الجامدة والأميركية المتزايدة في القسوة في توسيع وتقوية معارضة الشاه والمحافظين الإيرانيين ضده، ولو لم يكن ذلك لأجل أي شيء آخر، فهو لأنهم اعتقدوا بأنه محكوم بالإخفاق، فالضغط البريطاني و(لاحقًا) الأميركي عليهم للتحرك ضد مصدّق شجَّعَ هذا الميل، ولم تساعد قلة حزم الحكومة في التعامل معهم ومع حزب توده، بل قدمت لهم فعليًا عونًا مجانيًا في تنظيم حملة ضد الحكومة، فتصرفوا خطأً في مصلحة بريطانيا فيما يتعلق بتصنيف الحركة، كما أخافت ملاك الأراضي والمؤسسة الدينية ومجموعات محافظة أخرى، وأكملت المعارضة من داخل الحركة تلك الحلقة. لم تتمكن من تقسيم الحركة، ناهيك عن تحطيمها، ولكن بصفتها المعارضة التي تبدو الأكثر شرعية للحكومة، فقد تسبَّبَ الخصام الدائم لقادتها ـ وبقاعي بشكل خاص ـ بالكثير من القلق والإحراج الشديد للحكومة، وجعل من الصعب عليها أن تحكم. وبالنظر لهذا التنوع الكبير في القوى التي عملت ضد حكومة مصدّق، يبدو عدم سقوطها في وقت أبكر من آب/ أغسطس 1953 عملًا فائقًا.

لقد تم ذكر مهمة زاهنر مرات عدة سابقًا. بدأ ميدلتون القائم بأعمال بريطانيا في طهران بحض الجنرال زاهدي على التحرك في أوائل 1952. كان س. م. ودهاوس (من الاستخبارات السرية البريطانية) يدير العملية (التي أعطيت الاسم المشفر العملية اجاكس) لإسقاط الحكومة. أخذت السفارة الأميركية في طهران السيطرة المباشرة على هذه النشاطات في تشرين الأول/ أكتوبر 1952 عندما أغلقت الحكومة الإيرانية السفارةَ البريطاية على أمل بتر التآمر البريطاني. وقد وثِّقت الجهود البريطانية بشكل جيد في كتب ومذكرات وبرامج وثائقية، إلخ بحيث إنه من غير الضروري إعادة توضيح التفاصيل في هذا الكتاب[1].

---

(1) انظر C. M. Woodhouse, **Something Ventured** (London: Granada, 1982); K. Roosevelt, **Countercoup: The Struggle for Control of Iran** (New York: McGraw-Hill, 1979); and Laaping, **End of Empire**, من بين كتب وإصدارات عدة عن الموضوع. انظر أيضًا Gasiriowski, «The 1953 Coup».

28 شباط/فبراير 1953

انتشرت شائعة فجأةً في 28 شباط/ فبراير 1953 أن الشاه على وشك مغادرة البلاد في زيارة إلى الخارج، وكان الانطباع المقصود منها أن مصدّقًا يجبره على مغادرة البلاد، وللمرة الأولى، وحد كاشاني وبقاعي جهودهما مع الجناح اليميني من المعارضة المدنية والعسكرية في حراك عنيف ضد مصدّق، وتقترح الأدلة وجود خطة محكمة لتوجيه ضربة كبرى للحكومة، ليس مؤكدًا إن كان هذا يتضمن قتل مصدّق نفسه أم لا، ولكن استطاعته النجاة تكاد تكون معجزة.

كان التدخل الاعتيادي للبلاط الملكي في السياسة والإدارة معروفًا جدًّا، وكان أكثرهم نشاطًا هي أم الشاه وأخته التوأم الأميرة أشراف، وكل منهما تملك بلاطًا منفصلًا. كان لأشراف على نحو خاص شبكة واسعة من أصحاب يُعرفون باسم «عصبة أشراف»، ومنذ أن استلم مصدّق منصبه كانت كلتاهما تقودان حملة ضده. قدم مصدّق وغيره من قادة الحركة المعروفين عدة عروض للشاه ـ عادة عن طريق حسين علاء، وزير البلاط الملكي ـ من أجل بتر نشاطاتهم السياسية ولكن بلا فائدة، وفي النهاية، هدد مصدّق بمناقشة الوضع علنًا إن لم يقم الشاه باتخاذ أي إجراء فعال حيال المسألة.

قرر الشاه إطلاق هجمة مضادة، وكانت هنالك أسباب عديدة وراء ذلك، فقد كان هو نفسه معارضًا لمصدق وكان متصلًا بالقوى الخارجية والداخلية المشاركة في عملية إسقاطه، فتصرفات أمه وأخته كانت تتماشى إذًا مع تصرفاته. لم يكن يمكنه فعل الكثير حتى لو أراد إيقافهم، لأنه لم يكن يمتلك بعد تلك القوة ضمن العائلة الحاكمة، فأي خطوة جادة لاحتواء جهودهم يمكن أن تعتبرها كل من المؤسسة السياسية والحكومة البريطانية خيانةً. في تلك الأثناء، كانت مرارته تتزايد يوميًّا بسبب إصرار مصدّق على المبدأ الدستوري: «على الشاه أن يملك، لا أن يحكم».

فاجأ حسين علاء مصدّقًا في إحدى المرات بقوله إن الشاه كان يفكر بالذهاب إلى أوروبا بعض الوقت لأنه «كان يشعر بالملل إذ لا شيء يفعله». أجاب مصدّق

بكلمات مطمئنة، ونصح ألا يفعل ذلك[1]. في الواقع، لم يكن مصدّق يسعى لمشكلات مع الشاه لأنه أراد الحفاظ على نظام الملكية الدستورية، كما تمنى أن يخفف حدة معارضة الشاه له، وكان العديد من قادة الحركة ونشطائها يعون حجم الضرر المحتمل إن استمر الصدع بين الشاه والحكومة.

كان د. عبد الله معظمي قائدًا ونائبًا قديمًا في الحركة، ومالك أراضٍ موسرٍ وبروفيسورًا في الحقوق جمع بين العقل المستقل والسلوك السياسي المعتدل بشكل غير اعتيادي. اعتمد عليه مصدّق والبلاط بشكل متزايد كصلة بينهما، فقد رأى الشاه وعلاء مرات عدة في محاولات منه لتخفيف الخلافات بينهما، وأدى هذا التواصل إلى قرار في واحد من الاجتماعات المعتادة للمجموعة البرلمانية للحركة الشعبية بإرسال بعثة رسمية إلى البلاط في محاولة لإقامة علاقات ودية بين الشاه ورئيس الوزراء. بالإضافة لمعظّم ذاته، تضمنت البعثة د. علي شايغان (مستقل) ود. كريم سنجابي وعلي أصغر بارسا (من حزب إيران) وثلاثة من الرموز الدينية في المجموعة البرلمانية للحركة الشعبية، حج سيد جوادي وميلاني وجلالي موسوي[2].

في تلك الأثناء، كان علاء قد أعطى لمصدق تلميحًا آخر (لم يكن أكثر من ذلك) عن أفكار الشاه والملكة ثريا لزيارة إلى أوروبا، وأخبر وزير البلاط مصدّقًا أن الشاه والملكة كانا غير راضيين لعجزهما الواضح عن الإنجاب، ورغبتهما في البحث عن إمكانية العلاج في الخارج. اقترح مصدّق أنه يمكن للملكة السفر وحدها، ويمكن للشاه اللحاق بها لاحقًا إذا كانت هنالك حاجة حقيقة للعلاج[3].

في 24 شباط/ فبراير دُعي الفريق النيابي المؤلف من سبعة أعضاء بقيادة معظمي

---

(1) انظر **Musaddiq, Musaddiq's Memoirs, and Nutqha va Maktubat**، إصدارات متعددة.

(2) انظر Nijati, **Junbish-i Melli Shudan; Baqa'i, Cheh Kasi Munharif Shud;** Musaddiq's «Statement of 6 April, 1953» (address to the Iranian People), reprinted in **Memoirs**, Book II.

(3) انظر **Musaddiq's Memoirs**, Book II, Chapter 7 (part II, chapter 4 in the Persian Edition).

إلى الغداء في البلاط، وفي هذه المرة حضر الشاه نفسه الحفلة، وكان النواب مفاجئين ومسرورين برؤية مزاجه الودي تجاه مصدّق والحركة. بعد مغادرته القصر، اتفقوا على الذهاب مباشرة إلى منزل مصدّق (الذي كان قريبًا) ليزفوا إليه الأخبار السعيدة. هنالك ثلاث روايات ـ رواية مصدّق، رواية معظّم، رواية سنجابي ـ لما حصل بعد ذلك مباشرةً، وهي تختلف في بعض التفاصيل ولكنها اتفقت في النقاط الأساسية.

وفقًا لمصدق، بينما كان النواب السبعة في منزله، طلب البلاط معظّم هاتفيًا، وعندما عاد إلى الغرفة تمتم بضع كلمات لسنجابي، وجعل الجميع يقسمون على الإبقاء على سرية الموضوع، ومن ثم أخبرهم أنه أُخبر توًا أن الشاه قرر الذهاب في زيارة للخارج، ولكنه لا يرغب في إشهار الموضوع، وأضاف أن علاء وموظفًا آخر كانا في طريقهما إلى منزل رئيس الوزراء لمناقشة المسألة، وعندما وصلوا انتقل النواب إلى غرفة أخرى. نصح مصدّق ممثلي البلاط بعدم تنفيذ الفكرة، ولكنهم أخبروه أن الشاه حسم قراره. وعد أن يساعد في تنظيم وتمويل الرحلة بالإضافة إلى إبقائه على سرية قرار الشاه. أصر الشاه على السرية «مخافة أن يكون هنالك قلق أو عدم استقرار شعبي»، واقترح أن يسلكوا تحويلة بالسيارة إلى الحدود العراقية لتجنب جذب الانتباه الشعبي السابق لرحيله[1].وفقًا لسنجابي فإنهم كانوا قد أُخبروا بقرار الشاه بينما كانوا يتغدون في القصر، ولم يتذكر أي اتصال هاتفي من البلاط إلى معظّمي في منزل مصدّق[2].

قدم معظمي ذكرياته عن الحدث بشكل أكثر تفصيلًا، و(لأسباب عدة) يحتمل أنها الأكثر صحة. تم ذكر المسألة علنًا في حفل الغداء الملكي ولكن كاحتمال بعيد فحسب، ثم تمت دعوته إلى الهاتف في منزل مصدّق وإخباره بأن الشاه قرر الذهاب

(1) انظر Musaddiq, «Statement of 4 April, 1953», and Memoirs Book II, Chapters 2 and 7.

(2) أنا ممتن لد. كريم سنجابي لسماحه لي بالاطلاع على الأجزاء المتعلقة بالموضوع من استذكاراته في مشروع حفظ التاريخ المحكي الذي تديره أكسفورد، وردوده أيضًا على أسئلتي المتعلقة بالاختلافات في التفاصيل بين روايته للأحداث ورواية مصدّق.

في رحلة قريبًا. في الاجتماع، كان قد أخبر اثنين من أصدقائه بالفرنسية عن الخبر، ومن ثم (بعد أن جعل الجميع يقسمون على الإبقاء على السرية أخبرهم بالخبر. ومن ثم، تتفق الروايات الثلاث، أن علاء وحشمة الدولة زارا منزل مصدّق بعدها[1].

السبب وراء هذا التفصيل هو ادعاء الشاه في كتابه مهمة لأجل بلادي أن كلًّا من اقتراح الرحلة والإصرار على السرية جاءا من مصدّق نفسه، ولكنه لم يشرح سبب موافقته على القيام بذلك. وفي الساعة 6 مساءً في 28 شباط/ فبراير بعد إخفاق الهجوم على منزله، قدم مصدّق تقريرًا كاملًا في جلسة «خاصة» للمجلس. (أي دون مراقبين في المنصة العامة) وقد احتوت النقاط الملخصة باقتضاب سابقًا. وأكثر من ذلك، في 6 نيسان/ أبريل قام ببث إذاعي طويل وصريح على الأمة عن المسألة كلها، وفيها مرة أخرى حافظ على أن الشاه هو نفسه قرر السفر للخارج وأصر على السرية. بعدها أجاب البلاط الملكي بإصدار تصريح يدعون فيه أن الفكرة اقترحها «ثلاثة [كذا] من نواب الحركة الشعبية» دون ذكر أسمائهم[2]. من الواضح أن هذا كان مغايرًا لما ادعاه الشاه لاحقًا في كتابه. من أجل فهم منطق الأحداث في 28 شباط/ فبراير، من الجوهري معرفة من قرر الرحلة وكيف تم تنظيم الأمر برمته. توضح الأدلة المباشرة والظرفية التي تمت مناقشتها فوق أنه، حتى لو افترض المرء أن الموضوع كان مقصودًا بجدية، فالشاه اتخذ القرار بنفسه.

في 25 شباط/ فبراير فاجأ علاء مصدّقًا باتصاله لإخباره أن تاريخ المغادرة قد حدد بعد مدة قصيرة وهي ثلاثة أيام. وهكذا تم تحديد الموعد يوم السبت 28 شباط/ فبراير حيث كان مصدّق سيحضر غداءً في القصر في الساعة 1.30 مساءً، وقال علاء أيضًا إن الوزراء سيحضرون حفل توديع رسمي لاحقًا في المساء. في الوقت نفسه، كان الجنرال زاهدي موجودًا في السجن في 25 شباط/ فبراير تحت شبهة التآمر السري في عملية أمنية غير مرتبطة بالمطلق بسفر الشاه. كالمعتاد على أي حال، تم

(1) انظر رواية معظمي الكاملة في اجتماع المجلس في 26 أيار/ مايو 1953 المُعادة طباعتها في **Baqa'i, Cheh Kasi Munharif Shud**.

(2) موثقة في المرجع السابق.

إطلاق سراحه دون تهم[1]. في صباح 28 شباط/ فبراير، اتصل آية الله بهبهاني وسأل مصدّق عن صحة شائعات سفر الشاه القريب، وعن سبب موافقته عليها. مفاجئًا للغاية لكون المسألة قد سُرِّبت، أجاب مصدّق أنه لا يمكن أن يتدخل بقرار يحق للشاه وحده أن يتخذه. على أي حال، كان مفاجئًا أكثر بكثير باتصال شخصي من الشاه، بعد أن حدثه علاء في البداية، من أجل أن يطلب منه القدوم إلى القصر في الساعة 12 مساءً بدلًا من 1.30 مساءً. بعد ذلك، كان من الطبيعي أن يشُكَّ مصدّق في نية الشاه مغادرة البلاد حقًا، وأن تغيير الموعد (وإلغاء الغداء لاحقًا من الجلسة دون ذكر) كان جزءًا من المؤامرة لجعله يغادر حينها القصر وحده عندما تجمعت الغوغاء في الخارج لقتله[2].

في القصر، وجد أن سلوك الشاه غريب ويبدو غير منتظم، لم يكن هنالك مأدبة غداء ولا طقس احتفال رسمي مع الوزراء، مع أن الأعضاء جميعًا كانوا موجودين كما يجب. أخبره الشاه عن وصول بعثة المجلس للتحدث معه بشأن رحلته، وحثَه مصدّق أن يعمل بنصيحتهم. ولكن، وبعد اجتماع مختصر، أخبر رئيس الوزراء أنه رفض طلبهم. في الوقت ذاته، لاحظ مصدّق وصول آية الله بهبهاني وشيخ بهاء الدين نوري من أجل الموضوع نفسه. كان كاشاني وبقاعي أيضًا نشطين للغاية ذلك اليوم، كما رأينا في الفصل 12 كانا غير واعيين بالمطلق لهذه التطورات. تلقى مصدّق رسالة (من مكتبه في المنزل، حيث يقوم دائمًا بتصريف واجباته الرسمية) تقول إن لوي هندرسون، السفير الأميركي، كان قادمًا لرؤيته في شأن عاجل، مع أن مصدّقًا قال في ما بعد أن شأن هندرسون كان عديم الأهمية. بعد إخبار الشاه قام بمغادرة القصر وحده وذهب إلى منزله القريب في شارع 109 (قصر) كاخ.

عندما اقترب من أبواب القصر الرئيسية، على أي حال، صُعِقَ لسماع صوت عالٍ يشجبه خارج القصر. بتفكير سريع وضربة حظ استطاع المغادرة عبر بوابة أخرى كانت مفتوحة بمبادرة منه عن طريق موظف في القصر، ولاحق بعدها الحشد سيارته ولكن

---

(1) انظر، Niru-yi Sevvum (daily), 26 February 1953.

(2) سببه مقنع للغاية. انظر Musaddiq's Memoirs, Book II, Chapter 2 and 7

نطاقًا من الشرطة منعهم من التحرك في اتجاه منزله. حينها، تدخل الأمير حامد رضا، الأخ الأصغر للشاه، وأمر الشرطة أن تفتح الطريق، بعدها هجمت الغوغاء على منزل مصدّق ومنزل ابنه أحمد المجاور. كان للمنزل بوابة حديدية، وقاد رجل العصابات المعروف شعبان المجنون (مع كولونيل عسكري يجلس بجواره) عربة عسكرية تجاهها. حينها، وصل شباب القوة الثالثة ونشطاؤها، بقيادة جلال علي أحمد بأعداد غفيرة، وطوق الحشد الحراس داخل المنزل وأعضاء القوة الثالثة خارجه.

بناءً على نصيحة ابنه، قام مصدّق وفاطمي (وزير الخارجية) بتسلق الجدار والمغادرة عبر أراضي مكتب النقطة الرابعة المجاور (وصادف أنها من أملاك مصدّق) إلى مقر الجيش. ومن هناك اتجهوا مباشرة إلى اجتماع مجلس منعقد، وكانت العامة مستثناة منه، حيث قدم مصدّق تقريرًا كاملًا عن الحادثة. تم تقديم تقرير مفصل عن علاقته بالشاه لاحقًا في بث إذاعي عام في 6 نيسان/ أبريل، وذكر فيه أنه سمع أنه عندما تلقى الشاه خبر فراره المحظوظ أثناء مغادرته القصر، قال الشاه: «لقد فر الطير من القفص»[1].

كالعادة، لم تصل التحقيقات في نقص الأمن بعيدًا، على الرغم من تعليمات مصدّق الشخصية، وكما العادة لم يتم استخدام القانون لمحاسبة الغوغاء والمشاغبين. إضافة إلى شعبان وعصابته كان هنالك رجال بقاعي وكاشاني والغوغاء التي يقودها طيب حج رضا وحسين رمضان ياخي، وهم يتصرفون بأوامر بهبهاني. بعض ضباط الجيش الكبار كانوا متورطين بحدة أيضًا، وشارك آخرون في الاجتماع خارج القصر. منذ ذلك الحين، أصبح مصدّق مهتمًّا للغاية بولاء قوات الأمن وسلامته الشخصية. بعد فترة من الزمن، استقال علاء من منصبه كوزير في البلاط، وحل محله أبو القاسم أميني (أخ د. علي أميني الأصغر) بصلاحيات «وكالة». لم يوافق مصدّق بعدها أبدًا على إقامة اجتماع خاص مع الشاه، بكلمات أخرى، قطع علاقاته الشخصية معه، مع أنه حافظ على الاتصالات الرسمية الضرورية. لقد رفض حتى عروض الشاه مرات عدة للقائه في منزل ابنه الأصغر د. غلام حسين[2].

---

(1) انظر أيضًا، Musaddiq's Memoirs, Book II, and Katouzian, «Introduction».

(2) Musaddiq's Memoirs, Book II.

على أي حال، في 6 آذار/ مارس قام المجلس بإنشاء فريق من ثمانية رجال ـ معظمي وسنجابي (الحركة الشعبية)، ومكي وبقاعي وهايرزاده ورافع (المعارضة)، وغنجهي ومجدزاده (المستقلين) ـ للتحقيق في الخلافات بين الشاه ورئيس الوزراء. في التقرير الإجماعي الذي قدموه للمجلس بعد أسبوع، عبروا عن رؤيتهم بأن سبب الخلاف الوحيد بين الجانبين هو مسألة «الحق الملكي، والقوى الدستورية للوزارة، لا سيما وأنها تؤثر في القوات المسلحة»، جاء هذا بعد وجهة نظرهم المُجمع عليها بخصوص الموضوع، خاصةً أنه وفقًا للدستور فإن الشاه غير مسؤول في هذه الشؤون، وبالتالي تمتلك الوزارة السلطة والمسؤولية عن كافة المسائل التنفيذية والمدنية وكذلك العسكرية. على أي حال، عندما صار الموضوع مرتبطًا بموافقة المجلس كله، قاد بقاعي وهايرزاده باقي نواب المعارضة ضده بحجة أنه، مع أن التفسير صحيح، إلا أن تمريره من قبل المجلس سيكون ضد مصلحة البلاد. لم يتم تمريره أبدًا، لأنه وفي كل مرة كان يُقترح للتصويت عليه، كان نواب المعارضة ينسحبون، فلا يتوفر النصاب للقيام بتصويت[1].

مقتل رئيس الشرطة

في نيسان/ أبريل بدأ تنفيذ خطة لإجبار مصدّق على الاستقالة بعلم الشاه وتدخل من الاستخبارات المركزية الأميركية، قُرر أن يتم اختطاف المسؤولين الأساسيين والشخصيات السياسية (من ضمنهم الجنرال رياحي، د. فاطمي، د. معظمي، د. شايغان) بتعاقب سريع، لرمي البلاد في حالة فوضى وانعدام للأمن. إلى هذا اليوم لم تصبح القائمة الكاملة معروفة. كان أفشارطوس قائد الشرطة يتصدر القائمة لأنه كان فعلًا في مركز أساسي، وكان ضابطًا قويًا وكفوًا ومخلصًا. كما كان من السهل إيقاعه في فخ بسبب صلاته مع بقاعي في سعيه في خطته لمحاولة ترميم

---

(1) من أجل النص الكامل للتقرير، انظر Ittila'at, 13 March 1953، المُعادة طباعته في Nijati, Junbis-i Melli Shudan, Appendix 2. انظر أيضًا **Baqa'i, Cheh Kasi Munharif Shud, and Dar Pishgah.**

الصدع بين مصدّق وكاشاني[1]. أولئك المرتبطون بشكل مباشر بالمؤامرة هم بقاعي، وصديقه المقرب حسين خطيبي (وقد اختطف أفشارطوس في منزله في 19 نيسان/ أبريل)، والقادة الألوية المتقاعدون مزيني ومنزه وبياندور ومرتضى زاهدي (أحد أقرباء الجنرال المعروف)، بمساعدة ضباط وآخرين من رتبة ضابط صف ورجال مأجورين، ولكن خلافًا لتوقعاتهم، تم كشف المؤامرة بسرعة، وتم اعتقالهم كلهم (عدا بقاعي لتمتعه بالحصانة البرلمانية). ولكن ما أن بات خطيبي مشكوكًا فيه، حتى قتلوا أفشارطوس في الكهف خارج طهران حيث كان محتجزًا، من أجل تدمير الشاهد الأساسي ضدهم. كان القائد اللواء مزيني مسؤولًا عن مهمة القتل، ونفذ الأمر الرائد بولوك قارعي. تم اعتقال الأول وأُطلق عليه الرصاص بعد الانقلاب بفترة وجيزة، بينما اعتُقِل الأخير وأُطلق سراحه بعد ارتداده عن دينه البهائي. لم يكن هنالك أي رواية رسمية في ذلك الوقت عن أي تحقيقات أو محاكمات في كلتا القضيتين، ولكن في 1953 نشرت نتائج التحقيقات في الصحف عندما ظهرت.

في اعترافاتهما الموقعة، اعترف الضباط الأربعة الكبار المتهمون (بتفاصيل دقيقة للغاية) بالاختطاف، وأكدوا كلهم ما عدا مزيني (الذي كان مرتبطًا بشكل مباشر بجريمة القتل) قرارهم بقتل أفشارطوس. وصف الثلاثة الآخرون غداءً في منزل بقاعي، حيث أقنعهم خطيبي (الذي كان هاربًا حينها) وبقاعي بالموافقة على قتل أفشارطوس[2]. أشار بعض من الآخرين بغموض إلى التدخل الهامشي لـ «أمير» في الاختطاف تقترح الشائعات أنه الأمير علي رضا، ولكن يمكن أيضًا في الدرجة نفسها

---

(1) Musavvar-Rahmani, **Khatirat-i Siyasi**.

(2) انظر النص الكامل للاعتراف في Mohammad Turkman, **Tuti'eh-yi Rubudan va Qatl-i Sarlashgar Afshar-Tus** (Tehran: Turkman, 1984). اختطف رئيس الشرطة في وقت متأخر من ليل 19 نيسان/ أبريل 1953. علمت الحكومة عن اختفائه في اليوم التالي. بعد ذلك بيوم، شكوا بخطيبي، وفُتش منزله، وقاموا ببعض الاعتقالات. في اليوم نفسه، قُتل أفشارطوس في كهف خارج طهران. أثناء الأيام القليلة المُقبلة اعتقل خطيبي وكل المتورطين (عدا بقاعي)، ووجدت جثة رئيس الشرطة في قبر ضحل قرب المكان الذي قتلوه فيه. انظر **Kayhan and Niru-yi Sevvum** (daily), 20-7 April 1953.

أن يكون حامد رضا. كان الجنرال زاهدي أيضًا متورطًا، ولكن كما ذكر في الفصل 12، منحه كاشاني الحماية في المجلس.

منذ لحظة اعتقال خطيبي، تابع بقاعي الهجمات بشكل أكثر شراسة من العادة. ادعى أنه رأى خطيبي يُجلد في السجن بأم عينه. لاحقًا، ادعى أيضًا أن خادمه اعتقل أيضًا و«ضرب بشدة بحيث بالكاد استطاع أن يتحدث»[1]. ولكن خادمه لم يُتهم،وكانت التهمة ضده ناشئة عن الأدلة التي قدمها الضباط المتقاعدون المرتبطون بالقضية. كتب ثلاثة منهم ـ منزه وبياندور و(مرتضى) زاهدي ـ اعترافاتهم ووقعوا عليها مُورطين بقاعي بالخطف والقتل، ولم يقدموا أيّ شكاوى عن أي معاملة سيئة في السجن. أنكر مزيني، من جهة أخرى، تهمة جريمة القتل ولكنه اعترف بالخطف وتورط بقاعي فيه. كتب أقواله وردوده على أسئلة قاضي التحقيق ووقع عليها، ولكنه أضاف شكاوى عن كون معاملته في السجن غير متناسبة مع رتبته ومركزه[2].

تم اعتقال بقاعي في 17 آب/ أغسطس (أي بعد يومين من الانقلاب الأخير)، ولكن ليست هنالك سجلات عن أي تحقيقات. تمت مراقبة العملية القانونية بشكل جيد إلى حدّ أن الملف لم يكن قد اكتمل عندما سقطت الحكومة. بعد الانقلاب، تم إسقاط القضية ضده (بما أنه لم يكن قد اتهم بعد)، ولكن البقية خضعوا لمحاكمة شكلية وأُسقطت كل التهم عنهم. لم تُبذل أي جهود إضافية، على أي حال، لإيجاد الجناة «الحقيقيين». صَرَفَ بقاعي، كما يتناسب مع شخصيته، تهمتي الخطف والقتل الموجهتين إليه دائمًا بحجة أنها «اتهامات غير شريفة»[3]. ولكن من 1953 حتى 1987، عندما مات كسجين للنظام الإسلامي في مشفى طهران، لم يستغل أي فرصة لإصدار تصريح طويل عن طبيعة علاقاته مع خطيبي أو الجنرالات الذين قدموا له تفاصيل دقيقة عن انخراطهم في هذا الشأن.

(1) Baqa'i, An Keh Guft Nah.

(2) انظر Turkaman, Tuti'ehi-yi Rubudan.

(3) انظر Baqa'I, An Keh Guft Nah.

منذ ذلك الحين كانت هنالك إشاعات وافرة عن انقلاب قريب، يشجعها شعار توده الشهير «سنحول الانقلاب إلى انقلاب مضاد». عدّل حزب توده والصحافة لهجتهم نوعًا ما تجاه الحكومة منذ انشقاق كاشاني والآخرين، ولكن خاصة بعد حادثة 28 شباط/ فبراير (عندما بقي الحزب صامتًا وغير نشط على نحو خاص)، لكنهم لم يتصرفوا في أي مرحلة كمعارضة ديمقراطية عقلانية. ولكن ازدادت مظاهراتهم واجتماعاتهم العلنية حجمًا وإنذارًا بالسوء، سواءً علم قادة حزب توده أنفسهم بهذا الأمر أم لم يعلموا، فيوجد الآن دليل قاطع على أن مالًا من الاستخبارات المركزية الأميركية كان يستخدم لزيادة حجم اجتماعات توده بواسطة أعداد كبيرة من أفراد العصابات المستأجرين[1]، وكانت الفكرة هي أن يثبتوا للإيرانيين أنفسهم، وكذلك حكومة الولايات المتحدة الأميركية أن إيران على وشك السقوط في حضن الاتحاد السوفييتي.

كانت الحكومة إلى حدّ كبير -وخاطئ- غير منزعجة من كل هذا، وسبب ذلك في جزء منه أنها ربحت حربًا اقتصادية صعبة، وبالتالي، شعرت أن بإمكانها شن حرب استنزاف دبلوماسية طويلة الأمد مع البريطانيين. كما أنها وضعت الكثير من التشديد على الدعم الشعبي، دون أن تدرك أنه، وبوجود الانشقاق ضمن الحركة نفسها والتحريض المتزايد العلني والفاضح لأعدائها المحليين والأجانب والتحريض المتزايد ضمن الجيش وقوى الأمن، الخ، فإن الزمن اختلف كثيرًا منذ تموز/ يوليو 1952. فعلًا لقد أغشى إرث ثورة 21 تموز/ يوليو على رؤية الحكومة للواقع الجديد إلى حين سقوطها.

الاستفتاء

أصبح مكي وبقاعي ومجموعتهما الصغيرة في المجلس أكثر نشاطًا وارتفع صوتهم، ولكن مصدّقًا بقي يحوز على أغلبية مريحة في المجلس، مع أنها تراجعت نوعًا ما. في هذه المرحلة، أدى قرار غير مهم للغاية أصدره المجلس إلى رد فعل

(1) انظر على سبيل المثال، Lapping, End if Empire.

من مصدّق صب مباشرة في صالح المتآمرين، وأدى إلى انقلاب 19 آب/ أغسطس. قامت هيئة إشراف ومن ضمن أعضائها ممثلون عن المجلس بدور اللجنة المراقبة لإصدار أوراق نقدية جديدة عن بنك ملي إيران (لاحقًا البنك المركزي)، وفي حزيران/ يونيو 1953 وجِد شاغرٌ بمغادرة أحد نواب المجلس منصبه لينضم للجنة، واختار المجلس مكي للمنصب.

وفقًا لشروحاته المتكررة، كان مصدّق قلقًا من أن مكي، عندما سيصبح عضوًا في اللجنة، سيعلم بشأن الـ 3.1 مليار ريال الجديدة التي أُصدرت على مدىً تسعة أشهر، وسيعلن عنها بالكثير من الجلبة. لقد سبق ورأينا أن إصدار الأوراق النقدية (والذي كان معتدلًا للغاية في هذا الظرف) هو قرار سليم اقتصاديًّا وصالح قانونيًّا، والذي صادف أنه يُرضي الأحقاد الموجودة بخصوص الصلة القريبة بين حجم العملة المحلية واحتياطي العملات الأجنبية. كما شرح مصدّق أيضًا أنه كان قلقًا من أن النزاع العلني المحتوم الذي كان سيخلقه مكي والآخرون بخصوص هذه المسألة سيؤدي بأصحاب المحال لزيادة أسعارهم. إذا كانت هذه مخاوفه الحقيقة، فإنها (تقنيًا) لا أساس لها، ولكن من المرجح على أي حال، أنه كان على الأقل قلقًا بشكلٍ مساوٍ بسبب رأس المال السياسي التي كانت المعارضة ستحصل عليه بسبب ذلك، فتطرق ناقوس موت الاقتصاد على مسامع أناس لا خبرة لهم في الاقتصاد، ومن ضمنهم حتى المتعلمين منهم.

وبعدها جاءت حركة علي زُهاري لتوبيخ الحكومة ـ التي حث عليها بقاعي ـ بذريعة تعذيب المتهمين في قضية أفشارطوس. كان مصدّق بالكاد مهتمًا بحركة زُهاري، ولكنه اقتيد إلى خطأ فادح في الحساب بسبب الخوف، حيث اعتقد أن الأغلبية القليلة التي اختارت مكي لمنصب المصرف كانت مصطفةً للتصويت على إقالة الحكومة عند انتهاء مناقشة التوبيخ. لو أن هذا حصل، كذلك جادل حينها كما فعل لاحقًا، ما كان هذا يعني نهاية الحركة الشعبية، وتشكل حكومة ديكتاتورية، والاستسلام لبريطانيا في الصراع على النفط وحسب، ولكن يعني ما هو أسوأ بكثير، سيحصل هذا كله، ليس بطرائق غير قانونية، بل عن طريق عمليةٍ تبدو

دستورية. حينها ستضعف معنويات الحركة وتنهزم لأنها ستبدو قد سقطت بواسطة سلاحها الخاص، أي العملية السياسية القانونية والديمقراطية[1]. كان هنالك جانبٌ نفسي وراء هذا التفكير، لأنه بينما ينظر (وقد فعل ذلك لاحقًا) إلى احتمال إسقاط حكومته بالعنف على أنه نصر شخصي، فإنه سينظر لهزيمةٍ ملفقةٍ دستوريةٍ كهذه على أنها إخفاقٌ ذريع، يمكن مقارنته بخسارة قضية إيران في المحكمة الدولية، وهو أمرٌ تسببت خشيته منه (قبل عامٍ تمامًا) بجعله جاهزًا للهجرة. على أي حال كان الخوف من التصويت على رفع الثقة وحده يكمن وراء قراره القيام باستفتاء لحل المجلس وانتخابات جديدة بعده. فالعديد من النواب قد انتخبوا، كما وضح هو، لأنهم كانوا محسوبين على طرف الحكومة ولكنهم انشقوا بعد ذلك، ولهذا يجب إعطاء منتخبيهم فرصةً لمراجعة قضيتهم.

لقد كان خطأً ضخمًا في الحساب لأنه لم يكن هنالك مجالٌ للمقارنة بين إرسال مكي إلى المصرف وإسقاط الحكومة بسبب حركة زُهاري. بقي مصدّق يتحكم بغالبيةٍ عظمى في المجلس، وليس أقل إثبات على ذلك أنه عندما تم الإعلان عن الاستفتاء، استقال ثلثا النواب طوعًا كإعلان عن دعمهم لقرار الحكومة، مع أن بعضهم والكثير من نواب الحركة المخلصين أنفسهم كانت لديهم شكوك عن مدى حكمة هذا القرار. حاول معظم المقربين من زملاء مصدّق وداعميه ـ من بينهم، د. غلام حسين صديقي وخليل مالكي ود. علي شايغان ود. كريم سنجابي ـ إقناعه مرة بعد مرة أن هذا القرار خاطئ. كانوا جميعًا خائفين من أن يُستغل الحدث في محاولة انقلاب كان يُتوقع حصوله، حرفيًا، في أي يوم. عندما أخبر صديقي مصدّق ـ بكثيرٍ من الكلمات ـ أن الشاه سيقوم بمحاولة لإقالته في غياب المجلس، أجابه الأخير بثقة أنه «لن يجرؤ»[2]. في حدث معروف، اختلق خليل مالكي بسبب فشله في إقناع الرجل المسن ـ بهذه الكلمات التنبؤية: « إن الطريق الذي تسلكه سيوصلك مباشرة

(1) انظر، من أجل الحقائق والنقاش المنطقي في القضية أعلاه، Musaddiq's Memoirs, Book II.
(2) أنا شاكر للد. صديقي على إجاباته المُفصلة (كتابةً) على أسئلتي المتعلقة بهذه المسألة.

إلى الجحيم، ولكننا مع ذلك سنسلكه معك»[1]. حتى إن مصدّقًا قال لسنجابي إنه لا بد وأنه كان يدخن «الحشيش» بسبب جداله ضد الاستفتاء المقترح[2]. قام د. عبد الله معظّمي الذي حل محل كاشاني كمتحدث باسم المجلس (ورئيس الهيئة التشريعية) بالاستقالة من منصبه المهم كاحتجاج على القرار، وغادر العاصمة مباشرة متجهًا نحو مدينته الأم كلبايكان.

حظيت المعارضة، كاشاني وبقاعي ومكي وهايرزادة وغيرهم، ناهيك عن الشاه والمؤسسة، بيوم مشهود في حرية التصرف، حيث أصدروا بيانًا علنيًا يصرح أن القرار غير قانوني وديكتاتوري وكما وصفه بهبهاني وكاشاني محرم في الشريعة. لم يكن هنالك بند في الدستور عن حلّ الحكومة المبكر للمجلس (واتباعه بانتخابات جديدة) بالاستفتاء. أيضًا، تم منح الشاه السلطة لإقالة المجلس قبل أربعة سنوات، ولكن لم يكن هنالك أي شيء يمنع قرارًا كهذا أيضًا، خاصةً بالنظر إلى أن ثلثي النواب دعموه إلى درجة أنهم استقالوا طوعًا من مناصبهم، وبمجرد حصول ذلك لم يعد هنالك أي داعٍ للاستفتاء، إذ لم يعد أمام الحكومة إلا القيام بانتخابات جديدة. لا بد أن تغاضي مصدّق عن هذه الحقيقة الواضحة، وعدم ذكره لها حتى، كان لأجل إظهار سلطته بوضوح. وكان هذا خطأً آخر.

حصل الاستفتاء ـ بعبارة مخففة ـ على نحو سيء. تم استثناء المناطق الريفية من أجل تجنب عملية جمع وعدّ أصواتهم الطويلة مرتين: مرة من أجل الاستفتاء، ومرة أخرى من أجل الانتخابات الجديدة. تم فصل مراكز الاقتراع لكل من «نعم» و«لا»، ربما كان هذا ينبع من نوايا حسنة، ولكنه لم يعكس صورة جيدة عن الحكومة الديمقراطية[3]. قامت الحكومة بأقصى جهودها من أجل ضمان انتخابات وعدّ أصوات هادئ ونزيه، ولكن حصلت بعض التهديدات المتفرقة بين الناخبين خارج مراكز الاقتراع والتي (مع أن المسألة كانت خارجة عن سيطرة الحكومة بشكل كبير)

---

(1) انظر **Katouzian, Khatirat-i Siyasi-yi Khalil Maleki**.

(2) المرجع نفسه، ومقابلة سنجابي في مشروع حفظ التاريخ الشفهي في أكسفورد.

(3) انظر، على أي حال دفاع مصدّق نفسه عن هذا القرار في **Memoirs, Book II**.

أظهرت العملية بشكل سيئ. كانت النتيجة تصويتًا كبيرًا بنعم، وأصدرت الحكومة أمر الحلّ، ولكن قبل أن تستلم الموافقة الملكية، بدأ «الانقلاب الملكي» (بكلمات إيدن) في 15 16 آب/ أغسطس، بعد الاقتراع بثلاثة عشر يومًا.

الانقلاب

كان المتآمرون يعملون بنشاط دون توقف، فسيطروا على أربعة أخماس الصحافة ونشروا بروباجندا كاذبة بالإضافة لمقالات ضد الحكومة كتب بعضها خبراء وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية[1]. كانت الحكومة الأميركية نفسها الآن ملتزمة بشكل واضح بسياسة تدمير الحركة الشعبية بالقوة، وأصبحت السفارة الأميركية في طهران بقيادة السفير هندرسون وعميل وكالة الاستخبارات الأميركية كيرمت روزفلت مركزًا للعمليات. أُخذت دروس من الإخفاقات السابقة، فكان هنالك المزيد من المال وتنظيم أفضل وأكثر سعة واختراق أعمق داخل الجيش والشرطة وإدارة القانون العرفي واتصالات واسعة ضمن المؤسستين السياسية والدينية. ربما تلقى كاشاني مالًا أميركيًا عن طريق أحمد آراميش لتنظيم النشاطات المعادية للحكومة (انظر الفصل 12). كان بقاعي يتعاون مع زاهدي لعدة شهور، وكان هايرزاده فاعلًا في الانقلاب الأخير نفسه. كانت الضغوطات الأميركية على الشاه للتغلب على مخاوفه الخاصة تجني ثمارها، والزيارة السرية للأميرة أشراف في طهران في 25 تموز/ يوليو، مع أنها اكتُشِفَت، ساعدت على ضمان تعاونه الكامل. فذهبت في مهمة أعطاها إياها آلان دوليس رئيس الاستخبارات المركزية الأميركية، كما ذهب الجنرال شوارزكوبف بعدها، لدعم الروح المعنوية للشاه وزاهدي. وفرت استراحة المجلس التي علقت الحلّ الرسمي فرصة ممتازة للتحرك. وهنا تكمن مخاوف قادة الحركة الشعبية الذين حاولوا إقناع مصدّق بالعدول عن الاستفتاء.

غادر الشاه والملكة ثريا إلى كوخ الصيد في كلاردشت على بحر قزوين، حيث وقعا إشعارين فارغين لكي يتم ملؤهما في الوقت المناسب: واحد من أجل إقالة مصدّق، والآخر لتعيين زاهدي مكانه. كان اليوم الذي تم تحديده هو 13 آب/

(1) Lapping, End of Empire.

أغسطس عندما ارتفعت حدة الإشاعات عن انقلاب قريب إلى أعلى درجاتها. مع ذلك، أدى أمر أو اثنان تقنيان إلى تأجيله إلى 15 آب/ أغسطس. تكررت إشاعات 13 آب/ أغسطس في مقالة في الصفحة الأولى في نيروي سوم الأسبوعية في اليوم التالي:

> مع ذلك، فإن النشاطات المشبوهة للعملاء الأجانب في طهران خلال الأسبوعين السابقين بالإضافة لنظرائها في الداخل تظهر أن هنالك منظمة سرية تعمل بلا كلل ضد حكومة مصدّق، ولم يفقد الأميركيون والبريطانيون الإمبرياليون إيمانهم في استعمالهم لورقتهم الأخيرة.

كانت الخطة في البداية هي اختطاف فاطمي، وزير الخارجية ورياحي رئيس الأركان في عشية 15 آب/ أغسطس على أمل درء المقاومة العسكرية والمدنية بعد الحدث. في أثناء تلك العملية تم اختطاف شخصيتين أخريين من الحركة الشعبية، وصادف أنهما يشاركان رياحي المنزل، ولكن رئيس الأركان نجا من الفعلة لأن مصدّقًا استدعاه بشكل مفاجئ قبل ساعة. حينها تم تحريك الدبابات الأربعة الكبيرة من منزل الشاه الصيفي في سعدأباد إلى المدينة وحاصرت شارع كاخ حيث يقطن مصدّق، وفي النهاية قام الكولونيل نصيري (لاحقًا رئيس سافاك) رئيس الحرس الملكي في ذلك الوقت، بأخذ الإشعار إلى مصدّق في الساعة 1 صباحًا في 16 آب/ أغسطس، واعتقاله في ذلك المكان والزمان. ما كانوا ينوون فعله به بعد ذلك غير معروف، ولكن قِيل لفاطمي والآخرين المختطفين أنهم سيعدمون عند الفجر.

في أثناء وقوع الحدث، ارتد الانقلاب الملكي بسبب «الطيش» (كما قال إيدن، مرة أخرى). بما أن الحرس الملكي سينفذ كل العمليات فقد وضِع على أهبة الاستعداد. شك ضابطان صغيران بحركة ضد الحكومة وحذرا عضوًا من طاقم مصدّق في وقت ما من 15 آب/ أغسطس[1]. في الساعة 7 مساءً اتصل مدني بصورة مستقلة بمنزل مصدّق وتحدث إليه شخصيًا وأخبره ببعض تفاصيل ما كان يجري،

(1) انظر، Nijati, Junbish-i Melli Shudan, 1987 edition، الذي يحوي تفاصيل جديدة مهمة، خاصة على الجانب العسكري للعمليات.

ومن ضمن ذلك تحريك الدبابات من سعدأباد. لم يظهر إلا مؤخرًا أن المتصل كان محمد حسين آشتياني (عظام الدولة)، وهو موظف ولكنه متقاعد ذو منصب هام في وزارة المالية. لا بد أن آشتياني حصل على المعلومات ـ ربما بمحض صدفة ـ من أقربائه الذين كانوا مقربين من الأميرة أشراف والبلاط المكلي[1].

استدعى مصدّق رئيس الأركان بسرعة الذي نجا بذلك من إهانة اختطافه من قبل الحراس الملكيين. عندما وصل نصيري كانت الدبابات الدفاعية جاهزة في أماكنها مسبقًا خارج منزل مصدّق. بعد أن سُلِّم مصدّق الإشعار الملكي وسلّمَ وصلًا باستلامه، أمر باعتقال الجنرال، فأخفق الانقلاب، وهرب الشاه والملكة ثريا إلى بغداد في طائرة خفيفة كانت جاهزةً ومنها إلى روما.

استقبل العامة خبر الانقلاب المخفق بعضهم بغضب وبعضهم الآخر بابتهاج، وتم تنظيم اجتماع كبير عام بشكل مباشر في بهاريستان وخطب فيه فاطمي الغاضب وشايغان وآخرون. عُلقت منشورات (وضعها إما حزب توده أو مساعدوهم ضمن العملاء الأجانب) على الجدران تطالب بالإعلان المباشر لـ«جمهورية ديمقراطية»، ولكن سرعان ما أُزيلت بأمر من مصدّق[2]. لم تكن الحكومة نفسها تعلم ما يجب فعله بعد ذلك، وتمت مناقشة فكرة إنشاء مجلس وصاية في أثناء غياب الشاه (بقيادة علي أكبر دهخدا العالم بأصول الكلمات وكاتب الموسوعات الشهير) ولكن لم تتم متابعتها.

في 17 آب/ أغسطس استمرت التظاهرات الشعبية والاجتماعات المفتوحة دون انقطاع، وفي اليوم التالي كاد الأمر يصل إلى ما يشابه أعمال الشغب. خرج توده بكامل قوته (ازدادت صفوفه أكثر من أي وقت مضى بفضل الغوغاء التي استُأجِرَت بواسطة المال الأميركي)، معطلًا النشاط الطبيعي في المدينة ومهاجمًا تماثيل رضا

(1) يظهر اسمه في حاشية في **Buzurgmehr (ed.) Dr. Musaddiq dar Dadagh-i Tajdid-i Nazar** باسم هاشم آشتياني، ولكنني تأكدت من الموضوع من الجنرال بزرجمهر ذاته، والآن من المؤكد أنه كان محمد حسين.

(2) انظر **Musaddiq's Memoirs, Book II**.

شاه العديدة في الأماكن العامة. تم إخبار مصدّق بهذا، فأرسل إلى أحزاب الحركة الشعبية أن يقوموا هم أنفسهم بإزالة التماثيل (انظر الفصل 14). قاد بطل المصارعة الأسطوري غلام رضا تختي أعضاء حزب القوة الثالثة في عمليات لإزالة تماثيل رضا شاه في توبخانه، الساحة العسكرية. مع حلول المساء، على أي حال أصبحت الحكومة واعية بشدة، أنه من أجل كلٍّ من الأسباب المحلية والخارجية، عليها إعادة النظام إلى شوراع العاصمة. اتصل مصدّق بقادة الحزب الديمقراطي فردًا فردًا، طالبًا منهم أن يبعدوا جنودهم عن الطرقات في اليوم التالي[1]. أعلن حظرًا على التظاهرات وطلب من الشرطة وإدارة القانون العرفي التعامل بصرامة مع من يكسر القوانين. ولهذا فإن الأسطورة الموجودة في الكثير من الروايات الإنكليزية لهذه الأحداث، وهي أن مصدّقًا نفسه سمح للجيش بالخروج ليقوم بإسقاطه لا أساس لها من الصحة، بل على النقيض، فإن أمر مصدّق قواته في الحركة الشعبية بعدم النزول إلى الشارع كانت مكافأة مفاجئة للانقلابيين.

أرسل روزفلت في هذه الأثناء مبعوثين لقادة جيوش المحافظات في أصفهان وكرمانشاه يحثهم على التحرك إلى طهران. يظهر هذا، بالمناسبة، أن المتآمرين كانوا مستعدين للذهاب إلى أي مدىً، حتى لو كان حربًا أهلية كاملة. تردد الجنرال في أصفهان ولكن قائد لواء كرمانشاه الكولونيل تيمور بختيار (الذي سيصبح لاحقًا القائد الأول لسافاك) كان جاهزًا للتحرك. في الوقت نفسه، كان المال الذي وضع تحت تصرف آية الله بهبهاني قد وُزع بين الرجال والعاهرات لبدء أعمال شغب اليوم التالي. تم كسب كل من رئيس الشرطة (القائد اللواء مدبر) ومدير القانون العرفي (الكولونيل أشرفي) للجانب الآخر، ورفضا التحرك في يوم 19 آب/ أغسطس[2]. كان الضباط القادة المتورطون بشكل مباشر في الانقلاب الأول

(1) انظر **Katouzian, Khatirat-i Siyasi-yi Khalil Maleki**.

(2) انظر «شهادة» العقيد علميا (التي كتبها بعد عدة أيام، ولم تظهر إلا منذ فترة قصيرة)، وملاحظات د. صديقي (المتعلقة بأحداث 19 و20 آب/ أغسطس) في **Nijati, Junbish-i Melli Shubdan**, 1987 edition.

موضوعين في الأسر، ولكن الآخرين، ومن ضمنهم الجنرال محمد دفتري، والقائد اللواء فولادوند، والكابتن (لاحقًا الجنرال) خسروبناه، الخ، كانوا لا يزالون أحرارًا ويمكنهم التصرف. كان زاهدي على اتصال بالقادة العسكريين والمدنيين للانقلاب من مخبئه في «المنزل الآمن» الأميركي في طهران.

عندما سُمعت الأخبار عن أعمال الشغب أول مرة في 19 آب/ أغسطس قام مصدّق بإقالة رئيس شرطته الذي لم يكن مستعدًا للتصرف، وأرسل إلى صديقي (وزير الداخلية) لتعيين الجنرال شاهانديه في مكانه. في تلك الأثناء، انشق مدير القانون العرفي أيضًا، واتصل مصدّق شخصيًا بصديقي لإخباره بأنه عين الجنرال دفتري مديرًا للقانون العرفي وأن على صديقي أن يجعله رئيسًا للشرطة أيضًا. كان صديقي وبكلماته الخاصة «حائرًا وخائفًا»[1]. كان دفتري رئيس شرطة رزمارا، وكان معروفًا بأنه ضد الحكومة، مع أن حقيقة أنه كان متورطًا جدًا في الانقلاب وكان زاهدي قد عينه قبل ذلك رئيسًا للشرطة لم تكن معروفة في ذلك الحين، ولكن حقيقة أنه كان مرشح زاهدي لذلك المنصب ظهرت في التحقيقات مع المتهمين بجريمة قتل أفشارطوس قبل ذلك ببضعة شهور[2]. ربما لم يعرف مصدّق بالأمر أو لم تذكره أو أنه ربما شعر بالحاجة لرجل قوي كدفتري في مثل هذه الحالة. قد تكون صلة القرابة بينهما عاملًا لكي يظن أن دفتري، على خلاف البقية، سيبقى مخلصًا له. أخبر صديقي و«الدموع تملأ عينيه» (في اليوم التالي، عندما كانا لا يزالان مختبئين) أن دفتري ترجاه شخصيًا أن يعطيه المنصب لكي يتعامل مع أعمال الشغب[3]. في جميع الأحوال، خصص كل قوى الأمن للثوار، ولكنه قام بمشاركة أكثر أهمية ـ لا غنى عنها تقريبًا ـ في نجاح الانقلاب، سيرد المزيد من التفاصيل عنها لاحقًا.

إذا كان الانقلاب الأول فشل بسبب «الطيش»، فقد كان عنصر المفاجأة هو الورقة الرابحة في الثاني. وبالنظر إلى الأحداث في الأيام القليلة الماضية، فإن وجود كمية معينة من التحريض والاضطراب في الشارع لا يبدو غير طبيعي. على

(1) انظر مقابلته المطوّلة مع (Appendix 4) **Ibid.**، Nijati.

(2) انظر **Turkaman, Tuti'eh-yi Rubdan**.

(3) Sadiqi's «Notes», in Nijati, **Junbish-i Melli Shudan**.

أي حال، لم تتدخل الشرطة بالتظاهرات وانتشرت بسرعة إلى أجزاء عديدة من المدينة. في الساعات القليلة (والحاسمة) الأولى بين 9 صباحًا و1 مساءً بدا كل شيء كعرض متوقع للقوة من قبل جنود بهبهاني وكاشاني وبقاعي المعتادين، أكثر منه محاولة انقلاب عملاقة. وحتى في وقت متأخر كالساعة 2.45 مساءً عندما غادر صديقي في سيارته من وزارة الداخلية (والتي كانت حينها قرب البازار الأساسي) إلى منزل رئيس الوزراء، لم يلاحظ أي تظاهرات عملاقة على الطريق إلى شارع كاخ[1]. وصل آخرون ـ شايغان وناريمان وفاطمي، إلخ ـ أيضًا إلى منزل مصدّق ذلك الصباح وعندما غادر فاطمي في الساعة 4 مساءً بسبب خبر إصابة زوجته الصغيرة بنوبة هيستيريا، لم يكن المنزل قد قطع بعد عن العالم الخارجي[2].

كانت إحدى الاستراتيجيات المهمة للثوار هي الحيازة على محطة الراديو، وعبر صديقي عن قلقه بخصوص هذا مرات عدة ذلك اليوم، ولكن إجراءً لم يتخذ للدفاع عنها. عندما هوجمت المحطة للمرة الأولى قام الطاقم التقني فيها ببساطة بوضع بعض الموسيقى، وإغلاق بقية المنشآت والمغادرة، وبعدها بقليل سقطت في أيدي الثوار وباتت جاهزة للعمل تحت خبرة رجال الجيش، وبعدها سُمعت أصوات أعداء الحكومة الأساسيين ـ سيد مهدي مير أشرفي وسيد مهدي بايرآسته على سبيل المثال ـ على الهواء بادعاءات كاذبة أن الحكومة قد سقطت بالفعل.

بين 4 و5 مساءً كان منزل مصدّق محاصرًا بالكامل، وكان قد تم اعتقال الجنرال رياحي رئيس الأركان في مكتبه. قبل بضع ساعات كان قد أمر نائبه الخاص الجنرال كياني بقيادة مجموعة عسكرية تتألف من مشاة وكتيبة دبابات إلى المدينة من ثكنة إشرات أباد والتي كانت حينها في ضواحي بطهران، وكان يمكن للتوزيع الفعال لهذه القوة أن يحسم مصير الانقلاب. كان كياني «رجلًا جيدًا، ولكنه لم يكن يرقى لمستوى المهمة» كما شهد الكولونيل ممتاز بعد عدة سنوات[3]. هنا قام دفتري

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق، و**Buzurgmehr, Musaddiq dar Mahkameh**.

(3) انظر تذكرات الكولونيل ممتاز في **Parkhash**,19 August 1979.

بدوره الحاسم، فقابل، محاطًا بمجموعة من الضباط الثائرين، قوة كاشاني على الأطراف المحيطة بطهران بأذرع مفتوحة، راجيًا إياهم عدم التدخل، وبعدها أقيمت «حفلة تقبيل» وتم كسب القوة كاملةً للطرف الآخر[1]. في 4.45 مساءً تم السماح للقائد اللواء فولادوند، قائد الجند الذين يهاجمون منزل مصدّق بالدخول، وطُلب منه إعلان إيقاف إطلاق الرصاص. قام أربعة من قادة الحركة الشعبية الموجودين بإصدار بيان (بموافقة مصدّق) مفاده أن مصدّقًا رأى نفسه أنه رئيس الوزراء القانوني، ولكن الآن بعد أن تمرد الجيش وبات منزله بلا حماية، يجب إيقاف الهجوم على المنزل. لم يتوقف الهجوم، حتى بعد أن رفع أحمد رضاوي علمًا أبيض على السطح، وبعدها بقليل أصبح الأمر واضحًا أن كل هذا كان خدعة لكي يتمكن الثوار من الإعلان، كما فعلوا فعلًا، أن مصدّق قد استقال[2].

بين 6 و7 مساءً قام زملاء مصدّق بإقناعه بمغادرة المنزل معهم عبر تسلق الجدار. تابع الكولونيل عزة الله ممتاز، قائد حرسه المؤهل والمخلص الدفاعَ عن المنزل حتى آخر رصاصة. سقط المنزل في الساعة 8 مساءً وتم سلبه ونهبه. قضى مصدّق وزملاؤه الليلة في منزل مجاور، كان سكانه حينها موجودين في منزلهم الصيفي. في الصباح التالي، غادروا وذهب بعضهم في طريقه الخاص، بينما ذهب مصدّق وصديقي وشايغان وسيف الله معظمي (أخ عبد الله، ووزير البريد والتلغراف) إلى منزل معظمي القريب، ومن هناك أرسلوا إلى زاهدي عن موقعهم، ولكن كشفهم رجال حراسة في تفتيش روتيني قبل أن يتمكن زاهدي من التصرف بخصوص هذا الخبر[3]. أخذوا مباشرة إلى مقره المؤقت في نادي ضباط الجيش حيث استقبلوا باحترام فائق، ووضعوا في الأسر منفصلين.

---

(1) المرجع السابق، و**Nijati, Junbish-i Melli Shudan**.

(2) انظر ملاحظات صديقي؛ و **Buzurgumehr, Musaddiq dar Mahkameh**.

(3) يؤكد صديقي الرواية التي تتحدث عن كيفية إرسالهم رسالة لزاهدي عن طريق حسان شريف إمامي، ولكنه يكشف (للمرة الأولى) أنهم اكتُشفوا بالصدفة، على الرغم من ذلك. انظر المرجع السابق، وملاحظات صديقي.

على عكس اليوم السابق، كان حزب توده خاملًا تمامًا في 19 آب/ أغسطس. إن ادعاء كيانوري أنه اتصل بمصدق مباشرةً مرتين أثناء الانقلاب، وأن مصدّق أخبره في المرة الثانية أنه كان «وحيدًا، وحيدًا، وحيدًا» وأنهم أحرار ليقوموا بفعل ما يرونه مناسبًا، خاطئ بشكل لا مجال للشك فيه[1].كان العديد من زملاء مصدّق وطاقمه موجودين هناك، وقام بعضهم بإخراجه من المنزل في نهاية الأمر. لاحقًا أعطوا شهادات كاملة ومتناسقة بشكل كبير عن الأحداث كشهود في المحاكمة العسكرية، ولدينا الآن وصف صديقي الأكثر دقة حتى الآن. ذكرت العديد من الاتصالات إلى المنزل، ولكن أيًّا منها لم يكن من كيانوري. ومن غير المرجح ان يقبل مصدّق اتصالًا من كيانوري، الذي لم يكن يعرفه شخصيًّا بالمطلق. على أي حال، من غير المعروف ما هو نوع الضوء الذي ترمي هذه القصة إلى إلقائه على انعدام حركة حزب توده بالمطلق في ذلك اليوم، وبقائه كذلك بحوالى العامين بحيث تم تمزيق شبكتيه العسكرية والمدنية بشكل منهجي. هذا النمط مألوفٌ من ثورة 21 تموز/ يوليو، وهجوم الغوغاء في 28 شباط/ فبراير على منزل مصدّق.

---

(1) انظر; Nur al- Din Kiyanuri, **Darbareh-yi Bist va Hasht-i Murdad** (Tehran, 1979); Kishavarz, **Man Muttaham Mikunam.**

الفصل الرابع عشر

محاكمة مصدّق

اعتُقل مصدّق في 20 آب/ أغسطس 1953، وبدأ التحقيق معه بعد شهر تقريبًا في 17 أيلول/ سبتمبر وانتهى في 29 أيلول/ سبتمبر، وبعد يومين نشر المدعي العسكري لائحة تهمه ومن ضمنها الخيانة، ولكن الأمر استغرق 6 أسابيع أخرى لبدء المحكمة العسكرية الخاصة عملها. في 21 أيلول/ سبتمبر وجدوه مذنبًا بالتهم الموجهة ضده وحكم عليه بثلاث سنوات من الاحتجاز الانفرادي[1]. قدم كل من مصدّق والمدعي العسكري استئنافًا ولكن جلسات الاستماع أُجلّت حوالى 4 شهور. بدأت المحاكمة في المحكمة العسكرية للاستئناف في 8 نيسان/ أبريل 1954 وانتهت بعد شهر فقط بتثبيت المحكمة الإدانة والحكم كليهما[2]. اتُّخذت بعد ذلك سلسلة من التكتيكات للالتفاف على الإحراج القضائي والسياسي اللذيْن سببهما استئناف مصدّق في المحكمة العليا. وبشكل خاص، أُجلت عملية الاستئناف وعملية إعادة النظر ومسائل أخرى نابعة عنها بشكل مستمر بحيث حظي مصدّق بحكم المحكمة العليا للانضباط القضائي (المزيد عنها لاحقًا) قبل انتهاء مدة عقوبته بأسبوعين فقط في 3 آب/ أغسطس 1956. عندها تم إرساله مباشرة إلى أحمد أباد ووضعه تحت الحراسة بقية حياته.

يجب عدم النظر إلى محاكمة مصدّق على أنها عملية قضائية صحيحة (أو

(1) انظر Buzurgmehr, Musaddiq dar Mahkameh.

(2) انظر Buzurgmehr, Musaddiq dar Dadgah.

خاطئة)، ولكن كاستمرار للصراع السياسي بين الشاه والمحافظين من جانب، والحركة الشعبية من جانب آخر. لذلك كان يمكن أن تختلف معاملته كثيرًا، لو أنه أظهر أي بادرة تسوية وتصالح تجاه ساجنيه، فقد كان واضحًا، منذ اللحظة التي وضع فيها في الأسر، أنه كان يمكنه شراء حياة هادئة ومحترمة لو أنه قبل بالانقلاب أمرًا واقعًا، ولهذا السبب بدأت التحقيقات معه بعد اعتقاله بأربعة أسابيع. ولكن عملية المساومة ذهبت أبعد من ذلك، واستمرت طوال السنوات الثلاثة التي قضاها في السجن. إن فجوة الشهور الأربعة بين نهاية المحكمة العسكرية الابتدائية وبداية عملية الاستئناف العسكري كانت في جزء منها على أمل الوصول إلى نوع من التسوية «خارج المحكمة». كانت تكتيكات المماطلة ـ والتي كانت غريبة جدًّا أحيانًا ـ في عمليتي المراجعة والمحاكمة من قبل المحكمة العليا تهدف جزئيًّا أيضًا لوضع صفقة غير رسمية: في مرحلة معينة، تم اقتراح عفو ملكي مقابل سحب مصدّق لطلب الاستئناف المُقدم للمحكمة العليا. ليست هنالك حاجة لذكر الأسباب السياسية وراء تفضيل النظام تسويةً هادئة. ولكن كان هنالك أيضًا العامل النفسي: كان الشاه (وبقي دائمًا) غيورًا جدًّا من شعبية مصدّق، وغير سعيدٍ بإصراره على الاستقلال الكامل، ولكن الرجل المُسن ما كان ليتزحزح قيد أنملة، وكان هذا هو السبب الرئيس لمحاكمته وإدانته وسجنه ونفيه مدى الحياة. وكان السبب الرئيس الأكبر لمشكلات الشاه النفسية، بمعزل عن شبح والده القوي والواثق بنفسه والذي صنع نفسه.

التحقيقات

وُزعت التحقيقات على خمس جلسات، وأخذت بالمجمل 19 ساعة و35 دقيقة. تعطي الدقائق الأولية من الجلسة الأولى انطباعًا واضحًا أن السلطات كانت لا تزال تختبر إن كان من الضروري متابعة عملية توجيه التهم والمحاكمة.

كان المحقق الرئيسي كولونيلًا في الجيش، وكان مهندسًا ينقصه التدريب

القانوني، ولكن المدعي العسكري -القائد اللواء حسين أزموده- كان حاضرًا منذ الجلسة الأولى، واستلم زمام التحقيق فعليًا من الجلسة الثانية. في الجلسة الأولى، كانت نبرات وتصرفات كل من المحقق والمدعي العسكري مؤدبة ومحترمة. تصرف مصدّق أيضًا بأدب مميز، وبلياقة قانونية، ولكنه كان صارمًا وغير نادم. عندما انتهت الجلسة، تم إصدار مذكرة لإبقائه في الاحتجاز المؤقت بتهمة التآمر لخرق الدستور والتحريض ضد المَلكية. في اعترافه باستلامها، كتب مصدّق أدناها (كما يتماشى مع الإجراءات القضائية في ذلك الوقت): «أنا أنكر بشدة التهم المذكورة أعلاه وهي غير عادلة وغير صحيحة، وأنا أحتجّ على سجني غير القانوني المبني على هذه التهم»[1].

بالتالي، ومنذ الجلسة الثانية تغير جو التحقيقات بشكل ملحوظ، وأخذ أزموده زمام التحقيقات بشكل شخصي. بعد اختباره مزاج مصدّق المتحدي مرة أخرى، واجهه بوزير عدله عبد الله لطفي الذي قال إنه لم يعلم بشأن الإشعار الملكي بالإقالة، الذي سلمه نصيري إلى مصدّق أثناء محاولة الانقلاب في 15 16 آب.عند إجابته على سؤال أزموده عن سبب عدم إخبار عضو في مجلس الوزراء بإشعار ملكي، أصر مصدّق أن تبقى في السجل، لكن المدعي رفض أن يعطي أي شكل من أشكال الضمان على ذلك، واستمر مصدّق في رفضه الإجابة على السؤال دونها. انتهى شد الحبل بتهديد مصدّق بالإضراب عن الطعام، وهكذا بدأت عملية المواجهة التي لا هوادة فيها بين المُتَّهِم والمتَّهَم والتي استمرت طوال فترة سجن مصدّق[2].

قُضيت الجلسة الثالثة كاملةً بأخذ تصريحات مصدّق عن أفعاله ونواياه بعد استلامه إشعار الشاه في 16 آب. في الجلسة الرابعة ازدادت صعوبة الاستجواب، وفي إحدى المراحل سأل المدعي عمّا يعرفه بشأن إنزال تماثيل الشاه ورضا شاه في 17 آب/ أغسطس، وإن كان قد أصدر أوامر لإيقاف هذا الأمر ومعاقبة المذنبين. كان رد مصدّق

(1) Buzurgmehr, **Musaddiq dar Mahkameh**, vol. 1, p. 6.

(2) على أي حال، تابع الجنرال أزموده، ولا يزال يتابع (في الصحافة الملكية في الخارج) قضيته ضد مصدّق، مع أن تصريحاته الأحدث تبدو كأنها تبرير للذات.

تقليديًّا، ويكشف الكثير عن شخصيته وقناعاته السياسية وأسلوبه في الدفاع حينها ولاحقًا أثناء المحكمة. قال إنه لم يسمع شيئًا بشأن إزالة تماثيل الشاه (والتي كان يوجد اثنان منها في طهران في ذلك الوقت)، أما بالنسبة إلى تماثيل رضا شاه فقد تم بالفعل إخباره بأن مسلحي توده كانوا يهاجمونها، وأنه أرسل إلى الحركة الشعبية بنفسه ليقوموا بإزالتها بأنفسهم. لقد اتخذ هذا القرار لأن رضا شاه كان ديكتاتورًا وغاصبًا لأملاك الناس، ولو أن الحكومة منعت إزالة هذه التماثيل بالقوة لكانت هذه إهانة للشعب، ولو أن توده أزالها ووضعت الحكومة غيرها لاحقًا لظهرت الحكومة بمظهر سيء، ولو أنها لم تضع غيرها لأصبحت الحكومة كحزب توده. قامت الحكومة ببالغ البساطة بالطلب من الأحزاب الديمقراطية القيام بذلك بنفسها[1]. لا بد أن هذا الجدال كان هو السبب وراء عدم متابعة المدعي المسألةَ أكثر خلال المحاكمات.

كان هذا في الواقع السؤال الأخير الذي سُئل وأجاب عنه مصدّق خلال التحقيقات. عند سماع رد مصدّق أصدر المدعي «تحذيرًا» وبدأ هجومًا لاذعًا عليه. رد عليه مصدّق بأن كلامه تجاوز حدّ التحقيق، وأن عليه أن يظهر وجهة نظره هذه للمحكمة، حينها جاء «تحذير» آخر من أزموده بأن مصدّقًا إن لم يجب عن أسئلته فإنه «سيقوم بواجباته القانونية» انتهت التحقيقات بقول مصدّق: «قُم بواجباتك القانونية».

أصدر أزموده قائمة تهمه ضد مصدّق والجنرال رياحي (رئيس أركانه) في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1953، كانت التهمة بحد ذاتها قصيرة عمدًا: ادعت أنهم حرضوا الناس على القيام بثورة مسلحة، وأنه تحت المادة 317 من قانون العقوبات والإجراءات العسكرية فإن ذلك يقود لعقوبة إعدام إجبارية. من جانب آخر، كانت قائمة التهم كبيرة للغاية، ومرة أخرى أعطت تصورًا عن الحملة الموجهة ضد مصدّق خارج وداخل المحكمة، فهي تتهم مصدّقًا بالـ «خيانة» وأشارت إلى «أدواته الإرهابية» وادعت أنه حاول «زعزعة إيمان الشعب واعتقادهم بدين البلاد الأساسي،

(1) انظر أيضًا، **Musaddiq's Memoirs** و **Buzurgmehr, Musaddiq dar Mahkameh**.

وهو الإسلام والطائفة الاثنا عشرية الشيعية المحقّة»[1]. تضمنت الأدلة على تلك التهم ادعاء مصدّق أنه سأل زواره عن نشاطات «الأفراد والسلطات»، وأنه عيّن «[أناسًا] جبناء وضعاف الشخصية ومحافظين وقليلي الاعتداد بالذات» في مناصب مهمة وحساسة.

المحاكمة في المحكمة العسكرية

بدأت المحكمة العسكرية الابتدائية عملها بعد ستة أسابيع. كانت مؤلفة من لجنة من قادة الألوية (ومنهم تيمور بختيار) بقيادة جنرال. لم يخضع أيٌّ من هؤلاء القضاة لأي تدريب قانوني. اقترح مصدّق الجنرال نقدي كمحامٍ له، ولكن نقدي رفض. بعد علمه بالأمر، قام الكولونيل جليل بزرجمهر بالاتصال بنقدي وعرض خدماته الشخصية[2]. كان بزرجمهر محاميًا مدربًا، وتمتع بسمعة ممتازة في الجيش بكفاءته وعدم قابليته للفساد. بعمر التاسعة والثلاثين كان واحدًا من أصغر أصحاب رتبة عقيدِ ركن في البلاد حينها، وكان سيترقى قريبًا لرتبة جنرال، لو أنه لم يقم بالدفاع عن مصدّق بكفاءة مهنية واضحة. عينته رسميًا لهذه المهمة دائرة الادعاءات العسكرية. في بادئ الأمر، كان مصدّق حذرًا بشكل طبيعي في تعامله معه، ظنًّا منه أنه سيضع ولاءه للجيش فوق واجبه تجاه موكله، لكن وأثناء المحاكمة أصبح يثق به بشكل كامل، وعينه شخصيًا محاميًا عنه (مقابل دفع الأجور الخاصة) في المحكمة العسكرية للاستئناف. مع أن مصدّقًا قام بالدفاع عن نفسه بشكل جيد في المحاكم، ولكن بزرجمهر قدم له معونات لا تقدر بثمن، ليس أقلها كان تزويده بصلة مهمة مع مستشاريه القانونيين والسياسيين متمنّيًا الخير له خارج السجن.

كان دفاع مصدّق قانونيًا و(بشكل خاص) سياسيًا. عارض أولًا المحكمة العسكرية بحجة أنه، في القانون، لا يمكن محاكمة أعضاء الحكومة إلا في المحكمة

---

(1) المرجع نفسه، Buzurgmehr، p. 47.

(2) انظر مقدمة بزرجمهر الطويلة في Musaddiq dar Mahkameh, vol.1. أنا ممتن للكولونيل بزرجمهر لإجابته المكتوبة عن أسئلتي المتعلقة بنقاط مهمة عديدة.

العليا. طرح شخصيًا هذا الموضوع في المحكمة، ولكن نص خطابه كان قد أعدّه له علي شاهدزاده (المحامي البارز الذي أصبح أحد محاميه عندما ذهبت القضية إلى المحكمة العليا) وساعد في تسلله إلى السجن بزرجمهر. على أي حال، وبما أن المحكمة قامت، كما هو متوقع برفض اعتراضه على صلاحيتها في الحكم في هذه القضية، تابع إلى ماهية التهمة.

كانت قضية المدعي القانونية (على عكس تهجمه السياسي اللاذع، المزيد من التفاصيل عنها في ما يلي) مبنية على الحجة القائلة بأن مصدّق قد ثار ضد الدستور بتجاهله إشعار الإقالة من الشاه، وبحثّه الناس على القيام بعصيان مسلح. كان دفاع مصدّق هو (أ) إنّ إشعار الشاه وصله خلال عملية انقلاب (والتي كان عنده علم مسبق بها) في الساعة 1 صباحًا، بينما وضعت المنطقة تحت الحصار وتم اختطاف ثلاثة سياسيين رفيعي المقام من منازلهم (من ضمنهم وزير الخارجية) (ب) أن الكتابة في الإشعار الملكي أظهرت أنه كان ورقة أمرٍ فارغة مُلئت في غياب الشاه، (ج) إنّه لم يقم بقيادة أي عصيان (مسلح أو غير ذلك) ولكنه كان ينتظر أن يَتصل أو يتصل به الشاه بخصوص نوايا هذا الأخير، (د) إنّ إشعار الشاه بالإقالة كان غير دستوري وإنّه، على أي حال، سوف يُرفض أولًا لأن الشاه لم يكن يمتلك مثل تلك السلطة تحت أي ظرف كان، ثانيًا بسبب إنّ المجلس لم يكن قد حُلّ بشكل رسمي بعد، وإنّه كان لا يزال بإمكان النواب الذين قدموا استقالاتهم طوعًا أن يسحبوها، بما أن مدة السماح بذلك - التي سمحت بها أوامر المجلس الدائمة - لم تكن قد انتهت بعد.

نُشرت إجراءات المحاكمة الأولى أول مرة في 1985 في مجلدين مؤلفين من 800 صفحة، يظهران أن الغرض الحقيقي وراء المحاكمة كان لشن حملة سياسية علنية، أولًا ضد مصدّق شخصيًا، وثانيًا ضد الحركة الشعبية. كان المدعي العسكري مسيطرًا بشكل فعّال على المحكمة، حتى أنه قام بتهديدات مبطنة ضد رئيس المحكمة في عدة مناسبات عندما حاول الأخير أن يظهر شيئًا من الحياد، ولم يفوت فرصة للقيام بهجمات شخصية شرسة على رئيس الوزراء الأسبق، ووصفه

بكلمات مثل «الصبي العبد في بلاطات قاجار»[1]. قرأ رسائل للمحكمة من مراسلين لهم أسماء، ولكنها ليست شهيرة، وكانت مملوءة بالشتائم والإساءات للمدعى عليه الأساسي. هدد مرات عديدة بالمطالبة بعقد المحكمة في جلسة مغلقة عندما رأى أن إيحاءات الرجل المُسن و/أو جرأة ألفاظه -خاصة لا سيما بخصوص آل بهلوي- أكثر مما يمكن احتماله. زرع محرضين في قاعة المحكمة لإلقاء الإساءات والإهانات على السجين. وبشكل أخف وطأة، ظل يناديه -بشكل جدي للغاية- بـ«دكتوراه» الحقوق الذي لم يكن يملك أدنى فكرة عن الموضوع. مصدّق، من جهته رفض أن يقوم هو بمناداته باسمه أو رتبته أو منصبه، وناداه ببساطة بـ«ذلك الرجل»، وكانت تلك دلالة على الاحتقار، ومع ذلك قام بجدال قضائي في ذلك الخصوص: كجزء من إصلاحاته القضائية وإرسائه للديمقراطية، تم تحديد السلطة القضائية للمحاكم العسكرية بشكل صارم بالقضايا العسكرية فقط كالمحاكمات العسكرية، وتم إلغاء دائرة النيابة العسكرية. بالتالي، لم يكن هنالك منصب اسمه المدعي العسكري دون وجود تشريعات تعكس إصلاحات مصدّق القضائية.

كانت هنالك عبارة استعملها المدعي العسكري بشكل متكرر للهجوم سياسيًا وشخصيًا على مصدّق في المحكمة هي أنه كان بلا إيمان ديني، وأنه جدّف ضد الإسلام في رسالة الدكتوراه خاصته (في الوصية والشهادة الأخيرة في القانون الإسلامي) قبل أربعين سنة. أشار هذا إلى خطأ في ترجمة سطر واحد إلى الفارسية في الرسالة افتعله أعداؤه في 1917، عندما كان يقود حملة كتائب لوزير المالية -ضد فساد أناس أصحاب نفوذ في وزارة المالية (انظر الفصل 2). طلب المدعي باستمرار النصيحة غير الرسمية من السياسيين المحافظين مثل السيناتور ابراهيم خاجه نوري والسيناتور علي دشتي، وبطريقته هذه حصل على معلومات عن نفاق مصدّق الأكاديمي المزعوم[2].

كان يقصد من تهمة عدم التدين إبقاء قم وآية الله بهبهاني وفدائيان إسلام في

---

(1) المرجع السابق، vol. 1, p. 264.

(2) من أجل هجوم المدعي المتكرر على مصدّق المبني على أسس دينية انظر المرجع السابق، مثلا vol.1, pp. 378-85 and Vol. 2 pp. 413 and 649-54.

علاقة حميمة وودّية مع النظام الجديد، بالإضافة لكونها تُغضب مصدّقًا أكثر من أي إساءة أخرى وجهها إليه المدعي، لأنه، بالإضافة لكونه رجلًا متدينًا، كان يخشى (كما شرح لمحامي الدفاع خاصته) أن يكون المقصود من هذه الادعاءات أرضية لتجهيز اغتيال ديني متعصب له في المحكمة. لم تكن مخاوفه دون أساس، لأنه وبين محاكمتيه تم تدبير اغتيال لوزير خارجيته (حسين فاطمي) على يد مجرمين مأجورين في أثناء وجوده في الأسر، مع أنه نجا من الهجمة بأعجوبة، فقط لتتم محاكمته سريًّا وإعدامه رميًا بالرصاص. كان فاطمي قد أصيب مسبقًا برصاصة عبد خدايي الذي كان عنصرًا صغيرًا في فدائيان إسلام (ولاحقًا عضو في المجلس الإسلامي في طهران). أقسمت فدائيان إسلام على قتل مصدّق من لحظة استلامه منصبه في عام 1951 تقريبًا، وبعد الانقلاب مباشرة تم إطلاق سراح قائدهم من السجن حيث بقي هناك بضعة شهور بتهمة التحريض.

بسبب الطبيعة السياسية للإجراءات، وقع عبء الدفاع عن مصدّق بشكل حتمي على محاولاته المستمرة على الرغم من مقاطعات رئيس المحكمة، والمدعي، وبعض الحضور ـ لإظهار أنه كان يخضع للمحاكمة لأسباب سياسية لا قانونية، ونجح أخيرًا ـ بالتهديد بتجاهل المحكمة، وبالقيام بإضراب عن الطعام، وبالترجّي، وبالمناشدة، وبالصراخ على رئيس المحكمة ـ في إثبات نقطته. أصرّ على أنه في المحكمة كنتيجة للانقلاب الذي مولته ونظمته الحكومة الأميركية، حتى أنه قدم بعض الأدلة الموثقة التي تدعم ادعاءه، والتي استطاع أصدقاؤه جمعها وإرسالها إليه عبر محامي الدفاع[1]. ما يلي هو اقتباس قصير من وقفته الدفاعية الأخيرة في الجلسة الثالثة والأربعين وقبل الأخيرة من المحاكمة في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1953:

> جريمتي الوحيدة، والكبيرة ـ بل الأكبر ـ هي أنني أممت صناعة النفط الإيراني، وأزلت شبكة الاستعمار والتأثير السياسي والاقتصادي للإمبراطورية الأعظم على وجه الأرض من هذه البلاد... حياتي وسمعتي وشخصي وأملاكي ـ ومن

(1) على سبيل المثال، رسالة من الجنرال فارهاد دادستيان (مدير القانون العرفي) إلى الجنرال زاهدي، يوصي بكولونيل في الجيش الذي، كما قال، كان فاعلا في انقلاب 19 آب/ أغسطس. ولكن كانت هنالك العديد من الوثائق الهامة أيضًا، انظر المرجع السابق.

هم مثلي- ليس لها أدنى قيمة مقارنة بحيوات واستقلال وعظمة وفخر ملايين الإيرانيين، والأجيال المستقبلية لهذا الشعب...

بما أنه من طريقة الادعاء وكذلك إجراءات المحاكمة، يبدو واضحًا منذ الآن أنني سأموت في السجن، وأنهم سيوقفون الصوت والطاقة التي وضعتها في خدمة الشعب دائمًا... أقول وداعًا للشعب الإيراني الشجاع والعزيز، الرجال والنساء، وأشدّد على ألا يخافوا أيَّ حدث سيء يصيبهم على الطريق المجيد الذي يسلكونه، وعليهم أن يكونوا واثقين أن الله سيكون في عونهم ودعمهم[1].

في اللحظة الأخيرة، تم إرسال رسالة للمحكمة من الشاه، والتي تمت قراءتها علنًا وفيها أنه على استعداد لمسامحة مصدّق على مسؤوليته الشخصية. رفض مصدّق هذا العرض بغضب، ووجدته المحكمة مذنبًا بالتهم الموجهة إليه، ولكنها حكمت عليه بثلاث سنوات (منفردة)، وشرحت قرارها ضد الحكم بالإعدام جزئيًا لأن القانون منع حكم الإعدام لأولئك الذين تجاوزوا سن الستين، وجزئيًا بسبب قرار الشاه على ما يبدو إسقاط جزئه من العقوبة. بعد بضعة أيام (كما هو مبين في الفصل 9)، تسلّم مصدّق بطاقة معايدة بمناسبة عيد الميلاد (في السجن) من ريتشارد ستوكس، اللورد الحافظ للختم الملكي في حكومة حزب العمال الذي قاد فريق المفاوضات البريطانية إلى طهران في 1951، حملت تهنئة بالعام القادم، ولكن ستوكس أضاف بيده: «فلترَ بلادك السلام والازدهار في 1954». تبعها الكثير من رسائل الدعم من آسيا والبلدان العربية وألمانيا والولايات المتحدة الأميركية والأرجنتين[2].

المحاكمة الثانية في محكمة الاستئناف

بعد اختتام المحاكمة مباشرةً، تم رسم خطوط الجولة المقبلة من المعركة. وفقًا للعمليات المعتادة حينها، كان على المُدعَى عليه الإقرار أنه استلم حكم المحكمة بالتوقيع على الفراغ الموجود أسفل النسخة التي سُلِّمت إليه في نهاية الجلسة الختامية

(1) Buzurgmehr, ibid, vol. 2, pp. 778-9.

(2) انظر Buzurgmehr, Musaddiq dar Dadgeh, pp. 27-39.

للمحكمة. كتب مصدّق أنه لم يقبل «هذا الحكم غير القانوني، الذي صدر عن محكمة غير قانونية لا صلاحيات قضائية لها في القضية»، وأضاف أنه سيقدم استئنافًا للمحكمة العليا[1]. لم يذكر المحكمة العليا بالاسم، ولكنه استعمل كلمة فرجام والتي تشير في المصطلحات القضائية إلى تقديم استئناف لأعلى محكمة في البلاد.

بعد عدة أيام أصبح من الواضح أن استعمال هذا المصطلح لم يكن زلة قلم كما ظن البعض حينها، إذ قام محاموه المدنيون الثلاثة ـ علي شاهدزاده وبهرام مجدزاده وحسن صدر ـ بإرسال تأكيد على طلب الاستئناف إلى المحكمة العليا بالنيابة عنه، ذاكرين مادة من قانون الادعاء العسكري والتي حسبها يمكن أن يتم استئناف قرارات المحاكم العسكرية مرة واحدة وفي المحكمة العليا وحدها[2]. لأسباب ستتضح لاحقًا في هذا الفصل، لم يكن لدى النظام نية بالسماح بالقيام بتحقيقات ملائمة في القضية في المحكمة العليا. بعد استعمال بضعة تكتيكات للمماطلة، كتب رئيس المحكمة الإداري إلى المدعي العسكري طالبًا منه أن يرسل ملف القضية ـ «إن لم تعد لك حاجةٌ به» ـ لكي يصبح متاحًا لمحامي مصدّق، إذ أنهم طالبوا به لكي يتمكنوا من التحضير للاستئناف في القضية. أجاب المدعي العسكري ببساطة قائلًا إنه لم يتمكن من إطاعة طلب المحكمة العليا. بعد شهرين، كتب مصدّق إلى رئيس المحكمة العسكرية للاستئناف (حيث كانت ستعقد جلسة الاستماع لاستئنافه لاحقًا) وطلب منه إرسال الملف إلى المحكمة العليا لكي يصبح متاحًا لمحاميه المدنيين، ولكن الأخير أجاب أنه «في هذا الوقت لا يوجد أي أساس قانوني لطلب سعادتكم من هذه المحكمة بإرسال الملف إلى المحكمة العليا»[3].

كان النظام لا يزال غير مستقر، كان قلقًا بشأن شعبية مصدّق ودعمه الشعبي الذي تحسن للغاية (بشكل كبير، بسبب تصرفه خلال محاكمته)، وكان مستعدًّا أن يسمح له بأن يحظى بحياة هادئة في أحمد أباد، بشرط أن يتخلى عن سلوكه المتحدي. حتى قبل محاكمته، تم إرسال شخص واحد على الأقل ليقوم بجس

---

(1) Buzurgmehr, **Musaddiq dar Mahkameh**, vol. 2, p. 801.

(2) Buzurgmehr, **Musaddiq dar Dadgeh**, pp.4–52.

(3) المرجع السابق، ص58.

نبضه حيث أخبره المسؤول الأسبوعي عن صحته ـ وطبيب عسكري وقائد لواء ـ أنه سيتم إطلاق سراحه اذا كتب بضعة سطور إلى السفارة الأميركية في طهران طالبًا مساعدتهم[1]. أصبح العرض الآن أكثر صراحة، حيث أرسل يوسف مشار (نائب ثانوي في المجلس السابع وأصبح لاحقًا منشقًا وانضم للطرف الآخر) رسالة من الشاه إلى مصدّق عبر الكولونيل بزرجمهر، مفادها أنه لو كان مصدّق بحد ذاته مستعدًّا للموافقة، سيتم إيقاف كافة الإجراءات القانونية ويتم نفيه إلى أحمد أباد، ولكن هذا العرض لاقى الرفض[2].

لهذا أحيلت القضية إلى المحكمة العسكرية للاستئناف، ولكن تكتيكات المماطلة استمرت حتى نيسان/ أبريل 1954. قبل الموعد المحدد لعقد محكمة الاستئناف بيومين، قام كل من مصدّق ومحاموه المدنيون بالكتابة إلى رئيس المحكمة الجنرال جوادي، طالبين منه السماح لهم أن يكونوا محاميه في المحكمة. أجاب جوادي على رسالة مصدّق فقط بأنه لن يُسمح بهذا. في هذه الحالة طلب مصدّق أن يُسمح لهم بحضور المحاكمة وإعطائه استشارة خاصة في الاستراحات القصيرة في أثناء المداولات. كتب جوادي (أ) أن بإمكانهم أن يحاولوا الحصول على تصاريح مراقبين وفق الإجراءات المعتادة، و(ب) أن الإذن من أجل التواصل الخاص في أثناء الاستراحات يجب الحصول عليه من المدعي العسكري[3].

كانت المحاكمة الثانية مشابهة كثيرًا للأولى، وكان المدعي العسكري يمارس دوره المعتاد، ورئيس المحكمة يحاول التقليل من إحراج نفسه. عقدت على مدى ست وعشرين جلسة، واستغرقت أكثر بقليل من شهر لكي تنتهي. مرة أخرى، مصدّق بدأ جداله بخصوص أن المحكمة لا تملك صلاحية قضائية على هذه القضية، ومرة أخرى قررت المحكمة خلاف ذلك. عندما دخلوا في نقاش طبيعة التهم الموجهة ضده كان مصدّق أكثر استعدادًا لتقديم أدلة من داخل وخارج البلاد مفادها أن حكومته الشرعية

(1) Musaddiq's Memoirs, Book II.
(2) Buzurgmehr, Musaddiq dar Dadgeh, vol. 2, pp. 17–19.
(3) Buzurgmehr, Musaddiq dar Mahkameh, vol. 2, pp. 17–19.

أسقطت بانقلاب، حتى أنه في مرحلة معينة قام بالاقتباس عن تريبون دي ناسيون في 4 أيلول/ سبتمبر 1953 بخصوص دور السيناتور خاجه نوري وآخرين في تحضير القضية ضده التي كانت ستسمع لاحقًا في المحاكم العسكرية، ونفس الجريدة في 14 آذار/ مارس 1954 أن المحاولة الأخيرة لاغتيال وزير خارجيته وهو في الأسر تمت بقيادة «الجنرال بيموخ نفسه [أي شعبان المجنون]» الذي قاد الغوغاء يوم الانقلاب. اختتم خطابه الدفاعي الأخير بقوله إنه تمنى إخبار «المحكمة بالإضافة إلى منافسي الأعزاء» بالغرض الوحيد من مهنته السياسية الذي لم يبتعد أو ينحرف عنه:

> طوال حياتي كان لدي هدف وحيد، وهو أن يتمتع الشعب الإيراني بالاستقلال والكرامة، وألا يكونوا تحت حكم أحدٍ إلا إرادة الأغلبية. كان الصراع المميز للناس ضد شركة النفط [الأنغلو-إيرانية] السابقة -والذي كنت أحد قادته، وبسببه وبفضل الله، ما زال بإمكاني أن أتحدث من السجن- قد حطم، وسيحطم سلسلة الاستعمار في الشرق الأوسط. إلى جانب الشؤون الاقتصادية، [أي] أن الشركة كانت تستولي على خيراتنا، أُطلقت الحركة الشعبية في إيران لكي تتمتع البلاد بالحرية والاستقلال بالمعنى الحقيقي للعبارة. هل هنالك أحد لا يعلم أن الحكومات قبلي كانت ملك أيدي عملاء الشركة [الأنغلو-إيرانية للنفط] السياسيين؟...
>
> أشكر الله أن هذه المحكمة -بفضل القدر المظلم الذي قدره لي- أصبحت قناةً يمكن من خلالها... شد انتباه العامة إلى السؤال المهم إذا ما كان، في نظام دستوري وديمقراطي، قرار تعيين أو إقالة رئيس وزراء... يرتبط بإرادة فرد واحد أم بإرادة أغلبية الشعب[1].

كما هو متوقع، قامت المحكمة العليا بالحفاظ على حكم وعقوبة المحكمة الأدنى منها، ولكنها صرحت أن عرض الشاه لإسقاط حصته من العقوبة لا يمكن أن يكون مقصودًا به، ويجب أن لا يكون قد فسر على أساس، أن الشاه طرف في القضية. بالتالي، فإن تخفيض الحكم إلى ثلاث سنوات من السجن الانفرادي كان بناءً على عمر المتهم المُسن فقط.

(1) المرجع السابق، ص. 523.

الاستئناف الأخير

كان الاستئناف الأخير، على أي حال، للمحكمة العليا مسألة أخرى تمامًا. صحيح أن كل إصلاحات مصدّق القضائية ـ بواسطة وزير عدله الكبير والخبير عبد العلي لطفي، ورئيس المحكمة العليا حينها محمد سروري ـ تم التخلص منها بين ليلة وضحاها، وبشكل خاص، تم استبدال الكثير من قضاة المحكمة العليا بأصحاب سمعة لم تكن خالية جدًّا من العيوب. كان هذا صحيحًا لا سيما بخصوص رئيس المحكمة العليا الجديد، علي حيات، والذي قامت الحكومة في نهاية الأمر بإقالته عن طريق مرسوم برلماني، وعلى الرغم من ذلك، كانت هذه محاكم مدنية مما فرض درجة معقولة من الاستقلال، وكان هذا حقيقيًا بشكل خاص في ما يتعلق بقضاة المحكمة العليا وهي أعلى محكمة في البلاد[1]. لهذه الأسباب خصيصًا، كانت تطبق ضغوط (مع أنها غير متساوية بالمطلق) من قبل كلا الطرفين المعنيين: طالب الشاه والحكومة بالرفض السريع للاستئناف، بينما لم يكن على أولئك الذين يعملون لمصلحة مصدّق إلا أن يطلبوا تطبيق القانون. تم رسم خطوط المعركة غير المتساوية، وبدأت الحملة.

لم يكن هنالك أي شخص نشط في النيابة عن مصدّق أكثر من الرجل المُسن نفسه، أحيلت القضية في البداية إلى القسم الثالث من المحكمة العليا، ولكن قضاتها سرعان ما جعلوا من المعروف (ولو كان من خلال اتصالات خاصة مع حيات رئيس المحكمة العليا) أنهم غير مستعدين للخضوع لطلبات الحكومة[2]. بعدها تم نقلها إلى القسم التاسع دون أي تفسير، وبعدها مر أحد عشر شهرًا من الجمود الكامل ـ بحجة وجود الكثير من القضايا في دور الانتظار ـ حتى 10 تموز/ يوليو 1955، عندما كسر مصدّق الصمت وكتب إلى حيات يسأله عن سبب عدم استدعائه إلى المحكمة إلى الآن ليقدم قضيته:

> منذ 5 أيلول/ سبتمبر من العام الماضي عندما قدمت أقوالي للاستئناف [أي استئناف بالنقض] وأنا أنتظر أن يتم استدعائي [إلى المحكمة] تحت المادة 452

(1) مع أنه وبحلول الستينيات، تحولوا هم أيضًا إلى مجرد أدوات بيد الحكومة.

(2) دفعوا لاحقًا ثمن التأكيد على استقلالهم القضائي وذلك بإقالتهم عن طريق إغلاق قسمهم.

من قانون مبادئ إجراءات العقوبات[1]، والدفاع عن قضيتي وفقًا للمادة 451 من القانون نفسه[2].

شهد الجميع أي نوع من الإساءات أمطر عليَّ أعضاء نادي تاج [الرياضي][3] كلما حاولت أن أقدم دفاعي في محاكم سلطنة أباد [العسكرية]، وذكرت الصحافة عدد المرات التي هُددت فيها [من قبل المدعي العسكري] أن الجلسات ستعقد في السر [لو أنني قلت كل ما يلزم للدفاع عن نفسي]. بالتالي ووفقًا للحكمة القائلة «إذا لم يكن باستطاعتهم تحمل كل شيء، أخبرهم بالقسم الذي يستطيعون تحمله»[4]، ومن أجل تفادي جلسات الاستماع الخاصة والتي ستترك العامة في الظلام بشكل كامل في ما يتعلق بالإجراءات، قررت ألا أذكر بعض الحقائق.

كانت المحكمة العليا في إيران، كما في الكثير من البلاد، مقيدة في حكمها على القضية ببنود القانون. ولكن توجد العديد من المواد في القانون ـ مذكورة بشكل كامل ومكرر في هذا الرد كما في بقية ردوده الطويلة المتزايدة في الحدة مع السلطات القضائية مما أعطى مصدّقًا الحق في حضور المحاكمة وتقديم حجته للاستئناف (بناءً على بنود القانون) شخصيًا. وبالتالي، اختتم رسالته الأولى بالكلمات الآتية:

لايمكن إيصال حججي [للاستئناف] كلها عبر الرسائل، ويجب تقديمها بالكلمات. لقد مرت الآن سنتان عمليًا، وقد احتملت السجن الانفرادي رغم

(1) «[الذي يقول] يجب استدعاء المتقدمين بالاستئناف إلى محكمة النقض [أي أيّ قسم من المحكمة العليا] لجلسة الاستماع، ولكن، ما عدا في حالة تمكنوا من تقديم عذر مقبول، يجب أن لا يؤدي غيابهم إلى تأجيل الجلسة وإصدار القرار [من قبل المحكمة]».

(2) «[الذي يقول] في يوم الإجراء القضائي، على الناقض (قاضي النقض) أن يُقدم تقرير تحقيقاته [إلى المحكمة]. يجب أن يستدعي القاضي رئيس الجلسة المُستئنفين أو محامي الدفاع بعد ذلك لتقديم قضيتهم».

(3) نادٍ رياضيّ أسسه ويديره المايجور [لاحقًا، الجنرال] خسروفاني الذي نظم تظاهرات متنظمة في الشارع ونشاطات مشابهة لمصلحة الشاه. بعض أعضائه دُسوا في المحاكم على أنهم مشاهدون من أجل أن يصرخوا بعبارات إساءة وذم بشكل متكرر كلما تحدث.

(4) التعبير العربي القديم «ما لا يدرك كله لا يترك كله».

العمر الكبير والصحة السيئة آملًا أنني في يوم ما سأتمكن من حضور المحكمة، وأدافع عن قضية براءتي[1].

كان هذا هو العرض الأخير والأبسط والأكثر صراحةً لقضيته القانونية والسياسية ضد النظام. لهذا، كان يجب منعه بأي ثمن. كتب رئيس المحكمة العليا مجيبًا، مخاطبًا إياه بلقب «سعادتك مصدّق»، ولكن بقولك هذا، وفقًا لما سبق، فإن هذا ممكن الحدوث فقط «عندما يرى القسم حضور المُستَأنف ضروريًا لتوضيح الاعتراضات المكتوبة والشفوية [على قرارات و/ أو إجراءات المحاكم الأدنى]»[2]. على أي حال، تجاهل فيما بعد رسائل مصدّق اللاحقة له وللسلطات القضائية، وبدلًا عن ذلك قام بالتأكيد مجددًا على موقفه في مقابلات متباعدة مع الصحف الشهيرة.

استُعملت تكتيكات المماطلة ـعلى سبيل المثال، إعطاء قضاة المحكمة المكتظة ظاهريًا مهام قضائية أخرى، إعطاؤهم عطلًا طويلة، إرسال المدعي العام (أي كبير ممثلي الادعاء للمحكمة العليا) في رحلة إلى أوروبا، الخ.ـ على أمل إرهاق السجين المُسن، إلى أن ينهي عقوبته ويتم نفيه إلى أحمد أباد. فهم مصدّق استراتيجيتهم وقام بإضراب عن الطعام إلى أجل غير مسمى. كان عليهم أن يعدلوا تكتيكاتهم: قاموا بإرسال من يحاول جس نبضه وفي النهاية تمت إشاعة تقارير صحفية أنه كان على قائمة العفو الملكي عن السجناء الذين سيتم العفو عنهم في عيد ميلاد الشاه القادم في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1955. كانت ردة فعله سريعة وغاضبة، وأخبر حيات (في رسالة طويلة) أنه وبغض النظر عن أن استئنافه الأخير لم يُسمع بعد:

كما قلت في إحدى جلسات المحكمة العسكرية، إذا كان جلالة الشاهنشاه يمنحني العفو ـ وبما أنها أشد إهانة لخادم للبلاد ـ لن أقبله وسأنهي حياتي بنفسي. والآن أود إعلام سعادتكم كذلك أنه إن لم يقم القسم باستدعائي إلى المحكمة

---

(1) Musaddiq's Memoirs, p. 385.

(2) المرجع السابق، ص 387.

وحرمني من حقي الذي منحه القانون لأيّ مدع عليه، وبما أنني لا أمتلك أي وسيلة للدفاع عن نفسي، أفضل الموت على أن أحيا هذه الحياة[1].

استمر التأخير، واستمرت معه المراسلات من السجن ـ والتي يجب أن ترسل عبر المدعي العسكري، بعد أن يقوم هو بقراءتها ـ وأصبح واضحًا بعد مدة قصيرة أنه، وبشكل مخالف للقانون، لن يُستدعى إلى المحكمة شخصيًا، ولن يُسمح لمحاميه بالقيام بالتقديم الشفوي لقضية استئنافه. كان عليه أن يتشاجر مع المدعي العسكري ليحصل على إذنه لمقابلة محاميه المدنيين الثلاثة في السجن، وسُمح له بذلك مرتين فقط على مدى سنة كاملة. كتب المزيد من الرسائل إلى حيات (الذي قام بتجاهلها كلها) يقتبس فيها عن العديد من مواد القانون، ويقدم فيها حججًا سياسية ومنطقية تبرر وجوب السماح له بحضور المحكمة وصل به الأمر إلى عرض القيام ببحث عن السوابق التي أثرت في مثل هذه القضايا في فرنسا وبلجيكا وسويسرا.

قدم القسم التاسع أخيرًا حكمًا قصيرًا في آذار/ مارس 1956، ويمكن اقتباسه بالكامل:

بالنظر إلى كافة جوانب القضية، وبالنظر إلى الظروف الخاصة [أو الاستثنائية]، لا تبدو الاعتراضات الواردة في الاستئناف صالحة، ويعتبر القرار [الصادر عن محكمة الاستئناف العسكرية] بموجب ذلك نافذًا[2].

قرأ مصدّق خبر هذا الحكم في الصحف الشهيرة، بما أن المدعي العام تأخر ستة أسابيع إلى أن أرسل إليه نسخة عن القرار والذي، كما العادة، يجب أن يمر عبر دائرته، ولكن القرار بحد ذاته أدى إلى فضيحة عامة: لم تذكر أساسات الاستئناف، ولم تُقدم أي حجج لصرفها، لم تُذكر أي مادة من القانون للتأكيد على السلطة القضائية للمحاكم العسكرية والحفاظ على قراراتها وعقوباتها. كان هذا حكمًا

(1) المرجع السابق، ص 293.
(2) المرجع السابق، ص 402.

عن طريق وجهة نظر جريئة من جملة واحدة في صدد قضية مهمة كهذه ـ بالنظر إلى «كافة جوانب القضية» و«النظر إلى الظروف الخاصة [أو الاستثنائية]» ـ هي أن هذا الاستئناف لم «يكن يبدو» صالحًا. هكذا قرر القضاة الهزيليون الخضوع لضغط النظام، وفي الوقت نفسه قاموا بغسل أيديهم والإشارة إلى حكام البلاد. كان شعورهم بالإحراج حادًّا للغاية مما أدى بجمال إمامي، عدو مصدّق السابق أن يقول في مجلس السيناتورات إنه كان من الأفضل لو أن المحكمة أقرت جلسة الاستئناف. جمال أخوي وزير العدل الذي تمتع إلى حينها بسمعة شعبية حسنة، قدم استقالته في محاولة منه النأي بنفسه عن المسألة كلها، ولكنه وضع تحت ضغوط لكي يبقى بضعة شهور أخرى. أقيل رئيس المحكمة العليا بشكل غير مسبوق ومذل للغاية ـ أي صُرف في خطاب للمجلسين النيابيين ـ وجزء من ذلك على الأقل بسبب سوء إدارته للقضية التي كانت السبب الرئيسي لتعيينه.

كان مصدّق غاضبًا، ولكنه لم يستسلم، أصدر شجبًا رسميًا ـ من السجن بشكل مباشر، بما أنه لم يستطع رؤية محاميه ـ بحق القضاة في القضية، إلى المحكمة العليا للتأديب القضائي، وظل يضغط في وجه تكتيكات المماطلة في القضية الأخيرة، بالكتابة إلى رئيس المحكمة العليا (المتصرف) الجديد وإلى وزير العدل (أخوي) الذي استقال في تلك الفترة، ولخلفه عباسقلي كلشائيان (صاحب شهرة «غاس ـ كلشائيان»). لحسن حظها، كانت المحكمة العليا للتأديب القضائي قادرة على تخليص نفسها من السطلة القضائية على القضية بواسطة نقطة تقنية مرتبطة ببند في قانون مُرر عندما كان مصدّق في السجن. حجز المدعي العام العسكري إشعارَ المحكمة المُرسل إلى مصدّق بهذا الخصوص مدة 50 يومًا قبل أن يُرسل إلى صاحبها الحق، ولكن حينها كان قد تبقى أسبوعان فقط لكي تكتمل فترة عقوبة مصدّق، ولكنه لم يستسلم، وأراد أن يرى محاميه لكي يتمكن من متابعة قضيته ضد قضاة القسم التاسع. كتب إلى المدعي موبخًا إياه بسبب هذا التأخير (وغيره) في بريده، ومطالبًا إياه بحقه في رؤية محاميه حيث ـ كما أخبره رئيس المحكمة العليا المتصرف في خطاب مكتوب ـ لم يكن هنالك «معوقات قانونية». أجاب المدعي العسكري بعد إمطاره بالإساءات، أنه لا يمكنه أن يمتلك محامين قانونيين لأنه أصبح

الآن مدانًا. استلم مصدّق هذه الرسالة قبل بضعة أيام من إطلاق سراحه من السجن، في أوائل آب/ أغسطس 1956. تم إرساله إلى أحمد أباد مباشرةً، ووضع هناك تحت الحراسة بقية حياته[1].

(1) من أجل توثيق كامل لمعركة مصدّق طويلة الأمد مع السلطات القضائية، انظر **Musaddiq's Memoirs,** Book II, chapter 10; and J. Buzurgmehr, **Duktur Musaddiq va Risidigi-yi Farjami dar Divan-i Kishvar** (Tehran: Shirkat-i Sahahm-yiIntishar, 1988).

الفصل الخامس عشر

الحركة الشعبية بعد الانقلاب

مقاومة الانقلاب

عقب وقوعه مباشرة، ترك الانقلاب النظام الجديد خائفًا وغير مستقر، وقوى الحركة الشعبية مصعوقةً وفزعة. زاهدي وجنرالاته، والسياسيون المحافظون وملاك الأراضي والمؤسسة الدينية، كلهم رأوا هذا التغير عودة إلى الوضع السابق حيث سيصبح حظر 1949 على توده فعالًا، وستنفى الحركة الشعبية من المجلس. كانت لدى الشاه مخططاته الخاصة لتأسيس حكمه الاستبدادي الخاص في شكل يشبه نمط حكم والده، ولكن هذه الطموحات لم تكن واضحة لحلفائه المحافظين حينها.

تم اعتقال معظم قادة الحركة الشعبية في المجلس ومجلس الوزراء والبازار والأحزاب السياسية. كان من ضمنهم شايغان وناريمان ورضوي وصديقي ولطفي وشمشري وآية الله زنجاني بالإضافة إلى عدد كبير من الناشطين. بقي د. حسين فاطمي مختبئًا بضعةَ شهور أخرى إلى أن عُثر عليه مصادفةً، و- بسبب إخفاق عملية اغتياله المستوحاة رسميًا أثناء كونه في الأسر- حوكم بشكل سرّي في محكمة عسكرية وأعدم رميًا بالرصاص. اعتُقل خليل مالكي ونُفي إلى فلك الأفلاك (وهو حصن وسجن من العصور الوسطى في الغرب) حيث احتجز العديد من قادة توده ونشطائه أيضًا[1].

كان البازار هو أول من تجاوب مع هذا الوضع الجديد. بدوره، قام النظام كرد

(1) انظر Katouzian, Khatirat-i Siyasi-yi Khalil Maleki، انظر أيضًا Khalil Maleki, Khatirat-i Zindan-i Falak al-Alflak, Firdowsi، إصدارات متعددة، 1956.

فعل على هذه التظاهرات والإضرابات بهدم الأسقف القديمة لبعض أزقة البازار، وأضرم النار بشكل سري في بعض محالّه. شكّل تصرف مصدّق المتحدي في محاكمته نقطة تجمع، وكان هذا أحد الأسباب وراء سعي النظام للتوصل إلى تسوية سريّة معه، ولكنه كان يعي الوظيفة والتأثير السياسيين لصراعه في المحاكم، حتى أنه ذكر مرة الهدم الرسمي لأسقف البازار في أثناء محاكمته.

بدأت فكرة تنظيم حركة مقاومة للنظام الجديد بالانتشار خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من الانقلاب. لفت خليل مالكي النظر إلى وجه التشابه مع فرنسا تحت الاحتلال النازي، ولكن لم يكن له أي دور مباشر في تنظيم حركة المقاومة الوطنية والتي أصبحت موجودة فعلًا لاحقًا، كونه اعتُقل بعد ذلك بمدة قصيرة. أخذ آية الله حج آقا ورضا زنجاني وأخوه آية الله سيد أبو الفضل ومهدي بازاركان ود. يد الله صحابي وسيد محمد (لاحقًا آية الله) طالقاني، وبعض النشطاء الأصغر سنًّا الذين انتموا بشكل أساسي إلى الجناح الديني من الحركة الشعبية. كان حزب القوة الثالثة ومجموعة محمد ناخشاب (تغير اسمهم إلى حزب شعب إيران الآن) منخرطين في تشكيل حركة المقاومة الوطنية. بعد ذلك بوقت قصير انضم إليها حزب إيران والقوميين الإيرانيين الشباب بقيادة فروهار[1].

بدأت الحركة المنظمة الأولى تحت الائتلاف الجديد عندما دعوا إلى مظاهرة شعبية ضد «حكومة الشاه الغاصبة و[الجنرال] زاهدي» في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1953، بعد أقل من ثلاثة أشهر على الانقلاب. كانت المشكلة المباشرة هي نية الحكومة إعادة العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا قبل تسوية الصراع على النفط[2]. أضرب البازار في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر وكانت هنالك تظاهرات عفوية في أقسام

---

(1) من أجل وصف مديد عن كيفية قيام حركة المقاومة الوطنية، انظر Houshang Esfandiar Chehabi, **Iranian Politics and Religious Modernism** (London: Tauris, 1990), vol. 1, Chapter 4.

(2) حتى كاشاني الذي دعم الانقلاب قرأ تصريحًا عبر إذاعة طهران يحذر الحكومة من إبرام صفقة سيئة بخصوص مسألة الصراع على النفط، مع أنه أنهى تصريحه بقوله إنه حتى زاهدي «نفسه كان عضوًا في الجبهة الوطنية». انظر **Kayhan, 2 November** 1953.

مختلفة من المدينة، ذلك كان إظهارًا مفيدًا للحضور، ولكنه لم يكن إظهارًا عظيمًا للقوة: كانت طهران لا تزال تحت القانون العرفي، والدبابات والجنود متمركزين في مواقع حساسة.

لم تهدأ جامعة طهران وكلية البرز منذ بداية السنة الأكاديمية، وتمركزت القوات المسلحة بشكل دائم في الاثنتين. في 7 أيلول/ سبتمبر، يوم زيارة نائب الرئيس نيكسون إلى طهران، خرجت مظاهرة عفوية قام بها مجموعة من الطلبة يصرخون بشعارات ضد النظام. كانت أوامر القوات هي إطلاق الرصاص، ليس لتلقينهم درسًا وحسب، بل وللحيلولة دون تكرار الموقف أثناء بقاء نيكسون في طهران. قُتل ثلاثة طلاب بالرصاص في ردهة في كلية الهندسة.

حتى ذلك الحين، كان مصدر القلق الأكبر للنظام الجديد (وحكومة الولايات المتحدة الأميركية) هو الخوف من الثورة القبلية التي تقودها قبائل قاشقيي في فارس والمقاطعات الجنوبية للبلاد. في الواقع كانت قبائل قاشقيي تهدد بالتحرك منذ بضعة شهور. لم يكونوا ليتمكنوا من الوصول إلى طهران، ولكن ثورة ناجحة في فارس تكفي وحدها لأن تؤدي إلى ثورة في العاصمة ومدن أخرى. حاولت الحكومات الأميركية والإيرانية إقناعهم بالعدول عن ذلك بأي طريقة. ولأسباب لا تزال غامضة، تخلت قبائل قاشقيي عن الفكرة في كانون الأول/ ديسمبر عندما غادر ناصر خان قاعدته واتجه إلى طهران[1].

لم يدم ائتلاف حركة المقاومة الوطنية مدة طويلة، كانت هنالك مشكلات في الشخصية بالإضافة إلى خلافات على التكتيكات، وسرعان ما غادر حزب إيران الائتلاف، ولم يشارك في أي نشاط سياسي منظم حتى 1960، مع أن اثنين من رموزه القيادية ـ اللهيار صالح ود. كريم سنجابي ـ شاركا في عدد من الأفعال الاحتجاجية ضد النظام في الفترة الفاصلة. كان لمغادرة حزب القوة الثالثة سبب مختلف، فبعد

(1) من أجل توثيق مطول، انظر **Qashaq'i, Salha-yi Burhan**. من أجل تحليل انظر H. Katouzian, «Barkhi az Salha-yi Burhan dar Yeki as Qarnha-yi Burharn» (new article), **Fasl-i Kitab**, vol. 4, 1989.

اعتقال وسجن مالكي مباشرةً، بدأ اثنان من اللجنة التنفيذية في الحزب ـ د. محمد علي خونجي ود. مسعود حجازي ـ حملة ضده، وطالبا بفصله مباشرةً من الحزب، كانت التهم التي وجهوها إليه بالتحديد (أ) أن مالكي قد قابل الشاه مرة (بناءً على طلب الأخير)، و(ب) أن الحزب قد قبل 50.000 ريال كدعم مادي من أمانة المزار في قم. على أي حال، حظي كلا الأمرين على موافقة مدير الحزب، وكانت زيارة الشاه قد حظيت بموافقة مصدّق أيضًا، حيث كان مالكي قد قدم له ولقيادة الحزب أيضًا تقريرًا من أجل تبادل وجهات النظر[1]. في حزيران/ يونيو 1954، نُقل مالكي إلى سجن الشرطة المركزي في طهران، وعندما أُطلق سراحه بعد بضعة أسابيع، كان هنالك تحقيق ضمن الحزب في المسألة التي أدت لرحيل خونجي وحجازي (بالإضافة إلى تسعة ناشطين آخرين) من الحزب، وبما أنهما كانا الممثلين الأساسيين للحزب في حركة المقاومة الوطنية، فقد عنت مغادرتهما أن حزب القوة الثالثة لم يعد مُمثَلًا في حركة المقاومة الوطنية. بحلول 1955 باتت حركة المقاومة الوطنية تتألف بشكل رئيسي من الشخصيات الدينية وناشطي الحركة الشعبية.

أدى تصرف خونجي وحجازي إلى إضعاف الروح المعنوية لمعظم أعضاء حزب القوة الثالثة الذين لم يكونوا مستعدين للقيام بمخاطرات كبيرة في محاربة النظام بينما كان الحزب نفسه يتمزق. كان مالكي مقتنعًا أن كل ذلك كان منظمًا على يد الجنرال فرهاد دادسيتان (رئيس الأمن الداخلي للنظام في ذلك الوقت) لكي يجعل حزب القوة الثالثة غير فعال من الداخل، وقد اقتبس تصريحًا منشورًا لدادسيتان يكاد يعترف فيه بمؤامرة من هذا القبيل، إلا أنه لم يذكر أسماء[2]. من المؤكد عمليًا أن خونجي لم يكن له علم بأي مؤامرة، وأن ما دفعه هو عوامل نفسية كان يعاني منها معظم أيام حياته[3].

استمرت الحملة ضد النظام، ولكن على نحو متناقص. أعطت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا دعمًا كاملًا للنظام الجديد منذ البداية، وفي تشرين

(1) انظر أيضًا، Katouzian, Khatirat-i Siyasi-yi Khalil Maleki, Introduction.
(2) انظر رسالة مالكي الطويلة إلى مصدّق في المرجع السابق. مراجع.
(3) المرجع السابق، مقدمة.

الثاني/ نوفمبر 1955ـ أدخلوا إيران في حلف بغداد والمعروف لاحقًا ـبعد أن غادرته العراق في 1958 باسم منظمة المعاهدة المركزية. بدأت الولايات المتحدة بتقديم منح اقتصادية كبيرة بالإضافة للدعم العسكري بعد الانقلاب مباشرةً، وأدى اتفاق اتحاد شركات النفط التكميلي لعام 1954 إلى زيادة عائدات النفط السنوية. سمحت هذه التسهيلات المالية للحكومة بصرف مبالغ لا سابق لها على الجيش وقوى الأمن، وأدى ذلك، بالإضافة إلى النفقات غير العسكرية، إلى حدوث ازدهار مؤقت في الطبقات المدنية المتوسطة. في تلك الأثناء، كان حزب توده محطمًا بالكامل، وكان الاتحاد السوفييتي ينافس لمصادقة النظام الجديد منذ بداياته تقريبًا، فدخلت السلطات السوفييتية في اتفاق مع زاهدي لدفع ديون حربهم التي رفضوا دفعها لحكومة مصدّق (مع أن الدفعة الحقيقية أعطيت لحسين علاء، خَلَف زاهدي)، واستقبلوا الشاه بحفل عظيم في زيارة له إلى موسكو[1]. لم يكن الاتحاد السوفييتي، بل الشاه (في 1959) هو الذي تخلى عنهم، ودخل في معاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة الأميركية مقابل مساعدات أميركية مالية أكبر[2].

تمكن الشاه من إحكام قبضته على الجيش والحكومة بالتخلص من زاهدي نفسه في 1955، واستبداله في نهاية الأمر بالدكتور منوشهر إقبال في 1956. شُكلت سافاك في 1957 تحت إمرة الجنرال القاسي تيمور بختيار الساعي وراء مصلحته الخاصة والذي كان يدير الشرطة السرية من منصب المكلف بإدارة القانون العرفي في البلاد. لم يكن غريبًا إذًا، أن المقاومة الفاعلة تدهورت، مع أن الغضب السلبي كان على أي حال آخذًا بالازدياد. تابعت حركة المقاومة الوطنية نشرها شبه السري لراه مصدّق (خط مصدّق) لحين أوائل 1958. وظهر منشور متفرق حاشية بحاشية (حاشية بلا حواشي) أيضًا لبعض الوقت[3]. وجه مالكي وبقية نشطاء حزب القوة

(1) في واحدٍ من آخر إصداراتها، الصحيفة Mardum (الصحيفة الرسمية في اللجنة المركزية لحزب توده التي كانت ما تزال متداولة بشكل سري في طهران) رحبت بالدعوة السوفييتية للشاه، ووصفتها بالضرورية من أجل قضية السلام. انظر **Asand-i Nihzat-i Muqavimat-i Melli-yi Iran** (Tehran: **Nizhat-i Azadi-yi Iran**, 1984), vol. 2, pp. 2-201.

(2) انظر Katouzian, **Political Economy**, Chapter 10, and **Khatirat-i Siyasi-yi Khalil Maleki, seconded edition**.

(3) انظر **Asnad-i Nizha**، مجلدات عدة.

الثالثة بعض جهودهم لكتابة مقالات تحليلية، أولًا من أجل نبرد زندكي، التي أداروها بشكل فعال، ومن ثم في علم وزندكي التي قاموا هم أنفسهم بنشرها مجددًا، مع أنها كانت على هيئة كتب غير منتظمة لم تتطلب ترخيصًا رسميًا.

الاحتجاج على اتفاق اتحاد الشركات

بما أنه أعلن أن استفتاء مصدّق لإغلاق المجلس السابع عشر غير دستوري، كان يتوقع من النظام أن يسمح له بمتابعة عمله، ولكن هذا كان سيعني عودة نوابه الذين استقال ثلثاهم طوعًا لدعم الاستفتاء، وأسوأ من ذلك، كانوا يتضمنون مجموعة الحركة الشعبية البرلمانية، وكان بعضهم الآن في السجن بخلاف قانون حصانة أعضاء البرلمان، ولذلك، وضع كل التصريحات السابقة عن عدم نظامية الاستفتاء المزعومة، وحتى عدم جوازه الديني (تحريم) جانبًا، وأقيمت انتخابات عامة في 1954 للمجلس الثامن عشر. اختُبرت الأجواء أولًا من خلال إجراء انتخابات مجلس السيناتورات الثاني، أي، اختيار القسم المؤلف من ثلاثين سيناتورًا بواسطة المجمع الانتخابي، ويعيين الشاه الثلاثين الباقين.

لم يكن مسموحًا للحركة الشعبية في الانتخابين أن تعلن قائمة بالمرشحين، ناهيك عن المشاركة في الحملات الانتخابية[1]. ولكن مؤيديهم كانوا يعرفون لمن يصوتون حتى لو لم تنشر قائمة كاملة بأسماء المرشحين في أوراق غير رسمية[2]. لهذا تمركزت عصابات من المرتزقة عند مراكز الاقتراع لتخويف المقترعين، وعلى أي حال، لم تُحص الأصوات المدلاة لمرشحي الحركة الشعبية. أُعيد ملاك الأراضي ومرشحوهم من الدوائر الانتخابية الريفية كما حصل في دورتي المجلس

---

(1) انظر المنشورات الموقعة من قبل دهخدا ومعظمي وصالح وزنجاني وآخرين، والتي طالبت بإعادة «الحق الديمقراطي (حق ملي)» للناس بالتصويت الحر في الانتخابات، في Asnad-i Nihzat, vol. 2, pp. 13–707.

(2) لائحة عن طهران تم تداولها باليد. كان المرشحون هم رضوي ومعظمي وصالح وشايغان وحسيبي وأناجي وناريمان وسنجابي وجليلي موسوي وبارسا وأخجار وزيراكزاده. انظر المرجع السابق، ص 713.

الرابعة عشرة والسادسة عشرة (وإلى حدّ أقل في السابعة عشرة)، ومن أجل البلدات الأكبر والمدن لُفقت قائمة رسمية للنواب، مع أن أكثرهم لم يكن من «أصحاب نعم» الذين أخذوا يشغلون المجلس بازدياد في الأعوام اللاحقة. حتى أنهم تضمنوا بضعة نواب مستقلين مثل محمد ديراخاشيش -رئيس جمعية المعلمين في الريف- والذي تسبب في بضعة مشكلات للنظام في تلك الدورة البرلمانية.

جاء الاختبار الأهم للنظام في المجلس الثامن عشر عندما قدم الـ د. علي أميني، وزير المالية حينها، مشروع اتفاق اتحاد الشركات للنفط من أجل الحصول على الموافقة البرلمانية، عنى هذا منح امتياز جديد للشركات الأجنبية وهو بالتحديد ما رمى تأميم النفط (وسياسة التوازن السلبي كاملة، بالإضافة إلى رفض -المجلس الرابع عشر- منح امتياز النفط للاتحاد السوفييتي) إلى تجنبه. فضلًا عن ذلك، كانت شروط الامتياز أسوأ بكثير لإيران من عرض ستوكس الأول في آب/ أغسطس 1951. وحقيقة أن الاتفاق أعطى راحة أقل لشركة النفط الأنجلو إيرانية السابقة (سُميت الآن بريتيش بتروليوم) مما كان يمكنهم الوصول إليه عبر التفاوض، لها سبب آخر: ساعد الأميركيون بتدمير الحركة الشعبية وقد تلقوا الآن حصتهم من الغنائم في المقابل[1].

كانت هنالك مقاومة داخل وخارج المجلس، ففي خطاب للمجلس هجم ديراخاشيش طويلًا وبحجج جيدة على المشروع، وساعده في تحضير خطبته خليل مالكي الذي ساعده كاظم حاسبي في المسائل التقنية[2]. قامت حركة المقاومة الوطنية أيضًا بإصدار تصريحين طويلين احتويا حججًا مقنعة بخصوص اتفاق النفط الجديد على صعد قانونية وسياسية وغيرها. تُعطي دراسة الملفين انطباعًا أكيدًا أن المصدر الرئيسي كان واحدًا، ولكن تصريح حركة المقاومة الوطنية يمكنه أن يؤكد على الحجة الأكثر جوهرية ضد المشروع بطريقة لم يستطع خطاب ديراخاشيش (الذي كان بخلاف ذلك أكثر أهمية) فعلها:

(1) 40 في المئة من أسهم الشركة الجديدة ذهبت إلى شركات نفط أميركية،و 40 في المئة للشركة بريتيش بيتروليوم،و14 في المئة إلى شركة شيل، و6 في المئة إلى شركة النفط الفرنسية.

(2) انظر **Katouzian, Khatirat-i Siyasi Khalil Maleki**.

سيراً على خطى مصدّق -رئيس وزراء إيران الشرعي- تضع حركة المقاومة الوطنية المنظور السياسي لأي تسوية بخصوص الصراع على النفط، أي تحرير إيران من التدخلات الأجنبية وتأمين حرية واستقلال إيران، فوق كل اعتبار[1].

في الوقت نفسه، وُزعت رسالة احتجاج طويلة -موجهة للسيناتورات ونواب المجلس وموقعة من قبل دهخدا وزنجاني ومعظمي وصالح وبازارجان ومالكي وشابور بختيار وغيرهم -باليد، تؤكد على تاريخ تدخل الشركة الأنغلو-إيرانية للنفط في شؤون إيران الداخلية، وتجادل بأن اتفاق النفط المقترح يساوم على «حرية واستقلال» البلاد، وأشارت إلى أن ذلك يخرق مرسوم التأميم، كما أشارت إلى عدم وجود فرصة للجدال العلني للمسألة، لأن قادة الناس كانوا إما في السجن أو يختبئون تحت رقابة مشددة من الشرطة. مرت الرسالة من غير اعتراف، ولم يتم ذكرها في تقارير الصحافة، مع أنها وُقعت من قبل متحدث سابق باسم المجلس ورئيس السلطة التشريعية، ورئيس مجلس سابق في شركة النفط الوطنية الإيرانية، ووزير داخلية وعدل سابق، ووزير عدل سابق آخر، وعدد من القادة (والعلماء المهمين، وقادة الأحزاب) الدينيين[2]. رد النظام بإقالة اثني عشر بروفسورًا جامعيًا مهمًّا منهم معظمي وبازارجان وقريب وصحابي وعبادي من مناصبهم[3]. قام أحد عشر منهم بتأسيس شركة يازده أستاد دانشكاه (أحد عشر بروفسورًا جامعيًا) لكسب رزقهم.

مؤامرة قاراني

زُورت انتخابات المجلس التاسع عشر التي جرت في 1956 بسهولة أكبر من انتخابات المجلس الثامن عشر، لم يكن ممكنًا للحركة الشعبية أن تُعلن عن قائمة مرشحين -كما في المرة السابقة- حتى بتوزيعها بشكل سري، وتم استثناء بضعة نوابٍ مستقلين أمثال ديراخاشيش الذين سمح لهم النظام بدخول المجلس

(1) **Asnad-i Nihzat**, vol. 2, pp. 466 and 471.

(2) انظر **Nijati, Junbish-i Melli Shudan**, pp. 7–463.

(3) انظر **Mehdi Bazargan, Mudafi'at** (الحاوي على نص خطاب دفاعه في المحكمة العسكرية، 1964)، (Paris: **Intisharat-i** Mudarris, 1971) pp. 7–106.

الثامن عشر. خلال انتخابات طهران، قام اللهيار صالح بحركة رمزية فحاول القيام ببسط في المجلس كاحتجاج على تزوير النظام للانتخابات، ولكن البسط لم يدم طويلًا: تم إرسال شاحنة ممتلئة بالجنود لنقله من هناك عنوةً، ووضعه تحت الإقامة الجبرية. كانت هنالك احتجاجات سياسية أخرى من هذا النوع خلال المدة الزمنية 1953-1960 أدت إلى اعتقالات ونفي وإقالات من المناصب العامة،الخ.

ما أن قُمع تهديد الحركة الشعبية للنظام بشكل فعال، وخفّض الشاه عدد السياسيين المحافظين المخلصين له ولكن المستقلين في المجلس، حتى بات حتميًا أن عدم الاتفاق والخلافات ستنتقل إلى تيارات وجماعات ضغط مختلفة ضمن النظام نفسه. منذ البداية، كان الشاه يحاول أن يزيد قوته على حساب السياسيين المحافظين، وهذا أدى إلى انقسام متزايد بينهم. كان زاهدي نفسه هو الضحية الأولى فتم تسريحه بشرف، ونُفي إلى سويسرا بقية حياته. نُقل الدكتور علي أميني أولًا من منصبه المهم كوزير للمالية إلى دائرة القانون، وبعدها أُرسل كسفير لإيران إلى واشنطن. لم تكن مشكلة الشاه مع السياسيين أمثال أميني وعبد الله انتظام (أولًا وزير للخارجية، ثم رئيس الشركة الوطنية الإيرانية للنفط) وأبو الحسن ابتهاج (رئيس منظمة التخطيط) بسبب خلافات شخصية أو حتى على النفوذ السياسي فحسب، فقد كانوا سياسيين وتكنوقراطيين أصحاب قدرة واعتبار ذاتي غير مستعدين لتلقي الأوامر بشكل أعمى، وكانوا معارضين للفساد المتنامي وعدم الكفاءة التي شجعها أو سكت عنها «أصحاب نعم».

امتد عدم استياء النظام داخليًا باتجاه الجيش، ففي كانون الثاني/ يناير 1958 اعتقل الجنرال قاراني رئيس استخبارت الجيش، وحوكم في جلسات مغلقة بتهم لم يتم الإفصاح عنها في ذلك الوقت. في الواقع، كان يخطط لانقلاب ليقلّم سلطة الشاه ويؤسس نظامًا إصلاحيًا، كان قد اتصل بطيف واسع من السياسيين (ومن ضمنهم بعض قادة الحركة الشعبية)[1]، وتحدث بشكل غامض عن الحاجة

(1) انظر Qarani't interview with **Umid-i Iran**, 30 April 1979.

لإصلاحات اجتماعية وسياسية، وانتقد عدم الكفاءة والفساد والديكتاتورية. كان ما يعرفه أولئك السياسيون عن خطة قاراني بخصوص الانقلاب قليلًا أو معدومًا، ولكن كان حسن أرسانجاني -وهو معاون مقرب من أميني، ووزير الزراعة في حكومته المستقبلية- متورطًا فيه جدًّا، لهذا اعتُقل مدةً قصيرة من الزمن، وأُقيل أميني من منصبه في واشنطن. سواءً كانت الحكومة الأميركية وراء المؤامرة أم لم تكن، فإن مصير المتورطين (وخاصة قاراني الذي حُكم عليه بعقوبة خفيفة لاحقًا في المحكمة العسكرية) كان ليختلف لولا حمايتها المباشرة أو غير المباشرة[1].

شهد ريتشارد كوتام، الذي كان حينها دبلوماسيًّا أميركيًّا صغير السن في طهران، المسألة من موقع قريب. أكد للكاتب (في محادثة في لندن) دور أرسانجاني المحوري في الأمر، ووصف الغطاء الماكر الذي أمّنه قاراني لاتصالاته الخطيرة، بإخباره الشاه في البداية أنه كان يحاول أن يكشف مؤامرة. ووفقًا لكوتام، علمت السفارة الأميركية بهذا الشأن ولكنها لم تخبر النظام عنه. وكانت السفارة البريطانية هي التي اكتشفت المؤامرة بشكل مستقل وكشفتها للشاه مباشرة. لقد افترضتُ في كل من الاقتصاد السياسي وخاطرات سياسي خليل مالكي أنه من المرجح أن تكون السفارة السوفييتية اكتشفت خطط قاراني، وأخبرت الشاه. منذ حواري مع كوتام قادت تحقيقاتي إلى المعلومات التالية: كان هنالك كولونيل في الجيش يعمل كعميل سوفييتي، وكان هنالك آخر من المقربين من آية الله بهبهاني، فسعت السفارة السوفييتية أولًا إلى تأمين حصانة مخبرها، وبعدها قدمته كشاهد للنظام، أما السفارة البريطانية فأخبرت الشاه ببساطة ما تعرفه من دون أن تقدم أيّ شاهد (شهود).

اللاشخص الأكثر شهرة

لم ينزعج مصدّق كثيرًا من هذه الأحداث، إذ كان أعطى زمام المبادرة للمقاومة من خلال تصرفه أثناء محاكمته ومعاركه التي خاضها باستمرار ضد السلطات طول فترة سجنه. عندما أنهى مدة سجنه في (آب 1956) ووضع تحت الحراسة

(1) انظر Katouzian, Khatirat-i Siyasi-yi Khalil Maleki and Political Economy.

في منزله في أحمد أباد، كانت المقاومة قد بدأت بالتراجع. عمومًا، ما كان يستطيع فعله من أحمد أباد أقل بكثير مما كان يمكنه فعله من السجن العسكري في طهران، وذلك في جزء منه بسبب بعد المسافة ونقص التواصل (بالإضافة إلى كونه تحت الرقابة الدائمة)، وفي جزء آخر لأن عائلته استطاعت إلى حدّ جيد إيقافه عن القيام بمخاطرات. كتب المجلد الأول من مذكراته (مغطيًا الفترة 1882ـ1924) في السجن، ويبدأ الآن بالمجلد الثاني، الذي أنهاه في 1961، كان هذا شهادته على فترة تأميم النفط، ومن ضمنها رده الشخصي على هجمات الشاه المباشرة عليه في كتاب مهمة لأجل بلادي، والذي تم تحويله إلى سلسلة في الجريدة اليومية شبه الرسمية، كايهان واطلاعات في 1960.

أصبح مصدّق بحلول ذلك الوقت أسطورة حية، واللاشخص الأكثر شهرة في البلاد. لم يكن ممكنًا ذكر اسمه في المطبوعات ولكن العامة حولته إلى وثن سياسي. كان هذا في جزء منه بسبب سلوكه المُتحدي خلال فترة سجنه، ولكنه كان أيضًا بسبب المعارضة الشعبية المتزايدة لديكتاتورية النظام وفساده، وازدياد معرفة الشعب بشأن الانقلاب ومن يقف وراءه، فحتى حزب توده لم يكن أمامه خيارٌ إلا أن يغير نفسه. قرأ مصدّق بشكل كبير، وكان حريصًا على قراءة أحدث المذكرات الأجنبية والشهادات التاريخية ومقالات الصحف عن تأميم النفط وعنه هو نفسه، كان لا يزال يعاني من اعتلال صحي مزمن وكان الآن «يصاب بنزلات برد» بشكل متكرر. كانت هنالك لحظات كثيرة كان فيها مكبوتًا للغاية، وكان يقضي وقته مع آلة التار، وكان قد تعلم العزف عليها جيدًا على يد عازف التار الخبير حسينقلي في شبابه.

تشكيل الجبهة الوطنية الثانية والاتحاد الاشتراكي

بعد انقلاب 1953 مباشرة، بدأ اقتصاد إيران بالإقلاع، ومع استعادة عائدات النفط والمساعدات الأميركية، اختبرت إيران ازدهارًا اقتصاديًا، ولكن في 1960، انفجرت الفقاعة، تحول هذا الانفجار المفاجئ والازدهار إلى إفلاس، حيث تبخرت معظم عائدات النفط المتزايدة والمساعدات الأميركية في دخان الفساد وعدم

الكفاءة[1]. كان الشاه والعائلة المالكة ومُلاك الأراضي كطبقة والجيش والبيروقراطية العليا المنتفعين الأهم من هذه الثروة، والطبقات المتوسطة الحديثة والتقليدية كانت من المنتفعين غير المباشرين من نفقات الازدهار أيضًا. لم تكن خطة (الخمس سنوات) الثانية قد تمكنت من إتمام أهدافها الاجتماعية والاقتصادية. كان هنالك تطور صناعي طفيف، وكانت الزراعة لا تزال سيئة وتقليدية وتحت سيطرة مُلاك الأراضي. في 1960 أدت نفقات النظام الداخلية العالية بالإضافة إلى سياسة «الباب المفتوح» في الاستيراد إلى وقوع أزمة اقتصادية حادة ذات تضخم عال، وعجز كبير ومتزايد في ميزان المدفوعات وبطالة متزايدة، وبعد مدة قصيرة أصبح من الصعب على المصرف المركزي أن يوفي التزاماته من العملات الأجنبية ما بين أسبوع وأسبوع يليه. ما حدث بعد ذلك كان أشبه ببروفة للفعل الثوري لـ 1977-1979، مع أن القليلين فقط تعلموا الدروس المهمة منه.

لم يعد الشاه يتمتع بدعم الحكومة الأميركية غير المشروط وغير الناقد، فكانت هنالك في دوائر النفوذ الأميركية انتقادات عن تضييعه لمساعداتهم الكريمة بالإضافة للاحتياطي الإيراني من النفط وانعدام الإصلاح الاجتماعي، الخ، بالإضافة إلى الفساد المعروف للنظام السياسي. لذلك كانوا غير مستعدين لإنقاذ الشاه بإعطائه الدعم المادي الضروري، وكان هذا بحد ذاته كافيًا لنشر شائعات عن أن الأميركيين يريدون أن يفرضوا حكومة مستقلة على الشاه، هذا إن لم يكونوا يريدون التخلص منه بشكل كامل. بدأت العملية المعروفة للتوقعات التي تحقق نفسها: شائعات (صدقها الشاه وغيره) عن أن قوة خارجية أرادت أن تأتي بتغيير جذري، تبعها الاعتقاد بأن التغيير حتمي، تبعه تعبئة واعتراض كل معارضي ومنتقدي النظام، تبعه نوع من التغيير على الأقل لبعض الوقت، وكانت هذه هي الطريقة التي أصبح فيها د. علي أميني رئيسًا للوزراء عام 1961، مع أنه كان بإمكان الجبهة الوطنية الثانية أن تسرق الأضواء منه لو أنها كانت أكثر استعدادًا.

(1) من أجل رواية مفصلة وتحليل إحصائي عن مقبوضات الدولة ومدفوعاتها أثناء هذه الفترة، انظر Katouzian, **Political Economy**, chapter 10.

بعد سنوات قليلة، حاول خليل مالكي إقناع قادة الحركة الشعبية ببدء اتصالات منظمة خاصة وغير رسمية، والتحضير للفرصة التي، كما توقع هو، ستأتي عاجلًا أم آجلًا. بالتالي وفي رسالته الطويلة في آذار/ مارس 1963 إلى مصدّق في خاطرات سياسي (ملاحق) ذكر أن صالح، في النهاية، «قال بصراحة إن أصدقاءه في حزب إيران صدوا الجهد لتحقيق هذه الوحدة»، وتابع أيضًا في (الصفحتين 472 ـ 473):

> اقترحت أقل ما يمكن على السيد صالح، قائلا إنه لا بد وأن تكون هنالك فرصة [للعمل السياسي] في المستقبل، وإنّه ـ خلال تلك الفترة من انعدام النشاط المفروض عنوةً ـ كانت مهمة القادة [في الحركة الشعبية] دراسة المسائل والمشكلات المختلفة لكي تكون على أهبة الاستعداد لاستغلال الفرصة عند قدومها، وبعدها سألت السيد صالح ما إذا كان يعرف ما العمل [أي كان يمتلك برنامجًا واضحًا في عقله] في حال أتت الفرصة. أجاب إنه بالتأكيد لم يمتلك برنامجًا، وأنه لو عرضت عليه مهمة [أي رئاسة الوزراء] في ذلك الوقت لرفضها. على أيّ حال، حتى هذه اللقاءات الصغيرة التي جرت فيها هذه النقاشات اختفت بالتدريج، حتى أدى دفء «الانتخابات الحرة» [إشارةً إلى إعلان الشاه الانتخابات في عام 1960] إلى خروج الكثيرين من أعشاشهم فجأة.

لذلك وقبل 1960 كان قادة الحركة الشعبية ينقصهم الأمل والطاقة، ولم يكن من الممكن جرهم إلى النقاش، حتى إن مالكي بالغ إذ قدم عرضًا رسميًا ـ لقوات الحركة الشعبية ـ للتفكير جديًّا بتنظيم اتحاد اشتراكي إيراني. باختصار، كانت قضيته هي الآتي، بالنظر إلى الوضع الوطني والعالمي حينها، كانت هنالك حاجة إلى «عقيدة واضحة ودقيقة ومتناسقة مع الوضع». كان أيضًا من الضروري خلق منظمة تزدهر وتروج لهذه العقيدة. وبالنظر للقاعدة الاجتماعية التي يفترض لهذه «الأيديولوجية الاجتماعية» أن تجذبها، فإنه «لا يمكن أن تكون أي شيء سوى ديمقراطية اشتراكية (سوسياليسم دموكراتيك)». يجب أن يؤسس الاتحاد الاشتراكيّ أولئك القادة السياسيون الذين يؤمنون بأن «المجتمع الإيراني المستقبلي يجب أن يُبنى على العمل والجهد [الفرديين]، لا على الامتيازات الاجتماعية الموروثة أو المُعطاة».

تبع ذلك مجموعة من الاقتراحات (أ) بخصوص السلوك العام الذي يجب أن

يتبناه الاتحاد المقترح بخصوص السياسات الداخلية والخارجية، (ب) يجب أن يكون هنالك برنامج من أجل الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية. ففي السياسات المحلية يجب على الاتحاد أن يدخل «صراع حياة أو موت» ضد الفساد، ويكافح لترسيخ حكم القانون. عل أي حال، لن يستخدم طرقًا غير مشروعة ليسقط «الحكومة جمعاء» بل طرقًا سلمية لتحريك المجتمع -«بالتدريج، ويأخذ طبيعة المجتمع الإيراني وتقاليده الوطنية والدينية بعين الاعتبار»- نحو الاشتراكية. إن استخدام «الطرق السلمية يجب عدم الخلط بينه وبين العمل السياسي اللامبدئي. سيسعى الاتحاد الاشتراكي إلى أهداف ثورية باستعمال تكتيكات سلمية». في السياسة الخارجية، يجب أن يقبل الاتحاد «مبدأ عدم الانحياز» وينشئ علاقات صداقة مع الشرق والغرب دون المساومة على استقلال البلاد.

احتوى برنامج الاتحاد المُقترح (أ) سياسة إصلاح أراضٍ مفصلة إلى حدّ جيد، (ب) سياسة صناعية مبنية على التخطيط ومشاركة الدولة في التطوير الصناعي ترفض بوضوح الدولانية(*)، و(ج) «ديمقراطية دستورية وبرلمانية مبنية على تحقيق رفاه البلاد»[1]. كانت هذه العروض هي العروض الأكثر -بفارق كبير- شمولًا وتفصيلًا ودقةً التي سبق وقُدمت في إيران، وكان يمكن أن تُقدم أيضًا بشكل مكافئ ودون ذكر الديمقراطية الاشتراكية، ولكن تم تجاهلها كليًا.

الجبهة الوطنية الثانية

جاءت الفرصة في 1960 في أثناء المشكلات المذكورة في الأعلى، جاءت نهاية دورة المجلس الاعتيادية وأعلن الشاه أن الانتخابات العامة القريبة ستكون حرة. أُعطي الحزبان السياسيان الرسميان، مليون ومردم -اللذان شُكلا في السنوات

(*) Etatisme بالفرنسية كما وردت في النص، أو Statism بالانكليزية، في السياسة: الاعتقاد بأن على الحكومة التحكم بالسياسة الاقتصادية و/ أو الاجتماعية إلى حد ما، وتعتبر نقيض الأناركية. (المترجم)

(1) انظر «Tashkil-i Jameh'eh-yi Susialistha-yi Iran ra Mitavan Murid-i Mutali'eh va Iqdam Qara Dad». Nabard-i Zindigi, vol. 1, no.10m May 1956, pp. 1-15.

الأخيرة وكان وجودهما يتعدى اسميهما بقليل ـ أوامر للدخول في جدال نقدي وحملة انتخابية تنافسية، كلها باسم الشاه. رأى أيضًا علي أميني ومستقلون آخرون والمحافظون الإصلاحيون فرصتهم وقاموا بالتحرك. أعلن اللهيار صالح ترشيحه عن مسقط رأسه كاشان، وكان نائبها الواضح.

حينها فقط رأى قادة الحركة الشعبية الفرصة لحراك جديد، وبدؤوا اتصالات غير رسمية. عُقدت عدة اجتماعات في منزل صالح، حتى عندما كان يقوم بحملته الانتخابية في كاشان. في إحدى هذه المرات تم إصدار بيان قصير يعلن عن تشكل الجبهة الوطنية الثانية، ويتضمن أعضاؤها غلام حسين صديقي وكريم سنجابي وباقر كاظمي ومهدي بازرجان ضمن قادة الرتبة الأولى. وداريوش فروهار وسيد محمد علي كيشاورزي صدر وشابور بختيار ويد الله صباحي وسيد محمود (لاحقًا آية الله) طالقاني ضمن متوسطي الرتبة، وراضي وكريم عبادي وخونجي وحجازي وبيهنام وغنيزاده ضمن مجموعة أصحاب الرتبة الدنيا. قام الذين وقعوا البيان أو تمت إضافتهم لاحقًا (ستة وثلاثون شخصًا بالمجمل) بتشكيل المجلس الأعلى الأول للجبهة، وأطلق عليه لاحقًا اسم المجلس المركزي. لم ينضم صالح بشكل رسمي إلى الجبهة إلى أن انتُخب نائبًا عن كاشان في 1961، وسبب ذلك في جزء منه أنه كان منزعجًا من نقص التشاور، ولكن السبب الأساس أن بقاءه كمرشح مستقل في كاشان أكثر حكمة، ولكنه بقي على اتصال غير رسمي منتظم بالمجلس وبالعديد من ناشطي البازار.

تم إدخال من تبقى من حركة المقاومة الوطنية السابقة أتوماتيكيًا إلى الجبهة عندما قام قادتهم، أمثال بازارجان بالانضمام إلى صفوفها، وجاؤوا حاملين معهم شكاواهم السابقة من بعض قادة ـ وخاصة أولئك من حزب إيران ـ الحركة الشعبية، والتي أضيف إليها شكاوى جديدة خلال الشهور الأولى من تجدد نشاط الحركة، وأدت هذه إلى انفصالهم الرسمي وتأسيسهم (في 1961) منظمتهم الخاصة، المسماة حركة الحرية الإيرانية. ومن جانب آخر، قرر مالكي والحرس القديم من نشطاء القوة الثالثة الذين لم تتم استشارتهم بشأن الإجراءات الجديدة تشكيل منظمة جديدة كليًا وهي الاتحاد الاشتراكي للحركة الشعبية الإيرانية، وأضيفت الكلمات «للحركة

الشعبية» إلى اقتراحهم السابق لتأسيس «الاتحاد الاشتراكي الإيراني» لأنه كان المفروض في الأساس أن يشمل الحركة الشعبية كلها. قدموا برنامجًا صغيرًا على شكل بيان أملوا أن تتبناه الحركة كلها بقيادة الجبهة[1]، بدؤوا، إلى جانب مجلة علم وزندكي الدورية، بنشر تقييم سياسي أسبوعي تحت العنوان نفسه إلى أن تم منع كل ذلك في أواخر 1961[2].

كانت هنالك أسباب عديدة وراء استثناء مالكي من الجبهة. فقد آذى العديد من قادة الحركة الشعبية بحديثه الصريح الاعتيادي، وبعضهم كان يخشى أن يسيطر على قيادة الجبهة بفضل قدراته العقلية والتنظيمية وكذلك التزامه الكامل بالنشاط السياسي، كما خشي آخرون أن لا يدعم مؤيدو توده الجبهة في حال كان مالكي من بين قادتها. كان دور خونجي وحجازي و(شابور) بختيار أساسيًا في كل هذا، مع أن آخرين من أمثال صالح وسنجابي وصديقي كانوا يرغبون بضمه (انظر الفصل 16).

كان خطأ تكتيكيًا أن يتخلى الاتحاد الاشتراكي عن اسمه القديم ـ أي زحمتكيشان نيروي سوم (أو القوة الثالثة) ـ كانت القوة الثالثة مألوفة وذات تاريخ معروف، وكان لا يزال يُذكر أنه الحزب الأهم في الحركة الشعبية تحت قيادة مصدّق، بينما لا بد أن ماهية المنظمة الجديدة بقيت غير واضحة مدة طويلة حتى بالنسبة للقاعدة الأوسع من الحركة الشعبية (ناهيك عن عامة الشعب). إلى حدّ ما، انبثقت الفكرة عن الناشطين الإيرانين الأصغر سنًا في أوروبا الذين شكلوا هم أنفسهم أصدقاء الاشتراكية (هواداران سوسياليسم) ونشروا مجلة فصلية ثقافية سياسية بعنوان سوسياليسم، وكانوا سينظمون أنفسهم لاحقًا في اتحاد الاشتراكيين الإيرانيين في أوروبا بعد تشكل الاتحاد الاشتراكي في إيران بوقت قصير، الذين ربطتهم به علاقات أخوية مع أنهم كانوا مستقلين عنه. كان

(1) انظر **Manshur-i Jameh'eh-yi Susialistha-yi Nihzat-i Melli-yi Iran**, Tehran, September 1961.

(2) من أجل تحليل مطول وتقييم للوضع السياسي وعمل المعارضة، انظر Khalil Maleki's (unsigned) Article, 'Imruz Cheh Bayad Kard', **Ilm va Zindigi**, new series, no. 9, July 1960.

الاتحاد في أوروبا مؤلفًا من مجموعات ثلاثة: ناشطو القوة الثالثة القدامى مثل أمير بيشداد (رمزهم الأكثر بروزًا) وناصر باكداماان وحامد محمدي ومنوشهر هازرخانه، وناشطو توده السابقين وكان من الرموز القيادية بينهم حميد عنايات، وبعض داعمي الحركة الشعبية غير الحزبيين.

في صيف 1960 بدا وكأن الجبهة الوطنية الثانية ستسلم السلطة قريبًا. في صيف 1965 انهارت، وقمع النظام الجبهة الوطنية الثالثة التي كانت قد شُكلت توًّا بوحشية. وفي حلول ذلك الوقت كان قادة حزب إيران أولئك بالإضافة إلى خونجي وحجازي، الذين يحملون المسؤولية الكبرى عن هزيمة الجبهة وانحدارها، قد غادروا المشهدَ السياسي المتزايد في الخطورة. ومن جانب آخر، وُضع بازارجان ومالكي وصحابي وطالقاني وفوروهر وعدد كبير من الطلاب الناشطين الذين قاموا ـ بقيادة مصدّق ـ بتشكيل الجبهة الوطنية الثالثة خلفَ القضبان وأدينوا في محاكم عسكرية. في تلك الأثناء، كان أميني قد شكل حكومة وسقط نجمه، فأُغرقت أعمال شغب حزيران/ يونيو 1963 في بركة من الدماء، وأسس الشاه ـ للمرة الأولى منذ ارتقائه العرش ـ حكمه الاستبدادي المطلق على كافة الطبقات والمؤسسات.

انتخابات المجلس العشرين

في أواخر آب/ أغسطس 1960، أقال الشاه حكومة إقبال. كانت الضغوط تتزايد، وظن الشاه أنه من الحكمة أن ينأى بنفسه عن نتائج سياساته الخاصة بإلقاء اللوم على الرجال القلائل الذي لم يثق بغيرهم (مع أنه سيقوم بمكافأتهم لإخلاصهم له وتعاونهم معه بعد انقضاء العاصفة)، حتى إنه تمادى إلى حدّ التذمر من أن الانتخابات لم تكن حرة كما كان يتمناها أن تكون، ولذلك «نصح» أولئك النواب الذين فازوا بالانتخابات أن يقدموا استقالتهم «طوعًا»، لكي يمكن عقد الانتخابات الأكثر حرية.

لم تكن الجبهة الوطنية قادرة على تقديم قائمة للمرشحين والانضمام للحملة الانتخابية، وأحد أسباب ذلك ـ وهو كافٍ وحده ـ أنه في الوقت الذي بدأت فيه بتنظيم نفسها كانت الانتخابات تسير على قدم وساق في العديد من المحافظات،

كانت الآن تمتلك الفرصة لبدء حملة انتخابية في لحظة ضعف النظام القصوى، عندما كانت حكومة حسن شريف إمامي الانتقالية تقوم بسد الفجوة بفعالية إلى حين ظهور نتيجة الصراع بين القوى الثلاثة المتنازعة: الشاه والجبهة الوطنية والمحافظون الإصلاحيون بقيادة أميني. من جانب آخر -بالنظر إلى نقص الاستعداد التنظيمي للجبهة، بالإضافة للضغوط وحالات التمييز التي كانت لا تزال تعاني منها على يد النظام- كان بإمكانها أن تقاطع الانتخابات على أساس أن النتيجة كان يمكن توقعها سلفًا، وتقوي تنظيمها وتقود حملة شعبية ضد تزوير الانتخابات. بهذه الطريقة كان يمكنها أن تستعرض تأييدها الشعبي الواسع (والذي يعود إلى اللاشخص الموجود في أحمد أباد وذكرى حكومته) لمراكز النفوذ الوطنية والقوى الأجنبية على حدّ سواء، والاستعداد للصعود إلى السلطة.وكان يمكن أيضًا أن ينفذ الاحتمال الأخير بطريقة مختلفة، فتقوم قلة من كبار القادة بالترشح في طهران وبلدة أو اثنتين أو مدينة أو مدينتين أخريين في أثناء حملة شعبية ضد تزوير الانتخابات على طريقة مصدّق والجبهة الوطنية الأولى في أثناء انتخابات المجلس السادس عشر. كانت كل هذه الخيارات معروفة وواضحة حينها ونوقشت في الحركة كلها[1]. ولكن في الواقع، لم تسلك الحركة أيًا من تلك الطرق، ولم تقم إلا بإصدار تصريحات عامة من بين فترة وأخرى (والتي وُزعت بشكل سيء) ضد نقص الحرية، الخ. وسمحت لأميني بالاستفادة من عطالتها، ففرض حكومته على الشاه.

من آب/ أغسطس وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر 1960، عقدت مجموعة صغيرة من اللقاءات العلنية باسم الجبهة، نظمها جميعًا من تبقى من حركة المقاومة الوطنية القديمة بقيادة بازارجان، ولم يحضر أو يصادق على أيها أي قائد من قادة الجبهة الآخرين. حضر الاجتماع المُنعقد في الهواء الطلق في آب/ أغسطس في زاوية مضمار جليلية (أصبح الآن حديقة مركزية) بضعة آلاف من الناشطين صغار السن في حركة المقاومة الوطنية والقوة الثالثة وحزب الشعب الإيراني. تكمن أهميته في كسره

(1) انظر على سبيل المثال، التصريح والتحليل العلني لهذه الأسئلة بالذات والذي أصدره الاتحاد الاشتراكي (ووقعه كافة الأعضاء في لجنته التنفيذية) في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1960.

حظرَ الاجتماعات السياسية في الهواء الطلق، وفي ذكر اسم مصدّق. اجتماعات الانتخابات (كما وُصفت للشرطة) المُنعقدة في منزل ليباشي في منطقة باشنير، كان يرتادها بانتظام بضع مئات من الناشطين، وذلك فقط لأن المنزل لم يكن يتسع لأكثر من ذلك. ولكن هنا أيضًا كان يُلقي الخطب في الاجتماعات بازارجان وبعض مساعديه، مع أن عائلة ليباشي أنفسهم ينتمون إلى التيار الرئيسي في الجبهة[1]. لم تكن العلاقات بين القادة والناشطين في الطرفين أخوية بالكامل، وأصبحت متوترة بعد بضعة أشهر (انظر الفصل 16).

عندما بدأت السنة الدراسية، كانت جامعة طهران مستعدة لاستئناف نشاطها السياسي بعد سبع سنوات من الصمت القسري، وقد قامت بذلك برمزية عظيمة في 7 أيلول/ سبتمبر بالقيام بمظاهرة صامتة في حرم الجامعة في ذكرى من مات عندما فتح الجنود النار على الطلاب العزّل في يوم زيارة نائب الرئيس نيكسون. تبع ذلك مظاهرات عديدة بتواتر متزايد، وردد الطلاب شعارات بصوت عالٍ وقام ناشطوهم القياديون بإلقاء خطابات عامة. لم يكن النظام يمتلك الثقة ليرسل الشرطة أو الجنود ليلقنوا الطلاب درسًا آخر. ومن جانب آخر، ما كان رئيس الجامعة د. أحمد فرهاد مستعدًّا لأن (ولم) يخضع لضغوطات النظام من أجل الطلب من الشرطة الدخول إلى الحرم الجامعي، لذلك قام عملاء سافاك بالتعرف على الطلاب الناشطين واعتقالهم خارج الجامعة. ذهب كثير منهم إلى السجن، على الأقل بضعة أيام، بينما ضرب بعضهم -مثل سيروس تهباز وهوشانج سايابور، وكلاهما طالب طب- بوحشية. في مرحلة معينة احتجز ثمانية وخمسون طالبًا مدة شهر، ثم أطلق سراحهم جميعًا في انسحاب تكتيكيٍّ قام به النظام.

لم يكن هنالك أي اتحاد طلابي بأي معنى تحمله العبارة. كان لكل من ناشطي التيار الرئيسي في الجبهة (منهم بعض الماركسيين اللينيين، من أمثال بيزن جازاني،

---

(1) من أجل رواية مطولة عن هذه النشاطات، انظر **Chehabi, Iranian Politics and Religious Modernism**, vol. 2.

الذين كانوا مهمين لقيادة توده)، ولمن تبقى من حركة المقاومة الوطنية، وللاتحاد الاشتراكي ترتيباتٌ مختلفة ـ لم تكن العبارة «تنظيم» دقيقة في كل الحالات ـ وتعاونوا في تنظيم المظاهرات. وكان منهم هاوسهانج كيشاورزي صدر وهاشم صباغيان ومانوشهر راسا وعباس عقيلزاده وعباس شايباني وعبد الحسن بني صدر وسيغزار بيريلان وبيهروز بوروماند وداريوش آشوري وعلي ـ أكبر ـ أكبري وحسن ضياء ظريفي وبارفانه اسكندر وبارفين فخراني من بين آخرين.

في كانون الأول/ ديسمبر 1960 قامت محاولة لتأسيس اتحاد طلابي من نوع ما، مع أنه من المؤكد أنه سيهيمن فيه الناشطون السياسيون والمشكلات السياسية، ولكنه أُحبط لسببين رئيسيين، أولًا لأن د. شابور بختيار الذي عينته الجبهة مسؤولًا عن شؤون الطلاب، أراد أن يدير نشاطات الطلاب حسب رأيه، فيعين من يريدهم قادة للطلبة[1]. ثانيًا، كانت نتائج الاجتماع المُنعقد في تشرين الثاني/ نوفمبر في منزل عباس شيباني عكس المرغوب لأن المُضيف افتتحه بخطاب طويل يحوي هجمات لاذعة على صالح وسنجابي وآخرين من قادة الجبهة (ليسوا من حركة المقاومة الوطنية). كنتيجة لذلك، بقيت السياسة العامة تحت سيطرة بختيار ومن يعينهم، مع أن حركة المقاومة الوطنية والاتحاد الاشتراكي استمرا بالقيام بتنظيمهما المنفصل وحضورهما. كان لهذا عواقب خطيرة، ظهر أولها في الاعتصام الطلابي في شباط/ فبراير 1961.

الاعتصام الطلابي وانتخابات طهران

بحلول كانون الثاني/ يناير 1961، لم تقم الجبهة الوطنية بالكثير لتنظيم نفسها لمحاربة الانتخابات، عدا توزيعها المتباعد للمنشورات التي تشرح فيها أنها لم تكن حرة، وهذا على الرغم من حقيقة أنها كانت تعتزم المشاركة، ورشحت مرشحين عن أصفهان وستة (منهم بازارجان واثنان من تنظيم الاتحاد الاشتراكي) عن تبريز، كما

---

(1) في النهاية كانت هنالك ثورة عامة للطلبة القادة (من ضمنهم أغلبية ناشطي الجبهة)، ولجنة الطلاب في جامعة طهران أدارت فوهة البندقية نحو قيادة الجبهة. انظر الفصل 16.

رشحت أيضا شخصين عن شيراز من أصحاب الطموح المحليين، ولكنها لم تكن تعرف الكثير عنهما، لأن فيرادون طولوي أرسل رسالة سريعة عبر مالكي أن الرجلين غير معروفين وأنه لا سمعة لديهما يخسرانها في المدينة. كانت المنافسة تجري على مثني مقعد في الانتخابات التي طال أمدها. لمعرفته أنه سيواجه المقاومة الأقسى في طهران بسبب تزويره الانتخابات، قرر النظام أن يعقد الانتخابات لاحقًا في العاصمة. ولكن مع اقتراب الانتخابات في طهران، لم تكن الجبهة قادرة بعد على إصدار قائمة بخمسة عشر مرشحًا، وذلك بشكل رئيسي بسبب النزاعات الداخلية (بل وحتى تبادل الاتهامات) عمّن يجب أن يرد اسمه في القائمة. قامت، بيأسٍ، بمقاطعة الانتخابات في كل مكان ولكن صالح الذي كان مرشحًا مستقلًا عن كاشان تابع حملته ضمن دائرته الانتخابية الخاصة.

زُورت انتخابات طهران بوقاحة، وكُشف التزوير للعامة عن طريق علم وزندكي الأسبوعية وصحيفة داد اليومية الإخبارية. قرر المجلس الأعلى للجبهة أن ينظم عرضًا من الاحتجاج الشعبي عن طريق بسط في مبنى مجلس السيناتورات، بينما كان مجلس السيناتورات يعقد اجتماعًا. في البداية، أُرسل رئيس مجلس السيناتورات لإقناعهم بالمغادرة، وهي مهمة لم يقم بها بكثير من الحماسة، ولم ينجح فيها[1]. بسبب إخفاقه، قام النظام بإغلاق البناء واحتجز المحتجين في الداخل كسجناء: عندما حاول كاظم حاسبي مغادرة البناء بعد أن سمع أن زوجته الحامل في المخاض، تم اعتقاله وزجه في السجن.

كان المجلس الأعلى حريصًا على إبقاء اثنين من أعضائه خارج مجلس النواب: كريم سنجابي للاتصالات العامة، وشابرو بختيار للشؤون الجامعية. في 26 كانون الثاني/يناير تلقى ناشطو الجبهة من الطلاب أوامر أنه على الطلاب المنتسبين للحركة الشعبية القيام بتظاهرة كبيرة في اليوم التالي، وأن عليهم في هذه المرة المسير إلى خارج الحرم الجامعي والتوجه إلى الشوارع. مُررت الأوامر بشكل

(1) انظر أيضًا Bazargan, **Mudafi'at**.

ملائم للنشطاء الآخرين، ولكن الطلاب القياديين من الاتحاد الاشتراكي ظنوا أن هذه التظاهرة ستخفق حتمًا، لأن الشرطة ـ التي كانت موجودة دائمًا خارج أبواب الجامعة ـ ستهاجم أولئك الطلاب بأقصى قوتها، ففكروا بطريقة بديلة للعمل، ولكنهم لم يقدموها بشكل مسبق لناشطي الجبهة مخافة أن يتم رفضها من الأعلى.

أغلقت الشرطة كالعادة مخرج الجامعة خارج بوابات الجامعة مباشرةً في أثناء تظاهرات الطلاب. اقترح الطلاب القياديون من الاتحاد الاشتراكي، بما أن أوامر الجبهة الوطنية لم تتضمن خرق صفوف الشرطة بالقوة، فيجب القيام باعتصام في الجامعة للاحتجاج على التزوير في انتخابات طهران، وللتعاطف مع قادة الجبهة الوطنية الذين كانوا مسجونين في مبنى مجلس السيناتورات. كان يومًا شتويًا باردًا للغاية، وبقي الطلاب حتى الساعة 5 مساءً في الحرم، حيث تدبر في ذلك الوقت ممثلوهم الحصول على إذن باستعمال كلية الآداب طول الليل من رئيس الجامعة، مع أنه كان تحت الضغط لإقفال كافة المباني وترك الطلاب يتجمدون من البرد. لم يكن واردًا أن يحتل الطلاب في ذلك الوقت مبنىً جامعيًا دون إذن من السلطات الجامعية، ولكن قادة الطلبة قالوا إنه يجب عدم تحميلهم المسؤولية في حالة الدخول عنوة في برد الليل القارس، إن لم يوضع مبنى تحت تصرفهم، لم يقدموا أي مطالب من إدارة الجامعة، ولم يعتزموا عرقلة التعليم، ولم يطلبوا أن يتاح لهم استعمال أي غرف سوى الممرات والأروقة.

بحلول الليل بات الحرم الجامعي محاطًا بالشرطة المسلحة، وقُطعت الاتصالات بين المضربين والعالم الخارجي، ولكن أُحضر الطعام وخُزن داخل الجامعة قبل ذلك. في الساعة 7 مساءً أرسلت سافاك، التي أخذت على حين غرة بهذا الأسلوب الجديد، مخبرًا (في هيئة مُحاضر في السيكولوجيا) إلى كلية الآداب، وتأكدت بنفسها من أن آلاف الطلاب والطالبات سيقضون الليلة في البناء[1].

حوالى الساعة 11 مساءً عندما تم إطفاء معظم الأضواء، كان الطلاب مسرورين

(1) كان الحرم مهجورًا تمامًا وكان الدخول العادي إليه ممنوعًا دون إذن من سافاك.

ومتفاجئين بوصول شابور بختيار، مرافقًا لشخصية لامعة أصغر سنًّا من حزب إيران. بعد أن حُمل على الأكتاف إلى القاعة الرئيسية، هنأ بختيار الطلاب على قرارهم الشجاع، ولكن تبع الخطاب أمر لم يكن أحد قد توقعه: أخبر الطلاب أن يغادروا الجامعة على الفور، ويذهبوا إلى منازلهم. كانت هنالك صرخات اعتراض، حتى إن بعض الطلاب صرخوا أن بيوتهم في شيميران، وأنه ما من وسيلة تمكنهم من العودة إلى منازلهم في هذا الوقت من الليل. غادر بختيار في جو مختلف تمامًا عن ذلك الذي استقبل فيه، تبع ذلك جدال حاد في مجموعات غير رسمية بخصوص الأوامر الجديدة، وعُطبت روح الوحدة والتعاون السابقة بشدة.

قرر ناشطو الاتحاد الاشتراكي إرسال وفد إلى كريم سنجابي (قائد الجبهة الذي لم يكن محتجزًا في مجلس السيناتورات)، لإقناعه بالقدوم إلى الجامعة، و-كونه قائدًا أكثر شعبية وسلطة - لينقض أوامر بختيار. هُرّب هاوسهانج سايابور وحسين ساربولاكي وحسين مفتاح (من الاتحاد نفسه) وأمير مسعود كاتوزيان وبريفاز سنجابي (ابن د. سنجابي) - الذي لم يكن ينتمي لأيٍّ من الأحزاب - بشكل سري إلى خارج الجامعة ليقدموا تقريرًا إلى د. سنجابي. أخبرهم سنجابي عندها أنه بحلول 9 مساءً اتصل القائد المتصرف لسافاك - بما أن تيمور بختيار كان في زيارة للولايات المتحدة الأميركية (محاولًا الفوز بالدعم للحصول على السلطة) - ليطلب منه الذهاب إلى الجامعة ومطالبة الطلاب بالمغادرة، وأنه قال له أن القائد التابع للجبهة المسؤول عن قسم الطلبة هو شابور بختيار.

في الصباح التالي، قاد النقاش في ما يجب فعله الطلاب النشطون في الجبهة إلى التفاوض مع الشرطة الموجودة خارجًا ليسمحوا للطلاب بالمغادرة بصمت في الشارع دونما تدخل. تم الاتفاق على ذلك واقتيد الطلاب للخارج ولحظة وصولهم إلى الشارع واجهوا مدفع الماء، والهجوم بالعصي و-إن أمسك بأحدهم- الاعتقال. الاعتصام الاحتجاجي الذي بدأ بشكل جيد - لذلك أخاف النظام بشدة- انتهى بشكل غير مشرف، وتبعته مرارة وتبادل للاتهامات. لو أن الطلاب صمدوا بضعة أيام لتمكنت الجبهة الوطنية من انتزاع ثمن باهظ من النظام في الوضع المضطرب

بشكل عام. الادعاءات التي ظهرت في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات أن شابور تصرف ضد رغبته، وحافظ على رغبة إرادة اللجنة التنفيذية للجبهة، ليس لها أي أساس من الصحة في الواقع. اللجنة التنفيذية للجبهة والمؤلفة من خمسة أعضاء أُسست بعد الحادثة بثلاثة أشهر، وفي أي حال لم يكن أحد سوى سنجابي وبختيار موجودًا خارج مبنى مجلس السيناتورات في ذلك الوقت[1].

مع ذلك، استمرت التظاهرات العفوية في البازار وفي الجامعة بلا هوادة، وفي إحدى المرات أُضرمت النيران في سيارة د. إقبال أثناء قيامه بزيارة شخصية لعميد كلية طب الأسنان. تبع ذلك اعتقال خليل مالكي وحج محمود مانيان وقاسم ليباشي وآخرين من قادة البازار وعدد من الطلاب الناشطين، ولكن الجنرال بختيار أطلق سراحهم جميعًا بمناسبة بدء السنة الفارسية الجديدة، وهو الذي كان قد عاد لتوه من زيارته إلى أميركا ليخبره الشاه أن عليه الاستقالة من منصبه كزعيم سافاك. بالطبع، فوجئ مالكي ومانيان اللذان عاملهم الجنرال باحترام قبل إخلاء سبيلهم (من بين قادة آخرين)، إذ وجدوه قد انحاز إلى قضية الديمقراطية والحرية.

(1) هذه الرواية عن اعتصام الطلاب في 1961 مبنية على تجربتي الشخصية للأحداث. من الشهود الآخرين الذين استشرتهم مانوشهرراسا «الآن أخصائي أشعة استشاري في انكلترا»، هوشانج سايابور «الآن أخصائي تخدير استشاري في النمسا»، عباس عقلزاده «الآن رجل أعمال في ألمانيا»، برافيز سنجابي وهو حاصل على دكتوراه اختصاص في الطب في إلينوي، الولايات المتحدة الأميركية.

الفصل السادس عشر

إخفاق الجبهة الوطنية الثانية

الصراع داخل الحركة

بدأت الجبهة الوطنية الثانية بشكل خاطئ فيما يتعلق بالتنظيم والبرنامج، وأدى التنافس بين المجموعات والمشكلات الشخصية ضمن الحركة ككل دورًا في استمرارية تلك الصعوبات وخلق أخرى جديدة. دانت الجبهة الوطنية الثانية بشعبيتها وهيبتها المبكرتين لمصدق (الذي لم يكن له أي دور في إنشائها أو توجيهها)، وللقلائل في قيادتها - سنجابي وصالح وصديقي وبازارجان، الخ -. الذين كانوا مساعديه المقربين. خلال بضعة شهور من تشكلها، على أي حال سقطت في أيدي ثلاثة رموز أدنى منهم وهم: شابور بختيار ومحمد علي خونجي ومسعود حجازي.

كان بختيار زعيم نفسه، ولكنه جسّد العنصر التكنوقراطي القوي ضمن حزب إيران الذي تسبب بالكثير من الخلافات في الحركة في أثناء تولي حكومة مصدّق وساعد في إبعاد عدد من القادة المهمين مثل كاشاني وبقاعي، ولمّا كان حزب إيران كان تجمعًا صغيرًا (مع أنه ذو ثقله في قمته) له قدرات تنظيمية ضئيلة، اعتقد بختيار أن عليه التحكم بالجبهة الجديدة بفعالية، وأن يحاول تحويلها إلى قاعدته الكبيرة الخاصة. مكنته خصلتا الذكاء والسلطوية في شخصيته، بالإضافة لعلاقاته الشخصية الجيدة مع صالح وسنجابي وحسيبي (أهم قادة حزب إيران، والثلاثة الأكثر شعبية في الجبهة الجديدة)، من تطبيق نفوذ غير متناسب ضمن الجبهة الوطنية، وقد كان تعيينه القائد المسؤول عن قسم الطلبة مفيدًا للغاية، لأنه كان عمليًا مسؤولًا عن الجهاز الأكثر احترامًا ونشاطًا من الحركة.

خونجي وحجازي، من جانب آخر، قادا تسعة رجال آخرين إلى خارج حزب القوة الثالثة بعد انقلاب 1953، مُدعين أن مالكي كان «خائنًا». كانا ـ وخصوصًا خونجي ـ مدربين جيدًا في الشؤون النظرية والتنظيمية حيث كانا بلا منافسين عمليًا في الجبهة الجديدة، ولكن لم تكن هنالك قوىً على الإطلاق وراءهم، واحتاجا هما أيضًا لأن يقلبا الجبهة ويضعاها تحت تنظيمهما الخاص. مع الوقت، أصبح خونجي المنظر الرسمي في الجبهة، ووُضع مسؤولًا عن تعليمها السياسي الداخلي والبروباغندا الخارجية التي تخصها، وأُمّن حجازي على الأمور التنظيمية. أدت سلطة بختيار خونجي حجازي الثلاثية إلى معرفتهم باعتمادهم المشترك على بعضهم بعضًا وتوافق مصالحهم وسيطروا بفعالية على الجبهة حتى انهيارها الفعلي في 1964.

من أجل تحقيق أهدافهم كان عليهم تحييد تأثير المنظمات والشخصيات القوية ضمن الحركة، لذلك كان يجب احتواء مالكي واتحاده الاشتراكي وبازارجان وأتباعه في حركة المقاومة الوطنية (في هذا الترتيب). كما رأينا في الفصل 15، تم تشكيل الجبهة دون علم مالكي، وتم تأسيس الاتحاد الاشتراكي بعدها بمدة قصيرة. في تشرين الأول/ أكتوبر 1961 أصدر خونجي منشورًا ـ بالنيابة عن «الحزب الاشتراكي» الذي لم يكن موجودًا ـ مدعيًا أن الأمر الأكثر أهمية الذي يواجه الحركة هو أن على أحزاب الحركة الشعبية ومنظماتها أن يحلوا أنفسهم، وينضموا إلى الجبهة كأعضاء فرديين. كان هذا غير متناسق بالمطلق مع فكرة الجبهة الوطنية، ومعارضًا تمامًا للأساسات التي بنى عليها مصدّق الجبهة الوطنية الأولى في 1949 (انظر الفصل 6). عندما قدم الاتحاد الاشتراكي طلب انتساب للانضمام إلى الجبهة الجديدة كجسد منظم، لم يتلقَّ إجابة من اللجنة التنفيذية المتشكلة حديثًا، التي كان يسيطر عليها بختيار. بعد أربع سنوات، تم شرح الوضع لمصدق (الذي تساءل عن سبب عدم الاعتراف بالاتحاد الاشتراكي) الذي أُخبر أنه، وبسبب خلاف في الآراء، قررت اللجنة التنفيذية «أن تغض الطرف عنه في صمت»[1].

(1) انظر رسالة مصدّق في 30 نيسان/ أبريل 1964 إلى المجلس المركزي للجبهة الوطنية وردهم في 2 أيار/ مايو في **Musaddiq, Mukatibat-i Musaddiq**, vol. 10 «Paris: Intisharat-i Musaddiq, 1965».

بازارجان وحركة المقاومة الوطنية كانتا مسألة أخرى، لأن خونجي وحجازي لم يتمكنا من وصفهم بأنهم «خونة»، ولا بختيار استطاع وصفهم بأنهم «محبون للانقسام». وصف بختيار مالكي -كي يستثنيه من قيادة الجبهة -بأنه «محب للانقسام» (انشعابشي). في مقابلته الأخيرة في مشروع هارفارد للتاريخ المحكي قدم التبرير نفسه، مضيفًا أنه كان يفضل نور الدين كيانوري (رئيس حزب توده الذي كان قد اعترف حينها أنه عميل سوفييتي) على مالكي، لأنه بقي دائمًا في حزب توده. على صعيد آخر، قدم د. سنجابي صورة إيجابية للغاية عن مالكي (في مقابلة مشابهة مع مشروع هارفارد للتاريخ المحكي) قائلًا إنه كان مع ضمه إلى قيادة الجبهة الوطنية الثانية، وتحسر أن الآخرين تصدوا لذلك. تمتع بازارجان وحركة المقاومة الوطنية بدعم آيات الله زنجاني وفيروزبادي أصحاب الشعبية، وكان لهم قاعدة شعبية كبيرة في البازار ومجتمع ملي الديني. على الجانب الآخر، لم تساعد المشاعر السيئة المتبادلة التي نجمت عن التعاون القصير بين حزب إيران وحركة المقاومة الشعبية في الماضي، وبعض الهجمات المفتوحة عديمة اللباقة التي قام بها بعض ناشطي حركة المقاومة الشعبية على صالح وسنجابي، وصبت في مصلحة السلطة الثلاثية في حملاتهم الداخلية ضد حركة المقاومة الشعبية: حيث كان هؤلاء والعديد من قادة الجبهة أصحاب الرتبة العليا متعاطفين شخصيًا مع مالكي والاتحاد الاشتراكي، ولم تكن هنالك إلا بعض المحبة الضائعة بينهم وبين حركة المقاومة الشعبية. في أيار/ مايو عام 1961 غادرت حركة المقاومة الشعبية الجبهة لتشكل حركة الحرية الايرانية بقيادة بازارجان وصحابي وطالقاني. منذ ذلك الحين وحتى تشكيل الجبهة الوطنية الثالثة، تألفت الجبهة الوطنية من ثلاث منظمات أساسية: الجبهة الوطنية، والتي كانت لا تزال الحركة الضخمة والتي بدعمها استمرت الحركتان الباقيتان على الرغم من نقدهما المتنامي لسلوكها، إلى أن قامت ثورة ضد قيادتها من الداخل وكذلك من الخارج. وأيضًا حركة الحرية والاتحاد الاشتراكي واللتان كانتا تتقاربان بشكل متزايد بخصوص مجموعة من الأسئلة التكتيكيّة والاستراتيجية التي تؤثر في الحركة. الأحزاب المتبقية في الجبهة حزب إيران وحزب فوروهر الشعبي الإيراني وحزب

شعب إيران وزعيمه ناخشاب لم تُحل، ولكنها لم تكن أكثر من اتحادات رسمية لها القليل من النشاطات المستقلة.

عُقد مؤتمر الجبهة الأول والوحيد في أوائل شباط/ فبراير عام 1963، بعد عامين على تشكيلها، وقبل ثلاثة أسابيع من استفتاء الثورة البيضاء الذي أقامه الشاه والذي قرر مصير المعارضة الديمقراطية ككل طوال الخمس عشرة سنة الذي تبعه. لم يقم المؤتمر بإصلاح الصدع في الحركة وقام بالقليل لتحويل الحركة إلى قوة سياسية فعالة (انظر المزيد فيما يلي).

الحركة الشعبية وحكومة أميني

عندما عقدت الجبهة مؤتمرها، كانت فرصتا الحركة لكي تفرض نفسها على النظام كحكومة بديلة قد فوتت، ومع أن الموضوع استغرق من قادتها وناشطيها وقتًا أطول لكي يدركوه ـ كانت حظوظ الجبهة في انخفاض متزايد. قدمت الفرصة الأولى نفسها في الأيام المبكرة من تشكلها، وفي أثناء الانتخابات الثانية للمجلس العشرين، أي بين تشرين الأول/ أكتوبر 1960 وآذار/ مارس 1961، وكانت الفرصة الثانية في الفترة التالية ـ نيسان/ أبريل 1961 حتى تموز/ يوليو 1962 ـ أثناء فترة تولي أميني رئاسة الوزراء، عندما كانت الجبهة تمتلك فرصة جيدة لكي تحول نفسها إلى حكومة ظل قوية[1].

كان المجلس العشرون (الذي كان صالح رمز الحركة الشعبية الوحيد الموجود فيه، ولكنه ضم أيضًا بضعة رجال من أصحاب النية الحسنة أمثال رحمة الله مقدم ماراغه) قد بدأ توًا أعماله عندما بدأ إضراب الأساتذة بقيادة محمد ديراخاشيش في الشوارع، وقتلت الشرطة أستاذًا صغير السن بالرصاص في بحريستان، ساحة البرلمان. كانت هذه هي القشة الأخيرة، واضطر الشاه أن يطلب من أميني أن يشكل حكومة. أيًا يكن اللوبي الخاص بأميني في أميركا ـ ما زال هذا الموضوع مفتوحًا

(1) انظر Katouzian, **Political Economy**, chapter 11, and **Khatirat-i Siyasti-yi Khalil Maleki**, Introduction.

على كم كبير من الجدال ـ فمن المؤكد تقريبًا أن أميركا لم تقل للشاه (بشكل مباشر أو غير مباشر) أن يعينه رئيسًا لوزرائه، مع أنه من المؤكد بشكل مساوٍ أن الشاه اعتقد أن هذا ما كان يتوقعه منه الأميركيون. وبما أن باقي الجوانب متساوية بين المرشحين المحتملين للمنصب، كان الشاه يفضل قائدًا من الجبهة الوطنية كصالح والذي لم يكن يكرهه لأسباب شخصية وـ أهم من هذا ـ لم يكن يراه مرشحًا أميركيًا يمكنه استعمال قوة الولايات المتحدة الأميركية ضده. وافق أميني أن يتصرف على شرط أن يستعمل الشاه قواه تحت التعديل الدستوري لعام 1949 لإقالة البرلمان. بسبب نيته المعلن عنها جيدًا بالقيام بإصلاح للأراضي، كان قلقًا من أن الشاه وملاك الأراضي سيتصدون لكافة تحركاته في المجلس، ويجبرونه على التنحي في ما كانت ـ بالطريقة التي كان مصدّق ليصفها بها ـ ستبدو طريقة دستورية.

مرة أخرى كانت هنالك ازدواجية حكم في السياسة الإيرانية، وبدأت حصة أميني من السلطة تتراجع بسرعة بعد الشهور الأولى من تشكيله حكومته، والفضل الأكبر في ذلك يعود لسياسة الجبهة الوطنية الثانية التي وضعت كل قوتها لمهاجمته (مما صب في مصلحة الشاه فعليًا). توجب عليه بعد مدة قصيرة أن يواجه معارضة الشاه وملاك الأراضي والقادة الدينيين المحافظين والعمال مثل أسد الله رشيديان وفتح الله فورود بالإضافة إلى المواجهة الشعبية الضخمة من قبل الجبهة الوطنية الثانية مجتمعة. في البداية، حاول التودد إلى الجبهة، وفجأة بدأت أخبار نشاطاتها بالظهور في الصحافة اليومية، و(في حزيران/ يونيو 1961) سُمح بعقد أول اجتماع مرخص لها في الهواء الطلق منذ آب/ أغسطس 1953 في مضمار سباق جلاليه[1]. بشكل حتمي، كانت هنالك عواقب كبيرة، لأسباب ليس أقلها الإشاعات الزائفة التي أشيعت أن مصدّقًا بنفسه كان يخطط للحضور[2].

(1) في وقت سابق، سُمح للجبهة باستئجار بيت كبير مهجور (141 شارع فخر آباد) من أجل الاجتماعات العامة. ولكن المجرمين والمرتزقة الذين أرسلهم فتح الله فورود (عمدة طهران الذي عينه الشاه) فضّوا الاجتماع الثالث والأخير قبل حوالى ثلاثة أشهر.

(2) قبل الاجتماع بيوم، قالت زوجة مصدّق لسنجابي قليل الحظ بشكل مذل إن عليهم «ترك هذا الرجل المسن وشأنه»، مع أنه لم يكن له دور أبدًا في نشر الشائعات.

كان التحليل العام للوضع الذي قام به الاتحاد الاشتراكي باختصار كالآتي: مثّل أميني جناح النظام الإصلاحي والذي كان متصارعًا مع الشاه. كان جادًا بخصوص سياسته الخاصة بإصلاح الأراضي، ومستعدًّا لمنح المزيد من الحرية للحركة الشعبية في وجه الشاه وملاك الأراضي. على الجانب الآخر، كان الشاه يخشاه، وجعل ملاك الأراضي كطبقة معادين له، لذا كان على الجبهة الوطنية استغلال الوضع لتنظيم نفسها في حكومة ظل بإعلان برنامج أكثر تقدمًا بكثير يتضمن إصلاحات أراضٍ أفضل، وتصحيح مصالح إيران في النفط، وسياسة خارجية غير منحازة، وحكومة ديمقراطية. كان برنامج إصلاح الأراضي الخاص بالاتحاد الاشتراكي هو تحويل ملكية الأراضي في كل قرية إلى جميع الفلاحين بقانون واحد، ومد المزارعين بالخدمات المادية والتقنية. وهذا سوف (أ) يسمح لمالكي النسق (حق تقليدي) بأخذ حصة ملاك الأراضي لنفسه، و(ب) يمنع انقسام العقارات لمزارع صغيرة سواءً حينها أو لاحقًا بسبب الوراثة، و(ج) يترك القرية بصفتها الوحدة التاريخية للإنتاج الزراعي، والتقنيات والمؤسسات التقليدية مثل القناة (قناة الري) والبونه (وحدة انتاج تعاونية) دون تضييق، و(د) يحافظ على وضع الزراعة الخوشيشين (دون أرض) دون تغيير، بدلًا من إخضاعهم إلى سحب الملكية القانوني والاجتماعي، و(هـ) يثبط الهجرة المتسارعة إلى المدن، و(و) يستأصل كافة المشكلات القانونية والبيروقراطية المتعلقة بتقسيم الأرض[1].

خلال بضعة شهور، تبنت حركة الحرية أيضًا وجهة النظر أنه من غير الحكمة لقوى الحركة الشعبية إسقاط أميني فقط ليحل محله أحد رجال الشاه، مثل أسد الله علام الذي حل محله في نهاية الأمر.

---

(1) انظر H. Katouzian «The Agrarian Question in Iran», in A. K. Ghose ed. **Agrarian Reform in Contemporary Developing Countires** (London: Croom Helm, 1983).
في محادثة شخصية (في حزيران/ يونيو 1961) مع عضو في الاتحاد الاشتراكي بخصوص مسألة برنامج إصلاحات الأراضي، رفع صالح يديه أخيرًا وقال إنه لو أنهم عرضوا برنامجًا لإصلاح الأراضي «فإن القادة الدينيين «اخوندها» سينقلبون ضدنا». انظر Katouzian, **Khatirat-i Siyasi-yi Khalil Maleki**.

كان هنالك سببان أساسيان خلف هجوم الجبهة الوطنية الثانية الحصري والعشوائي على أميني، فكان أولًا خيارًا سهلًا يتجنب غضب الشاه وملّاك الأراضي والقادة الدينيين المحافظين، وصادف أيضًا أن كان قرارًا شائعًا بين جماهيرهم الشعبية القديمة الذين وضعوا أولوية قصوى للانتقام لأنفسهم لدور أميني في ضم اتفاق النفط التكميلي[1]. ثانيًا، داعب أملٌ عقل السلطة الثلاثية ومساعديها ضمن الجبهة أن بإمكانهم التحرك بسرعة - إلى جانب أطراف ساخطة أخرى، مثل الجنرال بختيار وممثلي ملّاك الأراضي، الخ - وإسقاط أميني واستبداله التحالف مع الحكومة به.

كانت المواجهة المفتوحة الأولى عندما اقترحت الجبهة عقد اجتماع في الهواء الطلق في الجليلية في 21 تموز/ يوليو 1961 لإحياء ذكرى الثورة الشعبية التي أعادت مصدّقًا إلى السلطة في 1952. شرح أميني بشكل خاص أن الشاه لن يتحمل إهانة له من هذا النوع، واقترح أن يعقد الاجتماع بعد أو قبل الذكرى بيوم، في المقابل وعد أن لا يسمح للشاه أن يعقد تجمعه السنوي في 19 آب/ أغسطس في يوم الانقلاب الذي وصف رسميًا أنه ثورة وطنية. لم توافق الجبهة، وحُظر الاجتماع ووضع قادة الجبهة خلف القضبان مدة أربع وعشرين ساعة من أجل سلامتهم الخاصة. بما أن الجبهة لم تقم بأي تحضيرات لتنظيم الجموع، شعر الاتحاد الاشتراكي بأنه ملزم بالتدخل وإدارة العرض من أجل إنقاذ ماء وجه الحركة الشعبية (كما شرحوا سرًا). لم يكن حدثًا مجيدًا، وتسبب في إنقاص كبير للحريات السياسية التي كانت نافذة على امتداد شهور[2].

كانت أحداث 21 كانون الثاني/ يناير (المعروفة في إيران باسم مؤامرة أول بهمان) على أي حال ذات وضع مختلف تمامًا. كما ذكر سابقًا، سقط نجم الجنرال تيمور بختيار وهو القائد المكروه عالميًا لسافاك بسبب محاولته التصيد في مياه

(1) ولكن القاعدة الشعبية نفسها كانت ستندم على هذا التصرف مباشرة بعد سقوط حكومة أميني.
(2) انظر Katouzian, **Khatirat-i Siyasi-yi Khalil Maleki**.

الشاه العكرة، ولكنه ما زال يمتلك قوى واسعة ضمن سافاك والجيش، وبين ملّاك الأراضي والسياسيين المحافظين، ولم يكن الشاه يمتلك ثقة كافية بالنفس بعد للتخلص منه. كان بختيار مستعدًّا لحيازة السلطة بأي طريقة وثمن، وهذا يشرح سبب خسارته حياته لاحقًا على يد عميلين متخفيين من سافاك في 1970 في العراق، حيث كان يستغل النظام العراقي (والعكس صحيح أيضًا) ضد الشاه.

كان بختيار يعمل مع ثلاث مجموعات: (أ) ضباط الجيش مما أدى إلى تشكل مجموعته الخاصة المسماة «الضباط الدستوريون»، و(ب) بين ملّاك الأراضي والمحافظين السياسيين الذين عارضوا سياسة أميني في إصلاح الأراضي، و(ج) بين القادة الدينيين المحافظين مثل آية الله بهبهاني، الذين كانوا كذلك معارضين لإصلاح الأراضي، وكانت المجموعتان الأخيرتان لا تزالان تأملان أن ينقذهما الشاه من إصلاحات أميني، ولكن عندما وُلد قانون أميني ـ أرسانجاني ـ لإصلاح الأراضي في كانون الثاني/ يناير 1962، وعد بعضهم بدعم الجنرال على أساس ألا يحدث تغيير للنظام، كما تمت إشاعة أن الشاه نفسه كان منخرطًا في تلك التحركات مخافة أن يسرق أميني الوضع منه بالكامل (كما اعتقد بشدة) بدعم أميركي كامل.

لطالما تمتع بختيار بعلاقات طيبة مع ابن عمه شابور، الذي كان لا يزال متحكمًا بشكل فعال بنشاطات طلاب الجامعات. وكان إسقاط حكومة أميني دون ضربة كاملة للنظام يتطلب ـ من بين أشياء أخرى ـ حدًّا معينًا من التدخل الشعبي، والأخير كان هذه المرة الاختصاص الحصري للحركة الشعبية، بقيادة الجبهة الوطنية، فكان لا بد أن تقوم مواجهة الجبهة الشاملة لحكومة أميني بأيّ ثمن، وعلاوة على ذلك، قام الجنرال بعدد من الإشارات التي تظهر حسن النية تجاه الجبهة، وهي استراتيجيّة كان قد بدأها (كما رأينا في الأعلى) بإطلاق سراح قادتها من السجن قبل تخليه عن منصبه بيوم، وإخبار بعض قادة الحركة الشعبية أنهم كانوا محقين في انتقادهم للنظام. حتى أنه في إحدى المراحل، أرسل رسالة إلى قادة الجبهة يقول فيها إنه هو نفسه كان رمزًا من رموز ملي، وإنه إن ساعدته الجبهة ليحوز السلطة، سيعتذر من مصدّق عن دوره في انقلاب 1953. لم يكن صالح وسنجابي وصديقي وحاسبي من نوع الرجال الذي قد يدخل في حلف مع شخص مثل الجنرال بختيار تحت أي ظرف، ولكن،

على الرغم من حقيقة أن شعبيتهم الشخصية كانت ذات أهمية قصوى في جذب الدعم الشعبي للجبهة، كان ينقصهم الدافع الأساسي لتقرير تكتيكات واستراتيجيات الجبهة.

في كانون الثاني/ يناير 1962 انتشرت شائعات أن طالبًا في مدرسة دار الفنون الثانوية فُصل بسبب نشاطاته السياسية، وبسبب هذا العذر الواهي الكاذب، أرسلت الجبهة أوامر إلى ناشطي الجامعة أن عليهم أن يخططوا لتظاهرة احتجاج كبيرة في الجامعة، وحُدد 21 كانون الثاني/ يناير (أول بهمان) على أنه يوم الحراك. قبل يوم من ذلك انتشرت بحدة شائعات عن مؤامرة لإجبار الحكومة على الاستقالة ضمن صفوف الحكومة والحركة الشعبية. بحلول ذلك الوقت، كانت حركة الحرية والاتحاد الاشتراكي وبعض قوى الحركة ضمن الجبهة الوطنية ـ على سبيل المثال حزب فوروهر الشعب الإيراني ـ قد أصبحت مقتنعة أن الطلاب كانوا يستخدمون كبيادق في مؤامرة كانت الجبهة كاملة غافلةً عنها[1]. بدأ أكثر الطلبة الناشطين راديكالية وصوتًا من بينهم الماركسيون ـ اللينيون مثل بيزان جازاني ـ بأخذ الحيطة، وحاولوا منع وقوع كارثة. حاولت مختلف القوى والكيانات داخل وخارج الجبهة جهدها لإقناعها بتأجيل التظاهرة وإجراء تحقيق في مسألة المؤامرة المزعومة. بدلًا عن ذلك، اعتقل في الليلة السابقة عدد كبير ـ من بينهم أبو الحسن بني صدر الذي كان حينها ناشطًا في حركة الحرية ـ من أولئك الذين كانوا يحاولون منع خروج التظاهرات.

كانت الخطة هي إرسال كتيبة عادية من الجنود إلى حرم الجامعة وإطلاق الرصاص على حشد المتظاهرين، على أمل أن تستقيل الحكومة لإظهار براءتها وكاعتراف منها بعدم قدرتها على التحكم بالأحداث حتى في طهران. بما أنه أخفق في إثناء الجبهة عن القيام بتحركها، تمكن أميني من الاتصال بقادة الجيش في

(1) انظر Bazargan, Mudafi'at, p. 169، ورسالة مالكي في 1963 إلى مصدّق في **Khatirat-i Siyasi Khalil Maleki.**

الساعة الحادية عشرة وأمر القوات أن تبقى في ثكناتها مدة أربع وعشرين ساعة. غير المتآمرون تكتيكاتهم، وأرسلوا وحدة «مغاوير» غير اعتيادية ومستقلة بذاتها (وصفت بأنها هاوا نيرو ويمكن مقارنتها بالقوات الجوية الخاصة البريطانية) بقيادة الرائد خسروداد، وهو ضابط عمليات في انقلاب 1953. ولأسباب غير معروفة لم يطلقوا النار على المتظاهرين العزل، واستعملوا العصيّ وأعقاب البنادق بدلًا من ذلك على كل من كان هناك ـ من ضمنهم البروفسورات، والعمال الإداريون وعمال المكتبة ومساعدو المخبر ـ بوحشية لم تختبر من قبل. ضُرب الطلاب وغيرهم ممن احتمى داخل مبنى الكلية دون تفريق، وحُطمت المكاتب ومُعدات المخبر وأُحرقت الكتب. في رسالتهم الجماعية للاستقالة كتب رئيس الجامعة ومجلس الجامعة إن هذه الشناعات لم تحدث «منذ غزو المغول»[1].

لم تستقل الحكومة وألقت اللوم في الحدث كله على مؤامرة. أُنشئت لجنة تحقيقات عسكرية استنتجت، في تقريرها المُعد بسرعة، أن الجبهة الوطنية لم يكن لها علاقة بالمؤامرة ولكنها لم تتهم أفرادًا أو جماعات محددة. أسهم ذلك في التأكيد على وجهة النظر القائلة بأن الشاه لا بد وأن له يدًا في المؤامرة، لأنه وأميني كان يمكنهما أن يحضرا المتآمرين للمحاسبة بلا صعوبة. في أي حال، طلب أميني من الشاه أن يأمر الجنرال بختيار بمغادرة البلاد، وغادر بعد الحادثة بخمسة أيام. على الجانب الآخر، انبعث الغضب والسخط داخل الحركة الشعبية ـ داخل الجبهة وخارجها على حدّ سواء ـ وكان موجهًا بشكل خاص ضد السلطة الثلاثية لشابور بختيار وخونجي وحجازي، وأطلقت اتهامات علنًا بأنهم كانوا متفقين مع المتآمرين، وأنهم حتى قد وعدوا بمناصب في الوزارة التي كان سيرأسها الجنرال بختيار[2]. كان هذا أصل اتهامات مصدّق اللاحقة لمجلس الجبهة التي تضمنت تهمًا موجهة لبعض

(1) انظر **Kayhan**, 22 January 1962, Bazargan, **Mudafi'at** (p.167), and Ali Akbar Siyasi, **Guzarish-i yekzindigi** (London: Siyasi, 1988), pp. 285-6.

(2) ظهر هذا الادعاء في با تفسير وبي تفسير(إصدار من حركة الحرية) بعد بضعة شهور من الحدث، وذكره شهابي في **Iranian Politics and Religious Modernism** ادعى الاتحاد الاشتراكي الشيء ذاته في تحليل للحادثة أُرسل إلى اتحاد الإيرانيين الاشتراكيين في أوروبا مباشرة بعد الكارثة.

«أعضائنا الأفضل» (آز ما بهتران)، أي أعداء الحركة (انظر المزيد في ما يلي). كما هو متوقع على أي حال، لم يُجرَ أيُّ تحقيق داخليٍّ في الجبهة، واستمرت بإدارة شؤونها كما كانت في السابق.

سقطت حكومة أميني بشكل مفاجئ في تموز/يوليو 1962، وخلال بضعة شهور مُنع رئيس الوزراء السابق من مغادرة طهران بأمر من المحكمة. في عشية سقوطه غير المتوقع، أصدر الاتحاد الاشتراكي (في منشور غير مرخص) تحليلًا للوضع السياسي وتقييمًا صريحًا لرصيد الجبهة الوطنية والذي يجب أن يُصنف على أنه المستند الأكثر ذكاءً الذي تم إصداره في تاريخ الحركة. ذكر في مقدمته أن البلاد تسير عبر مرحلة انتقالية «ستترك بصمتها في تاريخ إيران المستقبلي»، وناقشت أنه من أجل أن تحقق الحركة الشعبية نجاحًا سياسيًا فإنها بحاجة لقاعدة شعبية صلبة بين العمال والفلاحين والفنانين والبرجوازيين الوطنيين والمثقفين التقدّميين، وأن الجبهة لم تقم بشيء لضمان قاعدة كهذه، تبع ذلك نقد مفصل لتكتيكات الجبهة واستراتيجياتها، نُقدت فيه الجبهة لتوجيه حملتها بشكل حصري ضد رغبة الحكومة في تأجيل الانتخابات، حيث ـ بسبب مشكلة إصلاحات الأراضي وخوف الحكومة من أغلبية ملّاك الأراضي في المجلس كانت هذه مسألة لا يمكن فيها الحصول على أيِّ تنازل.

كان إعلان إضراب عام دون تحضير ملائم خطأً فادحًا، وكان تكرار الأمر مرارًا لمواجهة الإخفاقات المستمرة (حيث لم تتوقف حافلة واحدة عن العمل، ولا حتى محل واحد في البازار أُغلق) أمرًا أحمقًا فعلًا.

[في] اليوم الذي حدده ملّاك الأراضي والعناصر الرجعية يومًا للنصر، وكانوا قد سبق وحددوا تشكيلتهم الوزارية، دخلنا في مغامرة عمياء وأدى ذلك إلى كارثة في 21 كانون الثاني/يناير (أول بهمان). الحقيقة المدهشة هي أن قادة الجبهة الوطنية كانوا قد تلقوا تحذيرات من قبل بعض الأشخاص العارفين الذين كانوا يعرفون بأمر المؤامرات التي كانت تحاك خلف الكواليس... ومع ذلك، أصرت قيادة الجبهة بشكل مذهل على إلقاء آلاف الطلبة لمواجهة الأسواط والعصيّ والمضارب، وحصلت (في المقابل) على مئات الإصابات، وأُغلقت الجامعة مدة

طويلة، وبات هنالك كبت (سياسي) أعظم...في أثناء هذه المرحلة [من حكومة أميني] كان بإمكاننا أن نجعل من أنفسنا قوة عظمية...ولكن رصيد أفعالنا يفصح عن قوة على حافة الإفلاس.

تضمن التحليل التنبؤ الدقيق التالي عن مستقبل الجبهة الوطنية الثانية:

إذا استمرت الأمور على هذا النحو ستختفي الجبهة الوطنية كقوة سياسية، و-بدل كونها حجر أساس الحركة الشعبية في إيران- ستصبح معبدًا مهجورًا من قبل أكثر المؤمنين إيمانًا، ولن يذهبوا إليه إلا لحضور جنازات بعضهم بعضًا أو ليومئوا برؤوسهم لبعضهم بعضًا من أجل تجديد معرفتهم وليظهروا ندمهم[1].

مؤتمر الجبهة والثورة البيضاء

سبق سقوطَ أميني زيارةٌ للشاه إلى واشنطن حيث هدد بتنازله عن العرش ما لم يُمنح حرية التصرف، وأُخبر أنه حر في تنفيذ قراراته الخاصة[2]. من جانب آخر، تمنى الشاه لو أنه كان معروفًا في الغرب كقائد إصلاحيٍّ، ولكنه كان يعلم استحالة التراجع بشأن إصلاح الأراضي كما لو أن شيئًا لم يكن. وكان أميني رئيس الوزراء في حلف تكتيكيٍّ مع ملّاك الأراضي والرجعيين، ولكنه بات حرًا الآن ليبدأ «ثورة» على كافة الصعد حيث يؤسس حكمه الخاص الاستبدادي (استبداد) على كل الطبقات والمؤسسات الاجتماعية[3]. حافظت الجبهة الوطنية على الصمت المطلق بخصوص إصلاحات الأراضي والمشكلات الاجتماعية الأخرى ما عدا المرة (في تشرين الأول/ أكتوبر 1962) التي نشرت فيها كتيبًا صغيرًا[4]، كانت زبدته: بما أن الإقطاعية المشابهة لتلك الموجودة في أوروبا لم توجد في إيران، فلم تكن مسألة إصلاح الأراضي ضرورية. في الوقت ذاته، كان النظام يقوم ببروباغاندا مكثفة وحادة

(1) من أجل النص الكامل، انظر Susialism (published by the League of Iranian Socialists in Europe), November 1962.

من أجل مقتطفات مطولة انظر Katouzian, Khatirat-i Siyasi-yi Khalil Maleki, pp. 137-49.

(2) قدم المعلومات ريتشارد كوتام.

(3) انظر Katouzian, **Political Economy**, Chapter 11.

(4) **Khatti-i Asli-yi Jebheh-yi Melli**, Tehran, October 1962.

بخصوص برنامج الإصلاحات الاجتماعية، من ضمنه إصلاح أراضٍ شامل، وحق تصويت النساء، وحصص للعمال من أرباح الشركات.

كان برنامج الشاه المؤلف من ست ـ خطوات الموصوف على أنه ثورة الشاه والشعب، أو الثورة البيضاء ـ قد عُرض للاستفتاء (مع أن هذا كان إجراءً شكليًا فحسب) في 26 كانون الثاني/ يناير 1963. قبل أسبوعين فقط من اختتام الجبهة الوطنية الثانية لمؤتمرها الأول والوحيد، الذي حضره 170 مندوبًا من مختلف الأقسام والأقسام الإقليمية، ومن ضمنهم الموفدون الثلاثة الرسميون من حزب إيران وحزب شعب إيران وحزب الشعب الإيراني، على الرغم من وجود آخرين من هذه الأحزاب بصفات مختلفة. لم تُمثل حركة الحرية في هذا المؤتمر رسميًا، ولكن قادتها حضروا في البداية، كما بعض أعضائها أيضًا كمندوبي أقسام، ولم يُدع الاتحاد الاشتراكي ولم يُمثّل في المؤتمر ولكن قائد تنظيمه في محافظة أذربيجان (حيث كان قويًا بشكل خاص) أُرسل كمبعوث عن محافظة.

بدأ المؤتمر متعثرًا حيث وُجهت الاتهامات (خاصة من قبل الطلاب) بخصوص المحاباة و«تزوير الانتخابات» عند اختيار المندوبين. عندما حاول أحد المندوبين مناقشة مسألة إخفاق أول بهمان، تم نقله ـ جسديًا ـ من الغرفة، وأُسكت اعتراض فورهر بالصراخ[1]. أصبح واضحًا بعد قليل أن سياسة السلطة الثلاثية في حل الأحزاب لاقت دعم صالح وسنجابي و(بسبب ذلك) أغلبية المندوبين، وانسحب مندوبو حركة الحرية في وسط تبادل اتهامات. انتخب المؤتمر مجلسًا مركزيًا من 39 رجلًا ومع دنو استفتاء الشاه على الثورة البيضاء، وافقوا على برنامج سياسي يغطي مجالًا واسعًا من المشكلات ولكنه لم يقدم أي سياسات محددة وملموسة، وفي ذلك إشارة واضحة إلى نقص التزام القيادة العليا وترددها. يتحدث

(1) تم التبليغ عن هذا في تقييم طويل لسجل الجبهة أرسله الاتحاد الاشتراكي (ووقعه مانوشهر صفا) إلى اتحاد الإيرانيين الاشتراكيين في أوروبا في آب/ أغسطس 1963.

البرنامج على سبيل المثال عن «تقدم النساء والتأكيد على حقوقهن» بينما كان الشاه يقترح إعطاءهم حقًا في التصويت والترشّح[1]. وفيما يتعلق بالزراعة:

> تؤمن الجبهة الوطنية الإيرانية أن نظام الإصلاح الزراعي يجب أن يأخذ مجراه بطريقة بحيث يصبح المزارعون (كيشاورزان) أحرارًا من القيود وينتفعون من ناتج عملهم.... من أجل تحقيق هذه الأهداف، سيكون من الضروري إلغاء ملكية أولئك الأفراد الذين حصلوا على ملكية الأرض بطرق غير مشروعة. إن نظام المالك ـ المزارع ـ وكافة أشكال الملكية التي تؤدي لاستغلال المزارعين يجب أن تُلغى.

من الأمثلة الهامة على هذا الغموض المتعمد هو ما ورد في موجز سياسة الجبهة الخارجية، إذ كانت غير واضحة، «الحيادية أو غيرها، الانحياز أو عدم الانحياز، مقبولة كسياسة خارجية طويلة الأمد». عوضًا عن ذلك، نصحت أن تكون «سياسة إيران [الخارجية] وطنية مستقلة» لم تحوِ (في وصفها المختصر) شيئًا بخصوص حلف بغداد، أو اتفاقية الدفاع المشترك الأميركية ـ الإيرانية ـ أو أي مشكلة ملموسة في العلاقات الإيرانية الخارجية، وبذلك رفضت سمة مهمة من سمات عقيدة الحركة الشعبية ـ بالتحديد عدم الانحياز ـ في محاولة تبدو هشة للتأكيد للأميركيين أن الجبهة ستكون حصانًا مأمونًا امتطاؤه. قبل ذلك بعامين، لم تكن مستعدة لتقوم حتى بإصدار تصريح قصير أنها لم تكن على اتصال (وهي فعلًا لم تكن) بحزب توده، مخافة إهانة مؤيدي توده (غير المنظمين) بين أبناء الطبقة المتوسطة المثقفة، والآن تخلت عن موقف الحركة الشعبية التاريخي إزاء السياسة الخارجية، ودون حتى المساومة على شيء في المقابل. من ذلك الحين فصاعدًا، وصف الشاه نفسُه سياسةَ إيران الخارجية بأنها «سياسة إيرانية وطنية مستقلة».

كان المُنظمون قد طلبوا رسالة من مصدّق قُرأت على مسمع الجميع في بداية المؤتمر، بعد انتخابه (غيابيًا) رئيسًا. مع حلول ذلك الوقت، بات مصدّق عارفًا

(1) أنا ممتن لهوشانج كيشاورز الصدر «وهو نفسه مبعوث لدى الكونغرس» لوضعه نسخة من هذا البرنامج في متناولي.

بشكل جيد الصراعَ ضمن صفوف الحركة والأسباب وراءه، وكرس نصف رسالته تقريبًا ليتحدث عن أهمية الأحزاب في حركة ديمقراطية، وأشار إلى أن «في الأيام الأولى للدستورية عندما كانت الأحزاب قد أسست توًّا في هذه البلاد» كانت بهجة نصر الثورة الدستورية تعتمد بشكل كبير على المجتمعات (أجومانها) التي نظمت الناس خلفها. لذلك أكد على أهمية أن تكون «أبواب الجبهة مفتوحة لكافة الأفراد والمجموعات والأحـزاب المستعدة للكفاح والتضحية بالذات لإسقاط الأداة الاستعمارية، وأن تبذل كل الجهود لكي يتم إدخال كل أولئك الذين يسعون لحرية واستقلال إيران إلى داخل حلقة الناشطين»[1]. على أي حال، كما اشتكى بعد سنة[2]، تجاهل رؤساء المؤتمر الرسالة تمامًا ولم تُنشر لا في إيران ولا في أوروبا، إلى أن نشرها بعض طلاب جامعة طهران الذين كانوا يقودون المعارضة من داخل الجبهة نفسها عمليًا.

بعد أسبوعين، عندما وضع الشاه «ثورته» ذات النقاط الست موضع التصويت، ظهر التردد نفسه. قبل هذا الحدث ببضعة أيام، أصدرت الجبهة علمية (بيانًا رسميًا) يحوي على الخطاب نفسه المتعلق بالحرية، الخ. وينتهي بالقول «إصلاحات الأراضي: نعم، أنا موافق، الديكتاتورية: لا، أنا أرفض». لم يكن هذا امتناعًا عن التصويت ولم يوضح للمصوتين كيف عليهم أن يصوتوا.

لم يتبدد سخط الناس من فساد النظام وديكتاتوريته، بل ازداد، إذ لم يكن أميني ودائرته (ما عدا أرسانجاني الذي كان الشاه قد ربحه إلى صفه) معارضين تحت المراقبة فحسب، بل كان ملّاك الأراضي والسياسيون المحافظون غاضبين بشدة من الشاه، وكان قادتهم ـ مثل حسين علاء وزير البلاط وآية الله بهبهاني وصدر فخر حكمت (أطول من استلم منصب المتحدث باسم المجلس، إذ استلمه منذ 1941)، الخ ـ قد تلقوا ردًا قاسيًا على شكواهم إليه.

---

(1) Mukatibat-i Musaddiq, vol. 1o, pp. 1-3.

(2) انظر رسالة مصدّق إلى منظمات الجبهة الوطنية في أوروبا، 23 آذار/ مارس 1964، المرجع السابق، ص 12.

كان المجتمع والقادة الدينيون محتدين لمجموعة مختلفة من الأسباب. بعضهم مثل آيات الله ميلاني وزنجاني كان مؤيدًا للحركة الشعبية، آخرون مثل آية الله خانساري وشرعتمداري كانوا محافظين معتدلين (مع أنهم كانوا مهتمين بمستقبل الأوقاف الدينية) ولكنهم لم يكونوا معارضين بالضرورة لإصلاحات الأراضي، وكانوا أكثر قلقًا حيال المد المرتفع للديكتاتورية، ولكن آخرين مثل الأخوة آية الله بهبهاني وخميني كانوا معارضين لإصلاحات الأراضي وحق تصويت المرأة المُقترح، وكذلك حانقين بسبب الاستثناء المتزايد للقيادة الدينية من الشؤون العامة الرئيسية. كانت قم قلقة وللمرة الأولى هُوجم طلاب كلية اللاهوت وضُربوا على يد الشرطة. كان طلاب جامعة طهران أيضًا لا يعرفون الراحة، وهذه المرة أرسل النظام حافلات محملة بالمرتزقة ـ الذين وصفهم بأنهم «عمال وفلاحون غاضبون من معارضة الطلاب لتحررهم» ـ ليضربوهم بالعصيّ والهراوات. جعل الخطابُ المعارض للنظام الذي ألقاه خميني منه أكثر القادة تميّزًا في حركة ضد الاستبداد والتي انبثقت أخيرًا في حزيران/ يونيو 1963، وقاد هذا إلى أعمال الشغب الشهيرة التي قمعها الجيش[1].

في العديد من النواحي كان ما حصل بمثابة بروفة لثورة 1977/ 1979، لأسباب ليس أقلها أن كل طبقة اجتماعية مدنية وكل أيديولوجية كانت مُمثلة. دعمت كل قوات الحركة الشعبية الحركة ومن ضمنها البازار وطلاب الجامعات وحركة الحرية والاتحاد الاشتراكي. أمّا سببُ عدم دعم الجبهة الوطنية للتظاهرات بشكل علني فكان في جزء منه بسبب وجود بعض قادتها في السجن منذ شباط/ فبراير، وفي جزء آخر بسبب الخمول الداخلي ومخافة اتخاذ القرارات. ولكن هذا لم يمنع أقسامها وقواعدها الشعبية القديمة من أن تنخرط في العمل بشكل كامل. لا يزال تحليل خليل مالكي للأحداث في وقته صحيحًا في أساسه، فوصف أعمال الشغب على أنها ردود فعل على عدم الحساسية المطلقة للنظام تجاه العامة، الذين وقعت قيادتهم في أيادي

(1) من أجل توثيق كامل لهذه التطورات، انظر **Ali Davani, Nihzat-i Ruhaniyun-i Iran,** vol. 2 (Tehran: Bunyad-i Farhangi-yi Imam Reza. 1982).

حركة غير شعبية بسبب عدم قدرة الجبهة الوطنية المستمرة على التنظيم والقيادة. كان واعيًا تمامًا للقوى المحافظة والأفكار التي كانت هي أيضًا مشتركة في العملية، وتأسف من حقيقة أن غضب الناس من النظام استُغلّ لأسباب وأغراض رجعية.

> لسوء الحظ فإن المقارنة بين حدة مقاومة الناس... في أثناء الأحداث الأخيرة مع أحداث السنتين السابقتين المشابهة لها بشكل أو بآخر، تكشف أن القادة الذين نصّبوا أنفسهم على الشعب [أي الجبهة الوطنية الثانية] كانوا غير قادرين على القيادة الفعالة لتعبئة الناس... لأهداف وأغراض تقدمية، وأن ملّاك الأراضي والرجعيين وحلفاءهم من بين أولئك الذين ادعوا أنهم قادة روحيون (ولكنهم لم يكونوا قادة روحيين حقيقيين) كانوا مجهزين بشكل أفضل من الناحية العملية... لإساءة استعمال الدين والمشاعر الثورية للشعب المدني الغيريّ المُضحي بذاته لأهدافهم الشيطانية[1].

كان يكتب من فيَنّا حيث كان منذ آذار/ مارس 1963 يخضع للعلاج من مرضه القلبي المزمن ويحاول تسهيل دخول ابنه إلى النظام الجامعي النمساوي، وقبل مغادرته طهران، أرسل تقريرًا طويلًا (على شكل رسالة شخصية) إلى مصدّق قام بإسهام مهم في تدخل مصدّق المباشر في الصراع الجاري، وفي تشكيل الجبهة الوطنية الثالثة تحت قيادة الرجل العجوز نفسه (انظر الفصل17).

---

(1) كتب المقال ـ المعنون «Who Bears the Responsibility for the Bloodbath of June 1963» بعد عدة أيام من أعمال الشغب وتم توزيعه باليد في إيران وأوروبا. أنا أملك نسخة من المادة مكتوبة بخط اليد.

الفصل السابع عشر

مصدق والجبهة الوطنية الثالثة

تدخل مصدّق

في شباط/ فبراير1963 بعد استفتاء الشاه بمدة قصيرة، زُجّ العديد من قادة الجبهة الوطنية (بالإضافة إلى عدد كبير من الطلاب وغيرهم من الناشطين) في السجن. في آذار/ مارس، أرسل مالكي رسالته الجديدة التي باتت الآن شهيرة إلى مصدّق. قال في حاشيتها إنه بدأ بكتابة الرسالة قبل خمسة أشهر عندما قدم طلبًا للحصول على جواز سفر للمرة الأولى، ولكنه واجه صعوبات، وفي تلك الأثناء كان قادة الجبهة مسجونين. شعر بالسوء لأنه أرسل الرسالة (بالإضافة إلى نقده لقيادة الجبهة) بما أنهم الآن في السجن، ولكنه رأى أن المسألة أكثر أهمية سياسية من أن يتغاضى عنها لأسباب عاطفية.

بدأ الرسالة بقوله إنه وبما أنه سيغادر البلاد بضعة شهور، كانت تدفعه «حاجة نابعة من القلب لكي أقدم لك تقريرًا قصيرًا عما حدث للحركة الشعبية في إيران منذ انقلاب 19 آب/ أغسطس 1953»[1]. تحدثت الرسالة في أغلبها عن نشاطات القوة الثالثة (بعد الانقلاب) والاتحاد الاشتراكي، ولكنها تضمنت أيضًا نقدًا لسجل الجبهة الوطنية الثانية:

نتيجة كل هذه الأخطاء المذهلة لرؤوس الجبهة الوطنية [هي] أنها، خسرت الصراع

(1) Katouzian, Khatirat-i Siyasi-yi Khalil Maleki, p. 464

في هذه المرحلة، وأن المؤسسة نجحت في خداع الفلاحين (على الأقل بعض الوقت)، مُحصِّنة علاقاتها بالحكومة السوفييتية ومُقنعة الرئيس كنيدي بتهنئة النظام الحاكم، والاعتراف بقيادة الشاه دون منازع [لهذه البلاد][1].

في 1960 «عندما كان النظام ضعيفًا على صعيد الأوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية»، أرسل الشاه أسد الله علام ثلاث مرات ليرى مالكي، وحاول ـ خلال عدة ساعات من الحوار -إقناعه باجتماع خاص مع الشاه. عُقد الاجتماع «بعد موافقة اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي، والتشاور المباشر مع السادة صديقي وسنجابي»[2]. قال الشاه إنه لن يمانع لو أن صالحًا أو أي قائد آخر من قادة الجبهة أصبح رئيسًا للوزراء، طالما أن الجبهة ستقوم بتوضيح موقفها من الدستور وحزب توده. بلّغهم مالكي الأمر ولكنهم لم يتخذوا أي خطوات:

في الوقت الذي كانت فيه المؤسسة مزعزعة وكان يمكن انتزاع كل شكل من أشكال التنازلات منها لمصلحة الحركة الشعبية، كان يمكن لتصريح يتضمن بضع كلمات عن الدستور وحزب توده أن يوضح موقف الحركة على الصعيدين الداخلي والخارجي. ولكن القادة [الجبهة] بقوا صامتين بخصوص هاتين المسألتين إلى أن أصبحوا هم أنفسهم من المدافعين عن الدستور والملكية الدستورية، و ـ في رد على التهم التي كانت سافاك توجهها لهم ـ أُجبروا على إصدار العديد من التصريحات العلنية ضد حزب توده والإذاعات الناطقة بالفارسية القادمة من الاتحاد السوفييتي. بينما لو قاموا بتوضيح موقفهم أولًا، لما كانوا أُجبروا على الرد على مثل هذه التهم[3].

بالتالي، لو أن الجبهة تصرفت بحكمة لاستلمت السلطة بدل أميني، وحتى في أثناء حكم أميني كان يمكنها الاستفادة من الصدع الموجود ضمن المؤسسة، فتصبح خلفًا لحكومته. «ولكن قادة الجبهة فوتوا أيضًا هذه الفرصة بسبب أخطائهم المذهلة». تابع مضيفًا أنه على الرغم من أن النظام بات واثقًا وراضيًا بنجاحاته الآن،

---

(1) المرجع السابق، ص 465.
(2) المرجع السابق، ص 474.
(3) المرجع السابق، ص 476.

إلا أنهم لم يكونوا قد خسروا كل شيء، وكان لا يزال بإمكان الحركة الشعبية أن تحضر نفسها للتصرف بفعالية:

أمامنا صراع هام يجب على الحركة الشعبية في إيران أن تحضر نفسها له جيدًا، وبما أن مسألة العلاقات بين الطبقات الاجتماعية المختلفة قد تصبح مسألة مهمة في هذه الفترة، فلا بد للحركة الشعبية من أن تملك عقيدة اجتماعية أكثر رُقيًا من السابق، وأن تقدم حلولًا تقدمية للمشكلات الاجتماعية-الاقتصادية - المختلفة[1].

بما أنه كتب بشيء من التفصيل عن دور خونجي وحجازي في إضعاف الروح المعنوية لحزب القوة الثالثة بعد الانقلاب عندما كان هو نفسه في السجن، فقد شرح:

السبب الذي أناقش من أجله هذه المسألة هنا هو، إلى حدّ ما، أن هذين الخائنين ذهبا لاحقًا إلى الجبهة الوطنية، ومهما قمنا بتحذير قادة الجبهة ليكونوا حذرين في التعامل معهما، لم يقوموا بتجاهل التحذيرات فحسب بل وعوضًا عن ذلك أعطوهما المزيد من المسؤوليات فيما يتعلق بالشؤون التنظيمية والتعليمية للجبهة... والآن بعد أن أصبحت خيانتهما... مكشوفة، فإن نشطاء الجبهة وطلابها يحتجون بشدة على هذا الوضع[2].

في الواقع، كان مصدّق قلقًا أصلًا بخصوص تكتيكات قيادة الجبهة والصراع ضمن الحركة، وحاول المساعدة بشكل غير مباشر. كان تدخله الأكثر فعالية حتى ذلك التاريخ من خلال الكتابة تحت صورة فوتوغرافية أصدرها في وقت ما من تشرين الأول/ أكتوبر أو تشرين الثاني/ نوفمبر (ابان) 1962. وضع هذا حدًّا لمفاوضات الجبهة الوطنية مع أسد الله علّام الذي كان رئيسًا للوزراء حينها من أجل تشكيل حكومة تحالف، أو حكومة يقبل بها الطرفان. الحدث كان كالتالي:

بعد أن أقال الشاه أميني في تموز/ يوليو 1962، وعين خادمه المطيع مكانه

---

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق، ص 9-468. «خيانتهما» ما هي إلا إشارة إلى مؤامرة 21 كانون الثاني/ يناير 1962.

لتصريف الأعمال، بدأ بالتحضير لثورته البيضاء التي تصورها حديثًا. كانت الجبهة لا تزال قوية، وعلم أن عليه التعامل مع معارضة ملَّاك الأراضي والقوى الأخيرة التي كانت تعارض إصلاحات الأراضي وحكمه الاستبدادي. قرر أن يجرب تجنيد تعاون الجبهة الوطنية لخدمته، أو على الأقل أن يحيّدهم في الشهور الآتية المهمة للغاية. كانت الخطة في البداية هي عزل قادة الجبهة، وبعدها محاولة التفاوض معهم. اعتُقل القادة الكبار بضعة أسابيع، وأُرسل عميل للتحدث مع صالح في السجن. بعد التشاور مع زملائه، أخبر صالح العميل (همیام سانيتزاده، ناشط سابق في توده) أن أي تسوية («قرار ومدار») يجب أن تترك إلى أن يتم إطلاق سراح قادة الجبهة. دعاهم علّام إلى الغداء في منزله، وردَّ له صالح الدعوة إلى منزله أيضًا، واستمرت حفلات مآدب الغداء[1]. كان عرض الشاه هو أن يرشحوا شخصين من ذوي المقدرة لرئاسة الوزراء، وأن يعطي هو أحدهما المنصب. اقترحوا أبا القاسم نجم (نجم الملك) ومحمد سروري. لم يكن نجم مقبولًا لدى الشاه، فعرض المنصب لسروري (والذي كان في ذلك الوقت، كما كان تحت حكم مصدّق، رئيسًا للمحكمة العليا)، ولكن الأخير رفض العرض[2]. وبعدها بدأوا المباحثات لإنشاء حكومة ائتلاف.

في هذه المرحلة، وصلت الأخبار لمصدق عمّا كان يجري، وأصدر صورة وعليها الكتابة الآتية:

> إلى كل أولئك الذين، عندما تتعلق المسألة بالمصلحة العامة، يضعون مصالحهم الشخصية ووجهات نظرهم الشخصية جانبًا، إلى أولئك الذين لايدخلون في المداهنة والتآمر (سازش) في السياسة، وسوف يتابعون ويظهرون العزيمة إلى أن ينتصروا، وإلى أولئك الذين سيضحوا بكل ما يملكون من أجل حرية إيران العزيزة واستقلالها، هذه الصورة التي لا تليق بمقامهم موجهة لهم[3].

(1) انظر مذكرات د. مهدي أزر في **Iran-i Azad**, no. 54, July 1988 .

(2) المعلومات قدمها سروري ونجم (الذي كان على اتصال منتظم مع قائد الجبهة في ذلك الحين).

(3) الصورة مع الكتابة أعيد إصدارها في **Bazargan, Mudafi'at**.

ما إن رأى الشاه الصورة (التي أعطاها إليه حسن عنايت، كاتب العدل الخاص بمصدق، الذي قام أحيانًا بدور رسوله) حتى أصبح شاحبًا وقال: «ما معنى هذا: من الذي المداهنة والتآمر في السياسة؟»[1] استلمت قوى أخرى من الحركة الشعبية نسخًا من الصورة، وأعادت حركة الحرية انتاج الصورة ووزعتها على نطاق واسع ضمن الحركة الشعبية، وأوقفت المفاوضات مع علّام منذ ذلك الحين، مفاوضات كهذه ما كنت لتستطيع (يجب ألا تتمكن من) أن تكون السبب في القلق.على أي حال، الحقيقة كانت أن الجبهة قامت بكل شيء يمكنها فعله لإسقاط حكومة أميني، وذلك فعليًا في مصلحة الشاه (وليس مصلحتهم هم). وبدا الآن وكأنهم مستعدون لعقد صفقة مع الشاه، دون تحقيق شيء من أهداف الحركة.

كما رأينا سابقًا، تم اعتقال قادة الجبهة مرة ثانية في أواخر شباط/ فبراير1963، بعد مؤتمرهم واستفتاء الشاه. في الوقت نفسه تقريبًا الذي كتب مالكي فيه رسالته إلى مصدّق، كتبت لجنة الطلبة في جامعة طهران إليه أيضًا، مرسلين له ملفًا كاملًا عن نقاط الخلاف التي نشأت عن المؤتمر. كتب ردًا يقول فيه إنه ما دام أن قادة الجبهة كانوا حينها في السجن فليس هنالك «جدوى من دراسة سجل المؤتمر»، وأنه سيعيد الملف إليهم «ليحتفظوا به، لأنه يمكن أن يضيع بطريقة ما هنا»[2].

أثناء فترة بقاء القادة الكبار للجبهة في السجن، أعلن النظام في الصيف أن انتخابات المجلس الحادي والعشرين ستعقد في أيلول/ سبتمبر، وكما رأينا في الفصل 15، عندما كان أميني رئيسًا للوزراء صرفت الجبهة الوطنية كل طاقتها تقريبًا للمطالبة بأن عليه أن يعقد انتخابات المجلس. أرسل الطلاب وغيرهم من الناشطين الخبر إلى القادة الموجودين في السجن، يحثونهم قائلين إن على الجبهة أن تحارب الانتخابات بكامل قوتها. تجلى هنا نفس التردد في اتخاذ القرار، فأجاب القادة أنه «يجب على السجناء ألا يعبروا عن أي وجهات نظر»، ووجهوا الطلاب إلى القادة

---

(1) أخبر عنايت قصة إيصاله للصورة ـ مع أنه لم يعلم أي شيء عن خلفيتها ـ في محادثة في لندن مع حميد عنايت وبرويز نيخاه والكاتب في تموز/ يوليو 1963.

(2) انظر Mukatibat-i Musaddiq, vol. 10.

الذين كانوا أحرارًا. كان رأي الأخيرين أن على اللجنة التنفيذية أن تقوم بالقيادة، ولكنهم رفضوا أن يلزموا أنفسهم، ولمحوا إلى أن الطلاب كانوا أحرارًا في اتخاذ قراراتهم الخاصة[1]. وهذا ما فعلوه، فخططوا لاجتماع علني في 6 أيلول/ سبتمبر في ساحة بحريستان. وقبل ذلك بيومين، أخلى النظام سبيل قادة الحركة كلهم الذين أصدروا أمرًا مكتوبًا للطلاب ألا يعقدوا اللقاء[2]. عُقد اللقاء على الرغم من ذلك، وهاجمته الشرطة. ولم تشارك الجبهة الوطنية في الانتخابات، وأصدرت توجيهات للطلاب والناشطين الآخرين أن عليهم الذهاب في «إجازة» (مرخصي) لمدة شهر.

بما أن اللجنة التنفيذية للجبهة استقالت، عقد المجلس المركزي سلسلة من الاجتماعات في خريف 1963 من أجل إعادة تقييم الوضع، من وجهة نظر أن «موقع النظام قد أصبح أكثر قوة». صوتوا من أجل منح صالح السلطة التنفيذية كاملة، واقترح هو أن على الجبهة «أن تتحلى خلال هذه المرحلة بالصبر والحلم (صبر ومتانت)، وأن تبتعد عن أي تصرف سيؤدي إلى ردود فعل [من قبل النظام]»[3]. وافق كل الأعضاء عدا بختيار وفروهار وكيشاورز الصدر على منح صالح السلطة كاملة وعلى استراتيجيته الخاملة، فقال بختيار إنه «يوافق على استراتيجية الصمت والهدوء، ولكنه يعارض منح كامل السلطات للسيد صالح»[4]. في نهاية الأمر، أكد المجلس على منح السلطات، واعتنق استراتيجية «الانتظار والمراقبة». بعد شهرين، عندما أرسلت لجنة الطلاب (في 20 آذار/ مارس 1964) رسالة تحية لمصدق في يوم تأميم النفط والسنة الفارسية الجديدة (والتي تضمنت تقريرًا عن نشاطاتهم)، أجاب هو في رسالة قصيرة قائلًا إنه «مسرور للغاية أن هذه اللجنة المهمة ما تزال مهتمة

---

(1) المرجع السابق، ص 5-4.

(2) من أجل الوثائق، انظر المرجع السابق، ص 5-124.

(3) انظر تقرير هذه الاجتماعات المُرسلة إلى شايغان ومنظمة الجبهة الوطنية في الخارج، في المرجع السابق، ص 9-128. في الوقاع، كانت كلمات صالح «صبر وانتظار»- «انتظر وسترى».

(4) المرجع السابق، ص 131.

بالمشكلات التي تقف في وجه شعب إيران ولم توقف [نشاطاتها]»[1].بحلول ذلك الوقت، اتخذ قراره بالتدخل مباشرةً في شؤون الحركة المضطربة.

بعد يومين، كتب رسالة مطولة ردًّا على اللجنة التنفيذية لمنظمات الجبهة الوطنية في أوروبا التي كانت مثل قنبلة انفجرت في الحركة كلها. في رسالتهم في 5 آذار/ مارس 1964، أرسلوا لمصدق تقريرًا عن نشاطاتهم، مؤكدين أنهم حلوا مراكز أحزاب الحركة الشعبية في أوروبا الموجودة ضمن المنظمات الأوروبية للجبهة الوطنية. كتب مصدّق في رده:

> أنا شاكر للغاية أن هذه اللجنة الجديدة أبلغتني بشأن نشاطاتها بخصوص منظمات الجبهة الأوروبية...وهذا على الرغم من حقيقة أنكم كنتم على دراية برسالتي المُرسلة بتاريخ 24 كانون الأول/ ديسمبر 1961 إلى المؤتمر الأول للجبهة الوطنية بواسطة الشريط المُسجَّل، قررتم حل أحزاب [الجبهة الوطنية]... من وجهة نظري، لم يكن هذا تصرفًا صحيحًا... يجب أن يُنظر إلى الجبهة الوطنية على أنها المنظمة المركزية لكل هذه الأحزاب التي تؤمن بالمبدأ المشترك، وهو حرية واستقلال البلاد. إذا لم تتمكن الأحزاب والمجموعات من الانضمام إلى الجبهة، ستصبح الجبهة ما هي عليه الآن تمامًا... وسيصبحون [هم] غير قادرين على اتخاذ أي خطوة واحدة للدفاع [عن حقوق الشعب]... طلبوا مني أن أرسل لهم [أي المؤتمر] رسالة ولكنهم لم يعيروها بالًا، ووضعوا الجبهة في حالة لا يمكنها فعل شيء فيها..[2].

قرر المتلقون التعتيم على الرسالة، مثبتين بذلك وجهة نظر مصدّق -في رده على طلبهم أن يسمي لهم قائدًا- عندما كتب يرد بشيء من التهكم أنه لو فعل شيئًا كهذا «لن يلقي أحد لذلك بالا»[3]. ولكنه أرسل نسخًا لبقية أحزاب الحركة وأعضائها، وأعيد نسخها ووزعت في إيران ونُشرت من قبل اتحاد الإيرانيين الاشتراكيين في أوروبا.

---

(1) المرجع السابق، ص 8.
(2) انظر المرجع السابق، ص 13-10.
(3) المرجع السابق، ص12.

بعد أسبوع بالضبط تقريبًا، كتب مجلس الجبهة المركزي واللجنة التنفيذية الجديدة في طهران إلى «القائد الممجد» وذلك بشكل صريح ردًا على رسالته التي ـكما قالواـ «أعاد طباعتها ووزعها بعض الناس في طهران». كانت رسالة طويلة احتوت الكثير من التفاصيل غير المهمة[1]. ادعت أن الأحزاب لم تُستثنَ من الجبهة، وأن حركة الحرية قيل لها إن بإمكانها البقاء عضوًا على شرط أن تطهر نفسها من «عناصرها اللذين لا يعتمد عليهم (ناصله)» وأرسلت تقريرًا بذلك إلى مجلس الجبهة المركزي:

> كان حزب توده هو الحزب الوحيد الذي قدم طلبات عديدة للانتساب كعضو في الجبهة الوطنية، ولم يوافق على طلبه بسبب عدم كونه مقبولًا [عدم صلاحيت]...بسبب طبيعة هذا الحزب وسياساته، فإن الحركة الشعبية لم ترد الاعتراف به يومًا ولن ترغب به في صفوفها[2].

الرسالة (التي بإشارتها إلى «مبدأ المركزية الديمقراطية»[3]، لا بد أن يكون خونجي قد صاغها) احتوت جدالًا طويلًا مفاده أن انقلاب 1953 كان يمكن تجنبه لو أن الجبهة الوطنية الأولى كانت منظمة على غرار طريقة الجبهة الثانية. ومن ثم قاموا بشكل ضمني باتهام نقادهم من الحركة الشعبية بمؤامرة لتدمير الجبهة الوطنية من الداخل:

> منذ بداية النشاطات [نشاطات الجبهة] قامت هذه العناصر بتحليل كل قرار للجبهة ـسواءً كان سياسيًا أو تنظيميًاـ تحت المجهر، على أمل إيجاد نقطة لمهاجمة واستفزاز وتخطيئ [نشاطاتها]، وبالتالي خلقت حيرةً ومنعت من السير في خط العمل الصحيح. والآن، تستعمل هذه العناصر رسالتك [إلى منظمات الجبهة الأوروبية] من أجل الدفع ببروباغندا ضد منظمة الجبهة الوطنية في إيران، من أجل أن يضعونا في أزمة تنظيمية وسياسية، تحبط وتبدد النشاطات[4].

---

(1) المرجع السابق، ص20-35.
(2) المرجع السابق، ص 26.
(3) قارن ذلك مع المبدأ اللينيني «المركزية الديمقراطية».
(4) **Mukatibat, vol. 10, pp. 5-34**.

اختتمت الرسالة بقولهم إن قيادة الجبهة تواجه الآن معضلة أكبر لأنها، إلى جانب أن معارضة وجهة نظر مصدّق «ليست في مصلحة البلاد، أو الشعب، أو الحركة»، فإنها «لا تستطيع التصرف ضد اعتقاداتها الخاصة، وقرارات المؤتمر الذي أسس هذا المجلس»:

> إذًا، على الرغم من الشروحات السابقة، أبقى فخامته على وجهات نظره التي عبر عنها في تلك الرسالة [إلى المنظمات الأوروبية]، يمكن أن يتسبب ذلك بتدمير منظمة الجبهة الوطنية. وبسبب موجة المعارضة [للنظام] العظيمة التي اجتاحت كافة الطبقات [من الشعب] لا يمكن أن يكون هنالك شك في أن المؤسسة الحاكمة ستكون أسعد بكثير لرؤية دمار المنظمة الوحيدة التي يمكن أن تملأ محلها في مصلحة الشعب.

لم يتأثر الرجل الكبير في السن لا بالتهديد ولا بالتبجح الفارغ، وكان رده أقوى من أي مرة سبقت، مشيرًا بسخرية إلى المحاضرة الطويلة التي أُلقيت عليه بخصوص الأحزاب والمنظمات، قال إنه من الواضح أنهم أصحاب خبرة أوسع في هذه الأمور، وأن الشيء القليل الذي كان يعرفه كان قد نسيه في أثناء سنينه الإحدى عشرة من السجن والعزلة الإجبارية:

> ومع ذلك عندما كنتم على وشك عقد مؤتمر طلبتم مني أن أرسل رسالة، وهو طلب نفذته وذكرت أن أبواب الجبهة يجب أن تكون مفتوحة أمام الأحزاب والمجموعات...وأنا بالتأكيد لم أفكر بحزب توده الذي ذكرتموه في رسالتكم واستعملتموه كعصا (بيراهن عثمان)(*). إن حزب توده هو الحزب نفسه الذي عارض بشدة تأميم النفط في سنته الأولى، ولكن ـ وبما أن المجتمع لم يقتنع أو يوافق على وجهات نظره ـ تخلى عن معارضته لسياسة تأميم النفط، ولكنه بقي في أي حال معارضًا. [كنت أقصد في إشارتي] إلى تلك الأحزاب التي كانت مستعدة للتضحية بكل شيء تملكه على طريق الحرية[1].

(*) أي «قميص عثمان»، ونقل الكاتب هذا المعنى إلى «عصا» حسب سياسة العصا والجزرة ليتحاشى المفهوم الغريب عن القارئ بالإنكليزية. (المترجم)

(1) المرجع السابق، ص 8-37.

سأل مصدّق عن سبب عدم دعوة الاتحاد الاشتراكي لحضور مؤتمر الجبهة. كانو قد طلبوا من كافة الأحزاب المنتسبة للجبهة أن تقدم لائحة كاملة بأسماء أعضائهم ووصف مختصر عن نشاطاتهم السابقة إلى أمانة سر الجبهة، وهنا وجه ضربة قاضية للقادة:

> أنا ملزم بأن أقول إنه، آخذًا بعين الاعتبار وجود بعض الأعضاء الأفضل منا (آز ما بيهتاران، أي عملاء النظام) في مجلس [الجبهة المركزي]، سيكون أولئك الأشخاص سذّجًا للغاية إن قاموا بتقديم ملفاتهم للجبهة الوطنية...وسيؤولون إلى قدر فخامته المسكين نفسه[1].

بمجرد تلقيه الرسالة، دعا المجلس المركزي لعقد اجتماع طارئ. كتبوا ردًّا يشرحون فيه أنهم لم يكونوا يعتزمون «الجدال مع قائدهم المحترم»، ولكنهم حاولوا إظهار أن المعلومات التي أرسلها الآخرون كانت «لا تتوافق مع الحقيقة». مرة أخرى، قاموا بشرح مطول لتفاصيل غير مهمة بخصوص تركيبة مؤتمرهم. على أي حال، شرحوا أنه بما أن طلب عضوية الاتحاد الاشتراكي (في آذار/ مارس 1961) إلى الجبهة عارضه «بعض السادة الموجودين في ما كان حينها اللجنة التنفيذية للجبهة»، قُرِّر ألا يتخذ أي قرار حياله، وطلب انتسابهم «لم يناقش في المجلس المركزي إلى هذا الحين». اختتموا قائلين إنهم لم يريدوا مواجهته بما أنه «قائد الحركة الشعبية»، ومن جانب آخر، لم يكونوا مستعدين لتغيير قواعدهم، ولذلك فإذا لم يتقبل محتويات هذه الرسالة وسابقتها «فلن يتمكن هذا المجلس من متابعة أعماله»[2].

أرسل مصدّق نسخة من رسالتهم إلى اللجنة الطلابية، الذين ردوا مجيبين عن كل نقطة، إذْ لم يُعترف بحركة الحرية في المؤتمر كحزب سياسي، ولكن كأفراد فقط، ولم يُنظر في عضوية الاتحاد الاشتراكي (باعترافهم هم) لثلاث [مع أنهم قالوا إنها

---

(1) المرجع السابق، ص 41. كان يسخر من الأسلوب عالي التأديب الذي يستخدمه المجلس المركزي لمخاطبته في الرسائل، إذ لم يستعملوا «فخامتك» بل «فخامته».

(2) المرجع السابق، ص9-43. تاريخ الرسالة هو 2 نيسان/ أبريل 1964.

أربع] سنوات. لم تكن المعارضة ضمن الجبهة نفسها مؤلفة من أفراد أو جماعات، بل كانت مؤلفة من الأحزاب المنتسبة كلها عدا حزب إيران ولكنها تضمنت شبابه وناشطيه، بالإضافة للبازار والجامعة[1]. كتب مصدّق ردًّا مختصرًا مهنئًا إياهم، واختتمه قائلًا «الآن وبما أنني غير قادر على فعل شيء، وأعيش في السجن، أدعو الله أن يتزايد نجاحكم بقلب حزين وعيون دامعة»[2].

استمر برفض الاستسلام، وكتب مجددًا للمجلس، شاملًا الإجابات وردود فعل اللجنة الطلابية وحركة الحرية والاتحاد الاشتراكي وباقي الأحزاب الساخطة[3]. وأخبرهم مرة أخرى أن ينحّوا معارضتهم للتمثيل الكامل لكافة أعضاء وأحزاب الحركة الشعبية، وختمها قائلًا إنهم في حال رفضوا اقتراحه، ستكون هذه رسالته الأخيرة لهم[4]. لم يزعجوا أنفسهم بالرد حتى، وبعد ستة أسابيع في (2 حزيران/ يونيو 1964) كتب رسالة شديدة التهذيب والودية (والتواضع حتى) إلى صالح، راجيًا منه أن يقوم بشيء ما. أجاب صالح أنه هو نفسه لم يكن بحال جيدة، وأنه بخصوص سؤاله المتعلق بـ «مكونات الجبهة، الذي قمت ـ مجددًا ـ بالإشارة إليه، فإن الإجابة هي نفسها التي قُدمت إليك في المراسلات الرسمية لمجلس الجبهة واللجنة التنفيذية»[5].

كان النظام يزداد قوة يومًا بعد يوم، وكان كبار قادة حركة الحرية قد حوكموا في محكمة عسكرية، ولم تكن الجبهة قادرة على فعل شيء في أحسن الأحوال. كان من الملائم (حتى لو كان غير مشرف) أن يتركوا المسرح بهدوء، وأن يلقوا كل اللوم على «تدخل» مصدّق. كتب قادة منظمات الجبهة الوطنية في أوروبا الذين كانوا الداعمين الأكثر حرصًا لقيادة الجبهة رسالةً طويلة إلى مصدّق يتهمونه فيها بالرغبة

(1) المرجع السابق، ص 43-63.
(2) المرجع السابق، ص 64.
(3) الوثائق اللاحقة غير متوافرة للعلن، مع أنها ذكرت كجزء من المرفقات. أُرّخت رسالة مصدّق في 19 أيار/ مايو 1964.
(4) Mukatibat, vol. 10, pp. 69-73.
(5) المرجع السابق، ص 68.

في «التدخل في شؤون الجبهة الوطنية بعد سنين طويلة من عدم النشاط». أجاب إنه كونه مسجونًا في أحمد أباد ـ لم يكن يحمل نوايًا كهذه، وأنه بالكاد اقترح بعض التغييرات في قواعد عضوية الجبهة[1]. بما أنهم تعاملوا بهذا الازدراء مع الرجل الذي يدينون لهيبته وشعبيته بأغلبية دعمهم الشعبي، والذي حولوه ـ في غير ذلك ـ إلى وثن مفيد، وأي كلمة منه بخصوص أي موضوع يمكن أن يشكك بها أي أحد (عداهم) مقابل أن يوصف بكونه عميلًا لسافاك، فقد تلاشت الجبهة الوطنية الثانية، وتحول معظم أعضائها في أوروبا (وبعض الموجودين في إيران) إلى الماوية أو أنواع أخرى من الماركسية اللينينية.

الجبهة الوطنية الثالثة

حافظ مصدّق على تواصله مع أحزاب الحركة الشعبية وقواها، وقرر مساعدتهم في تأسيس جبهة جديدة تحت إرشـاده. كان منذ 1960 يستلم عددًا متزايدًا من الرسائل من مؤتمرات حزبية وطلابية متنوعة في إيران وفي الخارج، بالإضافة إلى تقارير ورسائل شخصية تتعلق بنشاطات الحركة. أوصلت كلها إليه باليد، وعادة ما كان يسلمها إليه أعضاء من عائلته مسموح لهم أن يزوروه من وقت إلى آخر في أحمد أباد. وكانت الأحزاب والمجموعات والأفراد أيضًا يطلبون منه بشكل متكرر أن يرسل إليهم صورًا موقعة كانوا يقومون بطباعتها وتوزيعها ضمن الحركة.

عُيّن حرس عسكري دائم في أحمد أباد مما أبقى كافة زواره واتصالاته تحت الرقابة، وعندما بدأ تدخله المباشر بشؤون الحركة، علمت سافاك بذلك وأخبرت الشاه الذي أمرهم بتشديد رقابتهم ووضع ضغوط على الرجل المسن. بدأ قائد سافاك في طهران نفسه بالظهور فجأة في أحمد أباد دون سابق إنذار، والتصرف «وكأنه يحاول إخافة طفل»[2]. سُئلَ القائدُ الكولونيل المسؤول عن الحرس عن سبب عدم وضعهم حدًّا لمراسلات مصدّق (مع أنه من الصعوبة بمكان رؤية كيفية إنجاز

(1) المرجع السابق، ص 6-74.
(2) انظر رسالة مصدّق في 19 تموز/ يوليو 1964، المرجع السابق، ص 84.

ذلك دون منع أفراد عائلته من زيارته)[1]. قال الكولونيل إنه لم تكن لديهم أوامر مباشرة بهذا الخصوص، ولكن طلب لاحقًا من مصدّق عدم الإجابة على رسائله، فأجاب مصدّق أنه عليهم إما أن يقيدوا يديه، أو أن يحاكموه ويبقوه بمعزل عن العالم الخارجي كما فعلوا بعد الانقلاب، أو على الأقل أن يكتبوا رسالة له طالبين منه أن يوقف مراسلاته. جُعلت حياته أكثر صعوبة بوضع المزيد من القيود، ففي أيلول/ سبتمبر 1964، بعد شهرين من هذه الزيارات والاتصالات، طلبَ إذنًا لكي يأتي طبيب مختص ويفحصه، ولكن هذا رُفض[2].

كان قادة حركة الحرية المهمون ـ بازارجان وصباحي وطالقاني ـ لا يزالون في السجن، كما تم إخضاع اثنين من أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي ـ مانوشهر صفا وعباس عقلزاده ـ لمحاكمة عسكرية وحكم عليهم بثلاث سنوات من السجن، وكان العديد من الطلبة والناشطين الآخرين محتجزين أيضًا. ولكن مالكي وقادة آخرين في الاتحاد الاشتراكي والعديد من أحزاب الحركة الشعبية واللجنة الطلابية كانوا لا يزالون أحرارًا، مع أن تحركاتهم واتصالاتهم كانت تحت رقابة صارمة. كانت الظروف صعبة جدًّا حتى من أجل عقد اجتماعات صغيرة خاصة لمتابعة مهمة تنظيم الجبهة الوطنية الثالثة.

ولكن الجهود استمرت من كلا الطرفين ـ أي مصدّق وكذلك قوى الحركة الشعبية ـ مع أنها كانت عملية بطيئة ومؤلمة، فقد كان يجب أن يتم تحديد تركيبة الجبهة الجديدة ودستورها وقواعدها وعملياتها. رفض حزب إيران التعاون أو المشاركة فيها، لأنه ضاق ذرعًا بالأشخاص «المسنين والمتقاعدين والذين كان غرضهم الوحيد من الجلوس في اجتماعات المجلس [مجلس الجبهة] هو تمضية الوقت»[3]، كان مصدّق حريصًا ألا يتمكن أحد قد نصب نفسه قائدًا من الوصول إلى

(1) انظر رسالته في 23 حزيران/ يونيو 1964، المرجع السابق.
(2) انظر نص الرسالة المكتوبة بخط اليد التي أعيد نشرها في **Jebheh, no. 83, July 1985**.
(3) انظر رسالته في 21 تموز/ يوليو 1964 إلى المنظمات الأوروبية للجبهة الوطنية، **Mukatibat, vol. 10, p, 76.**

الجبهة الوطنية الثالثة مجددًا. وُضعت مسودة دستور الجبهة الجديدة في وقت مبكر من 1965، ووافق عليها مصدّق شخصيًا، ويُعطي أسلوب وصياغة المادة (1) منه انطباعًا واضحًا أن المسودة النهائية كتبها الرجل المسن نفسه:

إن الجبهة الوطنية الثالثة هي مركز الأحزاب والجماعات السياسية والمجتمعات الدينية والطلابية والاتحادات التجارية والكيانات الحرفية والاتحادات المحلية ولكل منها برنامجه الخاص، ولكنها جميعًا تتشارك بمبدأ واحد ضمن الجبهة الوطنية الثالثة، وهو [التزام متين بـ] حرية واستقلال إيران. لذلك لا يمكن لأحدٍ ليس من أعضاء أحد الأجسام التابعة لها أن يأخذ مقعدًا في مجلس الجبهة[1].

في 29 تموز/ يوليو، كتب خليل مالكي إلى أمير بيشداد (أمين حزب اتحاد الإيرانيين الاشتراكيين في أوروبا) أن هنالك الكثير من «التحريض» (الذي يمارسه قادة حزب إيران) ضد الجبهة الوطنية الجديدة «ولكنه لم يصل، ولن يصل لأي مكان»:

تم الترحيب بالـ إعلامية (بيان) الأول لحزب إيران بالكثير من الحماس. ووافق الأب العظيم - أي مصدّق - عليها بالكامل، وقال إنه لا يمكن إضافة أو حذف شيء منها[2].

وعلق على معاملة النظام متزايدة الحدة للناشطين، مضيفًا:

إن حالة الخنق [السياسي] هذه أضعفت بشدة الظروف الشخصية لهذا الصراع، مع أنه ومن وجهة نظري فإن الظروف الموضوعية جيدة للغاية...الجهود تُبذل للتغلب على نقاط الضعف.

ولكنه هنا أعطى تنبؤًا غير صحيح:

---

(1) انظر رسالته في 3 كانون الثاني/ يناير 1965، إلى المنظمات الأوروبية للجبهة الوطنية، المرجع السابق، ص88.

(2) امتلك نسخة من هذه الرسالة، وتم نشرها على أجزاء في **Khatitat-i Siyasi-yi Khalil Maleki** (second edition), Appendix.

مع أن النظام هدد قادة الجبهة [الوطنية الثالثة]، وخاصة أصدقاءنا [من الاتحاد الاشتراكي الموجودين ضمن قيادتها] أن الجبهة الوطنية الثالثة يجب أن لا تتأسس وإلا سيتخذ إجراءات قاسية ضدها، لم يقوموا ـ على الرغم من ذلك ـ بشيء. ربما لأنهم باتوا يمتلكون الآن ثقة بأنفسهم وبنجاحهم.

بعد ثلاثة أسابيع، اعتقل هو وبقية أعضاء قيادة الاتحاد الاشتراكي ـ عليجان شانسي ورضا شايان وحسين سارشار ـ بأمر شخصي من الشاه، وحوكموا وأدينوا لاحقًا في محكمة عسكرية[1]. وُضع فوروهر وكاظم سامي (من حزب شعب إيران) وآخرون وراء القضبان، وبذلك نُسفت الجبهة الوطنية الثالثة من الوجود قبل أن تقلع. لذلك فتح النظام باب التحول الجماعي إلى الماوية، والماركسية اللينينية غير التابعة لتوده، والإسلاموية، ودفع ثمن ذلك في أثناء ثورة 1977ـ1979 عندما باتت قوى الحركة الشعبية قديمة الطراز ومنهكة أكثر من أن تتمكن من قيادة الأحداث، مع أنهم كانوا لا يزالون يقودون أنفسهم بحكمة أكبر وبصيرة أكثر من أي قوة عدا الأصوليين الإسلاميين[2].

موت مصدّق

قبل شهر من هجوم النظام على الجبهة الوطنية الثالثة، ماتت زوجة مصدّق وقد تسببت خسارة شريك حياة مقرب إلى هذا الحد في آخر حياته بحزن لا يمكن تحمله. كتب في رد موجز على تعازي أحد مريديه:

> إنني متألم بشدة بسبب هذه المأساة، لأنه على مدى أطول من 64 عامًا تحملت زوجتي كل شيء فعلته، وكانت ـ بعد أمي ـ أملي الوحيد في الحياة. كنت أتوق لمغادرة هذا العالم قبلها، وأنا الآن أدعو الله أن يأخذني قريبًا أيضًا ويريحني من ألم هذا الوجود المثير للشفقة[3].

(1) انظر المرجع السابق، المقدمة.
(2) انظر Katouzian, **Political Economy**, chapters 17 and 18.
(3) انظر **Parkhash**, 20 June 1979، من أجل النسخة الكاملة المكتوبة بخط اليد.

كان قد تخلى عنه بعض أقرب مساعديه القدامى، وهزمت الحركة مرة أخرى، وكان قادتها وناشطوها في السجن أو يخضعون للمحاكمة، وخسر اتصالاته السياسية، وازدادات ضغوطات وقيود النظام، ولم يكن هنالك أمل في المستقبل. في 26 آذار/ مارس 1966 (أثناء السنة الفارسية الجديدة) كتب في رد على تعزية أحد مريديه:

> بعد قضاء أكثر من اثني عشر عامًا في سجنين -سجن كتيبة المدرعات الثانية، والآن في أحمد أباد- تُركت بلا روح، وأنا أدعو الله أن أموت لكي أرتاح من هذا الوجود المثير للشفقة. لن أزيد على كلامي لكي لا أجعلك تعسًا[1].

في خريف 1966 تدهورت حالته الصحية، وفي كانون الأول/ ديسمبر نُقل إلى منزل خاص في طهران، وإن يكن مع مرافقة ورقابة دائمتين، لكي يحصل على العلاج المنتظم في النجميّه، المشفى الوقف لأمه، حيث كان د. غلام حسين مديرًا لعقود من الزمن. كان يعاني من سرطان الحنجرة، ورفض الشاه طلب عائلته بأخذه إلى أوروبا للعلاج، وفي رسالته الأخيرة المتوفرة للعلن، شكرَ مصدّق اللجنة التنفيذية لاتحاد الاشتراكيين الإيرانيين في أوروبا على رسالتهم وسؤالهم عن صحته، وقال إن المعالجة الكهربائية التي يخضع لها «جعلت حالتي أسوء من ذي قبل»[2]. بينما كان يخضع للعلاج من السرطان، أدى مرضه العصبي المزمن إلى نزيف في معدته لم يتمكنوا من إيقافه. مات في 5 آذار/ مارس 1967، وعمره 85 عامًا.

حزنت عليه العامة بشدة في كل أصقاع بلادها، ولكن حُرّم القيام بجنازة وحداد وحفل تأبين عام. رُفِض طلب عائلته لدفنه بطلب صريح منه بجانب أولئك الذين سقطوا في ثورة 21 تموز/ يوليو 1952، كما أُعلنت المقابر العامة الأخرى ممنوعة عليهم أيضًا. في نهاية الأمر دُفن في منزله في أحمد أباد -حيث عاش في المنفى ما مجموعه 24 عامًا- في غرفة الطعام في الطابق الأرضي للمنزل.

---

(1) انظر Mukatibat, vol. 10, p 195.

(2) الرسالة مؤرخة 10 كانون الثاني/ يناير 1967. انظر المرجع السابق، ص 196.

في الذكرى الأولى لوفاته -وهي تعتبر في إيران النهاية الرسمية لفترة الحداد وفيها تتم زيارة قبر المُتوفى- قام النظام بأقصى ما يمكنه لإيقاف آلاف الزوار من طهران. بعد شهر، كتب مالكي لبيشداد (في باريس):

> قبل شهر تقريبًا، في الذكرى السنوية لاستشهاد العزيز مصدّق، حاولنا الذهاب إلى أحمد أباد، ولم يسمحوا لنا [في بادئ الأمر]، في نهاية الأمر أخبرني الطلاب أن علينا الذهاب مع ابن مصدّق. وهذا ما قمنا به، وأخذنا معنا أكليلًا من الزهور بالنيابة عن الاتحاد [الاشتراكي]. اجتمعت مجموعة من الناس هناك وأوقف [أو اعتقل: توقيف] الآلاف على الطريق. رفاقنا [الذين، على عكسي، لم يرافقوا ابن الدكتور مصدّق] لم يسمح لهم بالمجيء. ولكن الطلاب الذين كانوا معنا حملوا أكاليل من الزهور معهم في موكب ومراسم. كان حزب الشعب الإيراني (فوروهر) والاتحاد [الاشتراكي] هما الحزبان الوحيدان اللذان قدما أكاليل[1].

في 5 آذار/ مارس 1979، بعد أقل من شهر من سقوط نظام الشاه، سافر نحو مليون شخص بكافة وسائط النقل، وكذلك سيرًا على الأقدام، للتجمع بجانب قبر مصدّق. ولكن المناسبة لم تكن صامتة، وموّه الضجيج الاتفاقات السياسية التي كانت تُعقد في السر.

الحركة الشعبية في أثناء الثورة: ملاحظة مختصرة

غدرت ثورة 1977-1979 بقوى الحركة الشعبية القديمة على حين غرة، وأدى انهيار الجبهة الوطنية الثانية، والقمع السريع للثالثة في الستينيات لإنهاك وإضعاف الروح المعنوية للعديد من قادتها وناشطيها. التغير في طبيعة النظام من الديكتاتورية إلى الحكم المطلق والاستبدادي، كان محبطًا لأي حركة مفتوحة لملاحقة أهداف ديمقراطية بوسائل سلمية، وقد أدت تطورات أخرى داخل وخارج البلاد لانتشار الأفكار الماركسية والإسلامية، ولاستعمال التكتيكات السرية والعنيفة في محاربة النظام.

---

(1) امتلك نسخة من هذه الرسالة، وتم نشر جزء منها في **Khatitat-i Siyasi-yi Khalil Maleki** (second edition), Appendix.

أغنت استراتيجية النظام المتعلقة بالتطور الاقتصادي -إذا كان هذا هو الوصف الصحيح لها- أقلية صغيرة، وأحبطت أغلبية متزايدة، فأدت إلى هجرة كبيرة الحجم وغير خاضعة للسيطرة من القرية إلى المدينة، و-بالمختصر- وسعت الفجوة بين ما كان موجودًا أصلًا وما كان الشاه أدعى وجوده. مع الوقت، حتى أولئك الذين انتفعوا بشكل واضح من هبات النفط أصبحوا غير راضين عن النظام، جزئيًا لأنهم اعتبروا أن هذه الأرباح أمر مسلم به، وجزئيًا لأنهم غضبوا وشعروا بالذل بسبب نظام، على سبيل المثال، قام بإجبارهم على الانضمام إلى حزب «سياسي» خُلق بين ليلة وضحاها بأوامر من الشاه.

الفرض الرسمي للثقافة الأميركية (التي تمادت أكثر من الأوروبية في الثلاثينيات) أصبح مهينًا الآن لعدد متزايد من الطبقة المتوسطة العصرية أيضًا. وجعل تحالف الولايات المتحدة غيرُ الناقد مع النظام الأمور أسوء: نظر العامة إلى الشاه على أنه حرفيًا دمية بيد الولايات المتحدة الأميركية، وبدأوا بتحميل أميركا المسؤولية المباشرة عن كل الشرور في البلاد -الأخلاقية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ساهمت التطورات العالمية بإبعاد التوجه عن تحقيق أهداف ديمقراطية، ووجهتها نحو الحلول الرومانسية والألفية. حازت الماوية -برفضها للطرفين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي، وصفائها الماركسي-اللينيني الظاهري، وحماسها الثوري -على عدد كبير من المتحولين إليها من الإيرانيين في الداخل والخارج، ومنهم كثيرون من الأعضاء الأصغر سنًا من الجبهة الوطنية الثانية، وأضافت حماقة الولايات المتحدة الأميركية في فيتنام المزيد إلى عدم شعبيتها، وساعدت على إشاعة الماركسية الثورية وحرب العصابات في إيران. هذا بالإضافة إلى التزام أميركا الكامل وغير الناقد لدولة إسرائيل، والصراع الفلسطيني المسلح، خاصة في ضوء إقصاء المجتمعات الدينية عن النظام الإيراني بعد 1963، وردة فعل المجتمع بشكل عام ضد معاداة التقليدية عند النظام.

باختصار، أصبحت لهبات النفط نتائج عكسية، واعتُقد أن الولايات المتحدة كانت تدمر البلاد بواسطة الشاه والنظام وقمع كافة أشكال النقد والانشقاق مما أدى

إلى منع حركات التغيير السلمية وأفقدها المصداقية، وأصبحت الأفكار والتكتيكات الثورية ـ الماركسية والإسلامية ـ طاغية، غير أنّ الحركة التي بدأت في أوائل 1977 وأسقطت النظام في شباط/ فبراير 1979 بدأها الكتاب والمحامون والقضاة والموظفون الحكوميون بالإضافة إلى بعض قادة الحركة الشعبية الكبار في السن مثل بازارجان وسنجابي. كانت قوى الحركة الشعبية مقسمة بين حركة الحرية، والجبهة الوطنية الرابعة (والتي أُنشئت بسرعة)، وأخرى كانت فاعلة عن طريق منظمات حقوق الإنسان وقنوات مشابهة. ليس هنالك إلا شك قليل على أي حال بأنه لو كان الشاه مستعدًّا للوصول إلى اتفاق حقيقي معهم ـ خصوصًا قبل أيلول/ سبتمبر 1978، ولكن حتى بعده ولو كان إلى حدّ أقل ـ لأخذت الأمور مسارًا مختلفًا، لأنه لا البازار، ولا الموظفون المدنيون، ولا شركة النفط (وهي قوى مولت وقادت الإضراب العام) كانت لتدعم صراعًا حتى الموت مع حكومة مستقلة يقودها سنجابي أو بزرجان، بل بالفعل، كانت مثل هذه الحكومة ستحظى بتعاطف القادة الدينيين الكبار مثل آية الله شريعة مداري وآية الله طالقاني الذي كانت هيبته كقائد وطني تأتي ثانيًا بعد آية الله خميني نفسه فقط.

حتى في وقت متأخر مثل تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر 1978، عندما عرض الشاه رئاسة الوزراء على غلام حسين صادقي، كان مجرى التاريخ سيتغير لو أنه قبل بشرط صديقي وهو أن يسلم سلطاته التنفيذية كافة لوزارته المُقترحة. كان صديقي يتصرف بصفته الشخصية، ولم ينضم إلى الجبهة الوطنية إلا بعد الثورة، ولكنه كان مؤهلًا ورمزًا محترمًا، وكانت ستكون له فرصة جيدة لو أن الشاه وافق على شروطه.

من جهة أخرى، موافقة شابور بختيار على عرض الشاه بعد أسابيع قليلة، كانت مسألة أخرى. لم يكن معروفًا جيدًا ناهيك عن أن يكون شخصية شعبية، وتذكر نشطاء الحركة الشعبية ممارساته عندما كان في الجبهة الوطنية الثانية بمرارة وشك. فُصل رسميًّا من الجبهة الوطنية (التي كان عضوًا في مجلسها التنفيذي) لرفضه مناقشة المسألة معهم قبل قبوله المنصب. كانت النتيجة أن تصرفاته ظهرت وكأنها

تغيير صفوف بدلًا من قيادة توجه كبير ضمن الثورة نفسها نحو حل بديل. قبل ذلك ببضعة شهور (في تشرين الأول/ أكتوبر 1978) أصدر سنجابي تصريحًا عامًا في باريس بعد رؤيته خميني، اعترف فيه بخميني على أنه قائد الثورة دون منازع. انتقد سنجابي بعد ذلك على هذا القرار ولكن النقاد يتغاضون غالبًا عن حقيقة أنه تصرف تحت ضغط كبير من ناشطي الحركة الشعبية وداعميها بالإضافة إلى بقية القوى الثورية. بالفعل، رحب العديد إن لم يكن معظم النقاد أنفسهم بقرار سنجابي بالكثير من الحماسة حينها[1].

كانت حكومة بازارجان المشروطة قصيرة العمر معزولة وبلا سلطة بعد الثورة، فمنذ البداية، واجهها الحزب الإسلامي وكذلك الأحزاب الماركسية اللينينية. بالكاد يمكن اعتبار حصولها على الموقع مجيدًا، ولكن حركة الحرية والجبهة الوطنية ومجموعات وأفراد ملي آخرين كانوا تقريبًا الوحيدين المعارضين للحماسة الرومنسية والعدالة الثورية. بالفعل، استقالت حكومة بازارجان في تشرين الثاني/ نوفمبر 1979 عندما دعم خميني أخذ الرهائن من الدبلوماسيين الأميركيين في طهران، مع أنها عرضت استقالتها مرات عدة من قبل.

بالنسبة إلى رموز الحركة الشعبية، مات مالكي في تموز/ يوليو 1969 في فقر وعوز، وصالح وشايغان ماتا في 1981، الأول في طهران والأخير في الولايات المتحدة. طالقاني وزنجاني ماتا بعد الثورة. بازارجان يعيش في طهران وما زال قائد حزب حركة الحرية. صديقي وحسيبي موجودان أيضًا في طهران، وسنجابي يعيش في الولايات المتحدة الأميركية.

ما زالت أسطورة مصدّق حية، وبدأ إخفاق كل من الرومانسية الماركسية والإسلامية يجذب الناشطين سياسيًا ـ القدماء وكذلك الجدد ـ إلى مبادئ الحركة الشعبية في إيران وتقاليدها.

---

(1) من أجل نقاش مفصل لأسباب وأحداث الثورة، انظر Katouzian, Political Economy.

الفصل الثامن عشر

الحركة والرجل

الحركة وأصولها

عمر الحركة الشعبية في إيران قرن على الأقل. ظهر أول تجسيد شعبي مهم لها في أثناء صراع ثورة التبغ، مع أن أصولها الاجتماعية والفكرية تعود إلى قبل ذلك تاريخيًا. في ذلك الوقت، تضمنت التركيبة الشعبية للحركة التجار وملَّاك الأراضي والقيادة والمجتمع الديني والنخبة المتحضرة وطبقات مدنية أخرى، وكان مبدؤها يرمي إلى إلغاء الحكم الاستبدادي (استبداد) والسيطرة الأجنبية. كانت الثورة الدستورية نفسها وليدة الحركة، وذهبت إلى أبعد من مطلبها الأساس وهو إنهاء الحكم الاستبدادي، وهدفت لإنشاء حكومة نظام ديمقراطي. كان هذا هو توجه الثورة الصريح والسائد، ولكنها احتوت قوى أخرى يمكن النظر إليها ـ على الأقل بالنظر رجوعًا الآن ـ على أنها لا تنتمي إلى الحركة الشعبية كما تطورت لاحقًا في ذلك القرن. أولًا، ملَّاك الأراضي والقادة الدينيون المحافظون (مثل فرمانفرما وسباهسلار تنكابني وبهبهاني ومخبر السلطنة هدايت) الذين كانوا معارضين للحكم الاستبدادي، ولكنهم لم يكونوا شديدي الحرص بخصوص الديمقراطية أو الصراع الجاد ضد السيطرة الأجنبية. ثانيًا، النزعة الفكرية الديناميكية، ولكن التي كانت لا تزال خفية، (التي وضعها أخندوف، وملكم خان، وميرزا آقا خان كرماني، الخ. وتابعه تقيزاده وحيدر خان وعارف وآخرين) الذين، في أثناء معارضتهم الشرسة للسيطرة الأجنبية (خاصة الروسية)، كانوا يأملون أن يغيروا المجتمع الإيراني إلى

مجتمع يكاد يماثل مجتمع بلد أوروبي. كان التوجه السائد لا يزال معارضًا للسيطرة الأجنبية، ولكنه لم يكن حداثويًا زائفًا: كان في صف التغير الاجتماعي والاقتصادي، والتأقلم التدريجي للتقنيات والأفكار الأوروبية المفيدة ضمن سياق الثقافة والتاريخ الإيرانيين. ومثل هذا التوجه كلٌّ بطريقته المختلفة: أسد أبادي (أفغاني)، وصور إسرافيل، ونائيني وطبطبائي، وأشرف الدين حسيني، وكوجك خان، وستارخان، وخياباني، ومدرس، ودهخدا، ومصدّق وآخرون غيرهم، وهو توجه كما ذكر سابقًا، غلب على الثورة في ما يتعلق بأهدافها وشعاراتها[1].

استمرار التدخل الأجنبي، والحرب العالمية الأولى، والثورة البلشفية، وقوى التفرقة التي انطلقت في البلاد، والتراجع الاقتصادي الملحوظ، والمحافظة الخاصة بالنظام الذي يسيطر عليه ملّاك الأراضي الذين ورثوا سلطة الحكم، الخ، أسهمت هذه كلها في نشر أفكار وتطلعات نزعة الأوروبية في الثورة الدستورية بين الطبقات المثقفة، والنخبتين البيروقراطية والعسكرية، والرموز الدينية الأدنى منزلة والأصغر سنًّا. أصبحت هذه هي القوة الوطنية الرئيسية في البلاد، وكانت هذه قوةً واعية بشكل حاد وغير ناقد للأمجاد الإيرانية القديمة الحقيقية والمُتخيلة، ورأتْ نفعًا ضئيلًا للثقافة الإيرانية الموجودة، ونظرت إلى الدين الموجود (والعرب) على أنه تقريبًا السبب الأوحد لانحدار البلاد، وهدفت إلى استبدال نموذج أوروبي بما كان موجودًا. في البداية، كان نموذجها السياسي مشتقًّا تمامًا من نموذج قيصر ألمانيا، البلد الآري الناجح والقوي، عدو بريطانيا وروسيا، ومرتع النظريات الحديثة للقومية بشكل عام، والآرية بشكل خاص، وقدمت الثورة البلشفية نموذجًا آخر التقط مخيلة أقلية من القوميين. تعاون كلا التوجهين القوميين في إسقاط النظام الدستوري، وإحلال دكتاتورية رضا شاه محله. كان أصحاب الأراضي والقادة الدينيون المحافظون غير راضين عن هذه التطورات، ولكنهم انحنوا «للمحتوم» على أمل تليين العملية. حارب التوجه الديمقراطي للثورة الدستورية ـ الحركة الشعبية ـ ضده،

(1) انظر أيضًا، Katouzian, **Political Economy**, chapters 4 and 5.

ولكنه هزم، وكان مدرس ومصدّق ومستوفي ومشير ومؤتمن إلخ، قادَته السياسيين والمتحدثين باسمه في ذلك الحين (انظر الفصل 3)[1].

سرعان ما تحولت ديكتاتورية رضا شاه إلى حكم استبدادي، وأبعدت ملّاك الأراضي والتجار وكل القيادات الدينية، عدا القادة الدينيين الفرديين الذين قبلوا بالنموذج الجديد وانتقلوا إلى قناعات أخرى. كما أبعدت القوميين المناصرين للبلشفية (الذين شكلوا حينها مجموعات وأحزاب اشتراكية وشيوعية صغيرة) وذلك في جزء منه بسبب طبيعتها، ولكن ربما يكون السبب الأغلب هو انحدار العلاقات مع روسيا ستالين.

جاء تنازل رضا شاه الإجباري في 1941 بجو سياسي جديد كليًا. كان الشاه الجديد لا يزال يرمز لوطنية بهلوي، خصوصًا ضمن الجيش، ولكن كان عليه الاعتماد بشدة على ملّاك الأراضي، والسياسيين المحافظين و(لاحقًا) الحكومة البريطانية لكي يبقى. مثل حزب توده في بداية الأمر ائتلافًا لقوى شيوعية وكذلك شعبية، ولكنه سرعان ما أصبح أداة للدبلوماسية السوفييتية، وخسر شعبيته الواسعة بعد مغامرة أذربيجان. في أثناء المجلس الرابع عشر، برز مصدّق كرمز قيادي ومتحدث باسم الحركة الشعبية، مع معارضته الواضحة والجليّة للنفوذ البريطاني والسوفييتي في إيران، وللديكتاتورية والفساد. سعى الكثيرون لاتباع أهداف الحركة عبر حزب توده في البداية، ولذلك لم تكن مصادفة أنّ تخلي الحزب السريع عن هذا الدور أدى إلى الصعود السريع للحركة الشعبية بشكل مستقل عنه، بمجرد أن طرح اتفاق غاس كلشائيان نفسَهُ كمسألة ملائمة. كما توضح على مدى هذا الكتاب فقد كان العامل الرابط لكل الحركة هو الهدفان التوأمان (واللذان لا يمكن فصلهما) الاستقلال والديمقراطية.

أراد الشاه والمحافظون ديكتاتورية وفي آخر المطاف ـ اتحاد تبعية مع الغرب. أراد توده نسختهم الخاصة من الديكتاتورية، واتحاد تبعية في النهاية مع الاتحاد

(1) انظر المرجع السابق، الفصل 5.

السوفييتي. أرادت الحركة الشعبية الاستقلال وعدم الانحياز ونظامًا ديمقراطيًا متجذرًا بعمق في الحضارة والمجتمع الإيراني، يتضمن تقاليد الثورة الدستورية. لا يوجد ما هو حتمي بالكامل، ولكن ربما ليس من المفاجئ أن الحركة هُزمت في النهاية على يد معارضة الطرفين الآخرين، ورعاتهم وحلفائهم الأجانب.

ملي والقومية

في استعمالها التقليدي تشير كلمة ملت إلى أصحاب دين معين، ومن هنا تأتي ملتي إسلام، ملتي مسيح، الخ. ومن هنا أيضًا تأتي إشارة حافظ الشهيرة إلى الـ «الاثنين وسبعين ملت»(*). هنالك حرفيًا أمثلة لا يمكن احصاؤها عن هذا في التاريخ والأدب الفارسيين. وفي القرن التاسع عشر، مع أنها حافظت على معناها التقليدي، بدأ استعمال المصطلح بمعنى «الشعب» في مقابل «الدولة». على سبيل المثال، في الاجتماعات حيث تفاوض قادة ثورة التبغ مع نواب الحكومة، وُصف الأوائل باسم ممثلي ملت، والأخيرون بممثلي دولت[1]. إذًا لم تحمل ملت المعنى الاجتماعي التاريخي نفسه لـ«قومية» الأوروبية، مع أنه لاحقًا في القرن العشرين أصبحت هذه العبارة والمفهوم الأوروبيان تترجم إلى ملت وذلك في جزء منه على الأقل بسبب عدم توافر مقابل لها في اللغة والمجتمع الفارسي. ملت منفصلة عن دولت ومتباينة معها، بينما «قومية» الأوروبية تتضمن الدولة.

يكاد يكون من المؤكد أن مصطلح ملي صِيغَ مع بداية القرن كصفة: ملت تعني الشعب، وملي ـ الشعبي، وترجمت لاحقًا «ديمقراطية» إلى «حكومتي ملي»، أو الحكومة الشعبية (ولكن ليس الشعبوية)، وحافظت على معناها منذ ذلك الحين. على أي حال، لاحقًا في ذلك القرن عندما بدأ استعمال ملت كترجمة لـ «وطن/ أمة»، استعملت ملي أيضًا لترجمة «وطنيّ» الأوروبية وهي عكس «دوليّ». مع ذلك، في

(*) الشاعر الإيراني من القرن الرابع عشر حافظ الشيرازي، والمقصود بالاثنتين وسبعين ملة طوائف الإسلام. (المترجم)

(1) انظر على سبيل المثال، Kirmani, Taeikh-i Bidari, vol.1.

ما يتعلق بالشركات والصناعات الخاصة والعامة، حافظت مليعلى معنى ليست ملكًا للحكومة، وكذلك الأمر في المدارس الخاصة، ودولتي تعني أنها ملكية للدولة، وكذلك الأمر بخصوص «راديو الدولة»، أو «خطوط الدولة الحديدية». الاستثناء الأهم لهذه القاعدة كان في حالة اسم بنك ملي، والشركة الإيرانية الوطنية للنفط، إذ كانت تعني في هذه الحالة أنها ليست أجنبية على عكس البنك الامبراطوري والشركة الأنغلو-إيرانية للنفط اللذين حلّا محلهما، ولم يبدأ إلا من الستينيات استخدام كلمة ملي لوصف بعض الاحتكارات الحكومية.

على أي حال، مع أن ملي استعملت لتعني «وطني» عكس «أجنبي» أو «دولي»، إلا أنها لم تستعمل بمعنى «قومي». في هذه الحالة، استعملت الكلمة الفرانكو فارسية «ناسيوناليست» بدون تغيير، فاستعملها على سبيل المثال الشاه في الخمسينيات، عندما كان مغرمًا بأن يصف نفسه على أنه «ناسوناليستي مثبت» (القومي الإيجابي). لم يستعمل مصدّق هذا المصطلح قط، ولا أي رمز قيادي في الحركة كوصف للحركة الشعبية، أو لوصف أهدافها أو تطلعاتها[1].

النقاش السابق ليس لغويًا فقط، بل إنه، وبشكل خاص، ثقافي وسوسيولوجي أيضًا، ولكن يمكننا أن نضع كل شيء جانبًا وأن ننظر إلى السؤال من زاوية مختلفة تمامًا. السؤال هو: هل يمكن وصف الحركة الشعبية شرعيًا على أنها حركة قومية أم لا؟

القومية - كأغلب المفاهيم والتصنيفات الاجتماعية والسياسية - تعني كل شيء عند كل شخص: تعني أحيانًا الأيديولوجية البرجوازية في مراحل تطورها الأولى، وأحيانًا تلك الأيديولوجية البرجوازية الصغيرة في المراحل اللاحقة من الرأسمالية الصناعية. هي عند البعض، السلاح الأيديولوجي للديكتاتوريات العسكرية

(1) من أجل نقاش مفصل وموثق عن هذه المصطلحات والمفاهيم، انظر H. Katouzian, «Yad-dashtidarbareh-yiMellat, Melli, Melli-gara, vanasionalism», **Fasl-i Kitab**, 2 and 3, summer and autumn 1988, and **Khatirati-i Siyasi-yi Khalil Maleki**, second edition, Appendix and Introduction.

التوسعية؛ وعند البعض الآخر الأداة السياسية لحركات التحرر من الاستعمار. إنه مجال يُعتبر فيه أن كلًا من كرومويل ونابليون وغاريبالدي وبيسمارك وأتاتورك وهتلر وموسوليني وفرانكو ورضا شاه وغاندي ومصدّق وعبد الناصر ـ وربما حتى ستالين وماو تسي تونغ وأيضًا شيانج كاي شيك ـ يحتلون في سجلات التاريخ مواقع هامة. ويصبح الموضوع أكثر تعقيدًا عندما تُدرج أسماء مثل أبي مسلم الخراساني أو جان دارك أو ألكسندر نيفيسكي في هذه القائمة اللامعة. مع ذلك، هنالك فروق مهمة ـ وأحيانًا تناقضات ملموسة ـ في أفكار هذه الرموز وأفعالها وطموحاتها وإنجازاتها، والحركات التي قادوها ورمزوا إليها. ألسنا نخاطر إذًا في تضييقنا مفهوم القومية من كونه تصنيفًا تحليليًا، إن لم يكن علميًا، إلى حشو كلام ؟

من أجل هذا النقاش القصير، لنقترح مفهومين منفصلين للـ«قومية»: القومية الرومانسية، أو الشغف الهيستيري لإثبات تفوق الأمة العظيمة، غالبًا بواسطة تشويه السمعة والإذلال وقهر الآخرين، والوطنية الديمقراطية أي الرغبة الاجتماعية والسيكولوجية لدفاع المرء عن وطنه وحضارته ووجوده الاجتماعي وسيادته السياسية واستقلاله الاقتصادي من النماذج العدوانية للدول القوية. إن القومية الرومانسية هي رؤية شمولية وعضوية نظريًا، وموقف شوفيني إن لم يكن عنصريًا تطبيقًا، وبالتباين معها الوطنية الديمقراطية التي مع أنها كغيرها من المفاهيم لها مفاهيم نظيرة مجردة وينظر إليها على نحو مثالي، فهي من حيث الجوهر تصور مفتوح وحقيقي من حيث النظرية والتطبيق، وهدفها الأساسي هو الإطلاق وليس الإخضاع، التحرير وليس الاستعباد، أن تولد طاقات بناءة لا أن تُطلق قوى مدمرة. في دولة قومية ما، كانت الوطنية الرومانسية غالبًا ـ وليس دائمًا ـ أيديولوجية الحكام، بينما تميل الوطنية الديمقراطية إلى تمثيل آمال وطموحات المحكومين.

عندما نتحدث عن القومية في إيران الحديثة، وربما بلدان أخرى أيضًا من العالم الثالث، فإننا نواجه بعدًا آخر للمشكلة. فمثل القومية الحديثة مثل الليبرالية، والماركسية، والسيارة، والشرائح الإلكترونية المصغرة، هي من منتجات التاريخ الأوروبي، وكذلك مثل بعض هذه الأفكار والتقنيات الأخرى، إما نُسخت دون نقد

وتُبنِّيت، أو في أحيان أقل، تم تبنيها من مصدرها الأوروبي بعد أقْلَمَتِهَا مع المجتمع الإيراني، ومن ثم تطبيقها فيه. إن تطبيق الرومانسية القومية يتطلب حتمًا التقليد والمحاكاة بدلًا من التعلم والتأقلم، لأن كل ما تتطلبه هو أن تأخذ الشعارت الأساسية بخصوص أمجاد، ليس الأمة العظيمة، بل ما كان يومًا من الأيام أمة عظيمة والتي ركعت الآن على ركبها بسبب سوء الحظ الميتافيزيقي، والمؤامرات الشيطانية، وظلم حقيقي ومتخيل على يد أمم أقل مجدًا ولكنها أقوى أن تأخذ مثل هذه الشعارات والمشاعر والعواطف والاعتقادات من مصادر أوروبية وتُلبسها زيًّا محليًّا.

الديمقراطية الوطنية، على الجانب الآخر، تتضمن التكييف، والاستيعاب، والدمج في الثقافة والتقاليد المحلية، لأنها حتى تكون واقعية ومفتوحة للنقد، يجب أن تكون مفهومة وأن تُقبل ضمن الإطار الثقافي لمعظم الجمهور السياسي. أي، مع أن العواطف الديمقراطية الوطنية الحديثة المعادية للاستعمار لا تنبع من تقليدية ثقافية أو سياسية، فلا يزال من الواجب أن تبقى معتمدة على تاريخ البلد وخبراته من أجل أن تكون منطقية من الناحية السياسية والاجتماعية. حركة الحرية الهندية كانت مثالًا على الديمقراطية الوطنية في بلد حديث مُستعمر نامٍ.

بخصوص الحركات القومية في إيـران الحديثة، مثلت الحركة الشعبية الديمقراطية الوطنية، بينما كانت دولة بهلوي التجسيد الرسمي للرومانسية القومية. ولكننا هنا نصطدم بصعوبة جدية على ما يبدو، فحتى بضع سنوات خلت، لم تكن المعارضة وحدها المقتنعة، بل الكثير من أولئك الذين تعاونوا مع دولة بهلوي كانوا مقتنعين أيضًا، أنها لم تكن سوى منتج ودمية للقوى الغربية. كان رضا شاه عميلًا بريطانيًّا، بشكل صرف وبسيط، وكان خلفه دميةً بريطانية أولًا، ثم أميركية. كيف يمكن للعملاء والدمى الأجانب أن يوصفوا بأنهم قوميون من أي نوع؟ ليس هنالك حاجة لكي نعلق في خيوط تفاصيل «إيجابيات» و«سلبيات» هذا الموضوع، لأن كلًا من الأسباب والأدلة تقترح بشدة أن هؤلاء الرجال لم يكونوا عملاء مأجورين للقوى الأجنبية، ففي محاولة منهم فرض - والحفاظ على - سلطتهم المطلقة والاستبدادية على بلد ضعيف وتابع، حرصوا ألّا يحفزوا سخط القوى العظمى عليهم، وفي الوقت

نفسه حاولوا استغلال هذه القوى لمصلحتهم، وذلك حتى على حساب وطنهم إذا اضطرهم الأمر. كانت قوميتهم قوميةَ الحكام أصحاب السلطة المطلقة في مجتمع واهٍ وضعيف. لعل الأكثر أهمية على أي حال هو أن سبب ظهور الرومانسية القومية في إيران لم يكن المؤامرات الأجنبية، ولا مستبدًّا أو اثنين قويين، بل على النقيض من ذلك، كان رضا خان نفسه أحد نواتج الرومانسية القومية والمشاعر والقيم الأوروبية الزائفة التي اجتاحت إيران بعد الحرب العالمية الأولى[1].

يمكن أن توصف الحركة الشعبية بأنها «قومية» بالمعنى الديمقراطي الوطنيّ الموصوف أعلاه فقط، مع أنه إن كان تطبيق مبدأ القومية شرعي في مثل هذه الحالة، فإن هذا سيعني أن أي حزب وكل قوة سياسية في أي مكان من العالم لا تبيع بلدها بثمن بخس للقوى الخارجية يجب أن توصف بأنها قومية. على أي حال، ضمن الحدود الواسعة لمبادئها الأساسية، فقد كان للحركة الشعبية أحزاب، واتجاهات، وداعمو اليمين واليسار الخاصين بها. لذلك يميز خليل مالكي بين ما يسمى «القوة الثالثة بشكل عام» و«القوة الثالثة بشكل خاص» (انظر الفصل 8).

الرجل وكينونته

كان سلوك مصدّق السياسي وممارسته متلائمين تمامًا مع هذه المبادئ الأساسية، فعارض اتفاق 1919 ومنح امتياز النفط للاتحاد السوفييتي، وأمم نفط إيران وذلك صراحةً ليضمن لإيران «الحرية والاستقلال»، وعارض ديكتاتورية رضا شاه ومحاولة خلفه القيام بالشيء نفسه حيثما استطاع، وحارب ضد تزوير الانتخابات وانتهاكات أخرى بحق الشعب، وضد التمييز المالي والفساد في البيروقراطية، ودافع عن الديمقراطية ووسعها بواسطة التشريع التقدمي في الفترة القصيرة التي كان في أثنائها رئيسًا للوزراء، ودعم أقلمة الأفكار والتقنيات الحديثة،

(1) انظر H. Katouzian, «Iranianism v Romantic Nationalism in Iran: Problems of Politics and Literature und Reza Shah» in Paul Luft (ed.), **Literature and Society in Iran Between the Two World Wars** (Forthcoming).

ولكنه عارض المحاكاة الرومانسية التي كانت عكس ما وصفه هو بهوية إيران الثقافية (ايرانيت). أراد «الحرية والاستقلال»، وحكم القانون والديمقراطية والتحديث على مبدأ الواقعية الثقافية وموافقة الشعب.

عانى معظم حياته من مرض عصبي لم يشخص بأنه مشكلة مزمنة قط على ما يبدو. ولكنه هو نفسه كان واعيًا لوجوده، على الأقل في مناسبات معينة. ذكر في مذكراته ومواقع أخرى مرضًا مُنهكًا عندما كان تلميذًا في باريس، وكان قد خضع للعلاج على ما يبدو بعد أن عاد إلى الوطن وقضى بعض الوقت مع عائلته. عزاه لضغط العمل الأكاديمي، ولم يكن هذا غير متلائم مع الهشاشة العصبية العامة (انظر الفصل 1)[1].عندما عاد إلى إيران من سويسرا في 1914، يروي أنه أوى إلى الفراش مصابًا بالحمى بسبب بعض الشائعات الكاذبة التي نشرتها صحيفة، وأن والدته قالت له: «إن ثِقَل الأفراد في المجتمع تحدده كمية السوء التي يتحملونها من أجل شعبهم»[2].

بدأ يخاف على حياته كحاكم أذربيجان -بعد أن اختلف مع الأقطاب المحليين-، وبدأ ينزف من فمه، وشعر بإنهاك شديد حتى أن طبيبه نصحه بعزل نفسه، وأن يتحدث أقل ما يمكن، وهي نصحية عادة ما تُسدى في حالة ارتفاع ضغط الدم (انظر الفصل2)[3]. وصفه اثنان من الأخصائيين الألمان اللذان فحصاه ـ عندما سافر إلى ألمانيا في نهاية الأمر في 1936 لعلاج النزيف في حنجرته الذي حصل عام 1935 بأنه «لا شيء». عندما كان في السجن بعد انقلاب 1953، بدأ الدم يظهر في بوله، وربطه بالنزيف القديم في فمه وحنجرته، مع أنه لم يقل شيئًا عن احتمالية كون الأساس عصبيًا في أي من الحالتين (انظر الفصل 3)[4]. في 1964، عندما اشتكى ضد سافاك بشأن قرارهم منع الطبيب من فحصه، افتتح رسالته قائلًا: «منذ عدة سنوات

(1) انظر مذكراته.
(2) انظر Memoirs and Buzurgmehr, Tqrirat.
(3) Memoirs.
(4) Memoirs.

وأنا أصاب بنزلة برد وأصاب بحرارة بسبب أخف هبة ريح، ولم تساعد المضادات الحيوية كثيرًا، وإلى الآن لم يستطع أيٌّ من أطبائي تشخيص المرض»[1]. على ما يبدو أنه لم يشك أن نزلات البرد الغامضة هذه التي أصيب بها بانتظام يمكن أن تكون مرتبطة بمشكلاته العصبية القديمة. مات في النهاية بسبب نزيف معوي بينما كان يتلقى العلاج الكهربائي للسرطان.

كان من طبعه أن يغادر المسرح بسرعة ويأس. ذهب إلى سويسرا في أثناء مفاوضات اتفاق 1919 وقاد حملة يائسة ضده في أوروبا عندما شعر بسبب أدلة هشة أنه كان مراقبًا من قبل عملاء بريطانيين (انظر الفصل 2)[2]. عندما استقبل الأخبار من طهران بأن الاتفاق قد أبرم، كان حزينًا بشدة إلى حدّ أنه قرر أن يصبح مواطنًا سويسريًّا ويبقى في أوروبا بقية حياته[3]. في 1921 أصبح وزير المالية واستعدى الكثيرين بسبب هجماته المباشرة على بعض أقوى رجال البلاد ـ من ضمنهم الأمير الوصي ـ حيث انهارت الوزارة كلها، و ـ رفض بعض أصدقائه الشخصيين ـ مثل صمصام السلطنة (بختياري) ـ التحدث إليه. شعر بأنه منبوذ في طهران، وكان هذا أحد الأسباب التي وافق من أجلها على الذهاب إلى تبريز كحاكم أذربيجان، ولكنه لحظة شعر بأن رضا خان كان يحاول أن يحكم قبضته على قوى الأمن في المحافظة، استقال وعاد إلى طهران على الرغم من طلبات رئيس الوزراء قوام الصريحة بأن عليه البقاء في منصبه (انظر الفصل 2)[4].

أخذ موقفًا ثابتًا في المجلس الخامس والسادس ضد الديكتاتورية المتنامية والانتهاكات بحق الشعب وحرياته. ولكن عندما (كما كان متوقعًا) لم يكن مسموحًا له أن يُنتخب بشكل حر في المجلس السابع، انسحب بسرعة من المشهد السياسي

(1) أعيد نشر الرسالة المكتوبة بخط اليد في Jebheh, 83, 21 July 1985
(2) انظر Memoirs, and Buzurghmer, Taqrirat.
(3) المرجع السابق.
(4) في الواقع كان الأمير الوصي، يحاول أن ينتقم لنفسه من مصدّق لأنه خفض راتبه الحكومي إلى النصف عندما كان وزير المالية. انظر Memoirs.

وطهران نفسها، قبل وقت طويل من أن يتمكن النظام من احتجازه بشكل علني أو غير مباشر في أحمد أباد. بقي هناك حتى بعد أن رفع عنه أمر النفي الرسمي في 1941، ولم يعد إلى المجال السياسي إلا عندما انتُخب لمنصب النائب الأول في طهران، عمليًا غيابيًا. بعد معارضته النشطة المكونة من رجل واحد في المجلس الرابع عشر، قاد حملة شرسة ضد تزوير قوام لانتخابات المجلس الخامس عشر. بسبب عدم تمكنه من الحصول على دعم شعبي كافٍ، عاد إلى أحمد أباد علنًا محتجًا أنه سيترك العمل في السياسة إلى الأبد. ولكن وبمجرد أن بدأت المعارضة الصغيرة في المجلس حملتها الصاخبة ضد اتفاق غاس كلشائيان النفط التكميلي المُقترح، وطلبوا منه مباشرة أن يأتي ويقود الحركة، حتى عاد بحماسته وشراسته المعروفتين (انظر الفصول 4 و5 و6).

في تموز/ يوليو 1952، استقال من منصبه كرئيس للوزراء دون أي ضوضاء، ويبدو أن ذلك يعود لإصرار الشاه على تعيين وزير الحرب بنفسه. ما كان، في أي حالة ليوافق على ذلك، ولكننا الآن نعرف أن السبب الحقيقي وراء استقالته بهذه الطريقة هو أنه كان متأكدًا أن المحكمة الدولية سوف تقف في صف بريطانيا في قضيتها ضد إيران، بل بالفعل كان قد خطط لكي يعيش خارج البلاد إلى الأبد في حال حصل ذلك (انظر الفصل 9). غادر مرات عدة الاجتماعات البرلمانية بيأس مهددًا أنه لن يعود أبدًا. كانت أشهر حادثة عندما وصف المجلس الرابع عشر بأنه «وكر لصوص»، وعاد إليه فقط بعد أن قام داعموه بالتجمع خارج منزله وحملوه عائدين به إلى المجلس (انظر الفصل 5).

كان متوعكًا بشكل متكرر، ولابد أن هذا كان السبب وراء اهتمامه بطب الأعشاب والطب التقليدي[1].كان يتأثر بسهولة، وكانت لديه غالبًا غُصّةٌ في حلقه عندما كان يتحدث في العلن. في مناسبات عدة انهار وبدأ بالبكاء بينما كان يلقي

(1) انظر رسائله في **Mukatibat**, vol. 10, pp. 13-113, and Roy Mottahedeh, **The Mantel of the Prophet** (London: Chatto&Windus, 1986).

خطابًا رسميًا، حتى إنه فقد وعيه بضع مرات في العلن، مع أن تكرار هذه الإغماءات والنواحات بالغ فيها منتقدوه بشدة. كثيرًا ما كان في حالة من التوتر العصبي الشديد. مرةً، بعد لقاء صعب مع الشاه، وجده كريم سنجابي يرتعش مع أنه كان يومًا في وسط الصيف، فشرح له أنه يرتعش مرات في حرارة الصيف ومرات أخرى يتعرق في برد الشتاء[1].

كان يرتدي الثياب الرسمية أغلب حياته في العلن، والصورة التي صنعها نقاده الأجانب عنه كرئيس وزراء يرتدي البيجاما مبالغٌ فيها بشدة، ولكنه مال إلى العمل في الفراش في أثناء القسم الأخير من مدة رئاسته للوزراء، واستقبل زوارًا رسميين في الفراش مرتديًا ثيابًا محلية الصنع من مواد رخيصة مصنوعة في إيران كان الناس العاديون يرتدونها في ذلك الوقت. أخبر جليل بزرجمهر (محامي دفاعه في المحكمة العسكرية) أن السبب وراء عمله المتكرر في الفراش عندما كان رئيسًا للوزراء كان لأن هذا سيعذره من الحضور إلى الحفلات والولائم الرسمية التي لم يكن يستمتع بها[2]. من المعروف للغاية أن الناس أصحاب هذه الحساسية والشخصية يتعبون من التواصل الرسمي وغير الشخصي، خاصة في التجمعات الكبيرة. لا بد أن السبب وراء توقفه عن الذهاب إلى المجلس عمليًا (وهو شيء كان متوقعًا أن يقوم به، ولكنه غير مطلوب قانونيًا) بعد أن انتقل بقاعي والآخرون إلى صف المعارضة كان الموانع السيكولوجية نفسها.

كان غاضبًا ومُتحديًا في 1940 عندما اعتقل دون تهمة، وخائفًا من أن يلاقي مصير مدرس وكثيرين غيره الذين قُتلوا في السجن بشكل مُذل. ابتلع ملء كف من المهدئات التي كان يحملها في جيبه والهدف الصريح منها الانتحار، ولم ينقذه سوى ضعف معدته ووعورة الطريق إلى مشهد. كان حاكم السجن في بيرجاند قلقًا من أنه قد يجرب مرة أخرى، وأخبر رئيس شرطة مشاد مقر الشرطة الرئيسي في

(1) انظر Buzurgmehr, **Taqrirat**.
(2) Sanjaby, Harvard Oral History interview

طهران أن السجين كان يعاني من «هيستيريا مزمنة (بيماريي غش)». مصدّق نفسه استعمل المصطلح الأوروبي هيستيريا في حديثه مع مكي عندما كان الأخير تابعًا له، واستعملها في كتابه عن مصدّق في الوقت نفسه (انظر الفصل 3)[1]. لذلك فمن الواضح أن مصدّق نفسه كان يعلم بشأن مشكلاته العصبية، مع أنه على ما يبدو لم يعتقد أن اعتلاله وضعفه يمكن أن يكونا مرتبطين بها.

كان رجلًا مهذبًا جدًّا ولطيفًا وبسيطًا (حتى أنه في بعض الأوقـات كان متواضعًا)، ولكنه لم يحتمل الأغبياء بسرور، ولم يكن يخضع للضغوط العنيفة. لربما أعطى كاشاني وبقاعي ما يريدان لو أنهم طلبوه بلطف، ولكن لعل شخصياتهما كانتا مشابهتين لشخصيته من هذه الناحية، ويمكن أن يكون هذا هو السبب في المشكلة بينهم. لم يكن تعامله مع قادة الجبهة الوطنية الثانية دبلوماسيًّا كفاية، مع أنه لم يكن بلا فائدة. كانوا يدينون تقريبًا بكل دعم الجمهور إلى تقديس ذلك الجمهور له، ومع ذلك لم يكونوا مستعدين ليولوا أصغر أهمية لنصيحته التي كانت عقلانية وواقعية وجوهرية لنجاة الحركة. على الرغم من ذلك، كان يستطيع أن يكون أكثر حساسية تجاه سماتهم الشخصية، على أمل الحصول على تجاوب أكثر إيجابية. وهذا صحيح أيضًا، بذكر الموضوع، بخصوص انتقادات خليل مالكي المفتوحة والمباشرة والدقيقة لهشاشتهم وعجزهم السياسي (انظر الفصلين 16 و17).

لم يكن مصدّق ديماغوجيًّا، وكان أبعد ما يكون عمن يؤججون حشود الغوغاء، فخلال مهنته السياسية الطويلة، كان نادرًا ما يخطب في الاجتماعات العامة أو يحضر المظاهرات. عكَس الانفتاح والصراحة اللتان كانتا صفتين من صفات خطاباته النيابية (خاصة عندما كان معارضًا) كلًّا من شخصيته والتزامه الراسخ بمبادئه. كان بارعًا للغاية في تشكيل أعداء شخصيين له بسبب نفس الانفتاح والصراحة، ورفضه الاستسلام للضغوط العنيفة وهو أمر رآه نقاده على أنه عُند، وجمود و«سلبية» (منفي بافي). كان هنالك بالتأكيد نزعة مثالية في سلوكه العام والخاص، ولكنه كان يفهم

(1) انظر **Makki, Musaddiq va Nutqha**.

العملية السياسية وكان ـعلى عكس العديد من زملائهـ يمتلك الشجاعة الكافية ليتخذ قرارات صعبة وغير مرغوبة عند العموم. لم يكن يخاف الأقوياء، سواءً الأفراد أو «الجماعات». كانت نقاط ضعفه كلها من نوع آخر.

على نحو موضوعي، قام بكل شيء استطاع فعله لحل صراع النفط بشكل مشرف، ماعدا عندما قام برفض تدخل البنك الدولي (والذي لم يكن أكثر من إجراء مؤقت) مع أننا نعلم أنه هو نفسه كان يميل لقبوله (انظر الفصل 11)، ولكن انفتاحه وصدقه خدشا الكبرياء البريطاني، وحولا شركة النفط والحكومة البريطانية إلى أعداء شخصيين له حتى قبل أن يصبح رئيسًا للوزراء. صحيح أنه كان سيضطر إلى أن يتصرف عكس طبيعته ويلوي مبادئ الحركة قليلًا ليعقد صفقة لا يُتَوقع من بلدان مثل هولندا والسويد أن توافق عليها لو كانت قد خاضت الصراعات نفسها مع بريطانيا، ولكن، لو أنه قام بذلك لنعمت البلاد بقدر أفضل بكثير من ذلك الذي تحملته منذ سقوطه العنيف. وذلك لأنه تمكن من تأسيس برنامجه الأكثر أساسيةً، ومن الحد من تأثير بريطانيا غير الملائم في إيران، كما لاحظ هو نفسه لاحقًا وناقش في كل من محاكمته ومذكراته.

بالفعل، كان الشاه هو المنتفع من هذا الإنجاز التاريخي لمصدق والحركة الشعبية، فمشكلات إيران اللاحقة تُعزى بشكل كبير للديكتاتورية (ولاحقًا الحكم الاستبدادي) والفساد وهشاشة القيادة السياسية بدلًا من التدخل الشرير في شؤونها الداخلية من قبل القوى الأجنبية، وإن سبب بقاء بعض هذه التأثيرات الأجنبية كان بشكل رئيسي أنها نواتج عن النظام السياسي المحلي. لو لم تُقمع الحركة الشعبية بعنف، لكان بإمكان البلاد الاستفادة من «الحرية والاستقلال» اللذين فازت بهما حديثًا من أجل تطوير سياسي واجتماعي واقتصادي حقيقي، حتى في غياب تسوية عادلة تمامًا بشأن نزاع النفط. مع الوقت كان يمكن أيضًا أن يصحح هذا أيضًا، حتى في وقت أبكر من السبعينيات عندما انتفع الشاه ونظامه من عائدات النفط الضخمة، وتركوا البلاد تدفع ثمن فعلتهم.

رأى خليل مالكي حقيقة هذا الأمر وحلله وكتب العديد من الأعمدة والمقالات

عنه (انظر الفصل 8). شأنه شأن مصدّق، كان هو أيضًا غريبًا عن الإطار العام في سياقه الخاص، فاعتقد أن الجدالات المفتوحة والمباشرة والعقلانية كافية لإقناع الجميع. مالكي لم يعمل في الفراش، ولكنه تجاهل استعمال المعارف السياسة والشخصية كـأدوات، ولعب في مصلحة أعدائه بجعله «الأصدقاء» يشعرون بالغيرة، والإهانة والحيرة والشك. من جهة أخرى، لربما كان الغرباء فقط، كهذين الرجلين، من أصحاب القدرة الخارقة على تحمل العزلة والظلم، هم الذين يستطيعون أن يفتحوا أراضي جديدة، ويحققوا إنجازات تاريخية على الصعيدين العلمي والاجتماعي، هنالك دائمًا آخرون مثلهم من حيث الذكاء والقدرة العقلية الذين يصبحون قادة هامين في مجالهم، ونجاحهم الدنيوي أهم بكثير من الغريبين العظماء، ولكن إنجازاتهم التاريخية أقل بكثير. الأولـون هم رجال عصرهم، والأخيرون هم رجال كل عصر[1]. لهذه الأسباب مجتمعة، كان على مصدّق ألا يصبح رئيسًا للوزراء قط، فلم يكن يريد المنصب وما كان ليحصل عليه لولا فرصة بعيدة. ككل الغرباء، مثل بلوم، مثل تشرشل، مثل ديغول، وصل مصدّق إلى السلطة بظروف غريبة. السياسة العادية تتطلب رجالًا أقل شأنًا. ولكن، بالنظر إلى الظروف التي وضع فيها هو والبلاد، فقد أنتج مصدّق أفضل حكومة في إيران في ذلك القرن. حتى لو قمنا بتهميش مسائل الحرية والديمقراطية، وحكم القانون والاستقلال، الخ، فإنجازات حكومته لم تكن غير مثيرة للإعجاب، وإذا أخذنا بعين الاعتبار القيود السياسية والاقتصادية التي عملوا تحتها: كان وزراؤه صادقين، ومؤهلين ومسؤولين أمام العامة؛ كانت إدارته للاقتصاد واقعية؛ وكانت إصلاحاته القانونية والإدارية والاجتماعية شاملة ولكنها مقيدة (انظر الفصل 10). يُنتقد أحيانًا لأنه لم يُنظم الحركة الشعبية في قوة سياسية فعالة عندما كان في السلطة. ولكن كانت تنقصه الخصال الشخصية والسياسية للقيام بهذا؛ لم يكن مُنَظِمًا تنفيذيًا وترك الأمر للآخرين الذين كانوا قد بدأوا بالمهمة وكانوا سيأخذونها إلى أبعد من ذلك لو أن

(1) انظر Khalil Maleki va Mas'aleh-yi Adam-i Ghair-i Adi', in Katouzian and Pichadad, **Yadanamhyi Khalil Maleki**.

الحركة لم تهزم بهذه السرعة. كان عيب حكومته هو تغاضيها عن خروقات الشاه والمحافظين وحزب توده للقانون، المكشوفة والمستورة منها، ولو أنها لم تقم بذلك، لكان الاحتمالُ قليلًا في أن يعاني هو والحركة من المصير الذي عانيا منه. كان عليه على الأقل أن يدعم استعداد القوة الثالثة لتنظيم «لجان الحركة الشعبية الإقليمية» و«حرس الحركة الشعبية»، التي ناقشوا أنها ضرورية للدفاع عن الحركة من الضربات غير القانونية ضدها والتي تنبؤوا كذلك بحدوثها قبل وقت طويل من وقوعها (انظر الفصل 8 و12)[1].

قال فلوبير مرةً عن رينان «إذا كان الرجل أحدًا ما، لمَ يُردْ أن يكون شيئًا ما؟» يمكن قول الشيء نفسه عن مصدّق. عظمته جعلته يتصرفَ باعتدال، وكبرياؤه مكنه من التصرف بتواضع، وثقته بنفسه جعلته يقلق بسهولة في تعامله مع الفانين أدنى منه (عدا عندما يكون متأكدًا من موافقتهم)، كانت شخصيته أكثر ملاءمة لقيادة الحركة بيد حرة بدلًا من التأقلم مع المشكلات الإدارية الضخمة التي واجهها كرئيسٍ للوزراء. بالفكر كما بالفعل، استطاع أن يكون أفضل من الفانين العاديين، وكان مستعدًّا لدفع ثمن ذلك. اجتمعت إنجازاته وإخفاقاته لتجعل منه أحد أكثر الرجال أهمية في هذا القرن: إنهُ تجسيدٌ لطموحات شعبه بالاستقلال والكرامة من خارج البلاد، والاعتراف بالمواطنين في داخلها.

(1) انظر **Niru-yi Sevvum and Ilm va Zindigi**، إصدارات متعددة.